

لبنان ومقاومته في الواجهة

طبعة جديدة ومزيدة

دار المحجة البيضاء

الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م

الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م

الطبعة الثالثة ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م

الطبعة الرابعة ١٤٢٩ هـ ـ ٢٠٠٨م

الطبعة الخامسة ١٤٢٩ هـ ـ ٢٠٠٨م

الطبعة السادسة ١٤٣٠ هـ ـ ٢٠٠٩م

الطبعة السابعة جديدة ومزيدة ١٤٣١ هـ ـ ٢٠١٠م

دار المحجة البيضاء للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان

الرويس - خلف محفوظ ستورز - بناية رمال

ص.ب: ١٤/٥٤٧٩ - هاتف: ٠٣/٢٨٧١٧٩ - ٠١/٥٤١٢١١ - تلفاكس: ٠١/٥٥٢٨٤٧

E-mail:almahajja@terra.net.lb

www.daralmahaja.com

info@daralmahaja.com

حزب الله

المنهج.. التجربة.. المستقبل

(لبنان ومقاومته في الواجهة)

نائب الأمين العام لحزب الله

الشيخ نعيم قاسم

دار المحجة البيضاء



المحتوى

الإهداء ١٥
مقدمة الطبعة السابعة ١٧
مقدمة الطبعة الأولى ٢١

الفصل الأول

الرؤية والأهداف

ظروف التأسيس ٢٩
أولاً ـ الإيمان بالإسلام ٤٠
الإسلام دين شامل ٤١
مواكبة الإسلام للحداثة ٤٧
إقامة الدولة الإسلامية ٥١
حزب عقائدي أم طائفي؟ ٥٣
ثانياً ـ الجهاد في سبيل الله ٥٧

النظرة إلى الدنيا ٥٨
أسس الجهاد ٦٠
الجهاد العسكري ٦٣
مكانة الجهاد ٦٦
تعبئة الشباب وقدوة الحسين عليه السلام ٦٩
الاستشهاد والانتحار ٧٤
نتائج عملية في لبنان ٧٧
ثالثاً ـ ولاية الفقيه ٨٠
صلاحيات الولي الفقيه ٨٣
ارتباط الحزب بالولي الفقيه ٨٦

الفصل الثاني

التنظيم والعمل العام

أولاً ـ حزب الله أو أمة حزب الله ٩٣
الشورى والهيكلية التنظيمية ٩٧
كيفية الاستقطاب ١٠٠
ثانياً ـ المقاومة الإسلامية ١٠٣
البداية ١٠٣
فعالية الشباب ومواصفاتهم ١٠٦
العمليات وأساليب القتال ١٠٨

بين التحرير والمفاوضات ١١١
دائرة الاستهداف ١١٣
التسمية الإسلامية ١١٦
ثالثاً: المقاومة والعمل العام ١٢٢
المقاومة والعمل السياسي ١٢٢
العلاقة مع القوى والفعاليات ١٢٥
الخدمات الاجتماعية ١٢٧

الفصل الثالث

محطات بارزة في تاريخ حزب الله

من الاجتياح إلى الانسحاب الأول ١٣٥
إتفاق ١٧ أيار ١٤٥
مقدمات الانسحاب الأول ١٤٨
الرسالة المفتوحة ١٥٥
محاولة اغتيال العلاَّمة فضل الله ١٥٦
حرب المخيمات ١٥٨
أمل ـ حزب الله ١٥٩
إتفاق الطائف ١٦٢
امتحان استلام الجيش للأمن ١٦٤
التناغم بين الدولة والمقاومة ١٦٦

شهادة السيد عباس(قده) ١٦٨
عدوان تموز ٩٣ .... ١٧٠
مجزرة ١٣ أيلول ١٧٥
عدوان نيسان٩٦ .... ١٧٧
عملية انصارية ١٨٤
شهادة نجل الأمين العام ١٨٥
السرايا اللبنانية لمقاومة الاحتلال ١٨٨
ثورة الجياع ١٩١
لبنان أو جزين أولاً ١٩٣
الانتصار ١٩٧
لم يطبق القرار ٤٢٥ .... ٢٠٢
إرسال الجيش إلى الجنوب ٢٠٤
عمليات مزارع شبعا ٢٠٨
محاكمة العملاء ٢١٠
الأسرى والمعتقلون ٢١٤
تحرير الأسرى والمعتقلين ٢٢٠
نتائج التبادل ٢٢٥

الفصل الرابع

لبنان ومقاومته في الواجهة

تحدّيات منطقة الشرق الأوسط ٢٣١
العراق تحت الاحتلال الأمريكي ٢٣٣

المحور الإيراني السوري ٢٣٧
فلسطين قضية مركزية ٢٤٠
لبنان في قلب العاصفة ٢٤٣
مشاركة الحزب في الحكومة ٢٤٦
تفاهم الحزب والتيار الوطني الحر ٢٤٩
طاولة الحوار اللبناني ٢٥٢
حرب إسرائيل على لبنان ٢٥٤
احتدام الصراع السياسي ٢٦٠
اغتيال القائد الشهيد عماد مغنية ٢٦٢
أزمة شبكة اتصالات المقاومة ٢٦٤
اتفاق الدوحة ٢٦٨
المقاومة وحكومة الوحدة الوطنية ٢٧٠
عملية الرضوان ٢٧٣
التفاهم مع قوى سلفية ٢٧٥
المفاوضات السورية الإسرائيلية ٢٧٩
رؤية حزب الله ٢٨٢

الفصل الخامس

القضية الفلسطينية

خطوات تأسيس المشروع الصهيوني ٢٨٧

الدعم الأمريكي لإسرائيل ٢٩٥
العدوان يتوسع ٢٩٧
خيار التسوية ولغة الأرقام ٣٠٩
الوعد بالنصر ٣١٢
نتائج الكفاح المسلح على الفلسطينيين ٣١٥
الأمن قوام وجود إسرائيل ٣١٨
مشروعية استهداف المدنيين ٣٢١
التوقيع يرسم حدود إسرائيل ٣٢٥
تأجيل نقاش حدود التحرير ٣٣١
مسؤولية العرب والمسلمين ٣٣٣

الفصل السادس

قضايا ومواقف

المشاركة في مؤسسات النظام ٣٣٧
المشاركة في الانتخابات النيابية ٣٣٧
نتائج المشاركة في الانتخابات النيابية ٣٤٣
الدخول إلى الحكومة ٣٤٩
الوظائف والخدمات ٣٥٥
الإسلام والطائفية ٣٦٢
الحوار الإسلامي المسيحي ٣٦٢

الطائفية والتدين ٣٦٦
الزواج المدني ٣٧٤
الزواج المختلط ٣٧٩
الحركات الإسلامية والوحدة ٣٨٣
الاعتدال والتطرف ٣٨٧
تعميم تجربة حزب الله ٣٩٠
الوحدة التنسيقية والوحدة العملية ٣٩٢
خطف الأجانب ٣٩٧

الفصل السابع

العلاقات الإقليمية والدولية

العلاقة مع إيران ٤٠٧
العلاقة مع سوريا ٤١٣
العلاقة مع الأنظمة العربية ٤١٩
العلاقة مع أمريكا ٤٢١
العلاقة مع الغرب الأوروبي ٤٢٩
مخاطبة الرأي العام ٤٣٦
مجلس الأمن الدولي ٤٣٨

الفصل الثامن

مستقبل حزب الله

الحضور والتأثير ٤٤٣

احتمالان للضغط ٤٤٦

استمرارية المقاومة ٤٤٨

لبنان وفلسطين ٤٥٠

توقعات المستقبل ٤٥٢

ملحق: البرنامج الإنتخابي لحزب الله ١٩٩٢ .... ٤٥٧

ملحق: الوثيقة السياسية لحزب الله ٤٦٧

* الفصل الأول: الهيمنة والاستنهاض ٤٧٣

* الفصل الثاني: لبنان ٤٨٠

* الفصل الثالث: فلسطين ومفاوضات التسوية ٤٩٦

المصادر ٥٠٥

الخرائط الواردة في الكتاب

استفدنا من عدد من الخرائط في طيّات صفحات الكتاب، نذكرها بحسب ورودها للتسهيل على القارىء:

١ ـ خارطة الشريط اللبناني المحتل عام ١٩٧٨ .... ١٤١

٢ ـ خارطة إجتياح لبنان عام ١٩٨٢ .... ١٤٣

٣ ـ خارطة الشريط اللبناني المحتل عام ١٩٨٥ .... ١٥١

٤ ـ خارطة مساحات الاحتلال للبنان بين ٧٨ و٨٥ .... ١٥٣

٥ ـ خارطة الضفة الغربية ومستوطنات اليهود فيها ٣٠٥

٦ ـ خارطة قطاع غزة ٣٠٧

الإهـــــداء

انتصار المقاومة هو انتصار للإيمان

والحق والعدل والإنسانية.

وتحرير الأرض عنوان

للكرامة والحرية والاستقلال.

وعطاءات المجاهدين والشهداء مدرسة

ترسم معالم الحياة.

من هذه المعاني استوحيت كتابي،

فهو هدية إلى أصحابه المقاومين،

الذين سلكوا درب الجهاد والشهادة،

وعلى رأسهم الحبيب الذي عرفته،

أبو هادي رمز المقاومين وقدوتهم،

ومربي المجاهدين وأنيسهم،

والأمين على الدماء.

ثم إلى المستضعفين،

التوّاقين إلى الحياة الأفضل.



مقدمة الطبعة السابعة

الحمد لله على نِعَمِه الكثيرة وعلى رأسها الهداية إلى سبيل الله تعالى، والصلاة والسلام على سيد البشرية وقائدها النموذج الأمثل في الدعوة إلى الله تعالى والجهاد ضد أعدائه، وعلى آل بيته الأطهار الذين أغنوا المسيرة بعطاءاتهم وتضحياتهم، وعلى أصحابه الأتقياء الأبرار، وعلى المجاهدين والشهداء في سبيل إعلاء كلمة الحق.

لم يكن في حساب الصهاينة عندما اجتاحوا لبنان في حزيران ١٩٨٢ أنَّهم سيواجهون مولوداً فتياً مؤمناً يُلحِق بهم الهزائم المتتالية، وعندما اتخذوا قرارهم بالبقاء في لبنان ظنوا أنَّ إخراج منظمة التحرير الفلسطينية ومقاتليها إلى تونس سيجعل احتلالهم غنياً بالثمار السياسية، لكنَّهم فوجئوا -كما العالم- ببروز طلائع المقاومة الإسلامية في إطار «حزب الله»، الذي أعلن عن وجوده السياسي وطَرَحَ رؤيته من خلال «الرسالة المفتوحة» في ١٦ شباط ١٩٨٥، بعدما صدح في الفترة التي سبقتها عنوان المقاومة الإسلامية من خلال العمليات الجهادية ضد قوات الاحتلال الصهيوني.

تحرَّر لبنان بفعل المقاومة في أيار ٢٠٠٠، فخرجت إسرائيل مهزومة من دون قيد أو شرط، وأبقت معها مزارع شبعا وتلال كفرشوبا. ثم كان الانتصار الكبير في مواجهة الجيش الصهيوني في تموز ٢٠٠٦، والذي انكسرت شوكته بالهزيمة النكراء لحرب سمَّاها العدو «الحرب الثانية» بعد ٢٤ سنة على الحرب الأولى في اجتياح ١٩٨٢.

كان انتصار تموز ٢٠٠٦ خارج المألوف، وقد اعتبره حزب الله نصراً إلهياً، لعدم وجود التكافؤ في العدد والعدة، ولما للإيمان بالله تعالى من أثرٍ في إعطاء الدفع للمجاهدين الذين أعطوا من دون حساب، وصمدوا بثقةٍ وتوكُّل، وحقَّقوا العزة من دون مِنَّة من أحد. هذا وعد الله للمؤمنين، قال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرۡكُمۡ وَيُثَبِّتۡ أَقۡدَامَكُمۡ﴾.

أصبح حزب الله محطَّ أنظار العالم، فهو الحزب الذي هزم إسرائيل ومِنْ ورائها كل الدعم الدولي الجائر، وهو الحزب الذي أوجد معادلة جديدة في انتصار الدم على السيف، وأعطى شحنة معنوية كبيرة لشعوب العالمين العربي والإسلامي لمواجهة العدوان والظلم، وهو الحزب الذي نما وتوسَّعت قاعدته ولا زال كذلك، وقد تجاوز محطاتٍ صعبة متتالية خرج من كل واحدة منها أقوى مما كان، وازداد مؤيدوه ومحبوه بشكل مطَّرد.

لم ينطلق الحزب من ردة فعل عشوائية عند تأسيسه، بل قام على رؤية فكرية سياسية جهادية متماسكة، وعمل من ضمن هيكلية تنظيمية توزِّع الأدوار وتستثمر الطاقات، وخاض في المجالات الجهادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وانفتح على الواقع الشعبي وقضايا الناس إلى درجة

يصعب معها التمييز بين المحازبين والأنصار والمتعاطفين ومن كل شرائح وفئات المجتمع الذين التفوا حول هذا الحزب.

قدَّمنا في هذا الكتاب -عند إصداره- ما يساعد على إعطاء فكرة إجمالية عن منهج حزب الله في الفكر والعقيدة، وتجربته الجهادية والسياسية منذ التأسيس إلى أواخر العام ٢٠٠٢م، ورؤيتنا المستقبلية لبعض التوقعات حول نتيجة هذا المسار. وبما أنَّه حصلت أحداث كثيرة بعد إصداره، كان دور حزب الله فيها محورياً، وخاصة في مواجهة «الحرب الإسرائيلية الثانية على لبنان» عام ٢٠٠٦، وبما أن قراءة هذه الأحداث تلقي المزيد من الضوء على مسيرة هذا الحزب الصاعد والمتألق، وتستكمل بعض جوانب صورته، ارتأينا إضافة الأحداث البارزة التي جرت منذ صدور القرار الدولي ١٥٥٩ بحق لبنان بتاريخ ٢/ ٩/ ٢٠٠٤، والذي كان الفتيل الذي أشعل لبنان بتطورات زلزلت فيه الاستقرار السياسي والأمني، حتى نهاية شهر آب ٢٠٠٨، حيث نَعِمَ لبنان بتشكيل حكومة وحدة وطنية، صوَّبت البوصلة باتجاه الاستقرار وبداية إعادة البلد إلى الحياة اليومية الاعتيادية.

وحرصاً منَّا على القيمة التوثيقية للكتاب، لم يتم أي تعديل على ما ورد في الطبعات السابقة، وإنما أضفنا في الطبعة السابعة فصلاً جديداً مستقلاً لمواكبة التطورات الناشئة بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٨، هو الفصل الرابع بعنوان: «لبنان ومقاومته في الواجهة»، في إطار تحليل للأحداث يُبيِّن بشكل موجز مواقف الأطراف الرئيسة في هذه المرحلة وخاصةً مواقف حزب الله. وقد أضفنا هذا الفصل كمقدمة للكتاب بالعنوان نفسه في الطبعة الثالثة باللغتين الانكليزية والفارسية.

تضمن فصل: «لبنان ومقاومته في الواجهة» قراءة موجزة ومكثفة

لمجموعة من الأحداث، وما ارتبط بها بشكل مباشر إقليمياً ودولياً، فكان من أبرز الموضوعات:

* لبنان في قلب العاصفة، بسبب القرار ١٥٥٩ وما تلاه.

* مشاركة الحزب في الحكومة، للمرة الأولى، وأسباب هذه المشاركة.

* تفاهم حزب الله والتيار الوطني الحر، وانعكاسه على تشكيل المعارضة ودورها.

* طاولة الحوار اللبناني.

* حرب إسرائيل على لبنان، في تموز ٢٠٠٦، وقراءة سريعة لبعض نتائجها وآثارها.

* احتدام الصراع السياسي الداخلي، الذي أدّى إلى شلل المؤسسات الدستورية.

* اغتيال القائد الشهيد الحاج عماد مغنية (رضوان الله تعالى عليه).

* أزمة شبكة اتصالات المقاومة، وتحليل أهداف الحكومة غير الدستورية من هذا القرار، وما أدّت إليه من أحداث.

* اتفاق الدوحة، ومعالم الطريق إلى الاستقرار السياسي تمهيداً للانتخابات النيابية الجديدة.

* المشاركة في حكومة الوحدة الوطنية، والثلث الضامن.

* عملية الرضوان التاريخية في الإفراج عن عميد الأسرى سمير القنطار ورفاقه وجثامين الشهداء.

* المفاوضات السورية - الإسرائيلية، ومدى انعكاسها على وضع المنطقة.

كما تمَّت إضافة «الوثيقة السياسية لحزب الله»، التي صدرت في ٣٠ تشرين الثاني ٢٠٠٩، وتمَّ اعلانها في مؤتمر صحفي عقده الامين العام للحزب سماحة السيد حسن نصر الله، كملحق في نهاية الكتاب، اكتفينا بإيرادها من دون شرح أو تعليق، فهي تُعبِّر عن نفسها، وتكمِّل الصورة عن حزب الله، فالوثيقة هي المحطة الثانية المدوَّنة حول رؤية حزب الله السياسية بعد الرسالة المفتوحة في ١٦ شباط عام ١٩٨٥.

وفَّر كتاب «حزب الله: المنهج، التجربة، المستقبل» مادةً غنية ومفيدة للباحثين والراغبين بالإطلاع على فكر وتجربة حزب الله، فتمَّ إصدار طبعته السابعة باللغة العربية بهذه الحلة الجديدة والمزيدة، وقد صدر أيضاً عن بعض دور النشر الإسلامية والأجنبية ليكون في متناول المهتمين، فأصبح متوفراً بسبع لغات هي: العربية، والانكليزية، والفارسية، والفرنسية، والاندونيسية، والتركية، والأوردية (الباكستانية).

آمل أن يوفِّر هذا الكتاب فرصة هامة للاطلاع والاستفادة من تجربة حزب الله المعاصرة، التي شكلت إلهاماً كبيراً لشعوب المنطقة ومقاوميها، ومدرسة تأسيسية للتواقين إلى التحرر من الاستكبار والاحتلال، وفق نموذج جهادي وسياسي واعٍ وأصيل.

٢٤ ذو الحجة ١٤٣٠هـ **نعيم قاسم**
١٢ كانون الأول ٢٠٠٩م



مقدمة الطبعة الأولى

الحمد لله الهادي والناصر والمنعم، والصلاة والسلام على النبي الأعظم محمد ﷺ القائد والقدوة، وعلى الأئمة عليهم السلام حماة العقيدة وحفظة الرسالة، وعلى الشهداء أنوار درب الإنسانية، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

برزت فرادة حزب الله بعنوانه الإسلامي وأدائه المقاوم، في زمن ظنَّ فيه الكثيرون ضعف العنوان الإسلامي عن تشكيل الجاذبية والتأثير والمواكبة للمتطلبات المعاصرة، وعدم القدرة على مقاومة الاحتلال الإسرائيلي في ظل الضغوطات الدولية واختلال موازين القوى، فكانت عمليات المقاومة الإسلامية النوعية والناجحة محل اعجاب ودهشة، اعجاب المحبين والمؤيدين والراغبين بالتحرير والعزة والحق، ودهشة المستكبرين والمحتلين والمعادين لما يجري من تعطيل لمخططات العدوان وسيطرته، وزاد من أهمية هذا الحزب ما حققه من انتصار مميز، لم يتحقق مثيل له منذ بدء الصراع مع العدو الإسرائيلي لنيف وخمسين سنة.

كثرت الأسئلة حول حزب الله: كيف نشأ؟ ماذا يريد؟ ما هي خلفيته ورؤيته؟ هل يؤدي دوراً أو وظيفة لمرحلة زمنية محددة؟ أم أنه يحمل قابلية الاستمرار؟

وكثرت الأجوبة والتكهنات والتحليلات، فهي قد انطلقت في معظمها من القراءة عن بعد، ومن جمع للمعطيات المتناثرة التي نظمها قارئوها في سياق افتراضي غالباً. ثم بدأت الحقائق تتكشف تباعاً، فالحزب يعمل في العلن، ومقاومته في الميدان، ومسؤولوه يعبِّرون عن رؤيته، وأفراده ومؤسساته يترجمون الخطط والبرامج في مواقعهم العملية.

وبما أن ظروف النشأة قد زجت بالطاقات والإمكانات في الميدان العملي مباشرة، لم تُتح الفرصة الكافية للتنظير وكتابة الدوافع والمنطلقات، وهي وإن كانت واضحة لقيادة الحزب لأنها تهتدي بهديها، لكنَّها لم تُقدَّم مقننة او مفصَّلة لتكون في تصرف المهتمين من الناس والمثقفين والباحثين.

مع ذلك جرت محاولات عديدة للكتابة عن حزب الله، من أفراد مقربين أو محايدين أو مخالفين، كما جمعت خُطب ومقالات ومقابلات وبيانات وأنشطة في كتب متعددة، ، أصدرها الحزب لتشكل رصيداً مهماً في معرفة التوجهات، وكذلك اهتم بعض الباحثين بإجراء مقابلات خاصة مع قيادات وفاعليات في الحزب لتقديم صورة مباشرة عن استنتاجاته من مظانها. لكنَّ حزباً بهذه السمعة والفعَّالية والحضور والانجازات، في هذه الفترة الزمنية القصيرة والحساسة، وفي هذه المنطقة الملتهبة والمقبلة على تطورات كثيرة، لا يكفي ما تقدم للتعبير عنه، فلا بدَّ من كتابات وإصدارات كثيرة لتوثيق وتحليل هذه التجربة الحيَّة.

وجدت نفسي مسؤولاً عن تقديم مساهمتي، وفاءً للمسيرة الإسلامية الجهادية، ولدماء الشهداء الزكية الطاهرة. فقمت بهذا الجهد على الرغم من مشاغلي الكثيرة، وهو يُعبِّر عن فهمي للمنهج والتجربة والمستقبل، من خلال مواكبتي للحزب منذ تأسيسه في مواقع ومهمات مختلفة.

أمَّا المنهج فلتبيان الرؤية والأهداف، فقد انطلق حزب الله من إيمانه بالإسلام، ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾، وله فهمه ونظرته للأمور انطلاقاً من هذا الإيمان، ولا انفكاك بين مساره العملي ومنطلقاته العقيدية. فلا يكفي التعميم لمنطلقاته الإسلامية، فقد اختلفت التفاسير، وتعددت الفرق والاتجاهات والأحزاب، ما أوجد ضرورةً للتحديد والتفصيل. لقد دخل اشعاع المقاومة الإسلامية إلى قلوب المحبين وأصحاب الفطرة السليمة، فما الذي جعلها بهذه المكانة؟ وما الذي أخرجها إلى حيِّز الواقع؟ إنه المنهج الذي يبيِّن أسس التجربة.

وأمَّا التجربة فهي التعبير عن مشروع المقاومة في عطائها الجهادي، وكيفية التنظيم، والتعاطي مع العمل العام، والمحطات البارزة في تاريخ حزب الله، ومواقفه وأدائه فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وتحرير الأرض من الاحتلال، ومشاركته في مؤسسات النظام غير الإسلامي، ومواكبته لشؤون الناس وقضاياهم، وعلاقاته مع الجهات المختلفة محلياً وإقليمياً ودولياً، وهي تؤرخ بالإجمال والايجاز لأبرز المحطات، وتبيِّن كيفية التعاطي معها والملابسات التي أحاطت بها، من ضمن منظومة التوجهات التي كانت تحدد معالم الطريق نحو تحقيق الأهداف.

وأمَّا المستقبل فمن الطبيعي أن يكون استشرافياً، فلا علم لنا

بالغيب، لكنَّ مواكبة السنن الإلهية التاريخية تمكننا من رسم بعض التصورات المحتملة، وهي جديرة بالاهتمام. ومهما كان اللاعبون الدوليون مسلَّطين على العالم، فإنهم لا يتحكمون بمصائر العباد والبلاد، ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾، فمن تجذَّر بسلوك الحق والفضيلة حمل قابلية الاستمرار المستقبلي.

يصلح هذا الكتاب كتصميم لمجلدات عن حزب الله، فقد توخَّيت الاختصار لإعطاء فكرة عامة تجيب عن التساؤلات الرئيسة، وتبيِّن طريقة ومسار هذا الحزب، إنه كتاب لمن يريد أن يتعرَّف أو يزيد من معرفته، إنه كتاب لمن يريد أن يتذكر أو يوثِّق ذكرياته، إنه كتاب لمن يريد أن يبحث أو يستفيد لأبحاثه وموضوعاته.

لقد ظننت عند شروعي بتصميم الكتاب، أنَّ بإمكاني انجازه معتمداً على ما لديَّ من معلومات ووثائق، فوجدتني أتواصل مع عدد من اخواني المسؤولين والمجاهدين في مواقع مختلفة، لاستوضح منهم وأتعرف على بعض المعلومات الدقيقة، كما أعدت مراجعتي لقرارات الشورى وبعض التقارير، وتصفحت جريدة العهد «الانتقاد» منذ تأسيسها عام ١٩٨٤، وقرأت ما يلزم من الكتب والبحوث التي تلبِّي غرض هذا الكتاب. فذكرت المصادر حيث أمكن عندما تكون متوفرة في الكتب والصحف والنشرات، واكتفيت بالسَّرد والتحليل حيث لا يمكن ذلك. وهنا أقدم شكري لكل من ساهم وساعد في إخراج هذا الكتاب ليكون في متناول القارىء.

كنت أشعر أثناء كتابتي في المنهج ببركات النبوة والولاية، وما أنجزه الإمام الخميني(قده) من أجل تعزيز الإسلام المحمدي الأصيل،

وعشت أثناء كتابتي عن التجربة، تلك المعنويات التي زرعها المقاومون المجاهدون والشهداء الأبرار وعلى رأسهم سيد شهداء المقاومة السيد عباس(قده) وشيخ شهدائها الشيخ راغب حرب(قده)، والتي أفضت إلى تخطي كل هذه المصاعب والأخطار لإعزاز المسيرة، وكنت أثناء كتابتي عن المستقبل واثقاً متأملاً بتسديد الله تعالى ونصره ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾.

إليك أخي القارىء أقدّم كتابي، راجياً من الله القبول. والسلام.

شعبان ١٤٢٣هـ **نعيم قاسم**

تشرين الأول ٢٠٠٢م

الفصل الأول

الرؤية والأهداف

ظروف التأسيس

شهدت فترة الستينيات بدايات حركة علمائية نشطة، أعادت للطرح الإسلامي الحركي حيويته، من خلال النشاط الذي قام به بعض العلماء القادمين من الحوزة الدينية في النجف الأشرف، وذلك من خلال الدروس والمحاضرات والحوارات الثقافية التي أثارت تساؤلات واهتمامات الناس، عن هذا التفسير والفهم لدور الإسلام في الحياة. ولم تكن الساحة الثقافية والسياسية آنذاك تعير الاتجاه الإسلامي اهتماماً أو ترى له دوراً، فقد كانت مشغولة باتجاهات ثقافية وسياسية أخرى.

لم يكن النشاط واسعاً في بداية الأمر، وإنما اتَّخذ طريق إمامة الصلاة في المساجد، وبعض الدروس الدينية في القرى والأحياء المحيطة بها، ليمتد تدريجياً لإقامة أنشطة ثقافية على امتداد المناطق اللبنانية في دوائر ضيقة ومحدودة، وقد أقبل بعض الشباب على هؤلاء العلماء القادمين، في إطار اهتمام جدّي لمعرفة الإسلام، كما أقبل جمهور الناس عليهم وساروا معهم، لتتكوَّن تشكيلات صغيرة عبر جمعيات تهتم بمحيطها، وتقوم بدور ثقافي وخدماتي، متكئة على

محورية العالم المشرف على كل نشاطاتها. فالشباب الجامعي نادر الوجود في هذه الجمعيات، والرجال المتحمسون يساهمون في الأعمال الاجتماعية ويلتفون حول العالم وأنشطته، والحضور النسائي بدائي وضعيف، وأما الأولاد الذين ارتادوا المساجد آنذاك، وخصصت لهم بعض البرامج، فهم أملٌ واعد مستقبلي. فالمراقب لهذه المرحلة يرى جنينية الحالة الإسلامية وبدايات انطلاقتها المتواضعة.

بدأت الأضواء تتسلط على ثلاثة من هؤلاء العلماء النشطين، الذين يحملون رؤية فكرية متكاملة، ويملكون كفاءات ثقافية مهمة، ويؤمنون بضرورة التحرك وإحداث التغيير في الواقع المعاش. لم يكن نمطهم واحداً، فلكلٍ مميزاته الخاصة وأسلوبه العملي وخطته للعمل على الساحة. التقوا في جلسات كثيرة جمعتهم مع غيرهم من العلماء، وخاضوا نقاشات مهمة حول متطلبات العمل الإسلامي في لبنان، كما كان لكل منهم لقاءاته وحركته واهتماماته، لكن المنحى العملي الذي اتخذه كل واحد منهم كان مستقلاً، وقد تبلور من خلال مسيرته العملية بعد ذلك، وهم وإن تميَّز كل منهم بمجموعة أحاطت به واعتُبرت من حوارييه، لكن عدداً مهماً من المؤمنين كان يتردد إلى كل واحد منهم، ويشارك في أنشطتهم المتنوعة. هؤلاء العلماء هم:

* **الإمام موسى الصدر**: كانت أغلب دراسته الحوزوية الدينية في قم المقدسة في إيران ثم تابعها في النجف الأشرف، بدأ نشاطه في مدينة صور من خلال «جمعية البر والاحسان»، لكنَّه تحرك على مستوى المنطقة بنشاطاته المتنوعة، التي توسَّعت على المستوى الثقافي لتشمل لبنان، فقد فرض وجوده على الساحة، وكان يُلقي المحاضرات في الأوساط الثقافية

المتنوعة، ومنها ما ألقاه في بعض الكنائس، واجتمع حوله عدد من الشخصيات والمثقفين من اتجاهات مختلفة.

تميَّز بشخصية جذابة قادرة على استقطاب الرأي العام، وله منطقه المتماسك، وقد اهتم بالحركة السياسية والاجتماعية في وقت مبكر، فأجرى سلسلة من الاتصالات، أثمرت عام ١٩٦٧ إنشاء «المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى» كمؤسسة دينية رسمية ترعى شؤون الطائفة الشيعية فيما للمؤسسات الدينية في الطوائف الأخرى من صلاحيات، على الرغم من محاربة بعض النافذين السياسيين في الطائفة له، لكنه اعتبر مهمة هذا المجلس محصورة في جمع فعاليات الطائفة، وتقوم بدور محدد، فلا بدَّ من تأسيس إطار شعبي آخر يحمل هموم الناس وقضاياهم.

أسس الإمام الصدر «حركة المحرومين» كحركة سياسية اجتماعية، غلب عليها الطابع المطلبي لرفع الحرمان، عن المناطق المستضعفة وخاصة في الجنوب والبقاع «وأحزمة البؤس حول بيروت» التي تكوَّنت بسبب الهجرة من الريف إلى ضواحي مدينة بيروت، وقد جمعت الحركة في صفوفها المتدينين وغيرهم، من الذين التفُّوا حول شخصية الإمام الصدر الذي اعتمد على قدرته في تصويب اتجاه الحركة نحو أهدافها، ولو ضمَّت في صفوفها هذا التنوع من المؤمنين بها. وقد أقام سماحته المهرجانات الضخمة للتعبير عن حركته السياسية، في مواجهة إهمال الدولة وتقصيرها.

كما أنشأ «أفواج المقاومة اللبنانية ـ أمل» كجناح عسكري للحركة من أجل مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، والتي أعلن عنها عام ١٩٧٤، بعد

انفجار مخيم عين البنية[1]، وانكشاف أمر التدريبات العسكرية فيه. وهو صاحب الشعار المشهور «إسرائيل شر مطلق»، فكان يدعو إلى محاربتها وتحرير الأرض من احتلالها، وقد شاركت مجموعات من أمل في المواجهة مع إسرائيل في بعض المواقع الجنوبية، التي كانت منظمة التحرير الفلسطينية تشرف على غالبيتها.

لكنَّ الإمام لم يستمر في عمله ونشاطه، فقد أختُطف في ليبيا إثر دعوة تلقَّاها من رئيسها معمر القذافي للحضور في احتفال الفاتح من سبتمبر، وذلك في ٣١ آب ١٩٧٨، ولا زال مصيره مجهولاً حتى الآن.

* **آية الله الشيخ محمد مهدي شمس الدين(رحمه الله)**: بدأ نشاطه في الدكوانة في المنطقة الشرقية لبيروت، فأمَّ مسجدها واهتم بشؤونها الاجتماعية والثقافية، ثم انتقل بعدها إلى منطقة الشياح في الضاحية الجنوبية لبيروت، حيث ترأَّس «الجمعية الخيرية الثقافية» التي اهتمَّت بإصدار الكتيِّبات الثقافية باسم «التوجيه الثقافي»، وأقامت الندوات والمحاضرات، ثم توسَّع نشاطها بعد ذلك، ليشمل بعض المؤسسات التابعة لها أبرزها «المعهد الفني الإسلامي» قرب روضة الشهيدين، ولها أنشطة أخرى.

تميَّز سماحته بباعه الفكري، وقدرته على تطويع الكلمات ببنانه، لتنطلق عبارات متينة، تعبِّر عن العمق والدقة، وقد ألقى الكثير من المحاضرات، وألَّف الكتب، وشارك في عدد من المؤتمرات الفكرية التي أُقيمت في الدول العربية، وكانت له مكانته وحضوره الثقافي في الأوساط الفكرية.

---

(١) مخيم في منطقة النبي شيت في البقاع، كانت تدرب فيه حركة فتح دورة عسكرية لأمل.

كانت مشاركته في العمل العام ضعيفة في بداية الأمر، على الرغم من توجه الأنظار إليه ليكون نائباً لرئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، فهو لم يشارك بفعالية في هذا المنصب أثناء وجود الإمام الصدر، خاصة وأن اهتماماته الفكرية كانت غالبة. ولم يكن جزءاً من التشكيلات التنظيمية القائمة، بل كان يردد عبارته التي اشتهرت عنه بعد ذلك بأنه على مسافة واحدة من الجميع، كتعبير عن رؤيته في دور وموقعية المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى بضمِّ جميع القوى والفعاليات تحت إشرافه. وقد حاول تأسيس المقاومة المدنية الشاملة ضد الاحتلال الإسرائيلي، إلاَّ أن هذا الشكل التنظيمي لم يعمر طويلاً، لكنَّه كان واضحاً في دعوته إلى قتال إسرائيل لتحرير الأرض. لقد كان رحمه الله يعبِّر مراراً عن حنينه إلى بذل الجهد الأكبر للعمل الفكري.

* **آية الله السيد محمد حسين فضل الله:** بدأ نشاطه في النبعة في المنطقة الشرقية لبيروت، وأسَّس «جمعية أسرة التآخي» التي بنت مجمعاً ثقافياً اشتمل على مسجد وحسينية وحوزة دينية ومستوصف، وكان مثابراً على متابعة حركته المسجدية، وينتقل من مكان إلى آخر في عمل تبليغي نشط، وكان له عدد من الدروس الأسبوعية الثابتة في بعض المناطق من بيروت وضواحيها. ثم انتقل إلى الضاحية الجنوبية من بيروت، فأمَّ المصلين في مسجد الإمام الرضاﷺ في بئر العبد، الذي أصبح رمزاً أساسياً من رموز العمل الإسلامي في لبنان.

اهتمَّ بالعمل الثقافي، وألقى الكثير من المحاضرات، وثابر على التدريس الحوزوي، وألَّف الكثير من الكتب. غلب على حركته النشاط

التبليغي الواسع، ولم يبرز نشاطه السياسي من خلال تصريحاته وخطبه التي أصبحت مورد اهتمام إلاّ بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان.

أسَّس «جمعية المبرات الخيرية» التي تضم عدداً كبيراً من المؤسسات التربوية والدينية والاجتماعية، فكانت الإطار الذي يرعاه مباشرة، والذي يستوعب الأنشطة المؤسساتيه المتنوعة التي اهتمَّ بها سماحته.

ارتبط اسم آية الله السيد محمد حسين فضل الله بحزب الله بشكل وثيق في السنوات الأولى لتأسيس الحزب، فمع نشوء الحزب، كان المنضوون تحت لوائه من الفئات الإسلامية المختلفة، يعتبرون العلاَّمة رمزاً يمثل قناعاتهم، ويحمل الرؤية الإسلامية الواعية والحركية والمؤيدة لقائد الثورة الإسلامية في إيران الإمام الخميني(قده)، ما دفع جماعة منهم لمناقشته في إمكانية تصدر موقع مركزي في الحزب الوليد، لكن العلاَّمة أكدَّ على رفضه الانخراط في العمل الحزبي التنظيمي، وعلى عمله كعالم يطل من موقعه على كل الساحات، وهو يدعم ويؤيد توجهات الحزب التي تنسجم مع رؤيته.

وبما أن انسجام المواقف والطروحات بين الحزب والعلاَّمة فضل الله كان شاملاً للقضايا المطروحة، حيث كان العلاَّمة يُلقي الكلمات في أغلب مهرجانات الحزب الرئيسة، وفي الندوات التي يدعوه الحزب إليها، ولم تكن قد برزت قيادات الحزب إعلامياً وسياسياً في بداية نشأته، خاصَّة قبل الرسالة المفتوحة[١]، لذا تعاطى الإعلام الأجنبي والمحلي في غمرة التطورات المتلاحقة، وكذلك تعاطت أغلب القوى

(١) الوثيقة التي أعلنها حزب الله في ١٦ شباط ١٩٨٥، والتي تضمنت رؤيته الفكرية والسياسية للقضايا المختلفة.

السياسية مع العلاَّمة فضل الله، بأنه الموجِّه للمجموعات الإسلامية التي تتحرك في الساحة، وأنَّه المرشد الروحي لحزب الله، وعلى الرغم من النفي المتكرر من الطرفين لهذا الأمر، فإنَّ الانطباع لم يتبدل إلاَّ في السنوات الأخيرة، بعد بروز قيادات للحزب بشكل واضح، وخاصة على مستوى الأمين العام، وبعد بروز بعض الأنشطة المستقلة التي عبَّرت عن هذا المضمون.

توزَّع الإسلاميون بين حركة أمل واللجان الإسلامية وحزب الدعوة والمستقلين، وقد تأثَّرت منابع هؤلاء الثقافية بالعلماء الثلاثة أو ببعضهم وبالنشاط العلمائي بشكل عام. وبما أنَّ الحركة السياسية كانت محصورة بحركة أمل، فقد اختار البعض نشاطه فيها، إمَّا عن قناعة كاملة بها، وإمَّا للاعتقاد بأنها تشكل مرحلة بانتظار غيرها. وأمَّا البعض الآخر فقد شارك في اللجان الإسلامية، التي تشكَّلت كلجان شبابية محلية، عملت في بعض المناطق كلجان ثقافية ولجان مساجد أو باسم الشباب المؤمن فركَّزت اهتمامها على التربية الدينية للأفراد والتثقيف، وأقامة الاحتفالات في المناسبات الدينية وإحياء أيام عاشوراء وليالي شهر رمضان المبارك، ببرامج تعبوية وثقافية وروحية. ولم تتعاط بالشأن السياسي العام، وقد تناغم معها تشكيل طلابي هو «الاتحاد اللبناني للطلبة المسلمين» الذي اهتمَّ بالمطالب الطلابية، وعمل على إقامة المحاضرات والدروس والدورات الثقافية للشباب.

في ظل هذه الأجواء، نجحت الثورة الإسلامية المباركة في إيران بقيادة الإمام روح الله الخميني(قده) سنة ١٩٧٩، فاستقطبت المؤمنين بالإسلام، الذين عبَّروا عن مناصرتهم لها من خلال تحريك تظاهرات الدَّعم والتأييد لها باسم «اللجان المساندة للثورة الإسلامية في إيران»،

ودفعتهم إلى التواصل مع أركان الدولة الإسلامية الفتية وعلى رأسهم الولي الفقيه الإمام الخميني(قده).

لم يكن الارتباط بالثورة موجوداً قبل ذلك، لأن المسألة متعلقة بعمل العلماء ودعوتهم الناس إلى مرجع التقليد ـ كما هو موجود عند الشيعة، حيث باب الاجتهاد مفتوح، وعلى المكلفين تقليد الأعلم من المراجع الأحياء ـ، وحيث درس أغلب العلماء اللبنانيين في النجف الأشرف، فقد تركَّزت دعوتهم إلى العلاقة مع علماء ومراجع النجف، فكان تقليد المرجع السيد الخوئي(قده)، وفي دائرة أضيَق المرجع الشهيد السيد محمد باقر الصدر(قده). وما أن انتصرت الثورة في إيران حتى اتجهت الأنظار إلى مرجعية وقيادة الإمام الخميني(قده)، وبدأ التساؤل عن التكليف الشرعي في العلاقة مع قيادة الثورة الإسلامية.

واكب التَّعطُّش للثورة الإسلامية الحاجات الناشئة والملحة لحيوية سياسية في بلد كلبنان، لم توفرها الأعمال الإسلامية الفعلية بصيغتها التي كانت عليها عشية انتصار الثورة. ولعلَّ ظروف الحوزة النجفية وطبيعة اهتماماتها، مع نشأة العمل الإسلامي الفتي في لبنان، أثَّرت في طغيان الجانب الثقافي الفكري على نشاط الإسلاميين، وهي ظروف مختلفة عن الحوزة القمِّية واهتماماتها، في خوضها لتجربة سياسية فعَّالة ومؤثرة، أنتجت دولة إسلامية معاصرة.

ناقش الإسلاميون داخل أطرهم، ومع بعضهم البعض، كيفية النهوض، ومواكبة متطلبات المرحلة في لبنان، والاستفادة من التجربة والاشعاع الإيراني الجديد، فوجدوا أن التشكيلات التنظيمية التي يعملون فيها، لا تلبي الأهداف والطموحات التي يسعون إليها، وهي لا تحمل

قابلية ذاتية في التعديل والتطوير والتغيير، ولا إمكانية لإيجاد صيغة جامعة بينها إذا حافظت على خصوصياتها، لأنها ستكون صيغة تجميع لا صيغة تنظيم متماسك، وعندها لا يتحقق المطلوب.

أثناء هذا النقاش، الذي واكبه تواصل مع أركان الدولة الجديدة للتعارف والاطلاع وقراءة ما أُنجز في إيران، حصل الاجتياح الإسرائيلي للبنان، فشاركت مجموعات من المؤمنين في التصدِّي له، على مشارف العاصمة بيروت في منطقة خلدة، مساهمةً مع الجيش السوري، وبعض المقاومين من الفلسطينيين والأحزاب اللبنانية، في إعاقة التقدُّم الإسرائيلي نحو بيروت، لكن لم يكن أي تشكيل حزبي إسلامي مهيأً لمثل هذه المهمة الكبيرة، فقوي الاهتمام بضرورة تشكيل إسلامي موحَّد يتمحور حول ثلاثة أهداف مركزية:

١ ـ الإسلام هو المنهج الكامل الشَّامل الصَّالح لحياة أفضل، وهو القاعدة الفكرية والعقائدية والإيمانية والعملية التي يُبنى عليها هذا التَّشكيل.

٢ ـ مقاومة الاحتلال الإسرائيلي كخطر على الحاضر والمستقبل، وله أولوية المواجهة، لما له من أثر على لبنان والمنطقة، وهذا يستلزم إيجاد بُنْيَة جهادية تُسخَّر لها كل الإمكانات للقيام بهذا الواجب.

٣ ـ القيادة الشرعية للولي الفقيه كخليفة للنبي ﷺ والأئمة عليهم السلام، وهو الذي يرسم الخطوط العريضة للعمل في الأمة، وأمره ونَهْيِه نافذان.

من أجل تحقيق هذه الأهداف، تابع ممثلون عن المجموعات الإسلامية الرئيسة، مناقشة أفكار عديدة حول رؤيتهم للعمل الإسلامي في

لبنان، تمَّت صياغتها في ورقة نهائية، ثم انتدبوا تسعة أفراد كممثلين عنهم:

ثلاثة عن التَّجمع العلمائي في البقاع، وثلاثة عن اللجان الإسلامية، وثلاثة عن حركة أمل الإسلامية[١]، فحمل التِّسعة الورقة النهائية التي عُرفت بـ «وثيقة التِّسعة»، والتي تضمَّنت الأهداف المذكورة، ثم رفعوا هذه الوثيقة للإمام الخميني(قده) فوافق عليها، فاكتسبت شرعية تبنِّي الولي الفقيه لها. عندها قرَّرت المجموعات الإسلامية الموافقة على الوثيقة، حلَّ تشكيلاتها التنظيمية القائمة، وأُنشيء تشكيل واحد جديد سُمِّي لاحقاً باسم «حزب الله»، وتمَّ اختيار قيادته التأسيسية بعد مشاورات جرت في هذا الشأن، ثم بدأت الخطوات الأولى للاستفادة من الطاقات المختلفة كأفراد، ووضعت بعض الأنظمة الداخلية للانتساب، وقامت بحركة فعَّالة من خلال العلماء لتعبئة الناس، واستنهاضهم للتدريب العسكري، ومقاومة الاحتلال الإسرائيلي، في إطار المنهج الإسلامي المرتبط بقيادة الولي الفقيه.

ترافق ذلك بالتضامن الإيراني الإسلامي مع لبنان وسوريا، حيث أمر الإمام الخميني(قده) الحرس الثوري الإيراني بدعم لبنان في مواجهته

---

(١) انشقت «حركة أمل» الإسلامية برئاسة نائب الرئيس السيد حسين الموسوي، عن حركة أمل التي يرأسها الأستاذ نبيه بري، بعد اختلاف على الموقف السياسي من تطورات ما بعد الاجتياح. جاء ذلك اثر تشكيل هيئة الانقاذ التي ضمَّت إلى الأستاذ نبيه بري عن حركة أمل، قائد القوات اللبنانية بشير الجميل، ورئيس الحركة الوطنية وليد جنبلاط، ورئيس الحكومة شفيق الوزان، والتي عقدت أول اجتماع لها برئاسة رئيس الجمهورية الياس سركيس في٢٠ حزيران ١٩٨٢ بعد١٤ يوماً على الاجتياح الإسرائيلي للبنان. وذلك اعتراضا من المنشقِّين على مشاركة حركة أمل بشخص رئيسها في هيئة الإنقاذ.

لإسرائيل، من خلال التدريب العسكري، وتوفير المقومات اللازمة لذلك. جاء وفد عسكري إيراني رفيع المستوى إلى سوريا بهدف التنسيق، وافقت سوريا على مرور قوات الحرس الثوري إلى لبنان، التي أنشأت معسكرات التدريب في منطقة البقاع اللبناني لتدريب الراغبين بذلك، واكتشف الناس نموذجاً راقياً في التربية والإعداد والأخلاقية والإيمان، وقد أقبل على هذه المعسكرات عدد كبير من الشباب، وخاصة من شباب حزب الله الذي بدأ يضم إلى صفوفه أعداداً جديدة من المؤمنين بأهدافه.

لم يكن الفاصل الزمني كبيراً بين الإعداد وعمليات المقاومة ضد الاحتلال في الجنوب والبقاع الغربي، فبعض المدَربين من الشباب الذين استفادوا من تجربة المقاومة الفلسطينية، إضافة إلى من استفاد من الدورات الأولى للحرس، قد باشروا المقاومة بإمكانات متواضعة، لكن بإخلاص واهتمام وتضحية. حصلت هذه التطورات المتلاحقة في الأشهر التي تلت الاجتياح.

ومن أجل توضيح المنطلقات والخلفية الفكرية لحزب الله، نبيِّن في هذا الفصل الأهداف الثلاثة التي شكلت الركيزة الأساسية لنشأة حزب الله.

أولاً ـ الإيمان بالإسلام

الإسلام هو الرسالة الأخيرة والشاملة لكل الرسالات السماوية. قال تعالى في القرآن الكريم: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَفِي ٱلصُّحُفِ ٱلْأُولَىٰ ۝١٨ صُحُفِ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ﴾[1] إنه الدين الكامل والتام لكل حياة الإنسان، قال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾[2].

إنه عقيدة وشريعة. أما العقيدة فهي تخاطب العقل ليؤمن بواحد أحد خالق هذا الكون، إذ لا يُعقل أن تكون السماء وما فيها، والأرض وما فيها وما عليها، والحياة بتنوعها وامتدادها في المخلوقات كافة، والعلاقة التي تربط بين هذه الأمور جميعاً بنظام دقيق، إلاَّ مخلوقة لخالق مدبِّر قدير.

وقد أرسل رسله بالمعجزات لتبليغ الناس وتعريفهم على وظيفتهم وصلاحهم في هذه الدنيا، فكان أبرز الرسل أولي العزم الخمسة: نوح عليه السلام وإبراهيم عليه السلام وموسى عليه السلام وعيسى عليه السلام ومحمد صلى الله عليه وآله وسلم، الذين بلّغوا

(١) سورة الأعلى الآيتان ١٨ ـ ١٩.
(٢) سورة المائدة الآية ٣.

تعاليمهم، فكانت الكتب السماوية وآخرها القرآن الكريم، ذلك الكتاب المعجزة الذي لم يتغير ولم يُحرَّف، وهو النص الذي أملاه رب العالمين عبر جبرائيل عليه السلام على محمد صلى الله عليه وآله، وقد تابع الأئمة المعصومون من أبناء الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام دور التبليغ والتفسير والتفصيل لنهج الإسلام.

وحيث لم يخلق الله الحياة عبثاً: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾[1] ومقتضى عدله أن يكافىء المؤمن الذي التزم شريعة الله وأحسن الانضباط في دائرتها بالجنة، وأن يعاقب الكافر والمنحرف والمسيء والظالم بالنار، كان يوم القيامة هو اليوم الذي يجتمع فيه العالم منذ قيام الحياة على الأرض للحساب، وقد اجمعت الرسالات السماوية على التنبيه إلى يوم القيامة، وضرورة تكثيف رصيد الاستقامة والصلاح لهذا اليوم.

وأما الشريعة فهي شاملة لكل الحاجات البشرية الفردية والاجتماعية، وقد تعرَّضت لها، بقواعد إجمالية، أو بتفاصيل دقيقة، وذلك بحسب تقدير متطلبات البشر، وقد بيَّن القرآن الكريم والسنة الشريفة للنبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام هذه الأمور.

الإسلام دين شامل

من أجل إلقاء نظرة إجمالية على شمولية الإسلام، نسوق أمثلة عن المجالات المختلفة الموجودة فيه:

١ ـ الإيمان بالله تعالى: الذي يوجب الالتزام بدينه واجتناب ما

---

(١) سورة المؤمنون الآية ١١٥.

عداه، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ﴾[١].

وسيكون الحساب في يوم القيامة على أساس هذا الالتزام، وعدم تضييع الحياة في ملذات الدنيا المحرَّمة، قال تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَمَن زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ﴾[٢].

وسيكون الرضا مشتركاً بين العبد وربه بسبب النتائج، قال تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾[٣].

٢ ـ العبادات: التي تصقل شخصية المؤمن في العلاقة مع ربه، كالصلاة والصوم والحج والزكاة، قال تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَٰئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾[٤]. وعن زرارة قال: قال أبو جعفر عليه السلام: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: بُنِيَ الإسلام على عشرة أسهم: على شهادة أن لا إله إلاَّ الله وهي الملَّة، والصلاة وهي الفريضة، والصوم وهو الجُنّة، والزكاة وهي الطهر، والحج وهي الشريعة، والجهاد وهو الغزو، والأمر بالمعروف وهو الوفاء، والنهي

(١) سورة النحل الآية ٣٦.
(٢) سورة آل عمران الآية ١٨٥.
(٣) سورة التوبة الآية ١٠٠.
(٤) سورة التوبة الآية ٧١.

عن المنكر وهو الحجة، والجماعة وهي الأُلفة، والعصمة وهي الطاعة[١].

٣ ـ تربية النفس: التي تخضع لتوجيه الإنسان، وتحتاج إلى متابعة يومية، بسبب قابليتها للشر. قال تعالى: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ۝٨ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝٩ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا﴾[٢].

فالفائز من استطاع ضبطها ونهاها عن الهوى والمعاصي، قال تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ۝٤٠ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾[٣]. وفي تفسير الإمام الصادق عليه السلام لقوله تعالى: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ﴾، قال: «من علم أن الله يراه، ويسمع ما يقول، ويعلم ما يعمله من خير أو شر، فيحجزه ذلك عن القبيح من الأعمال، فذلك الذي خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى»[٤].

٤ ـ الاهتمام السياسي: بالاهتمام بأمور المسلمين، قال رسول الله ﷺ: «من أصبح لا يهتم بأمور المسلمين فليس بمسلم»[٥].

وبعدم الركون إلى الظالمين، قال تعالى: ﴿فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغَوْا۟ ۚ إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ۝١١٢ وَلَا تَرْكَنُوٓا۟ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنْ أَوْلِيَآءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ ۝١١٣﴾[٦].

٥ ـ الجهاد في سبيل الله: بأعز ما يملكه الإنسان، من النفس

---

(١) الخصال للشيخ الصدوق ـ ص ٤٤٧.
(٢) سورة الشمس الآيات ٧ ـ١٠.
(٣) سورة النازعات الآيتان ٤٠ ـ ٤١.
(٤) الكافي للكليني ـ ج٢ ص ٧٠.
(٥) وسائل الشيعة للحر العاملي ـ ج ١٦ ص ٣٣٦.
(٦) سورة هود الآيتان ١١٢ ـ ١١٣.

والمال، من دون تردد عند الوجوب، قال تعالى: ﴿انفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[1].

ولتوضيح الصورة ففي مقام الأولوية يقدم الحب لله وللرسول وللجهاد على كل شيء، قال تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾[2].

٦ ـ الاقتصاد: دعا الإسلام إلى المعاملات التجارية على قاعدة البيع وليس على قاعدة الربا، قال تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾[3].

كما وجَّه الإسلام الحاكم في كيفية فرض الضريبة (الخراج) بما يؤدي إلى زيادة الثروة، بحيث يكون النظر إلى الاعمار هو كأساس لاستجلاب الخراج وليس العكس. قال أمير المؤمنين علي عليه السلام: «وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج، لأن ذلك لا يُدرك إلاَّ بالعمارة؛ ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرب البلاد وأهلك العباد، ولم يستقم أمره إلاَّ قليلاً، فإن شكوا ثقلاً أو علَّة أو انقطاع شرب أو بالَّةٍ أو إحالة أرض اغتمرها غرق أو أجحف بها عطش، خفَّفت عنهم بما ترجو أن يصلح به أمرهم. ولا يثقلن عليك شيء خففت به المؤونة عنهم، فإنه ذخر يعودون به عليك في عمارة بلادك وتزيين ولايتك، مع استجلابك حسن ثنائهم»[4].

---

(١) سورة التوبة الآية ٤١.
(٢) سورة التوبة الآية ٢٤.
(٣) سورة البقرة الآية ٢٧٥.
(٤) نهج البلاغة ـ الكتاب ٥٣ الذي وجهه إلى مالك الأشتر عندما ولّاه على مصر ـ ص٩٩.

٧ ـ التكافل الاجتماعي: بتوزيع أموال الزكاة على المحتاجين في المجتمع وفي سبيل الله، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾[١].

أمَّا من يدفع اليتيم، ولا يسعى لاطعام المسكين، فهو مكذب عملي بيوم القيامة، قال تعالى: ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ ۝١ فَذَٰلِكَ ٱلَّذِى يَدُعُّ ٱلْيَتِيمَ ۝٢ وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلْمِسْكِينِ﴾[٢].

٨ ـ الاحتكام إلى العقل ورفض التبعية: فليكن البرهان والدليل أساس للإيمان أو عدمه، قال تعالى: ﴿أَمَّن يَبْدَؤُا ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَمَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾[٣].

فلا يصح اتِّباع الآباء والأجداد ولو كانوا منحرفين وجاهلين، لمجرد الولادة والاعتياد على نمط معين، قال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾[٤].

٩ ـ الحوار: فلا داعي للضغط والتأزم، إذ ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَىِّ﴾[٥]، وعليك أن تقدم أفكارك وقناعاتك بأسلوب حسن، فلست مسؤولاً عن قناعة الآخرين، ومرجع الجميع إلى الله تعالى، قال في القرآن الكريم: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ

(١) سورة التوبة الآية ٦٠.
(٢) سورة الماعون الآيات ١ ـ ٣.
(٣) سورة النمل الآية ٦٤.
(٤) سورة البقرة الآية ١٧٠.
(٥) سورة البقرة الآية ٢٥٦.

ٱلْحَسَنَةِ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ﴾(١).

١٠ ـ العدل: هو القاعدة المعتمدة في كل شيء، وضابطتها الاستقامة في خط الله، والابتعاد عن الفحشاء والمنكر والظلم والانحراف، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآئِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْىِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾(٢).

١١ ـ الأفضلية للتقوى: إن قيمة الإنسان لا تتحدد على أساس اللون أو العرق أو الجنس أو الجمال، بل قيمته تتحدد على أساس التقوى، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾(٣).

وقال رسول الله ﷺ: «ألا لا فضل لعربي على عجمي، ولا لعجمي على عربي، ولا لأسود على أحمر، ولا لأحمر على أسود إلاً بالتقوى»(٤).

على هذا الأساس فالإسلام عبادة وسياسة، للدنيا والآخرة، للفرد والمجتمع، للمسجد والدولة، للشدَّة والرَّحمة، للجهاد والسِّلم، هكذا كان رسول الله محمد ﷺ حاكماً وقائداً وسياسياً وعابداً، فجسد الإنسان الكامل في أبهى صورة له. وعندما نحمل لواء الإسلام فإننا نعبد الله تعالى في كل موقع من مواقعنا، فصلاتنا عبادة، وجهادنا عبادة، وعدلنا عبادة، وخدمتنا للناس عبادة؛ ولا يمكن التجزئة بين ما هو لله وما هو

---

(١) سورة النحل الآية ١٢٥.
(٢) سورة النحل الآية ٩٠.
(٣) سورة الحجرات الآية ١٣.
(٤) مسند أحمد ـ ج٥ ص ٤١١.

للحاكم، أو بين ما هو لله وما هو للإنسان، فكل شيء لله، قال تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾[١]. أي ان الإنسان معني برعاية أوامر الله ونواهيه في كل شؤون حياته، فلا توجد دائرة لا دخل لله تعالى فيها ليعبث الفرد فيها، وحتى منطقة الفراغ التي تركها الله للإنسان، فهي في إطار الدائرة الكلّية لتنظيم شؤون الحياة، وهي محكومة بالقواعد العامة الثابتة في الشريعة المقدسة.

بناء عليه، فلا يحق للفرد أن يكون معزولاً تحت عنوان العبادة، أو أن ينفرد في مسجده غير مبال بما حوله، فهو مسؤول كفرد وهو مسؤول كجزء من الأمة، ولا يتقرب إلى الله بالابتعاد عن الدنيا، ﴿وَٱبْتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْآخِرَةَ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا﴾[٢].

أراد ثلاثة من المؤمنين أن ينقطع كل واحد منهم عن ملذات الدنيا المحللة بطريقته، فقرر أحدهم أن يقضي لياليه مستيقظاً مصلياً مطيعاً لله تعالى، وقرر الثاني صيام جميع أيام حياته، وقرر الثالث الامتناع عن الزواج، وعندما علم رسول الله ﷺ بحالهم قال: «ما بال أقوام قالوا كذا وكذا، ولكني أصلي وأنام، وأصوم وأفطر، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سُنَّتي فليس منِّي»[٣].

مواكبة الإسلام للحداثة

لكن هل يستطيع الإسلام مواكبة الحياة المعاصرة؟ فشموليته قد تكون نافعة لزمن التنزيل، ومع وجود المتغيرات التي تزيد عن

---

(١) سورة الحج الآية ٧٦.
(٢) سورة القصص الآية ٧٧.
(٣) كنز العمال للمتقي الهندي ـ ج٣ ص٣١.

١٤٠٠سنة، هل يعقل تطبيق ما كان يصلح في الزمن الماضي للوقت الحاضر؟

يسهل الجواب إذا عرفنا الثابت والمتغير في الإسلام. فقد اعتمد الإسلام على قواعد وأحكام ثابتة لها علاقة بفطرة الإنسان وطبيعة تكوينه، وتنسجم مع متغيرات الزمان. فالصلاة عبادة لصقل النفس الإنسانية في أي زمان كانت، والصوم تقوية للإرادة من أجل الإخلاص تمهيداً للتقوى حتى يستقيم المرء في حياته، والزواج مطلوب لإرواء الغريزة وإعمار الكون ضمن ثوابت تحمي النسل والأسرة والعلاقات الرحمية، والظلم مرفوض سواء أتى من ملك أو إمبراطور أو حاكم أو قائد أو زعيم عشيرة أو منتخب من الشعب، والعدل مطلوب من الفرد والمجتمع، والمحافظة على الأخلاق الفاضلة أساس لاستقرار وراحة المجتمع الإنساني.

إنَّ المتتبع للأحكام الإسلامية الثابتة في كلياتها أو جزئياتها، يلاحظ انطباقها على الإنسان كفرد، بما يلائم مصلحته، بصرف النظر عن المكان والزمان.

أما المتغيِّر فكثير جداً، ويعالج الاجتهاد المفتوح في الشريعة كل متطلبات الحداثة، ويجيب عن الأسئلة والحوادث الواقعة، ويعيد النظر بما مضى من اجتهادات، ويأخذ الظروف المستجدة وأحكامها بعين الاعتبار، ما يوجد متسعاً لمواكبة التطور والمتغيرات.

فقد وضع الإسلام قواعد للحاكم الصالح، لكنه ترك المجال مفتوحاً لشكل إدارة الدولة، فانتخاب الرئيس يمكن أن يكون مباشراً من الشعب أو من مجلس النواب أو بالتمثيل النسبي. وترك كيفية تشكيل

الحكومة سواء بوجودها أو بعدد أعضائها أو توزيع وظائفها أو الصلاحيات الممنوحة لها، كما لم يتدخل في طريقة تشكيلها بالاختيار لكل فرد من أفرادها في مجلس النواب أو بالاختيار الجماعي أو بأي شكل آخر، ليفسح في المجال أمام الاختيارات المتناسبة مع كل زمان.

ورسم قواعد النظام التربوي في واجب المعلِّم والمتعلِّم، ومسؤولية الأهل والمجتمع في تنشئة الأجيال، لكنه ترك المجال واسعاً لعملية التنسيق والتنظيم والإدارة بما يتلاءم مع كل عصر، فسواء أكان التعليم تحت الصنوبرة أو في المسجد أو في المدرسة أو في أبنية متنقلة، أو كان من خلال الكتاب أو الفيلم أو الكمبيوتر أو الأنترنت، فهذه من المسائل التي تعتبر في دائرة الاختيار المشروع لتحقيق الأهداف.

وحثَّ الإسلام على النظافة، قال الرسولﷺ: «النظافة من الإيمان»[1] وركز على الماء كعنصر أساسي في تحصيل الطهارة والنظافة، وحدد تفاصيل الاستفادة من الماء لأداء العبادات التي تتطلب الطهارة المائية، لكنه ترك المجال واسعاً لتحقيق النظافة العامة وسلامة البيئة بكل الأشكال الملائمة، من استخدام للماء أو لمساحيق التنظيف، أو لكيفية تنظيف البيوت والشوارع، أو المحافظة على المحميات الزراعية ونظافة البحار والأنهر.

إذاً ثبّت الإسلام القواعد التي تلائم الفطرة الإنسانية، ولا تتغير بتغيُّر الزمان لثبات حاجة الإنسان إليها، وترك مساحة واسعة تستوعب كل المتغيرات، وتواكب كل عصر ومصر، وهي التي سمَّاها الشهيد السيد محمد باقر الصدر(قده) بمنطقة الفراغ، عند تناوله للمذهب الاقتصادي

(١) كتاب الطهارة للسيد الخوئي ـ ج١ ص ٤٦.

في الإسلام، قال: «فإن المذهب الاقتصادي في الإسلام يشتمل على جانبين: أحدهما قد مُلىء من قبل الإسلام بصورة منجزة، لا تقبل التغيير والتبديل؛ والآخر يشكّل منطقة الفراغ في المذهب، قد ترك الإسلام مهمة ملئها إلى الدولة أو ولي الأمر، يملأها وفقاً لمتطلبات الأهداف العامة للاقتصاد الإسلامي ومقتضياتها في كل زمان.

ونحن حين نقول (منطقة فراغ)، فإنما نعني ذلك بالنسبة إلى الشريعة الإسلامية ونصوصها التشريعية، لا بالنسبة إلى الواقع التطبيقي للإسلام، الذي عاشته الأمة في عهد النبوة. فإن النبي الأعظمﷺ قد ملأ ذلك الفراغ بما كانت تتطلبه أهداف الشريعة في المجال الاقتصادي، على ضوء الظروف التي كان المجتمع الإسلامي يعيشها، غير أنَّه ﷺ حين قام بعملية ملء هذا الفراغ، لم يملأه بوصفه نبياً مبلغاً للشريعة الإلهية الثابتة في كل مكان وزمان، ليكون هذا الملء الخاص من سيرة النبيﷺ لذلك الفراغ، معبِّراً عن صيغ تشريعية ثابتة، وإنَّما ملأه بوصفه ولي الأمر، المكلَّف من قبل الشريعة بملء منطقة الفراغ وفقاً للظرف»[(١)].

وما ينطبق على الاقتصاد بالنسبة لمنطقة الفراغ، ينطبق على الأبواب الأخرى للتشريع الإسلامي، فتكون التغطية الملائمة لمتطلبات العصر متأثرة بالاختيار البشري، الذي يُبدع كلَّما ألمَّ بجوانب هذه المتطلبات وأتقن تطبيق القواعد على الأمور المستجدة.

ومهما كانت قدرة البشر، فلن تصل إلى نموذجية النظام الإلهي. فإذا أجرينا مقارنة مبدأية عامة بين تشريع قرَّره الخالق لعباده وهو الخبير العليم، وتشريع يغيِّر فيه البشر العاجزون باستمرار، ويُخضعون الإنسانية لتجاربه

(١) اقتصادنا للشهيد السيد محمد باقر الصدر ـ ص٣٥٦.

المرَّة والمؤلمة من العبودية إلى الرِّق إلى الاستبداد فالرأسمالية ثم الشيوعية، وفي كل مرة يخرج العالم منهكاً من النتائج الخطيرة التي أثَّرت في الحياة على الرغم من بعض الإضاءات والإيجابيات هنا وهناك، فستكون النتيجة أن النظام الإلهي أفضل، وهذا ما تجسَّد في الإسلام، الرسالة الجامعة لكل الرسالات السماوية. المهم أن نصغي ونتفهم ونتعرف على هذا الدين الحنيف، قبل أن نرفضه لاعتبارات دينية أو عرقية أو مناطقية، وأن لا نحمِّله أخطاء بعض من حملوه فأساؤوا إليه، ولا نحمِّله مسؤولية الدسائس التي حاكها المعادون والمغرضون لتشويه صورته.

إقامة الدولة الإسلامية

وهل تعني هذه المقدمات الدعوة إلى إقامة دولة إسلامية ؟

لا يمكن لأي ملتزم إسلامي يحمل العقيدة الإسلامية ويؤمن بشريعتها، إلاَّ وأن يكون مشروع إقامة الدولة الإسلامية أحد التعابير الطبيعية لالتزامه الاسلامي، فهي تمثِّل العدالة التي يطمح إليها الإنسان. لكننا نفصِّل بين الرؤية الفكرية والتطبيق العملي، فنقول في الرؤية الفكرية: بأننا ندعو إلى إقامة الدولة الإسلامية، ونشجِّع الآخرين على قبولها لما تمثل من إسعاد للإنسان. أمَّا على المستوى العملي، فهذا الأمر يتطلب وجود الأرضية التي تتقبل إنشاء هذه الدولة، والأرضية هي هذا الشعب، الذي من حقه أن يختار ما يريد تحكيمه في حياته، وعلى قاعدة الآية القرآنية: ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَىِّ فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَا وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾[1]، ولا يمكن أن تكون إقامة الدولة الإسلامية من منطلق تبني فئة أو فريق، ثم

(١) سورة البقرة الآية ٢٥٦.

يعمل هذا الفريق على فرضها أو فرض آرائه فيها على الفئات الأخرى، فهذا ما لا نقبله في هذا المشروع ولا في غيره من المشاريع والأفكار، سواء أكانت صادرة عنا أو عن غيرنا.

وقد صدر أول تعبير رسمي بهذا المعنى في الرسالة المفتوحة، التي أعلنها حزب الله في سنة ١٩٨٥، حيث قال: «لكننا نؤكد أننا مقتنعون بالإسلام عقيدة ونظاماً، فكراً وحكماً، وندعو الجميع إلى التعرف إليه والاحتكام إلى شريعته، كما ندعوهم إلى تبنِّيه والالتزام بتعاليمه على المستوى الفردي والسياسي والاجتماعي. وإذا ما أتيح لشعبنا أن يختار بحريّة شكل نظام الحكم في لبنان، فإنه لن يرجِّح على الإسلام بديلاً. ومن هنا فإننا ندعو إلى اعتماد النظام الإسلامي على قاعدة الاختيار الحر والمباشر من قبل الناس، لا على قاعدة الفرض بالقوة كما يُخيَّل للبعض!»[١].

إنه نصٌّ واضح في الدعوة إلى إقامة الدولة الإسلامية، بناء على الاختيار الحر للناس إذا رغبوا بذلك وإذا شاؤوا. إننا منسجمون تماماً مع قناعاتنا، وأيضاً مع الظروف العملية الموضوعية، فطالما أن الظروف لا تسمح بذلك لأن اختيار الناس مختلف، أو لأي سبب آخر، فنحن معذورون في أننا بلَّغنا وأعلنَّا موقفنا، وعلى الناس أن يتحمَّلوا مسؤوليتهم في نظام الحكم الذي يختارونه. ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ۚ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾[٢].

نحن نحاول أن نبث قناعاتنا في إطار العمل العام الذي نشارك فيه،

---

(١) الرسالة المفتوحة التي وجهها حزب الله إلى المستضعفين في لبنان والعالم سنة ١٩٨٥ ـ ص ١٩ ـ ٢٠.

(٢) سورة يونس الآية ٩٩.

علّنا نخفف من سلبيات الابتعاد عن شريعة الله تعالى؛ ونعتبر أن تجربتنا السياسية في العمل الداخلي في لبنان أثبتت نمطاً ينسجم مع الرؤية الإسلامية في مجتمع مختلط، وفي دولة لا تحمل الفكر الإسلامي كإدارة وتوجه وقناعة أساسية في نظام الحكم. إذاً يمكن القول بأن إيماننا ينسجم مع كل أفكار الإسلام، وليس من حق أحد أن يلغي أي فكرة منه، أو أن يُنشىء نموذجاً جديداً مخالفاً للمضمون والتفسير الصحيح، أو أن يعترض على هذه القناعة المرتبطة بالإيمان بأحقية النظام الإلهي على غيره، لكن للأداء العملي مقوماته وظروفه الموضوعية. إن واجبنا هو الدعوة إلى دين الله بالحكمة والموعظة الحسنة: ﴿ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ﴾[1].

حزب عقائدي أم طائفي؟

إن سلوك منهج الإسلام يتطلب فهماً تفصيلياً وتبنياً لرؤيةٍ في التفسير والتأويل، ومع وجود المذاهب الإسلامية المتعددة كطرق اختارها أصحابها للتعبير عن قناعاتهم بالسبيل الموصل إلى الالتزام بالشريعة المقدسة، كان لا بدَّ من اختيار إحدى هذه الطرق، فكان اختيار مذهب أهل البيت عليهم السلام أو المذهب الشيعي، كالتزام وتبنٍ يترتب عليه مجموعة قواعد في الأصول والفروع، تشكل بمجموعها الخلفية الفكرية والفقهية التي استند إليها حزب الله في فهمه للإسلام.

فإذا قال قائل: لماذا لا تجعلوا اختياركم من مجموع المذاهب لإيجاد توليفة فقهية بينها، فتكونوا بذلك قد تصدَّيتم لمنهج عملي في الوحدة بين المسلمين؟

---

(١) سورة النحل الآية ١٢٥.

نقول: أمنيتنا الكبرى أن نكون في هذا الموقع الذي يوحِّد مذاهب المسلمين، لكنَّه أمرٌ معقَّد لم يتمكن الفقهاء من حلِّه خلال مئات السنين، ويتطلب لجاناً علمائية متخصصة تجري أبحاثاً موضوعية وجريئة لمناقشة القضايا كافة، وليس معلوماً إذا كان بإمكانها الوصول إلى نتيجة، أو أنها توجد مذهباً جديداً. علماً أن الأمر لا يقتصر على المذاهب الإسلامية، فإننا نجد في داخل المذهب الواحد اختلافات في التفسير والتأويل بين الفقهاء، وهذا أمرٌ علمي له علاقة بالتحصيل والاجتهاد ولا يمكن إلغاؤه بين البشر. فبدل أن نغرق في تمنيات وأحلام، وبدل أن نجعل من الاختلاف المذهبي أو داخل المذهب الواحد أزمة أو عقبة، فلنسعَ لتعزيز القواسم المشتركة على المستوى العملي والتي تؤدِّي إلى الوحدة بأشكالها الثقافية أو السياسية أو الجهادية أو غيرها، من دون التوقف عند الوحدة بكامل مفرداتها، ومن دون ربط الأمور ببعضها وتعقيدها، إذ توجد مجالات كثيرة تجتمع فيها قناعات علماء المسلمين أو منظَّماتهم، ويمكن أن تكون مقدمة مساعدة للمزيد من الوحدة. فالمطلوب أن نكون معاً في مواجهة التحديات، لا أن نتلهى بجنس الملائكة وأرضنا سليبة ومستقبلنا مهدد من الاستكبار العالمي الظالم! وإلاَّ أُخذنا على حين غرَّة، كما حصل في كثير من الحالات في تاريخ منطقتنا بسبب التوجه إلى المعركة الخاطئة في خضم التحديات. وبما أنَّ صاحب الاختيار مسؤول أمام الله تعالى، فليعمل بما يُرضي ربه بحسب قناعاته، والحساب على الله جلَّ وعلا.

بناء على ما تقدم، فالفرق كبير بين الاجتماع الطائفي المذهبي والاجتماع العقائدي المنهجي، أمَّا الأول فيجمع على عصبية الانتماء والولادة بصرف النظر عن المضمون، وأمَّا الثاني فيجمع على القناعة

والالتزام وله ضوابطه وأدبياته وحركته العملية. كما يجب أن نميِّز بين الانتماء القهري بالهوية لكل من ولد من طائفة معينة، والانتماء الاختياري لمشروع متكامل في النظرة إلى الكون والإنسان والحياة. أمّا من يخلط بينهما فهو: إمّا جاهل بحقائق الأمور، ما يستلزم إطلاعاً ومعرفة وتعلماً للتمييز، وإما قاصد للتدليس حتى يرمي الآخرين بتهم تعفيه من النقاش الموضوعي، وإما قد التبست عليه الأمور وهو يقبل بالنقاش الهادئ الموضوعي لحسم خياراته سلباً أو إيجاباً.

وبما أن اختيار الحزب للإسلام وفق منهج أهل البيت عليهم السلام مبني على قناعته بهذا المنهج، فمن الطبيعي أن يجتمع حول الأهداف المختارة ثُلة من المؤمنين بها، وأن يتفاعلوا معها، ويُشكلوا رصيد التنظيم والأنصار والموالين والمحبين. ومن الطبيعي أيضاً أن يكون الشيعة(مذهبياً) أكثر استجابة لهذا الاختيار لقلة التعقيدات والحواجز التي تمنعهم عنه، لكنَّ هذا لا يمنع أحداً من الالتزام بالأهداف والآلية التنظيمية المعتمدة ليكون جزءاً من هذه المسيرة. فإقبال قسم من الشيعة على حزب الله هو إقبال على الانتماء العقائدي لا الطائفي، إذ يوجد قسم آخر منهم لا ينتسبون إليه، فالجامع عقائدي فكري وليس طائفياً.

إنَّ العبرة في آثار المنهج، فعندما يؤدي الحزب دوراً وطنياً من موقعه الإسلامي، ويحرص على الوحدة الداخلية، ويعمل مع كل الأطراف لتحقيق التكامل في الأدوار خدمة للجميع، ويجاهد لتحرير الأرض من الاحتلال الصهيوني، وتتحقق له المكانة العربية والإسلامية، ويطرح قناعاته كما الآخرين بالأساليب السياسية المتاحة، فهذا يُسقط سيل الملاحظات التي تنطبق على كل القوى والأحزاب مع اختلاف

طفيف في بعض التساؤلات. ولا يمكن جمع الناس كيفما كان وتحت أي عنوان، بل لا بدَّ من تحديد رؤية معينة يقبلها البعض ويرفضها البعض الآخر، وهذه هي سنَّة الحياة الدنيا.

ولا يستطيع أحد أن ينصِّب نفسه حكماً فيما يجوز طرحه وما لا يجوز! فكما أن لكل جهة أو حزب أو منظَّمة قناعاتها التي تروج لها وتحاول اكتساب الانصار لها، فللحزب قناعاته التي يعمل لها. وليس هناك ممنوع إلاَّ إذا كان ظلماً أو اعتداء أو فرضاً بالقوة، والواقع الاجتماعي والسياسي كفيل بإسقاط النمط المنفرد واللاغي للآخرين قهراً.

ثانياً ـ الجهاد في سبيل الله

الجهاد من فعل جاهد، وهو بذل الجهد واستفراغ الوسع في مدافعة العدو، والكلمة بمعناها الإسلامي العام أشمل من القتال العسكري للعدو، لتشمل عدو الإنسان الداخلي، الذي يتمثل بوسوسات النفس باتجاه الشرور، وبالشيطان الذي يدعو إلى الباطل، وكل ما يؤدي إلى الانحراف والفساد.

بيَّن رسول الله ﷺ هذا المعنى عندما استقبل سرية من المسلمين العائدين من إحدى الغزوات بقوله لهم: «مرحباً بقوم قضوا الجهاد الأصغر(القتال) وبقي عليهم الجهاد الأكبر. قيل: ما الجهاد الأكبر يا رسول الله؟ قال: جهاد النفس»[(١)].

فالجهاد يؤثِّر في مسار حياة المؤمن، وهو جزء من إيمانه الحقيقي الذي لا يمكن أن يكون مقبولاً عند الله تعالى من دونه، على أن يكون جهاداً كاملاً غير منقوص، فالمطلوب هو العمل باستعداد تام وشامل، قال تعالى في القرآن الكريم: ﴿وَجَٰهِدُواْ فِي ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦۚ هُوَ ٱجۡتَبَىٰكُمۡ وَمَا

(١) الأمالي للصدوق ـ ص ٥٥٣.

أشد نتيجة السلوك الفاسد، وسيخسر فرصة العمل الإيجابي في الدنيا، وسيعاقب في الآخرة. فالأولى أن تكون المعاناة لمصلحة الخير والصلاح ليربح في الدنيا والآخرة. وبناء عليه فالكل يعاني لأنهم في دائرة الاختبار، لكنَّ الفرق بينهم يرتبط بالنتائج النهائية.

إنَّ الخلاف في المبدأ بين منطقين:

أحدهما: منطق الماديين الدنيويين الذين يؤمنون عملياً بأن الدنيا نهاية الحياة فيحشدون فيها كل ما أمكنهم، ويلجأون إلى الوسائل كافة مهما أوغلت في الشر، على قاعدة رؤيتهم لمصالحهم ورغباتهم في هذه الدنيا، ولو أدَّى الأمر إلى الفساد والانحراف الفردي والجماعي، وإلى ظلم الآخرين والاعتداء عليهم وقتلهم وسلبهم حقوقهم، طالما أن حياتهم الدنيا نهاية المطاف، وهذا هو المقياس عندهم.

ثانيهما: منطق المؤمنين بالله الذي يعيشون الدنيا كمعبر للآخرة، ولا تمثِّل دار الاستقرار، فإذا خسروا فيها شيئاً بسبب انضباطهم ومخالفة أهوائهم ورغباتهم، فسيعوِّضوه يوم القيامة. فلا داعي للظلم والاستئثار والعدوان فنتائجه لا تستقر؛ بل يتوجب عليهم رفض الظلم ومواجهته ومجاهدة أنفسهم لنصرة الحق والعدل وحقوق الإنسان والاستقامة، ولا يجوز لهم أن يتفرَّجوا، أو أن ينأوا بأنفسهم عن المسؤولية، أو أن يسلموا أمرهم ويستسلموا أمام الظالمين، قال تعالى: ﴿وَلَا تَرْكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنْ أَوْلِيَآءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾[1].

فمنطق المؤمنين تفاؤلي وإيجابي مهما كانت التضحيات، لأن

(١) سورة هود الآية ١١٣.

الأجر لا يضيع عند الله تعالى، فإمَّا فوز ونجاح في الدنيا، وإمَّا تأجيل للمكافأة إلى الآخرة. فالمهم هو الالتزام بالخط المستقيم الذي يتمثل بالحقوق والواجبات التي أمر بها الله تعالى على جميع الأصعدة، وأن يكون النظر إلى الصلاح لا إلى الرغبات، وإلى العدل لا إلى التسلط والهيمنة، وإلى الرضا بما قسم الله تعالى بعد بذل الجهد لا إلى سلوك درب المنكرات والظلم والعدوان، وإلى تحرير الأرض والإنسان مهما كلّف ذلك، لا إلى الاستكانة والرضا بحياة الذل أو الاستقالة من الدور الفاضل والمؤثر في الحياة.

أسس الجهاد

أعتبر الإسلام الجهاد سلوكاً أساسياً في حياة المسلم، سواء أكان جهاداً للنفس أو كان جهاداً للعدو، وإن كان الثاني هو المصداق التطبيقي الأصعب، ويأتي بعد نجاح الإنسان في مدافعة شهواته ورغباته ليتشكل عنده الاستعداد العملي لمدافعة الظالمين والمحتلّين. فجهاد النفس هو الأكبر، لأنه يومي ودائم وفي كل صراع بين الخير والشر، بين طاعة الله وهوى النفس، أما جهاد العدو وقتاله فهو الأصغر، لأنه في محطات محددة من تاريخ الإنسان كجزء من نصرة المبادئ والقيم والحق ونصرة الأمة، عندما تتعرض الأمة للعدوان أو الاحتلال أو الإذلال.

وقد بنى الإسلام الجهاد على أسس هادفة أبرزها أربعة:

١ ـ الابتلاء: الحياة الدنيا مبنية على الابتلاءات والاختبارات المستمرة، فلا يمر يوم أو زمن إلا ويواجه الإنسان فيه المصاعب مع نفسه أو مجتمعه أو جهة ما في هذا العالم. وبدل أن نتساءل عن سبب هذه الابتلاءات، التي تشكّل جزءاً من خلقنا في الحياة ولا إرادة لنا فيها،

فلنعمل على استخدام قدرتنا التي أودعها الله تعالى فينا، بالانتصار على الذات وعلى الأعداء من خلال المجاهدة، ولنكن صابرين متحملين لأن النتائج تستحق ذلك. قال تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَٰهِدِينَ مِنكُمْ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَنَبْلُوَا۟ أَخْبَارَكُمْ﴾(١)، وقال أيضاً: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾(٢).

٢ ـ سبيل الله: الجهاد في سبيل الله هو الهدف، فمن ترك المعاصي للطاعة فهو في سبيل الله، ومن قاتل لإعلاء كلمة الله وتنفيذ أوامره فهو في سبيل الله. لكن من استسلم للمعاصي فهو في سبيل هواه، ومن قاتل من أجل راتب يقبضه فهو في سبيل راتبه، ومن قاتل من أجل عصبية فهو في سبيل عصبيته، فالدافع أساس لتحديد اتجاه الهدف. ولم نؤمر بالجهاد كيفما كان، ولم نؤمر بالجهاد من أجل أن نعاني، وإنما أُمرنا به لنكون في خط الله مقتدين بتعاليمه.

ولا يعني هذا أن الله بحاجة إلينا لنجاهد في سبيله، فبإمكانه أن يستبدلنا ويأتي بآخرين ولا نضره شيئاً، لكنه يريد لنا الاستقامة، وهذا فضل منه علينا إذا قبلنا واختارنا في مسيرة الإيمان. إن سبيل الله تعبير عن تحديد الاختيار الإنساني في مقابل الخيارات الأخرى. قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾(٣).

(١) سورة محمد الآية ٣١.
(٢) سورة آل عمران الآية ١٤٢.
(٣) سورة المائدة الآية ٥٤.

إنَّ التصميم على الاختيار الصالح يتطلب جرأة وشجاعة، ولا يمكن الركون إلى مثبطي الهمم والعزائم الذين يحملون مناهج أخرى، وتكمن العبرة في بذل أقصى الوسع بثقة واطمئنان مهما فعل اللائمون، قال أمير المؤمنين علي عليه السلام: «جاهد في الله حق جهاده ولا تأخذك في الله لومة لائم»[١].

٣ ـ مصلحة الإنسان: إذا جاهدت عدوك وطردته من أرضك فلمصلحتك، وإذا جاهدت شيطانك فمنعته من التأثير عليك فلمصلحتك، وإذا جاهدت الشر فاسقطته وعمَّ الخير بين الناس فلمصلحتك، وإذا جاهدت نفسك فتهذبتْ وأصبحت سليم السريرة ومرتاح النفس والبال فلمصلحتك.

قال تعالى: ﴿وَمَن جَٰهَدَ فَإِنَّمَا يُجَٰهِدُ لِنَفْسِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ لَغَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[٢].

وقال تعالى: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۗ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾[٣].

إن الجهاد معاناة مثمرة لمصلحة الإنسان، بينما اتِّباع الهوى والمعاصي والمنكرات معاناة مضرة في نتائجها على مستوى الفرد وعلى مستوى الناس. ولا يكون الحكم على الأشياء باستعجال اللحظة الحاضرة، بل بخواتيم الأعمال. فاللذة في لحظتها مغرية وجذَّابة لكنها مدمرة في نتائجها وتبعاتها، والتسلط في لحظته مغرٍ ومفرح لكنه مؤلم في آثاره الاجتماعية وتداعياته المستقبلية.

٤ ـ الهداية: فالجهاد سلوك نستشرف بعض نتائجه، التي نراها أكثر

---

(١) نهج البلاغة ـ كتاب رقم ٣١ ـ ص٩٠.
(٢) سورة العنكبوت الآية ٦.
(٣) سورة فصلت الآية ٤٦.

عند إحصاء النتائج. فهو يفتح أبواب التوفيق والهداية أمام المؤمن على مصاريعها، ولا يتقيد بالحسابات البشرية المحدودة، فالإنسان عاجز عن فهم أسرار الكون وعالم الغيب وما قدَّره الله تعالى في الحياة. قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾[١].

إن الجهاد باب للحياة وليس باباً للموت، فالاستقامة حياة، والعزة حياة، وتحرير الأرض حياة، والانتصار على الذات حياة، بل الشهادة حياة الفرد في فوزه بالجنة بعد شهادته، وحياة الأمة في تأثير دماء شهدائها بانتصارها وعزِّها. وهذا كله يفتح طرق الهداية إلى الخير والفلاح في حياة الفرد وفي حياة البشرية.

الجهاد العسكري

وبما أن الجهاد العسكري الذي يتمثل بقتال العدو يرتبط بأبحاث هذا الكتاب مباشرة، فسنركز بحثنا عليه.

يقسم الفقهاء الجهاد إلى قسمين:

١ ـ الجهاد الابتدائي: وهو أن يبدأ المسلمون مواجهة الآخرين والدخول إلى أراضيهم لاعتبارات ليس لها علاقة باسترداد أرض أو التصدي لعدوان، فهذا مرتبط بالنبي ﷺ أو الإمام المعصوم[٢]، ولا يعتبر مطروحاً في زماننا مع غياب الإمام المهدي الغائب والمنتظر(عج).

٢ ـ الجهاد الدفاعي: وهو أن يدافع المسلمون عن الأرض والشعب وعن أنفسهم عندما يتعرضون لاعتداء أو احتلال، وهذا أمرٌ

(١) سورة العنكبوت الآية ٦٩.

(٢) على رأي أغلبية الفقهاء ولا يشذ عن هذه القاعدة إلا أفراد منهم.

مشروع بل واجب. يقول الإمام الخميني(قده): «لو غشي بلاد المسلمين أو ثغورها عدو يخشى منه على بيضة الإسلام ومجتمعهم، يجب عليهم الدفاع عنها بأيِّ وسيلة ممكنة من بذل الأموال والنفوس»(١).

لكن قرار الجهاد مرتبط بالولي الفقيه، الذي يشخِّص الحالة التي ينطبق عليها عنوان الجهاد الدفاعي، والذي يحدد قواعد المواجهة وضوابطها، فمسؤولية الدماء عظيمة، ولا يمكن زجّ المقاتلين في أي معركة من دون الاستناد إلى ما ينسجم مع وجوب الجهاد فيها وما يحقق أهدافها.

وقد يختلف رأي بعض الفقهاء عن رأي الولي الفقيه، لكنَّ رأيه ملزم لهم، فهو المتصدي والمبايعَ من قبل الناس، ويترتب على مثل هذه المنعطفات نتائج خطيرة، فلا يمكن المراهنة على إجماع الآراء، مع احتمال الخلاف دائماً، وبما أنها صلاحيته، فالقرار يعود إليه وهو مُلزم للمسلمين.

وعند سؤال أحدهم للإمام الخامنئي(حفظه الله) بقوله: إذا كنت مقلداً لأحد المراجع، وأعلن ولي أمر المسلمين الحرب ضد الكفرة الظالمين أو الجهاد، ولم يجوّز لي المرجع الذي أقلده الدخول في الحرب، فهل ألتزم برأيه أم لا؟

أجاب: «يجب إطاعة أوامر ولي أمر المسلمين في الأمور العامة التي منها الدفاع عن الإسلام والمسلمين ضد الكفرة والطغاة المهاجمين»(٢). وهو رأي الفقهاء الأعلام.

---

(١) تحريرالوسيلة للإمام الخميني(قده) ـ ج١ ص ٤٨٥.
(٢) أجوبة الاستفتاءات ـ ج١ ص ٢١.

قد يؤدِّي قرار الجهاد إلى صدّ العدوان والتحرير، وقد لا يؤدِّي إلى هذه النتيجة في المدى المنظور، فهل يتوقف الأمر بالجهاد على الانتصار الحتمي والمضمون؟ وهل يرتبط بحدود معينة للتضحيات؟

لا شك بأن ضمانة الانتصار تُرضي الجميع، ولا تثير أسئلة كثيرة حول جدوى الجهاد. لكن تفاوت موازين القوى المادية، واحتمالات التضحيات الكثيرة، وغموض أفق النتائج السريعة والمباشرة، يثير نقاشاً في الجدوى. هنا يعود التقدير للولي الفقيه، الذي يستند إلى الظروف الموضوعية، وتقدير المصلحة من المفسدة، ليتخذ قراره.

فقد يكون الجهاد مطلوباً للتأكيد على الحق والتأسيس له، من دون توخي النتائج العملية المباشرة، ليكون عملاً استنهاضياً لتحريك الأمة واستخراج عوامل القوة الكامنة فيها وتشجيعها لتثق بإمكاناتها وتوفيق الله تعالى لها، وقد يكون عملاً طويل المدى تتفاوت فيه التضحيات وتتراكم من مرحلة إلى أخرى ليصل إلى النصر.

هذا لا يعني أن الإمكانات والظروف لا تدخل في حساب القرار، فهي دخيلة في حدوده وضوابطه، لكننا لا نملك كامل الصورة والتقديرات، لذا لا يمكن تقييم قرار الولي الفقيه من منطلق وحدود معطياتنا وتحليلنا، فقد يشرح للأمة كل المعطيات والخطوات التي أملت قراره، أو يعرِّفها على البعض منها، أو يُظهر أموراً ويخفي أخرى كجزء من أسلحة المعركة مع العدو.

إن الجهاد مبني على التضحية بالمال والنفس، ويجب توفير الوسائل الممكنة والمناسبة له، فالذهاب إلى المعركة ليس عشوائياً، والرغبة بالشهادة لا تشرِّع الاستهتار بتوفير مقومات المعركة، إلاَّ أن

سقوط الدماء وحصول الجرح والأسر من طبيعة العمل الدفاعي، وهو ليس رمياً للنفس إلى التهلكة، فنتائج الجهاد لا تتحقق إلاَّ بعطاءات الشهداء والأسرى والجرحى، لأن اعتداءات العدو مبنية على الإيلام للتيئيس والإخافة وفرض الاستسلام، أما الجهاد فهو دفاع لإسقاط أهداف العدو مع دفع الأثمان اللازمة مهما بلغت، طالما أن الإدارة أمينة ومسؤولة، والهدف واضح وشرعي.

مكانة الجهاد

جعل الإسلام مكانة مميزة للجهاد، وأعتبره طريقاً لقبول المؤمن، ورتَّب عليه توجه سلوك الفرد نحو الاستقامة. فقد ساق الله تعالى في القرآن الكريم مقارنة تفصيلية ومحددة، لكل حاجات وعلاقات الإنسان المباشرة واليومية، في مقابل الجهاد في خط الله والرسولﷺ، ليخيره بين الأمرين: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾[1].

فالأولوية لحب الله ورسوله والجهاد في سبيله، في مقابل حب الأرحام والعلاقات والرغبات المادية، وهذه الأولوية تبرز عند التعارض، فإذا منع المال من الجهاد خوفاً من خسارته، ومنع الولد من التضحية رغبة بالأنس به، فهو انحراف عن طاعة الله. أمَّا مع البذل والتضحية في سبيل الله تعالى، فحب المال والولد لا ينفك عن حب الله ورسوله والجهاد في سبيله، وعندها لا تعارض بين الأمرين، بل يدخل

(١) سورة التوبة الآية ٢٤.

حب الأمور الثمانية المذكورة في الآية الكريمة في سياق سبيل الله، وتكتسب مشروعيتها من انقيادها لما أمر الله تعالى، فهي لم تعد أموراً دنيوية تُبعد عن التكليف الشرعي، وإنما هي عوامل مساعدة للقيام بهذا التكليف.

ولا يخفى ما للجهاد والمجاهدين من مكانة كبرى في الإسلام.

ففي القرآن الكريم: ﴿لَٰكِنِ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ جَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْخَيْرَٰتُ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾[١].

وفي الحديث الشريف عن رسول الله ﷺ: «للجنَّة باب يُقال له باب المجاهدين، يمضون إليه فإذا هو مفتوح وهم متقلّدون بسيوفهم والجمع في الموقف، والملائكة ترحّب بهم»[٢].

وعن أمير المؤمنين علي عليه السلام: «فإن الجهاد باب من أبواب الجنة فتحه الله لخاصة أوليائه وهو لباس التقوى ودرع الله الحصينة وجنّته الوثيقة»[٣].

وعنه أيضاً: «الإيمان على أربع دعائم: على الصبر واليقين والعدل والجهاد»[٤].

وعن الإمام الصادق عليه السلام: «الجهاد أفضل الأشياء بعد الفرائض»[٥].

---

(١) سورة التوبة الآية ٨٨.
(٢) الكافي للكليني ـ ج٥ ص ٢.
(٣) نهج البلاغة ـ الخطبة ٢٧ ـ ص٢١.
(٤) نهج البلاغة ـ حكم ومواعظ ٣١ ـ ص١٠٧.
(٥) الكافي للكليني ـ ج٥ ص٤.

إن الجهاد نقطة ارتكاز رئيسة في الإيمان بالإسلام، وله مقدمة ضرورية بالاستعداد والتضحية بالنفس والمال وليس بجزء منهما فقط، مع أنهما أهم شيئين يحرص عليهما الإنسان في حياته. إنها صيغة تعاقدية ومبايعة مع الله تعالى، لنيل الجنة مقابل التضحية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ يُقَـٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ وَٱلْقُرْءَانِ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ مِنَ ٱللَّهِ فَٱسْتَبْشِرُوا۟ بِبَيْعِكُمُ ٱلَّذِى بَايَعْتُم بِهِۦ وَذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾[١].

ولا استغراب في اندفاع المؤمن نحو الشهادة، فهذا جزء من الالتزام والتعبئة الإيمانية، وهو تعبير عن الطاعة لله بتطبيقها عملياً بعد الأمر بالجهاد، وهو تحقيق للتكليف الشرعي الملقى على عاتق المؤمنين في الدفاع عن أرضهم وحقوقهم.

وبمقدار ما يحقق الجهاد عزاً وتحريراً، يؤدي تركه إلى الذل والخسارة والسقوط والانهيار للفرد والأمة. في الحديث الشريف عن رسول الله ﷺ: «فمن ترك الجهاد ألبسه الله ذلاً في نفسه، وفقراً في معيشته، ومحقاً في دينه، إن الله أعزَّ أمتي بسنابك خيلها ومراكز رماحها»[٢]. فتارك الجهاد يعيش الذل على المستوى الشخصي بسبب انسحاقه أمام الأعداء وعجزه أمامهم واستسلامه لمطالبهم، ويعيش الفقر لأن خيرات بلده وأمته وحياته يتحكم بها الأعداء، ويخسر دينه تدريجياً لأنه لم يلتزم بهذا الجهاد المقوّي للدين وللمتدينين.

فلو لم يكن المؤمن قادراً على الجهاد، أولم تسنح الظروف الموضوعية

---

(١) سورة التوبة الآية ١١١.
(٢) الأمالي للصدوق ـ ص ٦٧٣.

لمشاركته فيه، فعلى الأقل يجب أن يعيش التفاعل مع الجهاد والرغبة به، حتى لو تمثل بحديثه مع نفسه في رغبة الجهاد. قال رسول الله ﷺ: «من مات ولم يغز، ولم يحدِّث به نفسه، مات على شعبة من نفاق»[١]. إنه تقييم مختلف للحياة، فهي موت مع الذل والاستسلام، وهي حياة مع الجهاد والشهادة لنصرة الحق وإعزاز الأمة، وفي هذا قول أمير المؤمنين علي عليه السلام: «الموت في حياتكم مقهورين والحياة في موتكم قاهرين»[٢].

تعبئة الشباب وقدوة الحسين عليه السلام

يحمل الإسلام قدرة تعبوية كبيرة لمعتنقيه، فالتركيز على الجانب الروحي، والتخلِّي عن ملذات الجسد والدنيا في سبيل الأهداف الأسمى، والوعد بالجنة ورضوان الله تعالى، تُكسب المسلم قدرة قوية للثبات على الإيمان والدفاع عن أطروحته. لكننا نرى اختلافاً كبيراً بين المسلمين، فمنهم من يكتفي ببعض واجبات الإسلام وينأى بنفسه عن قضايا الأمة، ومنهم من يتوقف عن حدود فكرة التضحية فلا يُقدِم على ما يؤدِّي إليها، ومنهم من يرفض ما عدا جماعته ويعطي الأولوية لمواجهة مخالفيه وللخلافات الداخلية أو المذهبية على حساب أولوية مواجهة أعداء البلاد والاستكبار، ومنهم من يربط حركته بضوابط دقيقة خاصة عندما يتعلق الأمر بالدماء ويلتزم سبيل الله مهما كلّفت التضحيات إذا صدر الأمر عن القيادة الشرعية المتمثلة بالولي الفقيه. وهكذا نرى اتجاهات عديدة في فهم وتطبيق الإسلام، وهذا عائد إلى العلماء القادة بحسب فهمهم وتوجيههم، ما يؤدي إلى تربية منسجمة مع تفسيرهم

(١) ميزان الحكمة ـ ج٢ ص١٢٥.
(٢) نهج البلاغة ـ الخطبة ٥١ ـ ص٢٥.

لمضمون الإسلام، وبناء على هذه الاتجاهات نرى الحركات والأحزاب وسلوكيات الأفراد في المجتمعات.

لكن ما قدَّمه حزب الله يبيِّن أنها تربية الإسلام، وليست تربية جهة محددة أو خاصة. فعندما لا نجد الأمة تعيش روحية الشهادة والاستعداد لها، فلتقصير ونقص في وعيها والتزامها بتكليفها. وعندما نجح الحزب في هذه التعبئة، فلأنه انسجم مع تعاليم الإسلام، وقد حقق وجود وتوجيه الولي الفقيه المتمثل بالإمام الخميني(قده) ومن بعده بالإمام الخامنئي(حفظه الله) النموذج التطبيقي لإرادة الجهاد بطريقة واقعية وعملية وفاعلة.

وقد استغرب الغربيون هذا المستوى من التضحية الهادفة، واعتقدوا أنَّ شيئاً ما يحصل للشباب من تناول للعقاقير أو الخضوع لظروف حياتية خاصة أو سلوك تدريبات نفسية معقَّدة أو وجود حوافز مادية تعوض عن الحرمان، كي يُقبلوا على الشهادة:! فالغرب اعتاد بحسب منطلقاته الفكرية، على تقديس الحياة المادية والتمسك بها مهما كلفت، فلم يعد قادراً على استيعاب معنى وجود الاستشهاديين إلاً بتفسيره المادي لإيمانهم. ومن حق الغربيين أن لا يفهموا الآثار التربوية الروحية بمنهج الإسلام، لأن الفهم له ولآثاره لا يقتصر على الفهم العقلي المجرد، وإنما يحتاج إلى معايشة فعلية وإلى مراقبة لمراحل حياة المجاهدين وأجواء المجتمع الإسلامي بشكل عام، ليتم بعض الإدراك لكيفية تكوين هذه الروحية الجهادية. أمَّا من سلَّم من الغربيين بها، فلأنه رآها واقعاً حقيقياً لا يمكن نَفيُه، وإن التبس عليه تفسيرها وغابت عنه الأسباب الحقيقية.

إنَّ الأصل ـ على أساس الارتباط بالدين ـ هو الاندفاع نحو

الشهادة وليس الهروب منها، ونلاحظ الأعداد الكبيرة من الراغبين بالشهادة يتمنون تكليفهم بعمل استشهادي من موقع حرصهم على تحقيق رضوان الله تعالى والفوز بطاعته. ولا يأتي هذا الأمر من دون تثقيف وبناء روحي وأداء عبادي. فالاستشهاد ليس فكرة للإقناع فقط، إنها اختيار يتطلب إيماناً وتفاعلاً بعد جهد وجهاد مع النفس.

ولكن هل تعني الرغبة بالشهادة إسقاط الرغبة بالنصر؟ أبداً. فالجهاد له ثمرتان: الشهادة والنصر، فيفوز المستشهد بشهادته، ويفوز المجاهدون والأمة بالنصر. وقد عبَّر القرآن عنهما بالحُسْنَيَيْن: ﴿قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَآ إِلَّآ إِحْدَى ٱلْحُسْنَيَيْنِ وَنَحْنُ نَتَرَبَّصُ بِكُمْ أَن يُصِيبَكُمُ ٱللَّهُ بِعَذَابٍ مِّنْ عِندِهِۦٓ أَوْ بِأَيْدِينَا فَتَرَبَّصُوٓاْ إِنَّا مَعَكُم مُّتَرَبِّصُونَ﴾[1].

عندما يتربى الناس على النصر فقط ويكون الهدفَ من تحركهم، فهذا يعني توقف سعيهم عن مواجهة العدو إذا ما بدت علامات النصر بعيدة أو غامضة. لكن عندما يتربون على الشهادة فإن بذلهم سيكون في أقصى مستويات العطاء، وتكون حركتهم فعالة، فإذا استشهدوا فقد نالوا ما تمنوا، وإذا انتصروا فهي نعمة دنيوية لهم كثمرة لجهادهم. فالتربية على النصر لا تضمن تحقيق النصر وتُسقط أوراق القوة الكامنة في الأمة، أمَّا التربية على الشهادة فتستثمر كل الطاقات وتحقق النصر أو الشهادة أو كليهما معاً، فهي تفتح الآفاق على كل الاحتمالات وتحمل آمال النصر. إنَّ التربية على النصر تستلزم الاعتماد على الإمكانات المادية، أما التربية على الشهادة فتحرك المعنويات وتربط بالله تعالى، وعندها يكفي القليل من الإمكانات.

(١) سورة التوبة الآية ٥٢.

إنَّ القدوة في التربية على الشهادة، تؤدي إلى فعالية التأثير والتبنّي لنهج الشهادة. ولم تحصل حادثة في التاريخ أعظم من واقعة كربلاء، حيث استشهد الإمام الحسين ﷺ وسبعون من خيرة أهل بيته وأصحابه دفاعاً عن الإصلاح في الأمة: «إنما خرجت لطلب الإصلاح في أمة جدّي» وإسقاطا للحاكم الظالم المنحرف، فيزيد: «قاتل النفس المحترمة، معلن بالفسق، ومثلي لا يبايع مثله» وهو يعلم أن موقفه سيؤدي إلى الشهادة: «قد شاء الله عزَّ وجل أن يراني مقتولاً مذبوحاً ظلماً وعدواناً»[1].

فعندما يتربى المجتمع على نموذج الإمام الحسين ﷺ وأصحابه، يأخذ مدداً من سلوكهم، ويستقلّ تضحياته أمام تضحياتهم، ويدرك أهمية المواجهة من دون تحقيق النصر العسكري المباشر، وأن الأهداف الكبرى تتطلب مستويات عالية من البذل من دون توقُّع البدل.

فإذا لم يقف العدد حائلاً أمام جهاد الحسين ﷺ، ولم تكن العدَّة العسكرية مانعة من خوض المعركة، وانحصر الخيار بين الهزيمة والاستسلام أو القتال والشهادة فآثر الشهادة، فما هو مبرر ركون الأمة من بعده إلى الظالمين وخضوعها لسطوة الأعداء؟!

لقد تعلَّمنا من الإمام الحسين ﷺ حب الشهادة في حب الله، وعشق الجهاد في سبيل الإسلام. وأدركنا عظمة الإنجازات التي تحققت بشهادته بعد أجيال من نهضته في كربلاء، فنظره لم يكن إلى لحظة المعركة بل كان متوجهاً إلى مستقبل الإسلام والمسلمين.

كما تبيَّن أن الشهادة عندما تتم في واقع الناس، فإن التربية بها

---

(١) يمكن مراجعة كتاب «عاشوراء مددٌ وحياة» للمؤلف حيث يذكر في الفصل الأول سيرة وأقوال الإمام الحسين ﷺ مع مصادرها.

تتضاعف مرات ومرات، فالكلام عن الشهادة شيء والتفاعل مع الشهداء أصحاب العطاءات المميزة شيء آخر. فلو أعطينا دروساً مكثفة عن أهمية الشهادة والشهداء، وجعلناها عنواناً لكل حركتنا التثقيفية، وعملنا لسنوات طويلة في هذا الاتجاه، لما تمكّنا من تحقيق جزء يسير من الاندفاعة المتصاعدة عند الشباب نتيجة عطاءات الشهداء.

تأثر الجميع بالشهداء، ودخلت روحية الشهادة إلى كل المستويات والفئات، وتفاعل الأهل معها إلى درجة الاستياء من عدم توفيق بعضهم لوجود شهيد من أسرتهم، وحمل الأطفال معنويات المجاهدين حتى أصبحت طموحاتهم باتجاه الشهادة أمراً عادياً ومنتشراً، وكثرت أعداد المجاهدين على الرغم من انعدام الامتيازات السياسية والعملية لهم في واقع الدولة. ومع أن الظروف معاكسة لنهج الشهادة، فإن تأثير دماء الشهداء كانت الأقوى، ما يدل على أنَّ الشهادة تحمل قدرة إحيائية وحيوية تنتشر في الأمة من دون موانع، وتتصدَّر حركتها بسرعة فائقة، وتهيِّء لإستثمار الطاقات الكامنة في الأمة.

إنَّ للمرأة النصيب الكبير في التربية والتعبئة الجهادية، وفي مواقعها المختلفة كأم وزوجة وأخت وابنة، فكم من أم ربت ولدها على الإيمان عندما كان صغيراً، ودفعته إلى المعركة عندما أصبح كبيراً، وكم من زوجة ساندت زوجها وتحملت معه تضحيات الجهاد، إنَّها التربية التي ترتقي بالمرأة إلى المستويات العظيمة من العطاء والتضحية.

وقد لمسنا هذا الأمر من عائلات المجاهدين والشهداء. وقد بلغت المطالبة ببعضهن بضرورة الإفساح في المجال لهن لحمل السلاح والقتال في ساحة المعركة. لكن التكليف الشرعي لايطالهن في واجب القتال مع توفر العدد الكافي من الرجال، وعدم وجود الضرورة المتوقفة على

مشاركتهن، فدورهن في الخطوط الخلفية، في المدد والتعبئة، وهذا ينسجم مع القدرة الجسدية للمرأة ومع توزيع الأدوار بينها وبين الرجل، وهذا لا يُنقص من أجرها شيئاً عند الله تعالى، لأن الأجر مرتبط بالتكليف، وهي تقوم به من موقعها.

الاستشهاد والانتحار

إن التربية على الجهاد تعزِّز روح الاستشهاد والاستعداد للموت في سبيل الله، فالمنطلق للاستشهاد مبني على المفهوم الديني في وجود حياة أخرى، يعيش فيها الإنسان سعيداً وتتحقق فيها كامل أحلامه، فضلاً عن الثمار التي تجنيها الأمة من شهادته. فالشهادة لتحرير الأرض تتجاوز البعد المادي، لتكون تعبيراً عن الطاعة لله في وجوب الدفاع عن الأرض، فهي شهادة في سبيل الله تعالى.

فالاستشهاد عمل طوعي إرادي، يقوم به إنسان يمتلك كل أسباب الحياة الدنيا والتمسُّك بها والحرص عليها، ولا يعاني من أي سبب للتخلص منها، إنه أداء لشباب مفعم بالحيوية وآمال المستقبل، لكنه مرتبط بتربية دينية روحية على الإيثار، بإيثار الآخرة على الدنيا، وإيثار الأمة على الفرد، وإيثار التضحية على المكاسب الرخيصة الذليلة.

إنه تعبير عن عطاء للنفس في حالة السمو، وهو مرتبط بمواجهة العدو ضمن ضوابط شرعية محددة. فلو توقَّف تحقيق الأذى للعدو أو إيقاع أكبر عدد ممكن من الخسائر في صفوفه أو الانتصار عليه، على موت بعض المجاهدين واستشهادهم، فهذا عمل مشروع.

وهو يختلف عن الانتحار، فالانتحار تعبير عن اليأس من الحياة،

وانسداد الأفق أمام تحقيق الأهداف، والإحباط الذي يؤدي إلى فقدان معنى الاستمرارية في الوجود، ما يجعل اليائس مندفعاً إلى إنهاء حياته، وهو ما يحصل عادة مع غير المؤمن.

إذ أن المؤمن يعوِّل على تعويض إلهي له، وهو يعلم أن صبره سيؤدِّي إلى مكافأته، ولا يجوز أن ينهي حياته يائساً مهما كانت الصعوبات التي يواجهها، لأن العقاب العسير في نار جهنم هو الذي سينتظره، كما لا يحق له أن يتصرف بحياته التي وهبها الله تعالى إيَّاها بهذه الطريقة، فهو أمين عليها، وليس حراً في التصرف بها باتجاه إنهائها كيفما كان.

لذا نلاحظ أن الأفراد المنتحرين هم اليائسون لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو عائلية أو سياسية، عندما تنسَدَّ أمامهم سبل تحقيق ما يرغبون، أو يعيشون عبء الاختبار والابتلاء الذي يواجههم.

ولا يخضع فهم الاستشهاد والموافقة عليه للأعراف الدولية أو سياسات المستكبرين أو تقييم الخصم له. فمن الطبيعي أن يشُّن هؤلاء حملة منظمة ومكثفة لانتقاد الاستشهاد ووصفه بنعوت مختلفة، لأنه سلاح خارج عن سلطة تأثيرهم من ناحية، وغير قابل للإسقاط من ناحية أخرى. فالمقبل على الشهادة فرد مؤمن قد باع جسده ونفسه لله تعالى، ولا يقف بوجهه تهديد أو خطر، فقد بنى موقفه على وهب حياته لقضيته، وبما أن الخصم لا يملك إلاَّ عوامل التهديد بهذه الحياة الدنيا، فهي تنفع مع الحريصين عليها، لكنها عديمة الجدوى مع المؤمنين بالشهادة.

ماذا يفعل أصحاب الحق إذا كانوا في وضع غير متكافئ مادياً وعسكرياً مع المعتدي؟ ماذا يفعل أصحاب الأرض المحتلة في فلسطين

والمنطقة في مواجهة العدو الإسرائيلي الذي يملك أقوى وأحدث الإمكانات العسكرية ويحصل على كل الدعم الدولي لاحتلاله وعدوانه؟

تصدر دعوات كثيرة للجوء إلى الطرق الدبلوماسية والسياسية! لكنها أيضاً غير متكافئة، فالتحيُّز الدولي واضح إلى جانب إسرائيل، ولم يسعف منطقتنا وإعادة أراضينا أي قرار دولي حتى الآن. ولا نقبل بالمنطق البراغماتي الذي يتحدث عن ظروف قاهرة تستوجب المرونة والتسليم لها بانتظار متغيرات مستقبلية مجهولة، إمَّا بتغيُّر القناعات الدولية واختلال التوازن ضد إسرائيل! وإمَّا بازدياد قوتنا لتكون متكافئة فتسرِّع عملية الحسم! إنَّ هذا المنطق يؤدِّي إلى الاستسلام والتخلِّي عن المسؤولية في استرداد الأرض والحق.

وماذا لو كانت الأغلبية متخاذلة عن واجبها الدفاعي؟ إنَّ هذا لا يبرر للمؤمن بأن يتصرف كما هو الموقف السائد. فهو مسؤول، وعليه واجب وتكليف، وليعمل بالحد الأدنى على استنهاض الأمة، فهو غير معذور إذا قصَّر الآخرون. وعندما ينعدم التكافؤ في القوة والإمكانات، فلا بدَّ من التفتيش عن أساليب وطرق تمكِّن من تعويض الضعف، لإيقاع الخسائر في العدو حتى تتغير المعادلة وتحقق الإنجازات.

كل ما يستطيعه العدو هو تخويفنا بالموت، فإذا أبطلنا هذا التخويف وعطَّلنا قوة الموت التي يهدِّد بها، فإننا نسير باتجاه تعزيز المعنويات وتحقيق خطوات نحو الانتصار، بانتظار تراكم هذه الإيجابيات مع الزمن، وحصول متغيرات تُثمِّر هذه النتائج، ﴿وَمَا ٱلنَّصۡرُ إِلَّا مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَكِيمِ﴾[1].

---

(١) سورة آل عمران الآية ١٢٦.

إن سلاح الاستشهاد مصدر القوة الرئيس الذي يمكن الاتكاء عليه، وقد أثبت فعاليته عملياً، وهو الذي يجعل العدو يعيد النظر في حساباته وأهدافه، ويفهم بأن إمكاناته العسكرية الكبيرة والدعم الدولي المتواطئ لا يحققان الاستقرار له، فالشباب الاستشهادي بإيمانه أمضى وأفعل من جنود الاحتلال والعدوان.

نتائج عملية في لبنان

لقد حقَّقت العمليات الاستشهادية والجهادية للمقاومة الإسلامية في لبنان أهدافاً عدة أبرزها:

١ ـ التعويض عن خلل التوازن العسكري، وتحقيق نتائج مؤلمة للعدو بإمكانات متواضعة وتقنية بسيطة، مما أدى إلى زعزعة قدرة الجيش الإسرائيلي على حماية نفسه من جهة وعلى قدرة الردع من ناحية أخرى، فاضطرَّ إلى الانسحاب سنة ١٩٨٥ من أكثر من نصف الأراضي التي كان يحتلها، ليخفِّف من مساحة انتشاره ومن تعرُّضه لضربات المقاومة. فهو لا يتحمَّل عمليات عدة كعملية فاتح العمليات الاستشهادية الشهيد أحمد قصير الذي انطلق بسيارة مفخخة، ودمَّر مقر الحاكم العسكري الإسرائيلي في صور في ١١/ ١١/ ١٩٨٢، وقتل وجرح ١٤١ ضابطاً إسرائيلياً وعشرة مفقودين[1]. واضطر إلى الاندحار من أغلب الأراضي اللبنانية في التحرير الكبير والأول من نوعه في المنطقة في ٢٤ أيار ٢٠٠٠ بسبب عمليات المقاومة.

٢ ـ إعادة النظر بتعاطي القادة الإسرائيليين مع لبنان، فلم يعد قرار

(١) صحيفة الكفاح العربي ـ ١٠/١١/٢٠٠١.

الاجتياح سهلاً، ولم يعد الاعتداء ميسَّراً في كل وقت خوفاً من ردود الفعل، فالتهديد بالقتل لا ينفع مع الراغبين بالشهادة.

وقد اعترف قادة العدو بفعالية سلاح الشهادة، فقال قائد المنطقة الشمالية: «إنَّ حرب لبنان لم تحقق نجاحاً، وكانت هناك آراء مختلفة في الغايات والأهداف، لقد أخطأنا في تقييم المخرِّبين «المقاومة»، أخطأنا في تقدير الزمان والمكان، أخطأنا في عدم إدراك مدى التشابك الطائفي في لبنان وتعقيده، أخطأنا في تقييم ردة فعل الجمهور، أخطأنا في الكثير بل في كل شيء»[١].

وقال عضو الكنيست الإسرائيلي يوسي بيليد: «إن رجال حزب الله لا يجنِّنون الجيش الإسرائيلي وحسب، وإنما يجنِّنون دولة إسرائيل بكاملها، فالجميع مشغول بهذا الأمر»[٢].

٣ ـ إلتهاب مشاعر الحماس في المنطقة، واشتعال الانتفاضة في فلسطين، وعودة الأمل بالتحرير الشامل بسبب هذه الحالة التعبوية الكبرى التي برزت في غير مكان، خاصة في الداخل الفلسطيني برمَّته، حيث أصبحت العمليات الاستشهادية الفلسطينية طريق القوة الفعَّال في مواجهة إسرائيل.

٤ ـ افتضاح الجندي الإسرائيلي في اختبائه وراء آلته العسكرية، وخوفه من المواجهة القتالية المباشرة، وهروب قسم منهم من الجندية، ورغبة الآخرين بالعودة إلى داخل فلسطين المحتلة بأسرع من المتخيَّل، فقد أنهكوا وفقدوا الأمل بجدوى وجودهم في لبنان.

---

(١) صحيفة دافار ٧/٦/١٩٨٥.

(٢) مقابلة مع التلفزيون الإسرائيلي القناة الأولى ٣/٢/١٩٨٤، الإعلام الحربي في المقاومة الإسلامية.

لا يقول أحد بأن العمليات الاستشهادية تحقِّق وحدها الانتصار وتقلب المعادلة، فالمطلوب ان نستخدم كل الوسائل المتاحة والإمكانات المتوفِّرة لاستخدامها في المواجهة. لكنَّ العمليات الاستشهادية تسد نقصاً كبيراً في القدرات المتوفرة، فإذا استطعنا تحقيق الانجازات وقتل العدو من دون إراقة نقطة دم واحدة فهو واجب، فالاستشهاد يهدف إلى كسر معادلة القوة المعادية التي عندما تتحقق بغيره فهو أولى، لأن النفس العزيزة لا تبذل إلا في نهاية المطاف، فلو أمكن قتل عدد من الأعداء بعبوة مثلاً، عندها لا يجوز التعرض للشهادة كبديل. وقد كان الحرص الدائم في أن توقع العمليات الاستشهادية خسائر كبيرة، وأن تكون ضمانة تحقيق أهدافها معقولة، مع ما يصاحب هذا كله من دقة وحكمة في الإدارة وحسن التخطيط والمتابعة والمسؤولية.

ثالثاً ـ ولاية الفقيه

الرسولﷺ هو المبلّغ للشريعة المقدسة والأمين على تنفيذها وتحديد مسار الأمة في هذا الاتجاه وقد تمَّ الوحي به، ويأتي من بعده الأئمة المعصومون بدءاً بأمير المؤمنين علي وانتهاء بالإمام المهدي(عج) ليقوموا بدور التفسير والتوضيح لمعالم الرسالة، ومتابعة تطبيقها. وفي غياب المعصوم تحتاج الأمة إلى أمرين: معرفة التكليف المطلوب منها وتطبيق الشريعة في الحياة الخاصة والعامة.

أمَّا المعرفة فهي عسيرة على عامة الناس ما لم يتصدَّ لها العلماء الفقهاء المجتهدون، الذين يستنبطون الأحكام الشرعية فيبيِّنون الواجب والحرام والمستحب والمكروه والمباح. هؤلاء الفقهاء هم الذين يبذلون جهداً كبيراً للإحاطة بفقه الشريعة، ويتميزون بمواصفات الاجتهاد والعدالة والورع في الدين وعدم الانكباب على الدنيا. وفي الحديث عن الإمام الصادق: «من كان من الفقهاء صائناً لنفسه، حافظاً لدينه، مخالفاً لهواه، مطيعاً لأمر مولاه، فللعوام أن يُقلِّدوه»[1]. ومع تعدد

---

(١) الاحتجاج للطبرسي ـ ج٢ ص ٢٦٢.

العلماء يبرز بينهم من هو أعلمهم، فيشهد بذلك أهل الخبرة من العلماء، فيصبح المتصدي لتبيان أحكام الشرعية مرجعاً للأمة، ويكون المكلَّف من الناس مقلداً له، حيث يتَّبع ما قاله المرجع فيكون مبرأ الذمة بعمله وفق تعاليم الإسلام.

وفي تبيان طريقة تعيين الموجِّه للإنسان نحو تكليفه وارتباطه به، كتب الشهيد المرجع السيد محمد باقر الصدر(قده) قائلاً: «النبي والإمام معيّنان من الله تعالى تعييناً شخصياً، وأمَّا المرجع فهو معين تعييناً نوعياً، أي أن الإسلام حدَّد الشروط العامة للمرجع، وترك أمر التعيين والتأكيد من انطباق الشروط إلى الأمة نفسها. ومن هنا كانت المرجعية كخط قراراً إلهياً، والمرجعية كتجسيد في فرد معين قراراً من الأمة.

وارتباط الفرد بالنبي ارتباطاً دينياً والرجوع إليه في اخذ أحكام الله تعالى عن طريقه يجعل منه مسلماً بالنبي، وارتباطه بالإمام على هذا النحو يجعل منه مؤمناً بالإمام، وارتباطه بالمرجع على النحو المذكور يجعل منه مقلداً للمرجع»[1].

أما التطبيق فينقسم إلى قسمين: أحدهما فردي يتعلق بالعبادات والمعاملات بين الناس وما له علاقة بالحياة الشخصية واليومية، وثانيهما عام يرتبط بالأمة ومصالحها وحربها وسلمها وتوجهاتها العامة في مواقعها المختلفة.

بناء عليه يحتاج المكلَّف في القسم الأول إلى مرجع تقليد لمعرفة الأحكام الشرعية وضوابطها، وفي القسم الثاني إلى قائد هو الولي الفقيه لتحديد السياسات العامة في حياة الأمة ودور المكلَّفين العملي في تنفيذ

(١) خلافة الإنسان وشهادة الأنبياء ـ ص ٢٦.

أحكام الشرع المقدس والسهر على تطبيقها في حياة الأمة. وقد تجتمع المرجعية والولاية في شخص واحد[1].

ولا يمكن الفصل بين أحكام دينية وأخرى سياسية في مسؤولية المكلف الشرعية. كما لا يمكن تقسيم الأفراد في المجتمع بين ديني ودنيوي. قال الإمام الخميني(قده): «لو أمكنكم درك مفهوم الدّين في ثقافتنا الإسلامية، لتأكد لكم بوضوح بعدم وجود أي تناقض بين القيادة الدينية والسياسية. بل كما أن الكفاح السياسي هو جزء من الوظائف والواجبات الدينية، فإن قيادة الكفاح السياسي وتوجيهه جزء من وظائف ومسؤوليات القائد الديني»[2]، فالترابط الموجود في الأحكام الإسلامية يجعل الفرد مسؤولاً عن كل النواحي بحسب موقعيته وقدرته. فإذا حصل تمايز في دور الأفراد، فهو تمايز مرتبط بالفروقات الفردية، وبتوفر الظروف الذاتية والموضوعية.

هذه الولاية ضرورية لحفظ وتطبيق الإسلام، فلا يمكن التعاطي مع المشروع الإسلامي الكبير بمبادرات فردية أو أعمال منفصلة عن بعضها البعض، بل لا بدّ من خط عام يربط الأمة عملياً مع بعضها البعض، وهذا الذي يتم من خلال قيادة الولي الفقيه ورعايته.

يقول الإمام الخامنئي حفظه الله: «المراد بالولاية المطلقة للفقيه الجامع للشرائط، أن الدّين الإسلامي الحنيف ـ الذي هو خاتم الأديان السماوية والباقي إلى يوم القيامة ـ هو دين الحكم، وإدارة شؤون المجتمع، فلا بدَّ أن يكون للمجتمع الإسلامي بكل طبقاته وليُّ أمر،

(١) كما حصل بالنسبة للإمام الخميني(قده) مع انتصار الثورة، وللإمام الخامنئي(حفظه الله) بعد اختياره للولاية بفترة قصيرة من الزمن.

(٢) منهجية الثورة الإسلامية ـ ص ١٣٨.

وحاكمُ شرع، وقائدٌ ليحفظ الأمة من أعداء الإسلام والمسلمين، وليحفظ نظامهم وليقوم بإقامة العدل فيهم، ويمنع تعدِّي القوي على الضعيف، وبتأمين وسائل التقدم والتطور الثقافية والسياسية والاجتماعية والازدهار لهم.

وهذا الأمر في مقام تنفيذه عملياً قد يتعارض مع رغبات، وأطماع، ومنافع، وحريات بعض الأشخاص، ويجب على حاكم المسلمين حين قيامه بمهام القيادة على ضوء الفقه الإسلامي، اتخاذ الإجراءات اللازمة عند تشخيص الحاجة إلى ذلك»[1].

إن ولاية الفقيه تمثل الاستمرارية لولاية النبيﷺ والأئمةﷺ في الدور المناط بها، ولا يعني هذا أن الولي كالنبيّ أو الإمام من حيث المواصفات الشخصية والمكانة عند الله تعالى، فهذا لا يقول به أحد. إن الولي هو نائب الإمام أو يقوم مقامه في المهام المطلوبة من القيادة الشرعية للأمة.

صلاحيات الولي الفقيه

يقول الإمام الخميني(قده): «فتوهُّم أن صلاحيات النبي ﷺ في الحكم كانت أكثر من صلاحيات أمير المؤمنينﷺ، وصلاحيات أمير المؤمنينﷺ أكثر من صلاحيات الفقيه، هو توهُّم خاطئ وباطل. نعم إنَّ فضائل الرسولﷺ بالطبع هي أكثر من فضائل جميع البشر، لكن كثرة الفضائل المعنوية لا تزيد في صلاحيات الحكم. فالصلاحيات نفسها التي كانت للرسولﷺ والأئمةﷺ في تعبئة الجيوش، وتعيين الولاة والمحافظين، واستلام الضرائب وصرفها في مصالح المسلمين، قد

---

(١) أجوبة الاستفتاءات ـ ص ٢٤.

أعطاها الله تعالى للحكومة المفترضة هذه الأيام. غاية الأمر لم يعيِّن شخصاً بالخصوص، وإنما أعطاه لعنوان العالِم العادل»[1].

ومن الواضح حجم الصلاحيات المنوطة بالولي الفقيه، فهو أمين على تطبيق الأحكام الإسلامية والسهر على النظام الإسلامي، واتخاذ القرارات السياسية الكبرى التي ترتبط بمصالح الأمة، وهو الذي يملك صلاحية قرار الحرب أو السلم، ويتحمل مسؤولية أمن الناس وأموالهم وأعراضهم في تحديد الأحكام العامة الواجب اتباعها ومراقبة تنفيذها، ويتصرف بالأموال الشرعية من زكاة وخمس وغيرهما، ويحدد ضوابط الدولة الإسلامية حال قيامها لتكون ملتزمة بالأحكام الشرعية ومراعية لمصالح رعاياها بما ينسجم مع الإسلام.

ولا يمكن تنفيذ هذه المهام بمباشرته الشخصية للتفاصيل كافة، وهذا ما يستدعي تفويض الصلاحيات لأفراد أو جهات، وتعيين الأفراد ومهماتهم في الدوائر العامة الكبرى والأساسية، وإمضاء الاقتراحات أو النشاطات أو الاختيارات التي تنسجم مع الإسلام وفقاً لتشخيصه.

هذه الصلاحيات غير منفصلة عن الشروط التي يجب أن تتوفَّر في الولي الفقيه، وهي شروط تضمن الفقاهة على مستوى الاجتهاد للتمكن من استنباط الأحكام الشرعية، والقدرة السياسية والعملية لحسن الإدارة ومواكبة متطلبات المجتمع، والصفات الذاتية من العدالة والورع والتقوى التي تجعل الرادع الداخلي في العلاقة مع الله تعالى أساساً في المحافظة على الحدود الشرعية.

فالمسألة لا تقتصر على الاجتهاد في الفقه، وفي هذا يقول الإمام

---

(١) الحكومة الإسلامية ـ ص ٨٦.

الخميني(قده): «لا يكفي الاجتهاد المصطلح عليه في الحوزات، بل حتى ولو وجد إنسان هو الأعلم في العلوم المعروفة في الحوزات، لكنَّه غير قادر على تشخيص مصلحة المجتمع، أو لا يقدر على تشخيص الأفراد الصالحين والمفيدين من الأفراد غير الصالحين، ويفتقد بشكل عام للرأي الصائب في المجال الاجتماعي والسياسي والقدرة على اتخاذ القرار، فإن مثل هذا الإنسان يكون غير مجتهد في المسائل الاجتماعية والحكومية، ولا يمكنه التصدي لاستلام زمام المجتمع»[١].

ليست ولاية الفقيه من المسائل الجديدة، فلقد قال بها علماء أعلام منذ القدم كالشيخ المفيد وشيخ الطائفة الشيخ الطوسي، ومن بعدهما المحقق الحلِّي في كتابه شرائع الإسلام، والمحقِّق الكركي والعلَّامة الحلِّي، والشهيد الثاني العاملي، والشيخ النجفي صاحب كتاب الجواهر، كما قال بها من المحدثين السيد البروجردي والسيد الگلبايگاني والشهيد السيد محمد باقر الصدر والإمام الخميني وغيرهم كثير[٢].

لكنها لم تبرز بهذا الشكل وهذه السعة إلاَّ مع الإمام الخميني(قده)، وذلك لسببين رئيسين:

الأول: مستوى الاهتمام بها من قبله، وتفصيلها في مجموعة من المحاضرات التي ألقاها أثناء نَفْيِهِ في النجف الأشرف والتي بيّن رؤيته فيها، وقد جُمعت في كتاب «الحكومة الإسلامية».

الثاني: التطبيق العملي بسقوط الشاه وقيام الجمهورية الإسلامية في

---

(١) منهجية الثورة الإسلامية ـ ص ١٦٣.

(٢) الفقيه والسلطة والأمة للشيخ مالك وهبي ـ ص ٤٢٨ إلى ٤٤٢.

إيران، وكتابة دستور مبني على الالتزام بالولاية كقاعدة أساسية في الحكم.

لم تكن ظروف العلماء والمؤمنين سانحة في السابق للتعبير عنها عملياً حتى في الأطر الأضيق من إقامة الدولة الإسلامية، لعدم وجود السلطة بأيديهم، أو عدم ملاءمة الأجواء المحيطة بهم لإعمال ولايتهم، فالأمر لا يقتصر على وجود المؤهل لولاية الأمر، بل يستلزم وجود المؤمنين الموالين الذين يكونون في مقام تطبيق أوامر ونواهي وليّ الأمر في حياتهم العامة.

إنَّ تصدي الإمام الخميني(قده) لولاية الأمر لم يسبقه مثيل منذ زمن الأئمة عليهم السلام، وقد حاز على الموقع بأهليته وجدارته الفقهية والسياسية بتوفر المواصفات المطلوبة في الولي الفقيه. وليس كل من تصدَّى بعنوان الولاية أو الخلافة أو الإمارة يستحق هذا الموقع بمجرد تصدِّيه، وليس الوليُّ على الشريعة من يحكم المسلمين كيفما كان براً أو فاجراً، فالأمر منوط ـ بحسب هذا المنهج ـ بمن يملك الكفاءة العلمية والقيادية.

ارتباط الحزب بالولي الفقيه

لا علاقة لموطن الولي الفقيه بسلطته، كما لا علاقة لموطن المرجع بمرجعيته. فقد يكون عراقياً أو إيرانياً أو لبنانياً أو كويتياً أو غير ذلك، إذ لا دخل لجنسيته بالمواصفات التي يحملها. فهو يحمل الإسلام ويعمل للإسلام دين الرحمة للعالمين ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾[1]. نعم تختلف حدود سلطته بحسب الاستجابة من الأفراد المكلَّفين.

فالإمام الخميني(قده) كولي على المسلمين، كان يدير الدولة

(١) سورة الأنبياء الآية ١٠٧.

الإسلامية في إيران كمرشد وقائد وموجِّه ومشرف على النظام الإسلامي هناك، وكان يحدد التكليف السياسي لعامة المسلمين في البلدان المختلفة في معاداة الاستكبار، والحرص على استقلال الموارد الذاتية لبلدان المسلمين عن سطوة المستكبرين، والعمل من أجل الوحدة وخاصة في القضايا المصيرية والمشتركة، ومواجهة الغدة السرطانية المزروعة عنوة في فلسطين والتي تتمثل بالكيان الإسرائيلي، ورفض أشكال الظلم والانحراف، ورعاية شؤون المستضعفين، وتعزيز التكافل الاجتماعي بين الناس، ثم خلفه الإمام الخامنئي(حفظه الله) في الموقع والصلاحيات نفسها.

فالارتباط بالولاية تكليف والتزام يشمل جميع المكلَّفين، حتى عندما يعودون إلى مرجع آخر في التقليد، لأن الآمرية في المسيرة الإسلامية العامة للولي الفقيه المتصدِّي.

ولا خشية من التعارض مع عيش المكلَّفين في البلدان المختلفة، فالحدود التي يضعها الولي الفقيه تأخذ بعين الاعتبار مسألتين:

الأولى: تطبيق الأحكام الشرعية وعدم القيام بما يخالفها.

الثانية: الظروف الموضوعية والخصوصيات لكل جماعة أو بلد، والتي تؤثر على دائرة التكليف ومساحة الاهتمام.

إن التزام حزب الله بولاية الفقيه حلقة من هذه السلسلة، إنَّه عمل في دائرة الإسلام وتطبيق أحكامه، وهو سلوك في إطار التوجهات والقواعد التي رسمها الولي الفقيه. ثم تكون الإدارة والمتابعة ومواكبة التفاصيل والجزئيات، والقيام بالإجراءات المناسبة، والعمل السياسي اليومي، والحركة الثقافية الاجتماعية، بل والجهاد ضد المحتل

الإسرائيلي بتفاصيله، من مسؤولية القيادة المنتخبة من كوادر الحزب بحسب النظام الداخلي المعتمد، والتي تتمثل بالشورى التي يرأسها الأمين العام، والتي تحصل على شرعيتها من الفقيه، فيكون لها من الصلاحيات الواسعة والتفويض ما يساعدها على القيام بمهامها، ضمن هامش ذاتي وخاص ينسجم مع تقدير الشورى للأداء التنفيذي النافع والمفيد لساحة عملها.

تنعكس هذه الصلاحيات استقلالاً كبيراً في الأداء العملي، ولا حاجة لمتابعة يومية من الولي الفقيه، فإذا واجهت قيادة الحزب قضايا كبرى تشكِّل منعطفاً في الأداء، أو تؤثِّر على قاعدة من قواعد العمل، أو تعتبر مفصلاً رئيساً، أو تتطلب معرفة الحكم الشرعي فيها، عندها تبادر إلى السؤال أو أخذ الإذن لإضفاء الشرعية على الفعل أو عدمه.

ولا يحد الالتزام بولاية الفقيه من دائرة العمل الداخلي في لبنان وبناء العلاقات المختلفة، كما لا يحد من دائرة العلاقات والتعاون الإقليمي والدولي مع أطراف يتقاطع الحزب معها في الاستراتيجية أو في بعض الموضوعات أحياناً.

وبما أن العمل ضمن بلد ما يرتبط بخصوصياته وظروفه، فإن عمل حزب الله يوائم بين إسلامية المنهج ولبنانية المواطنة، فهو حزب لبناني بكل خصوصياته ابتداء من الكادر والقيادة مروراً بالعناصر، وهو مهتم بما يجري على ساحته في الميادين الجهادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وهو يحمل الإسلام الذي يسعه ويسع الآخرين في العالم. ولا يتعارض الاهتمام بقضايا العالم الإسلامي والمستضعفين مع الاهتمام بالقضايا الوطنية التي تكون محكومة لرفض الظلم والاحتلال، والسعي لتحقيق العدالة، ورعاية الأولويات والمصالح.

ولا توجد جهة في العالم، إلا ولها تقاطعاتها الداخلية والخارجية، استناداً إلى رؤيتها لمصالحها، وانسجاماً مع القناعات التي تحملها. فلا يعتبر الأمر سلبياً، إلاَّ إذا سبَّب تبعية معطلة للاختيار الحر، أو عمالة واضحة في خدمة أهداف الأعداء، أو عملاً مستأثراً بالقوة والهيمنة لإلغاء حق الآخرين. أمَّا أن يتناغم لبنان مع محيطه وينسق معه فيحصل على دعم منه بما يخدمه فهذا عمل إيجابي، أو أن يحصل لبنان على دعم ومساندة وتأييد لحقه في المقاومة والتحرير من دول إقليمية فهذا مطلب مشروع. فالمنقصة أن ننعزل بقضايانا ونُحرم المساندة والتأييد، والحكمة في إقامة العلاقات التي تساعد في الحصول على حقنا بالتقاطع الإيجابي مع الآخرين.

عندما يستفيد حزب الله من دعم الجمهورية الإسلامية الإيرانية له، كما تستفيد الدولة اللبنانية، فهذا ينسجم مع قناعة إيران بسلامة خط حزب الله وحقه في الجهاد والمقاومة، وحق لبنان باستعادة أرضه، كحق الفلسطينيين باستعادة أرضهم. وهو منسجم كذلك مع قناعة حزب الله بسلامة منهج الدولة الإسلامية الإيرانية، وما أحدثته من تغيير في خارطة المنطقة، باتجاه الاستقلال عن التبعية للغرب، وما تحمله من رؤية إسلامية واعدة. إنَّ كون إيران ملتزمة بأوامر الولي الفقيه قد سهَّل التقاطع بينها وبين رؤية حزب الله لقضايا المنطقة وأهدافه التحررية. ولا ربط في كيفية إدارة شؤون الدولة الإسلامية الإيرانية وإدارة حزب الله، فهما أمران متمايزان ولهما خصوصياتهما كلٌ في موقعه، ولهما إدارتان مختلفتان، وإن تقاطعتا في الالتزام بتوجيهات وأوامر الولي الفقيه الذي يشرف على الأمة بأجمعها ولا ينحصر في دائرة دون أخرى.

إن ارتباط الحزب بالإسلام يجعله في موقع الالتزام بالأوامر

والنواهي الإلهية، وقد أخذ على نفسه أن لا يحيد عن هذه التعاليم الإلهية. لذا عندما يتمسك بموقف شرعي فهو لا يستنسب وجهة نظر قابلة للتبديل، أما عندما تكون المسألة في دائرة خيارات عدة في المساحة المباحة، فبإمكانه أن يعيد النظر بأي خيار وفق الأدلة والمصلحة واعتبارات أخرى تنفع في هذا المجال. فالاحتلال حرام وهذا موقف شرعي، فلا يمكن إعطاء شرعية للاحتلال مهما كانت الظروف، لكن أسلوب المواجهة يدخل في دائرة الخيارات المتعددة بحسب الظروف والمعطيات.

الفصل الثاني

التنظيم والعمل العام

أولاً ـ حزب الله أو أمة الحزب

بدأ البحث في الإطار العملي لتحقيق الأهداف التي حملتها لجنة التسعة التأسيسية وأمضاها الإمام الخميني(قده)، فجرى نقاش موسَّع في دوائر الحزب القيادية حول الشكل التنظيمي الذي يحقق الأهداف بطريقة أفضل، وتركَّز البحث حول الشكل الذي سيكون عليه هذا الحزب، وكيف يجمع بين محاسن الحزب واستقطاب الأمَّة. كان لا بدَّ من الإجابة عن التسمية المعبِّرة عن التوجه، فهل نسمي «حزب الله» أو « أمة حزب الله»؟

إنَّ مخاطر الحزبية تكمن في انحصار العدد بالمنتمين إلى الحزب ورفض ما عداهم، ومهما بلغت الهيكلية التنظيمية من السعة فإنها تستوعب مواقع ومهام محددة، ما يعني خسارة بعض الطاقات، كما يُنذر التقيُّد الحزبي بنشوء عصبية لا تتفاعل مع الناس غير المنتمين له والمقبلين على أهدافه.

أما فكرة الأمَّة واستيعاب الجميع، ولو تفاوت انتماؤهم والتزامهم واستعدادهم للعمل، فلا تخلو من مشاكل في تطبيقها. وهي مبنية على قاعدة وجود القيادة الموجِّهة التي تصدر تعليماتها إلى علماء المساجد

والأحياء ولجانها، فتكون التوجيهات عامة وفي المحطات الهامة، ثم تتحرك الأمة بكل فئاتها لتلبيتها. وهذا لا يجيب عن كيفية استقطاب كل طاقات الأمة وتنظيم أدوارها وقدراتها في خصوصية الواقع اللبناني المتنوع، كما لا يجيب عن كيفية معالجة التفاوت في الآراء، وفي مستوى الالتزام بين الأفراد، واختلاف المستويات الفكرية والعملية، وآلية الاختيار، والارتباط بين الفئات المختلفة.

حُسم الخيار باعتماد الشكل التنظيمي الهرمي كصيغة حزبية، ضمن ضوابط تتجاوز سلبيات الطرحين لتكون كالتالي:

أ ـ ينتسب إلى الحزب في المواقع المختلفة ضمن هيكليته المباشرة، من وافق على أهداف الحزب كاملة، وعلى الالتزام بقراراته التنظيمية، وإعطاء الوقت المطلوب لتأدية مهامه، وامتلك صفات عامة شخصية إيمانية وجهادية وسلوكية تؤهله للدخول في التنظيم لينمو في داخله، ويقوم بواجباته.

ب ـ لا توزع بطاقة حزبية على المنتسبين، لأنهم لن يكونوا وحدهم ممن يعملون في تحقيق أهداف الحزب، وكي لا يرتبط تعريف الانتماء بالبطاقة الحزبية.

ج ـ مراعاة المهام الحزبية المطلوبة، وعلى رأسها العمل المقاوم، وتوفير الهيكلية الملائمة التي تلحظ شرح الوظائف وحدود المسؤوليات والصلاحيات للقيام بالمهام بفعالية، وتُسهِّل التنسيق بين وحدات الحزب.

د ـ إنشاء التعبئة العامة التي تضم الراغبين في الانتماء للحزب من مختلف الأحياء والقرى، ويكون التوزيع الهرمي في إدارة شؤونهم مرتبطاً

بالتوزيع السكاني والجغرافي للأحياء والقرى، وتكون مساهمتهم بحدود ظروفهم وأوقاتهم، ويشاركون في دورات عسكرية وثقافية، كما يشاركون في المرابطة والقتال، وكذلك في الأعمال العامة التي يدعو لها الحزب.

هـ ـ إنشاء الهيئات النسائية التي تهتم بالقطاع النسائي وأنشطته المتنوعة، والتي تتوزع على المساجد والأحياء، وهي تهتم بالعمل الثقافي والاجتماعي والتعبوي، وتشارك في الأعمال العامة التي يدعو إليها الحزب.

و ـ إنشاء كشَّافة الإمام المهدي(عج) التي تهتم بالناشئة، وتعمل على تربيتهم وتوجيههم، كما تقوم بنشاطات تنسجم مع أعمارهم ومتطلباتهم، إضافة إلى المشاركة في أنشطة الحزب العامة.

ز ـ إنشاء مؤسسات ذات مجالس إدارة مستقلة في المجالات التربوية والثقافية والصحية والإعلامية والزراعية والعمرانية وغيرها، بحيث تلتزم بالأهداف العامة، وتتحرك بهامش خاص في اختيار الأفراد، شرط مراعاة الحد الأدنى في التوجه الثقافي السياسي وعدم الاختراق الأمني.

ح ـ اعتماد التعبئة التربوية التي تشمل مساحة اهتمامها الطلاب والأساتذة في التكميليات والثانويات والجامعات، ولها أنشطتها المرتبطة بالقطاع التربوي، وتضم في صفوفها كل الراغبين بالعمل معها وفق السياسات المرسومة والأهداف المعلنة.

ط ـ المساهمة في إقامة التجمعات والهيئات المختلفة سواءً أكانت نقابية أو مهنية أو تخصصية، مع ترك هامش أوسع لمواصفات الفرد المنتسب إليها، بحيث لا تنطبق عليه شروط الانتساب المباشر لهيكلية

الحزب، شرط مراعاة الحد الأدنى من الالتزام بالسياسات العامة والأهداف الإجمالية للحزب. وتكون نشاطات هذه التجمعات وبرامج عملها محددة في دائرة اهتمامها المهني أو التخصصي.

ي ـ التعاون مع العلماء والجمعيات والمؤسسات التي تحمل استقلالية خاصة في إنشائها وأنظمتها الداخلية، لكنها تنسجم في الإطار العام مع أهداف حزب الله.

ك ـ اعتبار المشاركين والمساهمين في احتفالات ونشاطات واهتمامات حزب الله وكذلك المؤيدين لأفكاره من أنصار حزب الله.

لقد استوعبت هذه الطريقة التنظيمية شرائح المؤمنين بأهداف الحزب، وراعت التفاوت غير المضر بخصوصية كل شريحة، فتجنَّبت الوقوع في إشكالية الإنغلاق على الذات وحجب الآخرين. مع ذلك فإن الحاجة تقتضي مواصلة البحث عن كل ما يوسع دائرة الاستفادة من المحبين والمؤيدين، ويوسع دائرة الاستيعاب والاستقطاب الشعبي واستثمار الطاقات. كما يتم العمل باستمرار لتذويب العصبوية الحزبية التي تنشأ من التكتل بشكل طبيعي، لأن تغذيتها أو عدم تغذيتها رهن بطريقة التوجيه العام ومتابعة المسؤولين، حيث بالإمكان إيصالها إلى الحد الأدنى المقبول والمنسجم مع التشكيل الحزبي.

على هذا الأساس لم تعد المشكلة في التسمية فهي لا تغير الواقع الفعلي، فاستقر الرأي على اسم «حزب الله» الذي يحاول استيعاب شرائح الأمة وفق التفاصيل المذكورة أعلاه، مع وجود الاستعداد الدائم للتعديلات التنظيمية الداخلية التي تواكب المستجدات، وتحاكي متطلبات الحزب مع توسع مهامه ومكانته.

الشورى والهيكلية التنظيمية

وقع الاختيار على القيادة الجماعية بدل القيادة الفردية، وأُطلقت تسمية الشورى على هذه القيادة. أمَّا اختيارها فكان يتم بالتشاور مع الفعاليات الأساسية في الحزب، وتفاوت عدد أفرادها بين شورى وأخرى، ولم يكن للشورى رئيس أو أمين عام، وقد استمر هذا الشكل التنظيمي لسبع سنوات، إلاَّ أنه استحدث موقع الناطق الرسمي مع إعلان الرسالة المفتوحة عام ١٩٨٥ لمعالجة الحاجة إلى الإطلالة السياسية الرسمية والتعبير عن مواقف الحزب.

مع تطور العمل نشأت الحاجة لتعديل الشكل التنظيمي للشورى وطريقة اختيارها، فأُقر نظام داخلي يحدد عدد أعضاء الشورى بتسعة أعضاء يتم انتخابهم لسنة واحدة، من قبل الكوادر الأساسيين الذين يشغلون موقع مسؤول قسم وما فوق، ثم تتولى الشورى انتخاب أمين عام من بين أعضائها، وتوزع المهام على الباقين بحسب الصلاحيات المذكورة في النظام الداخلي. اختارت الشورى الأولى المنتخبة والرابعة من حيث الترتيب، الشيخ صبحي الطفيلي أميناً عاماً لها في ١١/٥/ ١٩٨٩، وقد مدد لها ستة أشهر بعد تعذر التئام المؤتمر الانتخابي بسبب حصار إقليم التفاح أثناء أحداث أمل ـ حزب الله.

ثم تقرر إجراء بعض التعديلات التنظيمية، حيث أصبح عدد أعضاء الشورى سبعة، لينسجم ذلك مع توزيع المهام المحدَّدة، أمَّا مدتها فسنتان، كما أُستحدث منصب نائب الأمين العام. وقد اختارت الشورى أميناً عاماً لها السيد عباس الموسوي(قده) في أيار ١٩٩١، الذي استشهد في ١٦ شباط ١٩٩٢، فانتخبت الشورى السيد حسن نصر الله أميناً عاماً خلفاً له، ليتابع دورة عمل الشورى الفعلية.

تم انتخاب السيد حسن نصر الله في منتصف أيار ١٩٩٣، وتجدّد انتخابه في الدورات المتتالية حتى الدورة الانتخابية السابعة[1] الحالية، وقد جرى تعديلان على نظام الشورى خلال هذه المدة، الأول يقضي بتمديد ولاية الشورى إلى ثلاث سنوات، والثاني يقضي بعدم حصر انتخاب الأمين العام لدورتين متتاليتين، وإعطائه الحق بالترشح لدورات متتالية.

أمّا على مستوى الهيكلية التنظيمية العامة فقد أُجريت عليها عدة تعديلات لتنسجم مع متطلبات حزب الله، إلى أن استقرت بوجود خمسة مجالس هي: المجلس الجهادي، والمجلس السياسي، والمجلس التنفيذي، ومجلس العمل النيابي، والمجلس القضائي، يرأس كل مجلس منها عضو من أعضاء الشورى.

يضم المجلس السياسي مسؤولي الملفات السياسية وأعضاء لجنة التحليل، ويهتم بتقديم التحليل السياسي للشورى ويتابع التواصل وبناء العلاقات مع القوى السياسية والحزبية المختلفة.

يضم المجلس الجهادي المسؤولين عن متابعة عمليات المقاومة ضد الاحتلال وكل ما يرتبط بها إعداداً وتدريباً وتجهيزاً وحماية وغير ذلك.

يضم مجلس العمل النيابي نواب الحزب، ويتابع شؤون كتلة الوفاء للمقاومة (التي تضم نواباً من الحزب، ونواباً من المسلمين والمسيحيين لا ينتسبون إلى التشكيل التنظيمي للحزب)، ويهتم بدراسة مشاريع واقتراحات القوانين المعروضة على مجلس النواب، كما يهتم بمتابعة شؤون المناطق والمواطنين مع المسؤولين في الدولة وأجهزتها المختلفة، ويواكب

---

(١) في شهر آب ٢٠٠٤م.

الموقف السياسي للحزب حيث يعبِّر عنه النواب في المجلس النيابي وفي لقاءاتهم وتصريحاتهم.

يضم المجلس التنفيذي مسؤولي الوحدات الثقافية والاجتماعية والتربوية والنقابية والمهن الحرة وغيرها إضافة إلى مسؤولي المناطق، فهو المسؤول عن الأنشطة والأعمال الإجرائية المرتبطة بتركيبة الحزب، وعن مؤسساته المختلفة ذات مجالس الإدارة.

يضم المجلس القضائي المسؤولين القضائيين في المناطق، الذين يقتصر عملهم أساساً على عناصر حزب الله لحل النزاعات بينهم، ويشمل أيضاً من يرغب من الناس بالتقاضي عندهم إذا كانت له مشكلة مع أحد أفراد الحزب، وذلك بالتراضي والتعهد بالإلتزام بالحكم الصادر عن قضاء الحزب، وهو بذلك أشبه بعملية فضّ النزاعات الأهلية الموجودة في العالم، التي لا تمنع التحاكم لدى قضاء الدولة، لكن بمجرد عرض النزاع على قضاء الدولة يتوقف قضاء الحزب عن العمل على القضية المطروحة، ولا تمانع الدولة اللبنانية بهذا النمط من فضّ النزاعات والخلافات الفردية، لأنها لا تتدخَّل في الحق العام وفي الأمور ذات الصلة بالدولة.

يُعتبر كل عضو من أعضاء المجالس بمثابة مسؤول وحدة، يشرف على لجنة من مسؤولي الأقسام لمتابعة المهام الموكلة إليهم، ثم تترابط الهيكلية التنظيمية عبر الفروع والدوائر إلى العنصر المجاهد المنظَّم وعنصر التعبئة والأنصار.

أما الشورى فهي رأس الهرم في رسم الأهداف والسياسات ومتابعة الخطط العامة لعمل الحزب، واتخاذ القرارات السياسية، ويتولى الأمين

العام مسؤولية الإدارة والإشراف والتوجيه، والتنسيق بين رؤوساء المجالس وأعضاء الشورى، والتعبير عن مواقف الحزب وقيادته.

كيفية الاستقطاب

ازدادت رغبة الكثيرين في الانتماء إلى الحزب بعد انجازاته الواضحة على صعيد المقاومة للاحتلال، واعتبر بعضهم أن شروط الانتساب إلى هيكليته المباشرة أو ما حولها تشكل عائقاً موضوعياً، فهم يؤمنون بعمله المقاوم لكنهم لا يلتزمون بفكره الإسلامي، أو يؤمنون بحركته السياسية لكنهم لا يلتزمون بعبادات وسلوكيات الإسلام، أو يرغبون في ارتباطهم به مع الاحتفاظ بهامش خاص قد يتعارض مع بعض أهداف الحزب أو شروط الانتساب إليه، أو أن قدرة الحزب على استيعابهم في مواقع وأعمال معينة لا تنسجم مع تقييمهم لأنفسهم فيما يناسبهم.

طلبت القيادة من بعض المجالس مناقشة فكرة الاستقطاب لهذه الشرائح الخاصة، فكانت الاقتراحات كالتالي:

١ ـ تأسيس إطار حزبي جديد يقلِّص من المواصفات والأهداف التي التزمها حزب الله، على أن يتم التركيز على المقاومة كأولوية، ثم تُعقد لقاءات ومؤتمرات لمناقشة الهيكلية والأهداف وغيرها، بهدف الوصول إلى الصيغة الأفضل لاستيعاب الطاقات.

وهنا نشأت أسئلة كثيرة أبرزها: هل يكون هذا الحزب الجديد بديلاً عن حزب الله فينضمُّ كل عناصر الحزب إليه؟ أو يكون رديفاً له فينضمُّ البعض إليه ويبقى البعض الآخر في الحزب؟

لكنَّ إنشاء حزب جديد بمواصفات وأهداف أقل من أهداف حزب

الله، يعني التراجع والتخلي عن الأهداف التي آمن بها الحزب، وبذلك لا يكون منسجماً مع قناعاته ومبادئه! كما سيقع هذا الحزب أسير قواعد ومنطلقات تسبب اثنينية واضحة في المسار العملي، فتكون الرغبة في الاستفادة من الطاقات قد سقطت في دائرة تشتيتها وتقسيمها.

ثم هل يقرر حزب الله سياسة الحزب الجديد العامة ويشرف على تفاصيل أدائه وتكون له صفة الرقابة؟ إذاً ما الفائدة من وجوده المستقل وهدر الطاقات في أطر تنظيمية متعددة! أم يأخذ قراراته مستقلاً؟ إذاً ما علاقة حزب الله به! وهل يوجد ضمانة لضبط إيقاعه خلال مساره العملي؟ وهل هو حزب أم تجمع؟ فتحصَّل من مجموع هذه الملاحظات استبعاد هذا الطرح.

٢ ـ إنشاء هيئات أو تجمعات أو المشاركة في تأسيسها، على أن تلتزم ببعض الأهداف وتراعي بعض الشروط والمواصفات.

وهذا لا مانع منه فهو يتطلب اتفاقاً بين الحزب والجهات أو الأفراد الراغبين في تشكيل إطار ما. فإذا كان منسجماً مع ضوابط الحد الأدنى للإنتماء إلى حزب الله، عندها يرتبط هذا التشكيل بالهيكلية التنظيمية العامة، أسوة بالتجمعات والأطر المهنية التي لها علاقة تنظيمية بالحزب، بحيث يكون لها حقوق وعليها واجبات، ولها أنظمتها التي تربطها بالحزب وفق مهام وصلاحيات وأهداف وسياسات محددة ومقررة.

٣ ـ أمَّا إذا لم يكن التشكيل منسجماً مع ضوابط الحد الأدنى للانتماء إلى الحزب، فيمكن له أن يأخذ كامل خصوصيته، ويختار لنفسه أو بالتعاون ما يريده من أهداف ومهام، وعندها يكون تشكيلاً مؤيداً للحزب وليس جزءاً من بنيته التنظيمية.

إنَّ الاختلاف بين البشر أمر طبيعي، فهو مرتبط بالثقافة والتربية والهوى والمصالح، ولا يمكن معالجته ضمن إطار موحَّد وموحِّد. وتقع على الأفراد مسؤولية الاختيار ضمن قناعاتهم، فقد نشأ الحزب ضمن أهداف محددة، وله آليات تنظيمية معتمدة لعمله، فمن انسجم ووافق عليها خطا باتجاه الانتماء أو الانتساب، ومن لم يوافق عليها أبقى مسافة بينه وبين الحزب، كما يقبل الحزب أو يرفض من يأتيه على أساس قواعده الخاصة والعامة.

إنَّها سنَّة الحياة، ولا داعي للوقوع تحت ضغط المطالبة عندما يكون الخيار بين الأهداف والاستقطاب، فالأهداف في المحل الأول ويكون الاستقطاب على أساسها، أما الاستقطاب الذي يضيّع الأهداف واحداً تلو الآخر فسينفرط عقده عند أي منعطف.

ثانياً: المقاومة الإسلامية

البداية

كان الاجتياح الإسرائيلي للبنان سنة ١٩٨٢ بمثابة الحرب السادسة بين العرب وإسرائيل، فقد سبقه خمس حروب هي:

١ ـ الاحتلال الإسرائيلي سنة ١٩٤٨ للأراضي الفلسطينية، والذي شمل ٢٠٧٧٠ كلم٢ من أرض فلسطين البالغة ٢٧٠٢٧كلم٢، وقد سمِّيت بالأراضي المحتلة سنة ١٩٤٨.

٢ ـ العدوان الثلاثي على مصر في العام ١٩٥٦ بالتعاون مع فرنسا وبريطانيا.

٣ ـ العدوان الإسرائيلي سنة ١٩٦٧، حيث احتلت إسرائيل باقي الأراضي الفلسطينية، وهي التي سُمِّيت بأراضي ٦٧، واحتلت سيناء المصرية والجولان السورية ووادي عربة الأردني.

٤ ـ حرب تشرين ١٩٧٣ التي خاضتها مصر وسوريا ضد إسرائيل، فاستعادتا من خلالها بعض أراضيهما.

٥ ـ عدوان ١٩٧٨ ضد لبنان حيث احتلت إسرائيل جزءاً من

الجنوب، وأقامت منطقة أمنية يتواجد فيها عملاء لبنانيون برئاسة سعد حداد.

كانت المبادرة في خمس حروب بيد الصهاينة وفي واحدة بيد العرب، وقد أنتجت هذه الحروب توسعاً جغرافياً تجاوز فلسطين إلى الأراضي العربية المجاورة في مصر ولبنان وسوريا والأردن، وقد شكلت القوة العسكرية الإسرائيلية والدعم السياسي الدولي بزعامة أمريكا قوة الضغط لفرض التنازلات وتشريع الأمر الواقع الذي أحدثه الاحتلال.

اعتبر الصهاينة أن اجتياح لبنان سيؤدِّي إلى ضرب البنية التحتية للمقاومة الفلسطينية المسلحة، كما سيؤدِّي إبعاد المقاومين الفلسطينيين عن لبنان إلى تعطيل قدرتهم المستقبلية على المقاومة، مما يُسهِّل الخطوات السياسية الرامية لتثبيت الكيان الإسرائيلي ضمن الحدود التي تضمن استمراريته واطمئنانه في هذا المحيط العربي.

في ظل هذه الأجواء التي أحاط بها مناخ عربي متراخ ومستسلم، كان يمكن لإسرائيل أن تحقق ما تريد، مع استعداد بعض الفلسطينيين وكذلك الأنظمة العربية لإنجاز تسوية بتوقيع فلسطيني وحماية عربية، من أجل إقفال الملف الفلسطيني وفق الشروط الإسرائيلية.

لكن بما أن فلسطين أرض عربية إسلامية محتلة، ويجب على المسلمين العمل لتحريرها، وبما أن مساحات أخرى من الأراضي العربية محتلة ومنها لبنان، وحيث يدعو الواجب الإسلامي لتحريرها، وقد أمر الولي الفقيه الإمام الخميني(قده) بذلك: «إسرائيل غدة سرطانية»، تصدَّى «حزب الله» لهذا الأمر، فباشر عمليات المقاومة الإسلامية ضد إسرائيل، بما تيسَّر من إمكانات بسيطة جداً وعناصر بشرية قليلة، كخطوة على طريق

استكمال مشروع مقاوم متكامل، يرفض التنازل عن الأرض، ولا يقبل استغلال العدو لضعف الواقع الفلسطيني والعربي كي يحقق أهدافه.

تركَّزت الأولوية على المقاومة، ما استدعى تسخير كل الإمكانات والطاقات في هذا الاتجاه، وكانت معسكرات التدريب التي يشرف عليها الحرس الثوري الإسلامي الإيراني في منطقة البقاع هي الخزَّان الرئيس لرفد «المقاومة الإسلامية» بالمجاهدين، وللاستفادة من التعبئة الثقافية والروحية والأخلاقية والجهادية التي كان يتميَّز بها شباب الحرس، وقد شارك الجميع في هذه الدورات بصرف النظر عن مستوياتهم التنظيمية أو وظيفتهم العملية، فالخضوع للدورات العسكرية شرط الانتساب إلى الحزب، وكان الأمين العام السابق الشهيد السيد عباس الموسوي(قده) على رأس الملتحقين بالدورة العسكرية الأولى في أواخر عام ١٩٨٢.

في ذلك الوقت كانت العاصمة وتخومها والجنوب والبقاع الغربي والجبل مناطق محتلة، فعمل المقاومون بتشكيلات سرية، ولم يكن لهم أي بروز إعلامي أو سياسي، لكن واكب هذا الأمر حركة ثقافية وتعبوية عامة بدروس الإسلام من دون إبراز للشكل التنظيمي.

نمت الخبرة العسكرية عند المقاومين بشكل سريع، فبالإضافة إلى ما تم اكتسابه بواسطة بعض الأخوة الذين استفادوا من التجربة الفلسطينية في لبنان، وما تم تعلمه بواسطة معسكرات تدريب الحرس وخاصة في البقاع، فقد تم توجيه تشكيلات المقاومة الإسلامية للتخصص في الاستطلاع والمدفعية والهندسة وغيرها، كما توزعت المهام ضمن هرمية تنسجم مع القتال في ميدان المعركة ودعمها الخلفي.

فعَّالية الشباب ومواصفاتهم

لم تقتصر أعمال المقاومة على المتفرغين، بل استفادت من تشكيلات التعبئة العامة في العمليات والمرابطة لفترة محدودة ومتكررة، بما ينسجم مع الظروف العملية لعناصر التعبئة، الذين يمارسون حياتهم اليومية بشكل طبيعي في الجامعات أو في أعمالهم المعيشية، سواء أكانوا مهندسين أو موظفين أو عاملين في القطاع الخاص، وهذا ما أمدَّها بطاقة شابة واسعة، فلم يكن عدد المنتسبين إلى المقاومة مشكلة في يوم من الأيام، فالإقبال كبير وكان يزداد دائماً مع مرور الوقت وعطاءات الشهداء. وبالرغم من تطورات المواجهة مع العدو الإسرائيلي في الاجتياحين الإسرائيليين سنة ٩٣ وسنة ٩٦ ضد لبنان، لم يُسمح لعدد كبير من المقاومين بالتقدم إلى الجبهة الأمامية في الجنوب والبقاع الغربي، إذ أن طبيعة المواجهة استلزمت نمطاً من الأداء لا يتطلب المشاركة المباشرة إلاً لقسم من المقاومين وبالأخص أصحاب الاختصاصات والمقاتلين على طول الجبهة.

مع الحضور المكثَّف لعنصر الشباب المتعلم والمثقف في المقاومة، أمكن التقدم بسرعة في تنمية القدرات البشرية، بالاستفادة القصوى من الوسائل الحديثة كالكومبيوتر والاتصالات والهندسة بأنواعها، وقد توصَّل المجاهدون إلى إيلام العدو في نقاط ضعفه العسكرية، وإلى معالجة نقاط ضعف المقاومة بتطوير بعض تقنيات الأداء في المعركة.

كان من أبرز نقاط التقدم العسكري للمقاومة: دقة إصابة الأهداف لسلاح الهندسة والمدفعية حيث كانت تسقط القذيفة في الدشمة أو الموقع المحدَّد لها، وإتقان إحداثيات جغرافيا إطلاق صواريخ الكاتيوشا،

ومعرفة نقاط ضعف دبابة الميركافا العادية والمتطوِّرة التي تحوَّلت إلى مقبرة لمن في داخلها[١]، وإتقان إعداد العبوات الناسفة بمختلف أشكالها وأحجامها وتوجيهها، وخطط الاستطلاع التي مكَّنت المقاومين من الوصول إلى نقاط تمركز العدو وعملائه، ومراقبة المواقع المعادية بشكل مباشر أو بالمناظير النهارية والليلية على مدار الساعة، وخطط الكمائن، والعمليات الاستشهادية وغيرها.

لكن لا يمكن فصل هذا المستوى العسكري المقاوم عن إيمان المجاهد وتعبئته وجرأته وإقدامه على الشهادة، فهو الأساس في نجاح المقاومة، وقد أثبتت التجربة أن التعبئة الروحية والنفسية تؤسس لقوة إضافية كبرى تساعد في استثمار القوة العسكرية مهما كانت متواضعة، بينما تسقط القوة العسكرية مهما كانت كبيرة، مع الانهزام النفسي والإحباط في مواجهة العدو. ولم يسجَّل هروب أفراد من ساحة المعركة أو اعتراض منهم على استمراريتها، بل سجِّلت رغبات جامحة في بعض الحالات لأعمال على مستوى عالٍ من الخطورة رغبة بالشهادة، لم يوافق عليها المعنيون لوجوب إتقان العمل وضرورته كأساس في المواجهة.

إن مواصفات الأفراد هي الأساس في تشكيلات المقاومة، لذا تتم دراسة ملف الأخ بشكل دقيق قبل الموافقة على انتسابه إلى المقاومة، وذلك بالتركيز على إيمانه بخط حزب الله واستعداده لتنمية قدراته الإيمانية والثقافية والعسكرية، وعدم وجود شبهات أمنية أو علامات استفهام حوله، ثم تتم متابعته في خطوات عمله المختلفة بتأهيله والاعتماد على تقييمه الدائم لتحديد نوعية الاستفادة منه.

(١) وقد تعطلت صفقة بيع دبابات الميركافا المتطورة إلى تركيا بعد أول عملية للمقاومة الإسلامية ضدها، وكشف عدم قدرتها على الصمود أمام من يعرف كيفية مواجهتها.

العمليات وأساليب القتال

تعتبر السرِّية في العمل الجهادي أساس النجاح في الميدان، فعنصر المباغتة يحقق أفضل الأهداف بأقل الخسائر. فالعدو يعمل استخبارياً لاكتشاف مواقع استهدافه والذين سيقومون بعمليات ضده، ويستفيد من استطلاعه الجوي ووسائل المراقبة العسكرية المختلفة لالتقاط إشارات تدل على الاستعدادات لهجمات محتملة، لذا كانت السرية ضرورية بل واجبة لإفشال حركته الاستخبارية واستطلاعاته الميدانية.

كما اعتمدت المقاومة على حصر دائرة المعرفة بعملياتها في إطار المعنيين المباشرين إدارة وتنفيذاً، ضمن خطط القيادة العسكرية في هذا المجال، فإذا أضفنا دقة اختيار الأفراد، أمكن إدراك سبب عجز العدو عن اكتشاف أي عملية قبل وقوعها أو أثناء الإعداد لتنفيذها، ما جعل عمليات المقاومة مفاجئة وناجحة.

أما الوسائل القتالية فتتناسب مع سهولة حملها ونقلها وإخفائها، فلا حاجة للدبابات أو المعدات الثقيلة والثابتة لأنها ستكون عرضة لقصف الطيران، وهي لا تنسجم مع تسليح المقاومة. كان السعي للحصول على الإمكانات المناسبة من مصادر مختلفة، ومنها ما تم شراؤه عبر بعض تجار السلاح أو بعض الجهات على الساحة اللبنانية. ولم يتوفر للمقاومة كل ما تريده، لكنها حاولت الاستفادة مما توفر لها، وبذلت جهوداً حثيثة لتعويض النقص. إنَّ الحكمة في استخدام الإمكانات، وعدم الحديث عنها، وإبراز المناسب منها في التوقيت المناسب، لا تقل أهمية عن الإمكانات نفسها.

اتخذ حزب الله إجراءاته العملانية لبناء المقاومة بشكل مختلف عن

الجيش النظامي. فالمقاومة تتحرك من خلال مجموعات سرية في ميدان المعركة، وهذا ما يعطيها مرونة في الحركة، لتعود إلى حياتها الطبيعية في القرى والمدن، سواء أكانت أمامية أو خلفية، ولا حاجة للظهور العسكري، لأنه يتحول إلى استعراض منبوذ عند الناس ولا فائدة منه، وإلى أهداف معلنة للعدو، ولم تُستثن معسكرات التدريب من هذا الاعتبار، فكانت متنقلة ومموهة لتجنب الضربات الجوية للطيران الإسرائيلي الذي كان يحلق في سماء لبنان بأكمله.

كما لا تحتاج المقاومة إلى نقاط تواجد ثابتة، إلا في أماكن محددة في الجبال وبين الأشجار، كما حصل في منطقة إقليم التفاح[١] لخصوصية هذه المواقع في ابتعادها عن الناس، وفي أنَّها تسيطر على حركة المنطقة بأكملها لو كانت بيد العدو، وللحاجة إلى بعض نقاط الانطلاق لبعض العمليات. أما في القرى الأمامية التي لا تتميز بطبيعة جغرافية ملائمة، فلم تتواجد فيها نقاط ثابتة للمقاومة، وبناء على هذه المنهجية لم يكن من ضرورة لبروز السلاح أو المراكز العسكرية في الخطوط الخلفية، في القرى أو المدن كبيروت والبقاع وصيدا وغيرها.

إذاً لا يُتوقع من المقاومة أن تحرر موقعاً محتلاً من العدو الإسرائيلي لتبقى فيه، وهذا ما حصل عند تحرير مواقع سجد وعرمتى والدبشة وغيرها، حيث رفع المجاهدون علم حزب الله ومكثوا فيها فترة قصيرة، ثم غادروها قبل مجيء الطيران الإسرائيلي أو حصول القصف المركّز. وهذا بحد ذاته نجاح لعملية المقاومة التي أدت إلى قتل وجرح وطرد حامية الموقع.

---

(١) التواجد في مليتا وجبل صافي وسجد وهي أماكن جبلية كثيفة الأشجار ولا يوجد فيها بيوت سكنية.

كما لا يُتوقع من المقاومة أن تجمع إمكاناتها على الجبهة، وتخوض حرباً كلاسيكية ضد العدو، فهذه من مهمات الجيوش، ولها إعدادها وأعدادها وإمكاناتها العسكرية. إنَّ العمل المقاوم يعتمد على قاعدة الكر والفر أي «أضرب وأهرب»، بحيث يُفاجأ العدو بالضربة ثم يختفي المقاوم فلا يجد العدو خصمه ليرد عليه.

إن تراكم العمليات ونوعيتها واستمراريتها ساعد في تحقيق عدة أهداف:

١ ـ إرباك العدو وجعله في حال استنفار دائم، وهذا ما أدَّى إلى استنزاف قدراته.

٢ ـ إرعاب جنود العدو من الموت الذي يطاردهم مع العمليات المحتملة للمقاومة، مما هزَّ معنوياتهم وأثَّر على فعالية أدائهم.

٣ ـ منع المحتل من تحقيق المزيد من أهدافه التوسعية، بسبب الضغط الذي واجهه في المساحة التي احتلها.

٤ ـ تحرير الأرض كهدف نهائي، وقد حصل على دفعات وانسحابات قتالية، كالانسحاب من تومات نيحا ومواقع أخرى في البقاع الغربي، والانسحاب من مواقع حول جزين في الجنوب ثم من جزين وجوارها، ثم كان كبيراً وواسعاً كما حصل في أول انتصار من نوعه خلال خمسة عقود، بتحرير القسم الأكبر من جنوب لبنان والبقاع الغربي في ٢٤ أيار ٢٠٠٠.

إنَّ اختيار مكان وزمان العملية مهم جداً، لكن القاعدة العامة تمثلت في رسم الخط لاستمرارية العمليات بحسب الظروف الميدانية، من دون أن تتحول إلى تراشق غير مفيد أو غير مؤلم، من غير أن تقوى أو

تضعف كلما لاح في الأفق وضع سياسي معين. هذه الخطة المتكاملة لتحريك العمليات ساعدت على تحقيق أهداف ميدانية بالدرجة الأولى، وانعكست حتماً على الوضع السياسي كنتيجة طبيعية لنجاح العمليات.

بين التحرير والمفاوضات

عبَّرت المقاومة الإسلامية دائماً عن طبيعة عملياتها الجهادية، بأنها عمليات تحرير وليست عمليات سياسية. فعمليات التحرير تكون برسم قواعد وأسس المواجهة، التي تنفذها القيادة الميدانية من دون أن تربطها بالتطورات السياسية أو برغبات وضغوطات التهدئة أو التصعيد. أما العمليات السياسية فتخضع لتحسين شروط المفاوضات السياسية مع العدو، وإعطاء المهل، وربط العمليات بالكامل بطبيعة الحركة السياسية أو الضغوطات التي تخضع لها إدارة هذه العمليات.

وبما أن الحزب غير مقتنع بمفاوضات التسوية المطروحة، والتي تجعل العدو في موقع المستثمر لاحتلاله، والمعطل لأي دور للطرف المقابل، بسبب اختلال موازين القوى، وانخفاض مستوى السقف التفاوضي على المستوى السياسي، اعتبر أن لا جدوى من العمليات ذات الطابع السياسي، فهي فضلاً عن أنها تهرق الدماء، وتؤدي إلى تضحيات لا تنسجم مع نتائجها، فإن الحل العملي والموضوعي والشرعي هو عمليات التحرير، التي تنعكس سياسياً بتراجع العدو وتغيير خططه وأساليبه؛ وبهذا المعنى لا يمكن عزل أي عمل جهادي عن آثاره السياسية، ومن الحكمة اتخاذ بعض الإجراءات العملية عند منعطفات سياسية مؤثرة، لكن الفرق كبير بين عمليات مسيَّسة لاستدراج عروض تفاوضية بسقف منخفض، وبين عمليات تحرير تثبت الحق وترفض المعايير المفروضة وتحقق نتائج سياسية بمثابة خطوات على طريق التحرير.

لقد رسم الحزب قواعد عامة لعمل المقاومة، سواء قبل التحرير أو بعده في مزارع شبعا المحتلة، وهي لا تعني بأن المقاومة تتحرك آلياً لتنفيذ هذه القواعد، ما يجعل العدو في موقع المعرفة المسبقة لكيفية الأداء، لأن التمويه وتغيير الخطط ومخالفة التوقعات جزء من خدع الحرب، ولعل أبرز حادثة من هذا النوع ما حصل في ٨ شباط ٢٠٠٠، حيث نفَّذ العدو غارات جوية طاولت محطة الكهرباء في بعلبك ومحطة تحويل الكهرباء في الجمهور، فدمرتهما كلياً وانقطعت الكهرباء عن بيروت وضواحيها ومناطق الجبل ومنطقة بعلبك، وسقط عدد من الجرحى. وذلك بهدف استدراج المقاومة إلى رد، يكون ذريعة لعملية عسكرية إسرائيلية واسعة، سمَّاها المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر بالعملية المتدحرجة، لكن المقاومة لم ترد مخالفة بذلك توقعات العدو، ما أفشل المقدمات التي كانت تحتاجها إسرائيل لتنفيذ خطتها في حينه[1].

إن أسلوب المقاومة هو الحل الوحيد المتاح لمواجهة الخلل في موازين القوى بين المحتل الإسرائيلي وأصحاب الأرض. وترتبط تفاصيل الأداء بحسب طبيعة الأرض، ومستوى انتشار العدو، والظروف المحيطة بأشكالها المختلفة، ووضعية السلطة السياسية للبلد، والإمكانات المتاحة، ما يُوجد فاصلاً موضوعياً بين أداء المقاومة في بلد وأدائها في بلد

(١) يُذكر أن عملية بلاط النوعية في الجنوب، التي قامت بها المقاومة الإسلامية بتفجير عبوة ناسفة في دورية إسرائيلية بتاريخ ٦ شباط ٢٠٠٠، أدّت إلى سقوط أفراد الدورية التسعة بين قتيل وجريح، وقد عرضت شاشات التلفزة صور العملية، ولعلَّ قرار المجلس الوزاري المصغر في ٨ شباط مرتبط بها. وقد وردت معلومات لقيادة الحزب تفيد بخطة العملية المتدحرجة، فاتخذت قراراً بعدم الرد لإفشالها. وقد كشفت الصحافة الإسرائيلية بعد أيام هذه الخطة، وعبَّر رئيس الحكومة الإسرائيلية عن استيائه وحيرته لعدم معرفته كيف يفكر حزب الله؟ راجع الصحف.

آخر، فظروف لبنان تختلف عن ظروف فلسطين، وبالتالي تختلف بعض تفاصيل الأداء المقاوم. أمَّا الاشتراك بين البلدين فهو بوجود المحتل الواحد ما يوفِّر المعطيات الكافية لمعرفة مكامن القوة والضعف عند هذا العدو، وإنَّ الحل الوحيد بالمقاومة المسلحة لطرد الاحتلال، وهذا ما يتيح نقل التجربة المقاومة بأهدافها وروحيتها وتطورها وأساليب عملها للاستفادة منها. فالأساس الذي يُعوَّل عليه وتتفرع عنه كل التفاصيل الأخرى يتمثل في رؤية الحل المتاح، هل هو بالمقاومة أم بالمفاوضات؟ وقد أصبحت نتائج كل احتمال من الاثنين واضحة، فلا عودة للأرض مع المفاوضات، ولا قدرة للاحتلال على الاستمرار مع المقاومة.

إنَّ الاعتماد على الأنظمة والتبعية لها يوقع المقاومة في ضروراتها والتزاماتها، ويُسقط حرية وفعالية المقاومة. ما يستوجب الاكتفاء بالتنسيق مع المؤيدين للمقاومة للاستفادة من دعمهم من دون الوقوع في التزاماتهم ومتطلباتهم، وإلاَّ انعدمت الفائدة من هذا التنسيق والدعم.

دائرة الاستهداف

إنَّ إمكانات المقاومة العسكرية أضعف بكثير من إمكانات المحتل، لكن ما يجبر هذا الضعف هو اختيار الأساليب المناسبة والمؤلمة، ليعيش العدو مرارة احتلاله ويدرك صعوبة استمراره. وقد أدركت المقاومة نقطة الضعف المركزية عند العدو الإسرائيلي وهي الأمن، سواء بالنسبة للجندي الإسرائيلي أو المستوطن الإسرائيلي، فركَّزت عملياتها حيث يتواجد الجنود الإسرائيليون على أرض المعركة لإيقاع أكبر عدد ممكن من الخسائر بينهم. فخصوصية الأرض اللبنانية تحقق الأهداف من خلال هذا الأسلوب.

برزت العمليات الاستشهادية كأسلوب انتهجته المقاومة الإسلامية، على الرغم من أنَّ عدد العمليات الاستشهادية المباشرة بسيارات مفخخة هي اثنتا عشرة عملية فقط، إلاَّ أنَّ العمليات النوعية والخطيرة التي قامت بها المقاومة، والتي يُحتمل فيها الاستشهاد لا تُحصى ولا تعد. فكثير من المجاهدين سقطوا في عمليات نوعية ذات نتيجة استشهادية متوقعة. فالاستشهاد يُسقط فعالية القوة العسكرية التي تهدد بالموت من يخافونه، لكنها تعجز عن التأثير على المقبلين عليه. وقد انتشرت روحية الاستشهاد بفعل الالتزام الديني المرتبط بالمنهج الإسلامي.

هذا الفهم التفصيلي للمقاومة والاستشهاد لا يتولَّد من مجرد وجود الاحتلال، وإلاَّ لانطبق على جهات كثيرة لتتحول إلى مقاومة وعمل استشهادي. وهذا لا يعني عدم إمكانية التضحية وتقاطع الكثير من التفاصيل في أداء المقاومة الإسلامية مع أداء غيرها من المقاومين، لكنها لا تكون بهذه التفاصيل التي ذكرناها إلاَّ من الموقع الإسلامي. فتحرير الأرض طاعة لله في رفض الاحتلال، والشهادة للفوز بجنَّة الله تعالى وتحقيق مرضاته، والسلوك العبادي المربِّي على تعميم هذه الروحية، والإيمان بالقيام بالواجب من دون النظر إلى الانتصار المباشر... عناوين تُعبِّر عن منهج الإسلام.

التسمية الإسلامية

انطلقت تسمية حزب الله من التعبير القرآني لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ ﴿٥٥﴾ وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾[1]، وأيضاً لقوله

---

(١) سورة المائدة الآية ٥٦.

تعالى: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓا۟ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَـٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ ۖ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ خَـٰلِدِينَ فِيهَا ۚ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ حِزْبُ ٱللَّهِ ۚ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾(١).

وقد استفاد المجاهدون من تسمية «حزب الله» التي تداولوها قبل تبنّي القيادة لها، ذلك أن الاقتراح من لجنة التسعة كان «الحركة الإسلامية في لبنان»، لكن تبيَّن تبنّي مجموعة إسلامية أخرى في لبنان لهذه التسمية، فتمّ العدول عنها، من دون الاهتمام في بداية الأمر بتسمية الحزب، والاكتفاء بتسمية المقاومة الإسلامية التي باشرت عملها الجهادي، إلى أن تقرَّر في الشورى إطلاق اسم «حزب الله»، وذلك قبل إعلان الرسالة المفتوحة بفترة وجيزة.

أمَّا تسمية المقاومة الإسلامية فانطلقت كتعبير عن الشخصية الإسلامية المؤمنة بشريعة السماء: ﴿وَجَـٰهِدُوا۟ فِى ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦ ۚ هُوَ ٱجْتَبَىٰكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ۚ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ ۚ هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ وَفِى هَـٰذَا لِيَكُونَ ٱلرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ ۚ فَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱعْتَصِمُوا۟ بِٱللَّهِ هُوَ مَوْلَىٰكُمْ ۖ فَنِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾(٢).

إن الحملة التي شُنت على التسمية الإسلامية في بداية الانطلاقة ولسنوات طويلة، انطلقت من أحد احتمالات ثلاثة أو من اجتماع بعضها:

---

(١) سورة المجادلة الآية ٢٢.

(٢) سورة الحج الآية ٧٨.

١ ـ الخوف من الاتجاه الإسلامي، وما أحيط من تصرفات خاطئة ومنفّرة من بعض المسلمين، وما كان للدعاية الاستكبارية والمنحرفة من دور في تشويه تعاليم الإسلام وصورته.

٢ ـ الاعتبار الطائفي في اعتبار تشكيل أي قوة عسكرية خللاً في موازين القوى بين الطوائف في لبنان، ويحقق مصلحة طائفة دون أخرى، ويجر البلد إلى مواقف فئة منه ليتحمل الجميع نتيجة أعمالها.

٣ ـ إطلاق اسم المقاومة الوطنية من قبل بعض الأحزاب الوطنية المتعاونة مع منظمة التحرير الفلسطينية، ورغبتها في حصر تسمية عمليات المقاومة بها. لكن لم تتضح الأهداف من هذه الحصرية، وإن كانت تؤدّي إلى النطق باسم المقاومة، واستثمار هذا العمل بحسب رؤيتها.

لم تكن المقاومة الإسلامية غائبة عن هذه الاحتمالات، لكنها لم تجدها منصفة أو موضوعية، فالاحتمال الأول لا ينطبق على حزب الله، لأن الحركات الإسلامية متنوعة ومختلفة فيما بينها، ولا تحمل رؤية واحدة في أساليب عملها أو طريق تفكيرها، وهذا تابع لفهمها ورؤيتها فلا يُلزم الحزب إلاَّ بتفسيره ورؤيته. ولتكن التجربة هي البرهان، فإمَّا أن ينجح عملياً وإمَّا أن يسقط بأدائه، فلا يجوز مصادرة توجهاته بمقارنات غير تامة.

ومعلوم أن الادعاءات الشرقية والغربية من معسكري الشيوعية والرأسمالية ضد الإسلام كانت واسعة في هذا المجال، لاعتبارات فكرية من جهة، ولمصالح ترتبط بالسيطرة من جهة أخرى. فالتخوف مجبول بجهل الحقائق والتأثر بالدعاية المعادية.

وأما الاحتمال الثاني فينطلق من الحسابات الطائفية التي ملأت

لبنان، حيث يصعب التمييز بينها وبين غيرها. لكن عندما تكون القوة العسكرية في مواجهة الاحتلال حصراً، ولتحرير الأرض المحتلة من دون تمييز لجغرافيتها، وعندما يكون لبنان مقيَّداً بمجموعة توازنات تؤدّي بمن يفكر بالغلبة على الآخرين خاسراً وجامعاً للأضداد بمواجهته، وعندما يؤدّي الاستقواء العسكري لطائفة على الآخرين إلى فتنة داخلية لا يربح فيها أحد، عندها تكتسب المقاومة الجادة مشروعية طبيعية وإلاَّ انكشفت بسرعة وحادت عن هدفها، ولطالما أعلن حزب الله بأن سلاح المقاومة في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي فقط، وأي سلاح يستخدم في الاقتتال الداخلي فتنة.

وأما الاحتمال الثالث فقد واجهته الأحزاب نفسها، إذ بدأت تذيِّل اسم المقاومة الوطنية بتسميات إضافية ليشير كل حزب إلى جهته، عندها لم يعد للعنوان أي فائدة جامعة سوى التسمية، وهذا حاصل من خلال كلمة المقاومة، التي اشترك الجميع فيها كعنوان لمواجهة الاحتلال.

ولماذا لم تجتمع الفصائل المقاومة لتتفق فيما بينها على التسمية والتفاصيل الأخرى، فقد أعلن بعضهم التسمية ودعا الآخرين للَّحاق به؟ وليس معلوماً ما هي النتائج التي يريدها كل فريق مقاوم من عمله حتى يكونوا في تسمية واحدة، هل يريد المقاومة كجزء من الخيار السياسي التفاوضي؟ أم يريده عملاً تحريرياً؟ أم يريده لمرحلة مؤقتة؟ أم يُجري المفاضلة بينه وبين الانخراط في الوضع الداخلي في محطة ما من تطور الصراع!؟

وقد فوجئت المقاومة الإسلامية بإعلان بعض عملياتها بأسماء

أخرى، ما أحدث تضارباً في المصداقية لا يتناسب مع عظمة الهدف. علماً بأن المقاومة الإسلامية لم تعلن عن عملياتها إلاَّ بعد سنة وتسعة أشهر من بدئها، وذلك لاعتبارات أمنية من ناحية، ولإرباك العدو في تحديد الجهة التي تقوم بالعمليات ضده من ناحية أخرى. فكان الإعلان الأول عن عملية الاستشهادي علي صفي الدين[١] بتاريخ ١٢/ ٤/ ١٩٨٤، بعد أن اتَّسع العمل المقاوم، وأصبح الإعلان جزءاً لا يتجزأ من حشد الطاقات وإثبات الفعّالية والاتجاه وضرورات المعركة.

وفي كل الأحوال، لا تعدو التسمية كونها تعبيراً عن الجهة المسؤولة عن العمل، وهي بذلك تريد الاستفادة منه للمزيد من العمل التعبوي وحشد الطاقات، وتوجيه الراغبين بالمقاومة إلى استعدادها لذلك، وتحمُّل تبعات ما تقوم به، وهذا الحق هو لجميع الجهات المقاومة. فلا فائدة في تضييع الجهود أو تجهيل المقاومين، إنَّه شرف يستحق تنافس الأمة عليه لتقديم التضحيات، وهو جزء من واجب الجميع ليكونوا في موضع المساءلة إذا لم يساهموا في العمل المقاوم.

ومهما كانت التسمية، فالسلوك العملي سيكشف طبيعة أهداف الجهة المقاومة، ولن تغيِّر التسمية وطنية كانت أم شعبية أم إسلامية من

---

(١) سبقت هذه العملية الاستشهادية، عملية الاستشهادي أحمد قصير ضد مقر الحاكم العسكري الإسرائيلي في صور في ١١/١١/١٩٨٢، وعملية الاستشهادي الذي لم يعلن عن اسمه، وقد فجّر سيارة مفخخة ضدّ القوّات الإسرائيلية في مدرسة الشجرة ـ صور في ٤/ ١٠/ ١٩٨٣، وعمليات أخرى غير استشهادية في أماكن مختلفة حيث يتواجد الاحتلال منها في بيروت وطريق الجية وطريق الجبل فضلاً عن الجنوب والبقاع الغربي.

المضمون، فالأفضل أن تعبِّر التسمية عن الأهداف بوضوح وصدق منذ البداية، فهو أسلم للمسيرة، وقد ارتأى الحزب هذه التسمية، لقدرتها على تبيان أهدافه وتوجهاته، بما ينسجم مع ما يؤمن به.

وقد أثبتت التجربة العملية أن التسمية ليست مشكلة، وقد أَلِفها الجميع وتعاطوا معها بإيجابية، ولم يؤثر تعدد التسميات على واقع المقاومة، فالعبرة بالعمليات الواقعية ونتائجها وليس بالتسميات.

ثالثاً ـ المقاومة والعمل العام

المقاومة والعمل السياسي

يمكن القول بأن بداية التسعينيات شهدت الانفتاح الشامل لحزب الله على الفعاليات السياسية والشخصيات والأحزاب. أما أسباب هذا التأخير عن التأسيس فأبرزها التالي:

١ ـ الفترة التأسيسية، التي ركزت على الإعداد العسكري كأولوية بهدف مقاومة الاحتلال.

٢ ـ السرِّية التي طبعت تلك الفترة، فالعمل المقاوم يتطلب إعداداً تحت الأرض كجزء من الحماية الضرورية لتأمين استمرارية المواجهة مع قلة العدد والعدة في بداية المطاف، ولتجنُّب الخسائر التي يمكن أن يوقعها العدو بالمقاومين، فالأجواء اللبنانية مفتوحة أمامه، والعملاء منتشرون للاغتيال والتفجير، أمَّا العمل السياسي والعلاقات العامة فتتطلب العلانية.

٣ ـ الظروف اللبنانية المعقَّدة والمرتبطة بالحرب اللبنانية منذ عام ١٩٧٥، والتي زجَّت بأغلب القوى في صراع داخلي قاس على المستويين

العسكري والسياسي، فكانت اهتماماتها منصبَّة في هذا الاتجاه. وقد ترافق ذلك مع إخراج منظمة التحرير من لبنان، واختلال ميزان القوى الداخلي، ونشوء عدد من المعارك الجانبية كجزء من تداعيات الحرب اللبنانية والاجتياح الإسرائيلي للبنان، إضافة إلى انقطاع التواصل بين المنطقتين الشرقية والغربية بسبب قيام دولتين عملياً إلى حين إزاحة العماد عون بعد اتفاق الطائف.

٤ ـ التخوف في بداية الأمر من ضياع المقاومة عند الاهتمام بالعمل السياسي، بأن تستدعي متطلبات العمل السياسي تنازلات ومراعاة في الأداء المقاوم، الأمر الذي يسيِّس المقاومة في دائرة الحرص على العلاقات ومطالب الأطراف. وقد زال هذا التخوف بعد أن قوي عود المقاومة وأثبتت نفسها وحضورها، وتركزت صياغة تعريف حزب الله بما يقطع الجدل ويحسم العلاقة بين الجهادي والسياسي فـ «حركة حزب الله حركة جهادية هدفها بالدرجة الأولى جهاد العدو الصهيوني» و«أنَّ الجهد السياسي الذكي والحكيم يستطيع ويجب أن يكون السند والدعم لهذه الحركة الجهادية».

٥ ـ الرغبة باستقرار خصوصية الحزب ووضوح أهدافه نظرياً وعملياً، وبحسم بعض النقاشات الدائرة في داخله حول عدد من القضايا الرئيسة كالنظرة إلى الدولة اللبنانية وخاصة ما بعد الطائف، والسياسات العامة للعلاقة مع القوى السياسية المختلفة، والمشاركة في الانتخابات النيابية.

لا يخفى أن الحزب الناشيء قد راكم تجارب المنتسبين إليه، واستفاد من تجربته في السنوات الأولى، وأجرى تقييماً في محطات عدة

ليحدد مواقفه وخطابه واجراءاته. فقد نما الحزب وتطورت قدراته وتبلورت خططه وأساليب عمله، وتحددت رؤاه بشكل أوضح تجاه القضايا المختلفة.

أما النقلة النوعية على مستوى العلاقة مع الناس: فقد تحققت عند اتخاذ قرار المشاركة في الانتخابات النيابية، إذ أنَّ الشباب كانوا منصرفين في السنوات السابقة إلى كل ما يغذِّي العمل العسكري: فكانوا بعيدين نسبياً عن الاحتكاك الواسع ببعض شرائح المجتمع في القرى والمدن، لكن قرار المشاركة رتبَّ مسؤوليات جديدة وعلاقات مطلوبة، فتمَّ رسم خطط وسياسات عامة وتعيين المسؤولين الذين يحققون هذا الهدف، إضافة إلى التوجيه المركَّز بدعوة جميع الأخوة إلى المزيد من الارتباط الشعبي مع الناس لحمل آلامهم وآمالهم، والتعاون معهم في ما يهم القرى والبلدات.

وكانت نقلة نوعية أيضاً مواكبة لها في العمل السياسي مع الحكم والحكومة والنواب، ورفع درجة الاهتمام بالقضايا الداخلية وهموم الناس ومتابعة مشاريع واقتراحات القوانين، والقيام بالمهمة التمثيلية من خلال الموقع النيابي بما يتناسب مع الأسباب الداعية إلى المشاركة، وقد تبلورت صيغة العلاقة مع الحكم وأركانه من موقع المعارضة بعد قطيعة رافقت حكومة الرئيس رفيق الحريري الأولى.

وأما العلاقات السياسية مع القوى والأحزاب فقد بدأت قبل ذلك، لكنها توسَّعت كثيراً، وازدادت أهميتها مع تبلور موقع الحزب في الحياة السياسية.

العلاقة مع القوى والفاعليات

انطلق الحزب في رؤيته للعمل السياسي مع القوى والأحزاب والفعاليات من منهجية عملية مفادها: التفاهم أولى من التخاصم، والتعاون أولى من التنافر، الدعوة إلى الله أولى من التكفير، واجتماع القوى أولى من تشتيتها، ومواجهة الاحتلال أولى من الاختلاف الداخلي.

هذه المنهجية فتحت مجال العلاقات السياسية على كل الفئات باستثناء من له علاقة بإسرائيل، ولم يكن الاختلاف الفكري سبباً للخصومة، وإنما كان حول عمل المقاومة ودورها. فالواقع السياسي يتطلب جهداً مكثفاً لحشد الطاقات في مواجهة الاحتلال ومفاعيله، فإذا تم الانصراف عنه للاهتمام بالخلاف الفكري أو الاستراتيجي، فستكثر الخصومات، وسيتلهّى الجميع بمناقشة أسس ترسَّخت عند الأفرقاء لا يمكن زحزحتها بسهولة، ما يعني الانجرار إلى قضايا جانبية ومعارك داخلية بدل المعركة الأساس، وعندها يسقط الجميع.

أما مع تركيز الجهود على أولوية المقاومة للتحرير، وتأجيل نقاشات المستقبل والاستراتيجيات، وانتظار ما ستؤول إليه مواجهة العدو الإسرائيلي، فسيؤدي إلى حصول الجميع على فرصة بذل الجهد في مواجهة المشروع الصهيوني، كلٌ من موقعه وبحدود قناعاته وإمكاناته.

فقد خسرت الكثير من الأحزاب والحركات والمنظمات في منطقتنا العربية عندما اهتمت بأمور جزئية، واستنفرت طاقاتها لأجلها، فضاعت منها القضايا الكبرى، فلم تحقق أهدافها فيما اهتمت به، ولم تتمكن من المساهمة في قضايا المصير والمستقبل.

إنطلاقاً من نظرة الحزب للعلاقات والعمل مع الآخرين، كانت له مساهماته المهمة في عدد كبير من اللقاءات والمؤتمرات واللجان والاجتماعات الحزبية، فهو الذي دعا إلى اجتماع الأحزاب اللبنانية بتشكيلاتها اليمينية واليسارية، الدينية والعلمانية، الإسلامية والمسيحية، لتلتقي بعد خمسة عشر عاماً من فرط عقد اجتماع الحركة الوطنية التي كانت تضم أغلبها، ولتضم أحزاباً لم تلتحق بها يوما، بهدف «تفعيل الحياة السياسية في لبنان، وتطويرها، ودعم المقاومة في الجنوب في مواجهة المشروع الصهيوني»[1]، وذلك في ١٨ آب ١٩٩٧ في أوتيل البريستول ـ بيروت، حيث صدرت وثيقة البريستول عن سبعة وعشرين حزباً مثَّلهم الرؤوساء والأمناء العامُّون فيها. ولا زال اللقاء الحزبي قائماً حتى اليوم، يُصدر المواقف المرتبطة بالأحداث والتطورات، ويدعم المقاومة، ويقوم بالأنشطة العامة المشتركة.

كما شارك الحزب في المؤتمر القومي العربي، وساهم مساهمة فعَّالة في المؤتمر القومي ـ الإسلامي مقرباً بذلك وجهات نظر الإسلاميين والقوميين العرب لمواجهة الاستحقاقات السياسية الراهنة وعلى رأسها مواجهة المشروع الصهيوني.

ولم يوفِّر الحزب جهداً للّقاءات الثنائية مع القوى والمرجعيات الروحية والفعاليات والأحزاب، سواء أكانت اللقاءات من أجل استمرارية التواصل والعلاقة، أو للمناقشة في أمور محددة وتقريب وجهات النظر فيها، أو للتعاون في مجالات يتفق عليها طرفا اللقاء.

---

(١) كما جاء في بيان حزب الله في ١٩٩٧/٦/١٧.

الخدمات الاجتماعية

اهتمَّ حزب الله بالخدمات الاجتماعية، فلم يترك الحزب جانباً من جوانب خدمة الفقراء، وتحقيق التكافل الاجتماعي، ومعالجة الحاجات الملحَّة والضرورية والمفيدة، إلاَّ وقام بها، معتبراً هذا العمل جزءاً من واجبه، ساعياً إلى تأمين الموارد المالية والخدماتية التي تحقق هذا الهدف، عاملاً بقدر استطاعته، متعاوناً مع الجهات الرسمية والخاصة لتأمين هذه الحاجات

فقد أنشأ حزب الله «مؤسسة جهاد البناء» بعد أقل من ثلاث سنوات على تأسيسه، وكان أول عمل لها ترميم الأبنية المتضررة من متفجرة بئر العبد[1] عام ١٩٨٥، ثم قامت المؤسسة بترميم أضرار السيول التي حدثت في البقاع الشمالي عام ١٩٨٧، ورمَّمت كذلك في السنة نفسها بيوت قريتي كفرا وياطر في الجنوب اللبناني المتضررة بسبب الاعتداءات الإسرائيلية، ولم تترك بيتاً تضرر من العدوان الإسرائيلي ابتداء من العام ١٩٩١ في كل لبنان وخاصة في الجنوب والبقاع الغربي إلاَّ رمَّمته، حيث بلغ عدد البيوت المرمَّمة خلال عشر سنوات ١٧٢١٢ منزلاً[2] ومحلاً تجارياً ومرفقاً عاماً.

كما أزال الحزب النفايات من الضاحية الجنوبية لبيروت، والتي تضم أكثر من نصف مليون نسمة، وذلك منذ مطلع عام ١٩٨٨ وحتى نهاية

(١) المتفجرة التي استهدفت اغتيال آية الله السيد محمد حسين فضل الله.

(٢) بما فيها البيوت التي تضررت من جراء عدوان تموز ١٩٩٣ وعددها ٤٨٧٣، والبيوت التي تضررت من عدوان نيسان ١٩٩٦ وعددها ٦٧١٤، وكانت تبادر المؤسسة في اليوم التالي لإصلاح أي ضرر يُصاب به أي بيت بسبب العدوان الإسرائيلي وفي أي منطقة من لبنان. انظر تفاصيل الإحصائيات على الإنترنت، موقع جهاد البناء.

شهر أيلول١٩٩١، بمعدل ٦٥ طناً يومياً، معالجاً بذلك إهمال الدولة لهذه المنطقة، ومحافظاً على البيئة، ولم يجبِ الحزب من المواطنين أي رسم مالي لقاء هذا العمل، فبقيت الخدمة مجانية كجزء من اهتمامات الحزب في معالجة حاجات الناس.

ويؤمِّن الحزب مياه الشرب التي لا تصل إلى الضاحية الجنوبية، وذلك عبر خزانات منتشرة في الأحياء يبلغ عددها ١١٠ خزانات، تُملأ بواسطة الصهاريج بثلاثمائة ألف ليتر يومياً، لتأمين مياه الشرب لخمسة عشر ألف عائلة، منذ شهر آذار ١٩٩٠ وحتى الآن، ومن دون أي مقابل.

اهتمَّ الحزب أيضاً بالنشاطات الزراعية من دورات وتوزيع شتول وزيارات حقلية، وتسليف زراعي وتوزيع جرَّارات، وحملات تلقيح ورش مبيدات، وتعليم إنتاج العسل وغيره، وإقامة مراكز توجيه متخصصة، كما اهتم بالتدريب المهني وخدمة القرى والمدن في بعض التمديدات المائية والكهربائية ومجاري المياه، وعمل على بناء مراكز صحية ومستوصفات، وبناء وترميم مؤسسات تعليمية واجتماعية، ونواد ثقافية ومساجد وحسينيات، ومساكن لعوائل الشهداء والمحتاجين.

اعتنى الحزب بالموضوع الصحي فأسَّس «الهيئة الصحية الإسلامية»[١] التي تدير تسعة مراكز صحية، وستة عشر مستوصفاً ثابتاً، وثلاثة مستوصفات نقالة تشمل خدماتها ٥١ قرية، وقد عالجت هذه المراكز ١١١٠٧٧ حالة في عام ٢٠٠١، كما قدَّمت الأدوية المجانية، واهتمت بالصحة المدرسية المجانية لـ ٨٨ مدرسة بمعاينة تلامذتها، كما تقوم بحملات تلقيح دورية عامة، وتقوم بحملات توعية لمكافحة التدخين

(١) راجع «الكتاب السنوي: ١٩٨٤ ـ ٢٠٠٠»، الصادر عن الهيئة عام ٢٠٠٢.

والتنبيه لعدد من الأمراض للوقاية منها، وقد اهتمَّت الهيئة أيضاً بأعمال الدفاع المدني من خلال مراكزها العشرة التي أنشأتها لهذا الهدف.

وقد اهتمَّ الحزب بالمساعدات التربوية للمستضعفين من خلال «التعبئة التربوية» التي قدَّمت مساعدات تعليمية[١] لـ ١٦٦٧٩ تلميذاً منها مساعدات عينية من الكتب والقرطاسية شملت ٢٣٠٠ تلميذاً، ومساعدات نقدية كأقساط مدرسية لـ ٦٣٥٥ تلميذاً، ومنح مدرسية بين ٢٥٪ و١٠٠٪ بالتنسيق مع المدارس الخاصة شملت ٨٠٢٤ تلميذاً. كما أقامت التعبئة التربوية معارض سيد الشهداء للقرطاسية لتقديمها بأسعار مخفَّضة تسهيلاً للمواطنين.

أما جرحى الحرب فلهم مؤسسة خاصة تتابعهم بإشراف الحزب هي «مؤسسة الجرحى»[٢]، التي ترعى ٣١٥٠ جريحاً منهم ٢٣٠٧ من جرحى المقاومة الإسلامية، والباقي من المدنيين الذين أصيبوا أثناء الحرب أو بسبب الألغام المزروعة في الجنوب. وتشمل الرعاية مخصصاتهم الشهرية ومتابعة علاجهم وتأهيل المعاقين منهم والعمل لدمجهم مجدداً في المجتمع بسبب إمكاناتهم. وقد أنشأت المؤسسة أربعة مراكز للعلاج والتأهيل والترفيه موزَّعة في الجنوب وبيروت والبقاع.

وإلى جانب الحزب تعمل «مؤسسة الشهيد الخيرية الاجتماعية»[٣] بشكل مستقل تمويلاً وإدارة ومتابعة، حيث يشمل اهتمامها عوائل ١٢٨٤ شهيداً للمقاومة الإسلامية، فهي ترعى ٦٨٤ زوجة و١٢١٥ ولداً و١٥٩٦

(١) من المؤتمر الصحفي الذي عقده المسؤول التربوي المركزي الدكتور بلال نعيم في ١٨/١١/١٩٩٩.

(٢) المعلومات في الكتيب الإعلامي الصادر باسم «مؤسسة الجرحى».

(٣) راجع الكتاب الإعلامي الصادر عن المؤسسة بعنوان «عطاء مستمر لحفظ الأمانة».

أباً وأماً، ولها برامج تكفُّل اجتماعي وتأمين السكن للعوائل، وتؤمن حاجات الأولاد في دراستهم وكسوتهم وطبابتهم وأمورهم المختلفة، وتسعى لتأمين فرص عمل لمن أنهى دراسته. كما كانت تتابع ٢٧٦ أسرة أسير. وقد أسَّست مستشفى الرسول الأعظمﷺ ومجمَّع شاهد التربوي ولها خدمات أخرى.

كما تعمل «لجنة الإمداد الخيرية الإسلامية»[1] بشكل مستقل تمويلاً وإدارة ومتابعة، وتسدُّ نقصاً هاماً على المستوى الاجتماعي من خلال تقديم المساعدات للأيتام والمساكين والمعاقين وأبناء السبيل والمهجرين والعجزة، وفي العام ١٩٩٨ تابعت اللجنة ٤١٦٠ عائلة منها ٣٥١٩ عائلة بشكل شهري تشمل ٩٧٧٢ فرداً بينهم ٣٥٢٩ يتيماً. وقدَّمت اللجنة مساعدات زواج وسكن ومواد غذائية ومساعدات تربوية. كما كانت تشرف على أربع مدارس مجانية وثلاثة مراكز للأطفال المعاقين، ولها نشاطات أخرى.

إن ما تمَّ ذكره هو جزء مما يقدَّم في إطار التكافل الاجتماعي، وللمحتاجين والفقراء والعاجزين عن إعالة أنفسهم وعيالهم، يضاف إليه ما تقوم به الوحدة الاجتماعية في الحزب من تأمين المساعدات والخدمات عبر الجهات الدولية والمحلية والرسمية، وما يُصرف من مساعدات من الأموال الشرعية، وما يقوم به النواب من تأمين الخدمات والمساعدات للأفراد، وكذلك ما هو موجود من مؤسسات إسلامية اجتماعية أخرى مستقلة تسدُّ ثغرة مهمة في تأمين حاجات عدد كبير من الأيتام والفقراء في المجالات المختلفة. ولولا هذا النشاط الاجتماعي

---

(١) راجع الكتاب الإعلامي الصادر عن اللجنة والذي يتحدث عن نشاطاتها حتى عام ١٩٩٨ وقد تطور عملها بعد ذلك.

المكثَّف لحصلت أزمات اجتماعية كبيرة تطال عشرات الآلاف من الناس، وهو يكشف حجم تقصير الدولة وعدم قيامها بواجبها في كثير من المجالات المهمة والحساسة.

إنَّ هذا العمل الاجتماعي المواكب لحركة المقاومة، قد خفَّف عبئاً كبيراً عنها، وساعد الناس في تحمل آثار الاحتلال والعدوان، وأوجد جواً من التكافل الاجتماعي الإنساني الذي حمى مجتمع المقاومة من الكوارث الاجتماعية التي نأت الدولة بنفسها عنها.

اشتبه الغربيون باعتقادهم أن هدف الحزب من عمله الاجتماعي استقطابي، وإن أدَّى إلى الاستقطاب بشكل طبيعي، واشتبهوا باعتقادهم أن الناس يلتفون حوله بسبب هذه الخدمات، فهي وإن كانت مؤثِّرة إلاَّ أن الأصل في ارتباط الناس هو الإيمان بالخط، وقد ساهم هذا السلوك بتعزيز ثقة المؤيدين والمناصرين بجدوى هذه المسيرة، التي تتكاتف وتتعاون وتتعاضد مع بعضها، لتبقى قوية متماسكة في اختيارها السياسي والمقاوم.

الفصل الثالث

محطات بارزة في تاريخ حزب الله

من الاجتياح إلى الانسحاب الأوّل

كان الهدف المركزي للاجتياح الإسرائيلي للبنان سنة ١٩٨٢ هو القضاء على البنية العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ما يكفل إنهاء المقاومة ضدها ويحقق الأمن لإسرائيل على الحدود الشمالية لفلسطين المحتلة. ولم يكن التخوف كبيراً من اللبنانيين، إذ اعتبرت إسرائيل أن المقاومة اللبنانية ملحقة بالمقاومة الفلسطينية، وبالتالي فإن قدراتها المادية والعسكرية والسياسية تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، فإذا ضُربت المقاومة الفلسطينية فهذا يعني سقوط المقاومة اللبنانية تبعاً لها. وإذا أضفنا الأجواء الشعبية المتوترة من بعض الممارسات الفلسطينية وخاصة في الساحة الجنوبية، بسبب الحضور العسكري الفلسطيني في القرى والمدن، والتدخل في شؤون الناس الاجتماعية، الذي أوجد حالة من النفور والاحتكاك، فإن العدو الإسرائيلي كان مطمئناً أنَّه سيواجه مقاومة مسلحة وبشكل محدود، وهي غير محاطة بحركة شعبية مساندة، ما يسهل استثمار هذا العدوان لمصلحته.

لكن لا بدَّ لهذا الاجتياح من ذريعة حتى يظهر كردة فعل إسرائيلية على عمل فلسطيني وليس عدواناً، فاختارت إسرائيل ذريعة واهية. ففي ٣

حزيران ١٩٨٢ أطلق مسلحون الرصاص على سفير إسرائيل لدى بريطانيا شلومو أرغوف خارج فندق «دورشستر» في لندن، فأصيب بجروح بالغة لكنه نجا من الموت. وفي ٤ حزيران أعلنت إسرائيل أن الهجوم يعد خرقاً لوقف إطلاق النار المتفق عليه مع منظمة التحرير برعاية أمريكا في العام ١٩٨١، بناء عليه شنَّت غارات جوية على أهداف فلسطينية في بيروت، فردَّت منظمة التحرير بإطلاق صواريخها وقذائفها على شمال فلسطين المحتلة.

في ٦ حزيران ١٩٨٢ غزت القوات الإسرائيلية لبنان في إطار عملية واسعة سمتها «عملية سلامة الجليل»، وهي تستهدف «وضع جميع سكان الجليل الأعلى بمنأى عن مدى نيران (الإرهابيين) الصادرة من لبنان». وقد أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن، أنه أبلغ الرئيس الأمريكي ريغان، بإصداره الأوامر للجيش الإسرائيلي بطرد الفلسطينيين لمسافة ٤٠ كلم من منطقة الحدود الدولية، أي إلى حدود منطقة الأولي قرب صيدا.

كانت المقاومة محدودة وغير فعَّالة، وبرَّرت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ذلك بالمفاجأة، وعدم القدرة على التصدي، ثم صدرت الأوامر بالتحصن في الخلف لورود معلومات مفادها بأن إسرائيل ستتوقف عند الأولي. استقبل قسم من الناس الإسرائيليين بالترحاب والزغاريد ورمي الأرز، كردة فعل على الإشكالات التي كانت تحصل مع المقاتلين الفلسطينيين،لكنَّه مشهدٌ مؤلم وهو حاضر ضمن الخطة الإسرائيلية. .

لم تكتف إسرائيل بالمقدار المعلن للاحتلال، فتابعت غزوها باتجاه

العاصمة بيروت، ووصلت إلى مشارفها في منطقة خلدة، حيث واجهها المقاومون من الإسلاميين الذين تألَّفوا من بعض الشباب المؤمن وشباب من حركة أمل - وذلك بمساندة من بعض الفلسطينيين ومن بعض المشاركين في أحزاب الحركة الوطنية اللبنانية، ومن الجيش السوري المشرف على منطقة عرمون، فتوقف الزحف البري للجيش الغازي في هذه النقطة لأسبوعين. تكرر المشهد نفسه في المواجهات التي حصلت على مشارف كلية العلوم التابعة للجامعة اللبنانية في الحدث، حيث فُقد[١] ١٣ مقاوماً ساهموا في إعاقة تقدم القوات الغازية، وبقيت القوات الإسرائيلية في كلية العلوم ولم تتقدم باتجاه منطقة الليلكي. كذلك حصلت مواجهات من القوى الوطنية و الفلسطينية في أماكن متفرقة، وخاصة مع دخول إسرائيل إلى العاصمة بيروت بعد ذلك.

عاشت بيروت أصعب أيامها نتيجة القصف الإسرائيلي المدمِّر بالطيران، وحوصرت من مداخلها المختلفة، وقلَّت فيها المؤن وتعطلت فيها الأعمال، وتهجَّر منها عدد كبير من الناس، وسقط عدد كبير من الشهداء والجرحى، ودمرت مبانٍ بأكملها على من فيها.

توصَّلت أمريكا إلى اتفاق بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، يقضي بخروج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت وعلى رأسهم أبو عمار والقيادات الفلسطينية ومعهم بعض أسلحتهم الفردية، فيكون بذلك قد تحقق الهدف الإسرائيلي في ضرب البنية التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية وإبعاد الخطر الفلسطيني عن الحدود الشمالية: !

---

(١) لم تُعرف أي معلومات عنهم، فاعتبروا في عداد المفقودين، وقد أبلغت إسرائيل الحزب عبر الوسيط الألماني في عملية تبادل الأسرى والمعتقلين في ٢٤/١/٢٠٠٤ أنهم ليسوا لديها.

جاءت القوات المتعددة الجنسيات وعلى رأسها القوات الأمريكية والفرنسية والبريطانية والإيطالية في ٢١/٨/ ٨٢ لتشرف على تنفيذ الاتفاق، ثم جرى انتخاب بشير الجميل كرئيس للجمهورية اللبنانية في ٢٣/٨/ ١٩٨٢ بإشراف الدبابات والجيش الإسرائيلي. بعدها خرج الرئيس ياسر عرفات من بيروت في ٣٠/٨/ ١٩٨٢.

في ١٤/٩/ ١٩٨٢، قتل بشير الجميل بعبوة ناسفة فجّرت مبنى الكتائب في الأشرفية أثناء تواجده فيه، فدخلت القوات الإسرائيلية على الأثر إلى بيروت وحاصرت مخيمي صبرا وشاتيلا، ونسّقت مع القوات اللبنانية للدخول إلى المخيم في ١٦/٩/ ١٩٨٢، فارتكبت المجازر المفجعة التي ذهب ضحيتها حوالى ١٥٠٠ فلسطيني ولبناني[١].

في ٢٣/٩/ ١٩٨٢ تم انتخاب أمين الجميل كرئيس للجمهورية اللبنانية خلفاً لأخيه، وخرجت القوات الإسرائيلية من بيروت في ٢٨/٩/ ١٩٨٢.

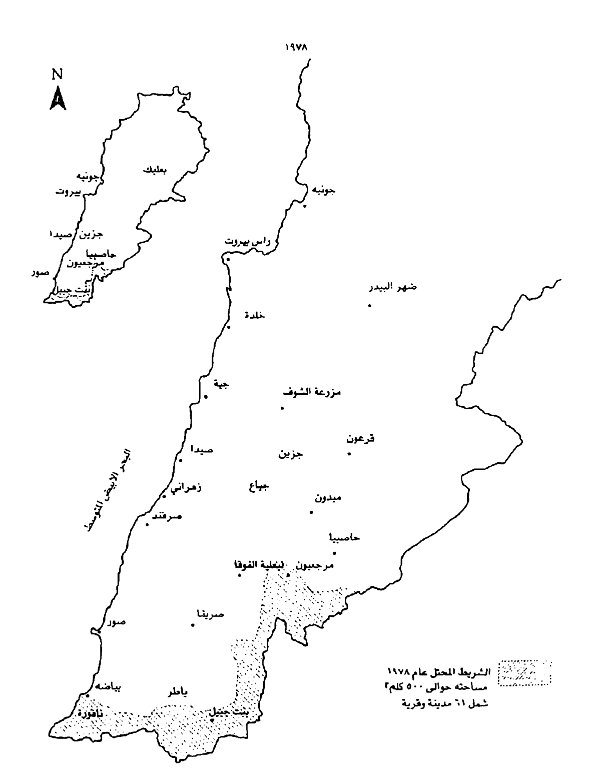
أثناء هذه التطورات السريعة والمتلاحقة، كانت مجموعات المقاومة الإسلامية قد بدأت بالتشكل، وقامت بعمليات عسكرية ضد قوات الاحتلال في بيروت[٢] والطريق الساحلي وفي الجنوب والبقاع

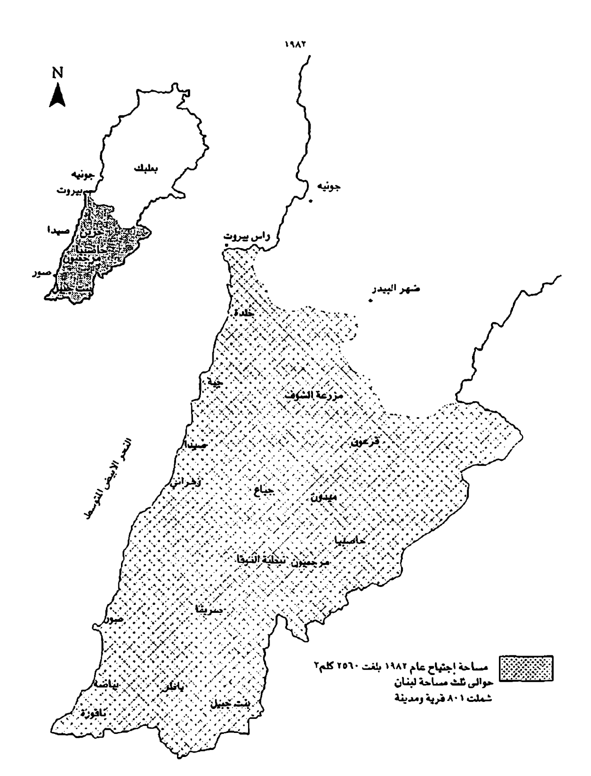
---

(١) هذا الرقم ذكرته المصادر الفلسطينية، أما مصادر الدفاع المدني اللبناني فقد ذكر حوالى ١٢٣٩ بين شهيد ومفقود، أغلبهم من الفلسطينيين ومن النساء والأطفال والشيوخ.

(٢) من العمليات التي نفذتها المقاومة الإسلامية في بيروت والضواحي كمين في منطقة المصيطبة، مواجهة مع دورية مشاة في منطقة البرلمان. كما قامت بعمليات على طريق السعديات، وفي منطقة صيدا القديمة، ومفرق الجامعة والحي القديم، فضلاً عن الجنوب بشكل واسع، وهي عمليات موثقة في غرفة عمليات المقاومة الإسلامية بالتواريخ والأسماء.

الغربي، حيث توَّجتها بالعملية الاستشهادية الأولى للشهيد أحمد قصير في ١١/ ١١/ ١٩٨٢ ضد المقر الحاكم العسكري الإسرائيلي في صور، والتي كانت بمثابة الزلزال الذي أصاب إسرائيل. لم يُعلن في حينه عن الجهة المنفِّذة ولا عن اسم الشهيد لوجود بلدته دير قانون النهر تحت الاحتلال، ولا عن أسلوب تنفيذ العملية، كما لم تتوصل إسرائيل إلى تفسير واضح لما حصل. وقد أعلنت المقاومة الإسلامية عن تفاصيل العملية واسم منفذها بعد الانسحاب الإسرائيلي سنة ١٩٨٥، وذلك في بلدته دير قانون النهر، في احتفال حاشد في آخر شهر نيسان، كما عرضت تصويراً بالفيديو لتفاصيل العملية.


١٩٧٨
N
بعلبك
جونيه
بيروت
جزين
صيدا
حاصبيا
مرجعيون
صور
بنت جبيل
جونيه
راس بيروت
ضهر البيدر
خلدة
جية
مزرعة الشوف
قرعون
صيدا
جزين
زهراني
جباع
ميدون
صرفند
حاصبيا
مرجعيون
ابغلية الفوقا
صور
صريفا
بياضه
ياطر
ناقورة
بنت جبيل
البحر الابيض المتوسط
الشريط المحتل عام ١٩٧٨
مساحته حوالى ٥٠٠ كلم٢
شمل ٦١ مدينة وقرية


١٩٨٢
N
بعلبك
جونيه
بيروت
صيدا
صور
جونيه
راس بيروت
ضهر البيدر
خلدة
جية
مزرعة الشوف
قرعون
صيدا
البحر الابيض المتوسط
زهراني
جباع
ميدون
حاصبيا
مرجعيون
صور
بنت جبيل
ناقورة
مساحة اجتياح عام ١٩٨٢ بلغت ٢٥٦٠ كلم٢
حوالى ثلث مساحة لبنان
شملت ٨٠١ قرية ومدينة

اتفاق ١٧ أيار

وبما أن الترتيبات الأمنية التي تحفظ حدود الاحتلال الإسرائيلي هي الضمانة لأمن إسرائيل، فقد استفادت من تفوقها العسكري وإخراج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان والدعم الأمريكي الدولي، للشروع بمفاوضات مع لبنان تحت الحراب الإسرائيلية، والتي بدأت في ٢٨/١٢/١٩٨٢، واستمرت لـ٣٥ جولة من المباحثات بين لبنان وإسرائيل برعاية أمريكية، فأنتجت اتفاق ١٧ أيار ١٩٨٣.

إنَّ صياغة اتفاق ١٧ أيار وملاحقه الأمنية قد حققت الشروط الإسرائيلية بالكامل، ووضعت لبنان في موقع الشرطي المسؤول عن أمن الاحتلال، بتفاصيل وإدارة وضوابط إسرائيلية. وإذا استعرضنا بعض تفاصيل الاتفاق فإننا نتلمَّس هذه النتيجة بسهولة.

ففي المادة الأولى الفقرة الثانية: «يؤكد الفريقان أن حال الحرب بين لبنان وإسرائيل أُنهيت ولم تعد قائمة»، وهذا يعني إخراج لبنان من ساحة الصراع مع إسرائيل بالكامل.

وفي المادة الثالثة: «يقيم الفريقان ويطبِّقان ترتيبات أمنية، بما في ذلك إنشاء منطقة أمنية»، وقد اختيرت هذه المنطقة الأمنية من الحدود الدولية إلى الأولي على مشارف صيدا، أي على الأراضي اللبنانية، ولا شيء يُلزم إسرائيل تجاه لبنان لأن قدرتها تُمكِّنها من الاحتلال والاعتداء مباشرة ساعة تشاء وبغطاء دولي ـ أمريكي، لكنَّ لبنان سيكون مقيَّداً ومسؤولاً وعلى حسابه وداخل أراضيه، بما يحقق استقرار حدود الاحتلال.

وتعدَّى الأمر الترتيبات الأمنية ليدخل في النسيج الثقافي والتعبوي،

ففي المادة الخامسة: «انسجاما منهما مع إنهاء حالة الحرب يمتنع كل فريق، في إطار أنظمته الدستورية، عن أي شكل من الدعاية المعادية للفريق الآخر».

كما تقع على الدولة اللبنانية تبعات المتابعة، ففي ملحق الترتيبات الأمنية: «تتخذ السلطات اللبنانية تدابير أمنية خاصة لكشف النشاطات العدائية، كما لكشف ومنع إدخال أو تحرك المسلحين غير المسموح بها في المنطقة الأمنية أو غيرها».

لكن هذه المهمة لا تجعل الدولة اللبنانية مطلقة الصلاحية في العدد والعدة، ففي الفقرة (ط) من الترتيبات الأمنية: «إن القوات والأسلحة والتجهيزات العسكرية التي يمكن إدخالها، أو مركزتها، أو تخزينها في المنطقة الأمنية، أو نقلها عبر هذه المنطقة، هي تلك المذكورة في هذا الملحق وذيله».

فالسقف الأعلى المسموح به للجيش اللبناني لواءان، لكل منهما عدد محدد من الدبابات والسيارات المصفحة وحاملات الجند والأسلحة المضادة للدروع وأسلحة الدفاع الجوي وعتاد الإشارة، كمثل ٤٠ دبابة، ١٢ هاون ١٢٠ ملم، ١١٢ آر. بي. جي... الخ ويمنع نصب أي صاروخ بري أو بحري، ويبلغ مجموع العديد: ٤٣٤١ بينهم ٣٢٣ ضابطاً و ٤١١٨ من الرتباء والأفراد، وهو موزع على كتائب وسرايا محددة بالتفاصيل[1].

ارتفعت الأصوات المعارضة لهذا الاتفاق المذل، وتمثلت الحركة العملية الوحيدة بالاعتصام الذي دعا إليه تجمع العلماء المسلمين في مسجد الإمام الرضا عليه السلام ـ بئر العبد في الضاحية الجنوبية لبيروت في يوم

(١) التفاصيل مستفادة من كتاب ١٧ أيار الصادر عن مركز الوحدة الإسلامية ـ ١٩٨٨.

التوقيع نفسه. وشارك شباب حزب الله في هذا الاعتصام، ولم يكن الإعلان باسم حزب الله لعدم الإعلان عن التشكيل التنظيمي آنذاك. إلا أن قوة من الجيش اللبناني بادرت إلى إطلاق النار لتفريق المعتصمين، فاستشهد الشاب محمد نجدة نتيجة لذلك. ثم ازداد الأداء المتعسّف للدولة زمن الرئيس أمين الجميل الذي استخدم الجيش اللبناني في مواقع عدة، فقصف الضاحية الجنوبية قصفاً مدمراً في أوائل شباط ١٩٨٤، واكبته مواجهة للجيش اللبناني ما لبث أن تطورت إلى ما عرف بانتفاضة ٦ شباط ١٩٨٤ في بيروت الغربية، حيث دخلت القوات الحزبية وعلى رأسها حركة أمل والحزب التقدمي الإشتراكي ثكنات الجيش، فاهتزت صورة وقدرة النظام اللبناني على ضبط الأمور، وبدأت تخرج المنطقة الغربية والضاحية الجنوبية عن سلطة أمين الجميل.

لم يبصر اتفاق ١٧ أيار النور عمليا، حيث أعلن مجلس الوزراء اللبناني إلغاء الاتفاق في جلسة ٥ آذار ١٩٨٤ في الوقت الذي كانت إسرائيل لا تزال تحتل قسماً كبيراً من لبنان.

لم يكن هذا التطور بمعزل عن تطور آخر له علاقة بالقوات المتعددة الجنسيات، والتي لعبت دوراً مساعداً لتحقيق المطالب الإسرائيلية، حيث فجّر استشهاديان مقرَّي القوات الأمريكية ـ المارينز وقوات المظليين الفرنسيين في وقت واحد من يوم ٢٣/ ١٠/ ١٩٨٣، وقد أعلنت منظمة الجهاد الإسلامي مسؤوليتها عن التفجير الذي نجم عنه مقتل ٢٤١ أمريكياً و٥٨ فرنسياً، فما كان من هذه القوات إلاّ أن انسحبت من لبنان في ٣١/ ٤/ ١٩٨٤[١].

---

(١) كتاب ١٧ أيار ـ ص ١١١.

لم يؤدِّ الغطاء السياسي الدولي للاحتلال الإسرائيلي هدفه في تثمير الاجتياح وفق التطلعات الإسرائيلية، فقد أُلغي اتفاق ١٧ أيار، وخرجت القوات المتعددة الجنسيات من لبنان، وحصلت تطورات داخلية في لبنان لم تكن في الحسبان أبرزها مقتل بشير الجميل ثم فقدان أمين الجميل قدرته للسيطرة على الوضع.

مقدمات الانسحاب الأوّل

التفت الاحتلال إلى تعاظم دور العلماء وتعبئتهم للناس ضد إسرائيل، ومن أبرزهم في الجنوب شيخ الشهداء الشيخ راغب حرب[١]، الذي عاد إلى بلدته جبشيت مباشرة بعد قدومه من مؤتمر في طهران، وذلك إثر الاجتياح الإسرائيلي للجنوب، وقد بدأ حركة تعبوية ضد إسرائيل، ما جعل الاحتلال يحاول الضغط عليه، فأتاه ضابط إسرائيلي إلى بيته لمحادثته فرفض مصافحته، واشتهرت كلمته وقتها «الموقف سلاح والمصافحة اعتراف»، فما كان من إسرائيل إلاَّ أن اعتقلته بعدها في ٨ آذار ١٩٨٣، عندها قامت التظاهرات الشعبية والتحركات المكثَّفة من مدن وقرى الجنوب باتجاه بلدة جبشيت نصرة للشيخ، فاضطر الاحتلال للإفراج عنه بعد سبعة عشر يوماً أمام الضغط الشعبي المتواصل. خرج الشيخ من السجن فاُستقبل استقبال الفاتحين، ثم تابع نشاطه ودروسه وصلاته في المسجد وخاصة صلاة الجمعة الحاشدة، التي كرَّسها كتجمع أسبوعي ضخم في مسجد جبشيت على الرغم من كل إجراءات الاحتلال. كان الشيخ ينزل إلى بيروت بين الحين والآخر، وفي آخر مرة سافر فيها إلى طهران للمشاركة في مؤتمر «جرائم صدام» في

---

(١) مواليد ١٩٥٢.

كانون الثاني ١٩٨٤، عاد بعدها إلى بلدته ليكون القدر بانتظاره. ففي ليلة الجمعة ١٦ شباط ١٩٨٤، وبعد انتهائه من قراءة دعاء كميل، اجتمع مع نفر من المؤمنين في منزل مجاور لمنزله، وعند خروجه في آخر الليل اغتاله عملاء إسرائيل، ليكون أول عالم يُقتل على يد إسرائيل بعد اجتياح عام ١٩٨٢، ثم اغتالت السيد عبد اللطيف الأمين في ١٥/ ١١/ ١٩٨٤.

أبعدت إسرائيل عدداً من العلماء إلى خارج الجنوب، وبدأت تهتم برصد الحالة الإسلامية المفاجئة والمتنامية بعدائها لإسرائيل، والتي كانت تسير باتجاهين متلازمين: التعبئة العلمائية والتدريب العسكري في معسكرات البقاع، ليكتشف العدو انه أمام قوة جديدة تكبر يوماً بعد يوم.

لم يقتصر قلق العدو على ما يجري من مقاومة على الساحة اللبنانية، بل تعداه خوفاً من انتقال التجربة إلى داخل الأراضي الفلسطينية، بعد قيام المجاهدين الفلسطينيين بعدة عمليات جهادية في قلقيلية والقدس وغزة، حيث صرح وزير الدفاع اسحق رابين بقوله: «إننا نخشى من انتقال التكتيكات «الإرهابية» التي اعتمدها الثوار اللبنانيون إلى الضفة الغربية وقطاع غزة»[١].

وقال الكاتب الصحفي داني تسدكوني في صحيفة دافار: «لقد ترك نجاح العمليات المسلحة في لبنان ضد القوات الإسرائيلية تأثيراً معنوياً على السكان العرب في قطاع غزة المحتل، خاصة في أوساط الشبان هناك، ولا شك في أن الضربات التي تلقاها الجيش الإسرائيلي في لبنان، جعلت الابتهاج والفرح يسودان أوساط سكان القطاع. ووجد هذا تعبيره في زرع بذور التمرد، ولا شك أن لديهم أسباباً أخرى تدعوهم

(١) صحيفة العهد ـ العدد ٤٦ ـ ٢٦شعبان ١٤٠٥هـ، الموافق ١٦ أيار ١٩٨٥ ـ ص ١١.

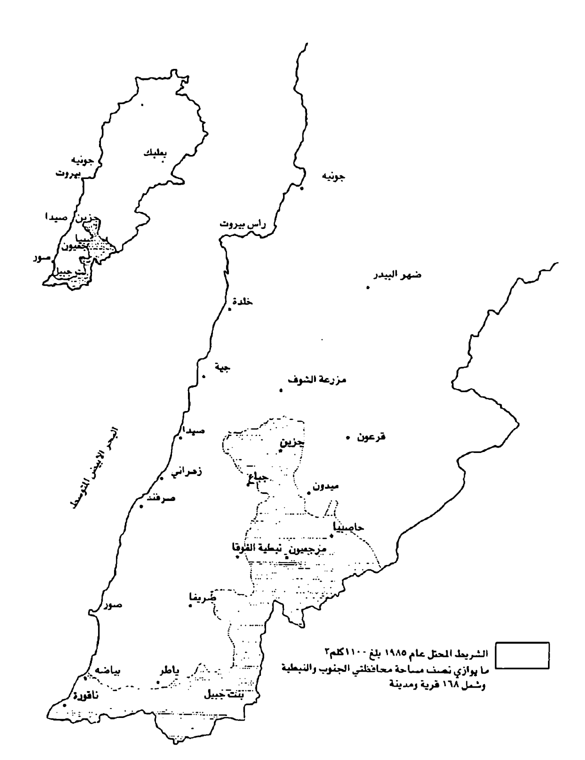
لذلك، فالحياة تحت سلطة الاحتلال لا تعتبر ولا بأي حال من الأحوال حياة عادية وطبيعية»[١].

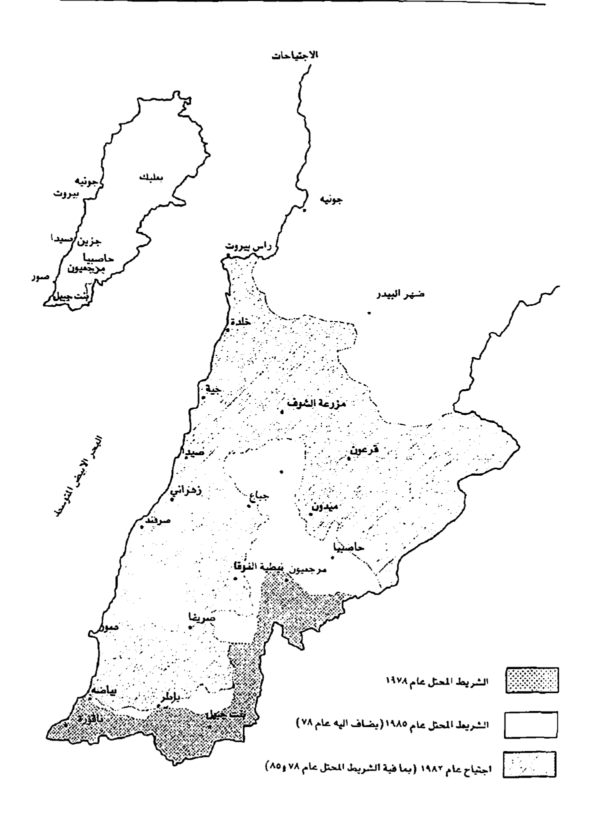
وقال عضو الكنيست مردخاي بار ـ أون في صحيفة «عل همشمار»: «الجرأة البالغة لعمليات حرب العصابات الشيعية في جنوب لبنان، بل والمدى الذي لا يستهان به من النجاحات خلال الشهور الأخيرة، أثارت في أوساط الرأي العام الشعبي(الإسرائيلي)، المقارنة التي تطرح نفسها بين الإرهاب الشيعي والإرهاب الفلسطيني، وهناك من يعتقد أن تزايد النشاط المعادي في أوساط السكان الفلسطينيين في المناطق (المحتلة) خلال الشهور الأخيرة، نابع هو الآخر من وحي النجاحات الشيعية في الشمال»[٢].

في هذه الفترة تعاظمت عمليات المقاومة للاحتلال من المقاومة الإسلامية والمقاومة الوطنية وأمل، حيث فوجئت إسرائيل بالعمليات المكثفة على الساحة الجنوبية، فقررت تقليص انتشار قواتها المحتلة تحت ضغط نيران المقاومين. اجتمعت الحكومة الإسرائيلية في ٨٥/١/١٤ فقررت خطة انسحاب من ثلاث مراحل، بدأت في ١٦ شباط١٩٨٥ وانتهت في ٣٠ نيسان من العام نفسه، وشملت مناطق صيدا وصور والنبطية وقرى من البقاع الغربي وغيرها مبقية على الشريط المحتل في الجنوب والبقاع الغربي التي بلغت مساحته حوالى ١١٠٠ كلم٢ أي ما يعادل ٥٥٪ من مساحة الجنوب اللبناني، و ١١٪ من مساحة لبنان البالغة ١٠٤٥٢ كلم٢.

---

(١) صحيفة العهد ـ العدد ٤٧ ـ ٤رمضان ١٤٠٥هـ، الموافق ٢٣ أيار ١٩٨٥ ـ ص ٨.
(٢) المصدر نفسه ـ ص ٨.


بعلبك
جونيه
بيروت
صيدا
جزين
سور
جونيه
راس بيروت
ضهر البيدر
خلدة
جية
مزرعة الشوف
صيدا
جزين
قرعون
زهراني
جباع
ميدون
صرفند
حاصبيا
مرجعيون
نبطية الفوقا
صريفا
صور
بياضه
ياطر
ناقورة
بنت جبيل
البحر الابيض المتوسط
الشريط المحتل عام ١٩٨٥ بلغ ١١٠٠كلم٢
ما يوازي نصف مساحة محافظتي الجنوب والنبطية
وشمل ١٦٨ قرية ومدينة


الاجتياحات
جونيه
راس بيروت
ضهر البيدر
خلدة
جية
مزرعة الشوف
صيدا
قرعون
زهراني
جباع
ميدون
صرفند
حاصبيا
مرجعيون
نبطية الفوقا
صريفا
صور
بياضه
ناقورة
بنت جبيل
البحر الابيض المتوسط
جونيه
بعلبك
بيروت
جزين
صيدا
حاصبيا
مرجعيون
صور
بنت جبيل
الشريط المحتل عام ١٩٧٨
الشريط المحتل عام ١٩٨٥ (يضاف اليه عام ٧٨)
اجتياح عام ١٩٨٢ (بما فية الشريط المحتل عام ٧٨ و٨٥)

الرسالة المفتوحة

كانت السنتان والنصف من عمر التأسيس كافية، لبلورة عمل جهادي فعّال، تمثّل بالمقاومة الإسلامية، التي ساهمت في هروب إسرائيل من جزء من لبنان عام ١٩٨٥، وكذلك لبلورة رؤية سياسية لها معالمها المنسجمة مع الإيمان بالإسلام كحل، ولطرح برنامج عملي يمكن الإطلالة من خلاله على الواقع اللبناني، ويُعبِّر عمَّا تبلورت تسميته باسم «حزب الله». وهكذا أعلن الحزب عن رؤيته العقائدية الجهادية السياسية الاجتماعية، ومباشرته للتحرك العلني والسياسي، يوم إعلان الرسالة المفتوحة، في الذكرى السنوية الأولى لاغتيال شيخ الشهداء راغب حرب(قده) وذلك في ١٦ شباط ١٩٨٥، والتي قرأها الناطق الرسمي باسم الحزب سماحة السيد إبراهيم أمين السيد.

بهذا الإعلان يكون حزب الله قد بدأ مرحلة جديدة في تاريخه، نقلته من العمل المقاوم السري بدون تواصل مع الإعلام والجهات السياسية المختلفة، إلى العمل السياسي المعلن الذي يواكب ويتابع المقاومة كأولوية وأساس من جهة، ويتصدَّى للتعبير عن رؤيته ونهجه من جهة أخرى. إذ لا يمكن لأي عمل جهادي أن يكون معزولاً عن عمل سياسي يواكبه ويتكامل معه ويراكم ثماره باتجاه تحقيق الأهداف، كما لا يقتصر عمل الحزب على مقاومة الاحتلال كهدف حصري، فالمقاومة وإن كانت التعبير الأبرز ولها الأولوية في حركة حزب الله، لكنه يحمل مشروعاً متكاملاً ينطلق من رؤيته الإسلامية للعمل على الساحة اللبنانية بكل متطلباتها ومستلزماتها، كما يطل على قضايا المنطقة من منطلق

ارتباطها بما يجري في لبنان، وبما تُلقي عليه من تبعات بسبب إيمانه ومسؤوليته الشرعية.

تابع حزب الله تعبئته وتركيزه على مقاومة الاحتلال، وحفلت فترة ما بعد الانسحاب ١٩٨٥، ولمدة ثلاث سنوات بسلسلة عمليات مميزة للمقاومة الإسلامية منها عملية الأسيرين[١]، وتدمير موقع العدو في الحقبان، واقتحام مواقع الاحتلال وعملائه في سجد وبئر كلاب وتومات نيحا وبرعشيت وتلة علي الطاهر وعلمان ـ الشومرية والسويداء وصيدون وريمات، وعملية بدر الكبرى، ومنع الاحتلال من التقدم إلى بلدة اللويزة في إقليم التفاح. . .الخ ترافقت هذه العمليات مع انحسار واضح لعمليات المقاومة الوطنية، كما كانت شمولية العمليات في المناطق المختلفة تعبر عن توسُّع دائرة عمل المقاومة الإسلامية، على طول خطوط التماس مع الشريط المحتل في الجنوب اللبناني والبقاع الغربي، وكانت العمليات نوعية ومؤثِّرة، فضلاً عن العمليات الصغيرة والعادية، التي كانت تحصل بشكل يومي من خلال العبوة أو الكمين أو القنص أو غير ذلك من أساليب المواجهة المعتمدة لدى المقاومة.

محاولة اغتيال العلامة فضل الله

ليس خافياً أسلوب الاغتيالات الذي اعتمدته إسرائيل وعملاؤها بواسطة التفجيرات والسيارات المفخخة، كجزء من إرباك الساحة الداخلية، وإبقاء فتنة الحرب الأهلية مشتعلة، لكنَّ الجديد هذه المرة هو دخول أمريكا مباشرة على هذا الخط، عبر مخابرات الجيش اللبناني في

---

(١) بعض التفاصيل عن هذه العملية مذكورة في فقرة «الأسرى والمعتقلون» من هذا الفصل فراجع.

عهد الرئيس أمين الجميل وبالتعاون مع القوات اللبنانية، في محاولة اغتيال آية الله السيد محمد حسين فضل الله في ٨ آذار ١٩٨٥، بواسطة سيارة مفخخة وُضعت قريباً من منزله في بئر العبد، حيث نجا بأعجوبة عندما اشتبه المنفذون بسيارة أخرى عائدة بعد صلاة الجمعة باتجاه المنزل، وقد كانت حصيلة المجزرة ٨٠ شهيداً أغلبهم من الفتيات والنساء و٢٥٦ جريحاً، إضافة إلى الأضرار الجسيمة في الأبنية والممتلكات.

أوردت صحيفة «الواشنطن بوست» معلومات عن مصادرها المطلعة: «أن الرئيس ريغان وافق في أواخر العام الماضي، على عملية سرِّية تخول وكالة الاستخبارات المركزية تدريب ودعم عدد من الوحدات المضادة للإرهاب، مهمتها ضرب الإرهابيين المحتملين، قبل أن يستطيع هؤلاء مهاجمة المنشآت الأمريكية في الشرق الأوسط. وذكرت المصادر أنه بعد أربعة أشهر، نفذت احدى تلك المجموعات، المؤلفة من أعضاء في الاستخبارات اللبنانية وأجانب آخرين، مهمَّة مستقلة فدفعت مالاً للبنانيين آخرين، ليفجِّروا في بيروت سيارة محمَّلة بكمية من المتفجرات، خارج منزل قائد شيعي مقاتل، يُعتقد أنه وراء الهجمات الإرهابية على المنشآت الأمريكية».

وبالفعل كان قد تأسَّس في مخابرات الجيش «فرع العمل والتحليل الخارجي» بإدارة المقدم أدونيس نعمة مدير مكتب العقيد سيمون قسيس، الذي وضع على رأس أهدافه اغتيال العلامة فضل الله. وقد كشفت الجهات المختصة في الحزب آنذاك، خيوطاً في محاولة الاغتيال، أوصلتها إلى اعتقال عدد من المتورطين المباشرين في أضخم شبكة اغتيالات في لبنان، وقد تم تنفيذ حكم الاعدام بأحد عشر عميلاً، قدَّموا

اعترافات كاملة[1]، وذلك بعد سنة من العمل الدؤوب للإمساك بهذه الشبكة، التي ثبت تورطها بعمليات تفجير أخرى متفرقة، استهدفت شخصيات سياسية ووطنية كالرئيس سليم الحص والوزير وليد جنبلاط، واستهدفت سينما سلوى، ومركز الطائفة الدرزية، والسفارة المصرية، وبنك الرافدين، وسوق الروشة، وأول شارع صبرا، ومطعم أبو نواس... الخ. فكانت الحصيلة الإجمالية ٢٧٧ قتيلاً و١١١١ جريحاً. ويظهر من التنوع في اختيار الشخصيات وأماكن التفجير، ما كانت تهدف إليه هذه الشبكة من إستغلال للتناقضات، وتوجيه أصابع الاتهام إلى جهات محدَّدة، وإثارة الفتن الداخلية.

حرب المخيمات

حصلت حرب المخيمات في بيروت في منتصف العام ١٩٨٥، على خلفية رفض سيطرة أبو عمار على المخيمات ونزع سلاح المخيمات، وقد نأى حزب الله بنفسه عنها، وسعى جاهداً لحث الأطراف المعنية على إنهائها، وقد بذلت الجمهورية الإسلامية الإيرانية جهوداً حثيثة في هذا الشأن. وقد عانى الحزب الكثير من أهله ومحيطه بسبب العلاقات المتشنجة التي كانت موجودة قبل الاجتياح الإسرائيلي بين الفلسطينيين والشيعة، حيث كان الضغط عليه باتجاه ضرورة اشتراكه فيها وقتال الفلسطينيين في المخيمات. لكنَّ القاعدة التي انطلق منها الحزب في أولوية قتال إسرائيل، ورفضه لأي قتال داخلي مهما كانت مبرراته، دفعته إلى رفضها بل والعمل على إطفائها. إلاّ أن الصورة في

---

(١) أصدرت صحيفة العهد عدداً خاصاً في آذار ١٩٨٦ بعد العدد ٨٨، وقد ورد في المجلد السنوي الثاني للعهد، وهو يتضمن سير التحقيق والاعترافات الكاملة وصور وأسماء المتورطين ومن وراءهم.

العالم العربي لم تكن واضحة في التمييز بين أداء الحزب وغيره في هذا المجال، وهذا ما ساهمت به بعض الدوائر المتعصّبة التي عملت على تشويه صورة المجاهدين المسلمين، كما ساهمت فيه إسرائيل. وقد توقفت حرب المخيمات برعاية سورية نظمت قواعد العمل الفلسطيني في مخيمات بيروت على أن لا تدخل القوى الأمنية اللبنانية إليها، وعلى أن يقتصر السلاح فيها على الفردي والمتوسط، وأن لا تستخدم كورقة سياسية من داخل العاصمة بيروت، بانتظار ما ستؤول إليه تطورات القضية الفلسطينية، إذ أن وضع المخيمات لا ينفصل عنها.

أمل ــ حزب الله

إن الساحة الواحدة التي يعمل فيها كل من حزب الله وحركة أمل جعلت الاحتكاك بمثابة الخبز اليومي بين الأخ وأخيه في البيت الواحد، وبين أبناء العائلة الواحدة، وبين أبناء القرية الواحدة. وقد تحوّل التنافس على الاستقطاب إلى واقع سلبي تم التعبير عنه ببعض الحوادث الفردية المتنقلة، كما صاحبه اختلاف في وجهات النظر حول بعض القضايا السياسية، أبرزها النظرة إلى القرار ٤٢٥ الذي انتقده الحزب لوجود التباس فيه حول الترتيبات الأمنية مع إسرائيل، والاعتراف بها كدولة، إضافة إلى تزعزع عامل الثقة في العلاقة بين الطرفين في تفسير القضايا والمواقف السياسية المختلفة، ما أدَّى إلى فتنة أشعلت صداماً مأساوياً مثَّلَ صفحة سوداء، لم يتمكن الطرفان من تجاوزها إلاَّ بأثمان باهظة، بعد سنتين ونصف من الجراح و المعاناة والآلام.

وسأكتفي بإيراد بعض الوقائع لعدم تجاوز هذه المحطة الحساسة من

تاريخ حزب الله، من دون الدخول في التحليل والتبرير وتصنيف مواقع الطرفين.

بدأت المناوشات بشكل محدود في عدد من القرى الجنوبية، وتفاقمت وازدادت يوماً بعد يوم، عن طريق الاعتداء بالضرب أو شهر السلاح أو توتير أجواء القرى، إلى أن بدأت المشكلة تتخذ أبعاداً خطيرة بما سُمي حاجز حاروف في ٥/ ٤/ ٨٨، حيث اتخذت حركة أمل قراراً بتجريد حزب الله من سلاحه لاعتقادها أنه تجاوز حدَّه، وكادت المعارك أن تتوسع كثيراً بعد الاشتباكات التي حصلت في كل من النبطية والغازية، لكن سرعان ما اتخذت قيادة حزب الله قراراً برفض القتال، وأصدرت قراراً إلى المحازبين بمنع أي اشتباك ولو أدَّى ذلك إلى تجريد الحزب من سلاحه في الجنوب، معولاً على الاتصالات السياسية والعلمائية التي يمكن أن تعيد الأمور إلى سابق عهدها فكانت النتيجة أن جُرِّد الحزب من سلاحه، ولم تؤد الاتصالات إلى أي نتيجة.

ثم تفاقم الأمر وامتدَّ إلى الضاحية فبدأت الاشتباكات بتاريخ ٦/ ٥/ ٨٨، عندها اتخذت قيادة الحزب قراراً بالقتال تحت عنوان الدفاع عن الوجود، وعدم الاطمئنان إلى المعالجات السياسية الجارية، فكانت النتيجة أن خرجت أمل من مواقعها التي كانت فيها في الضاحية الجنوبية بعد معارك قاسية، وأصبحت السيطرة فيها لحزب الله.

بقيت الصورة على هذه الشاكلة، مع انتقال قرى في إقليم التفاح في الجنوب إلى سيطرة الحزب عليها بعد معارك في آخر العام ١٩٨٨، لتضاف إلى ما كان مع الحزب في اللويزة ومحيطها وجبل صافي. أما في البقاع فالقوة الرئيسة كانت للحزب، ولم يحصل هناك أي تصادم بين الجهتين، كما كانت بلدات البقاع الغربي تحت سيطرة الحزب.

ازدادت الأمور صعوبة مع التطورات السياسية التي واكبت اتفاق الطائف، ومع الظن أن حمايته تتطلب عدم السماح لحزب الله في الاستمرارية خاصة في الجنوب، ولم ينفع الاتفاق الأول بين أمل ـ حزب الله في شباط ١٩٨٩ في إيقاف المعارك، فكانت حرب الإقليم في منتصف تموز عام ١٩٩٠، والحصار الشديد الذي سدَّت فيه المنافذ على مقاتلي الحزب من كل الجهات، واستمر لأكثر من مائة يوم، والذي انتهى مع تطورات غزو العراق للكويت[١] ومؤشّرات حرب الخليج[٢]، حيث برزت الحاجة لإقفال هذا الملف الداخلي، في مواجهة التطورات العاصفة في المنطقة، وذلك بعد مساع حثيثة ولقاءات مكثفة بين وزيري خارجية سوريا وإيران الأستاذ فاروق الشرع والدكتور علي أكبر ولايتي وبحضور رئيس حركة أمل الأستاذ نبيه بري وأمين عام حزب الله الشيخ صبحي الطفيلي، والتي توّجت في ٩/ ١١/ ١٩٩٠ باتفاق أمل ـ حزب الله، الذي ركَّز على تبديد الهواجس التي كانت قائمة بين الطرفين، وعلى برنامج للمصالحة، وعودة الحزب إلى الجنوب، لإنهاء تلك المرحلة المؤلمة، وللتأسيس لعلاقة تفاهم بين الحزب والحركة، تُبعد شبح الفتنة بينهما، وتساهم في التعاون والتنسيق في المجالات المختلفة، على أن يستلم الجيش اللبناني أمن الجنوب، فلا تكون لأي طرف سلطة أمنية فيه. وقد بدأ الانتشار الفعلي للجيش في أوائل شباط ١٩٩١.

ضعف العمل المقاوم خلال هذه الفترة، لأن ساحته الكبيرة وهي الجنوب كانت معطَّلة، باستثناء اللويزة وجبل صافي ومنطقة البقاع الغربي

(١) غزا العراق الكويت في ١ آب ١٩٩٠ واحتلها خلال أربع ساعات.

(٢) بدأ العدوان الأمريكي برعاية التحالف الدولي في قصف العراق فيما سُمي عملية «عاصفة الصحراء» لتحرير الكويت، في ١٦/ ١/ ١٩٩١.

ما جعل عدد العمليات محدوداً، إلاً أن هذا لم يمنع من التجهيز لعمليات استشهادية في داخل الشريط المحتل، حيث نفذ المجاهدون ثلاث عمليات استشهادية كبرى بسيارات مفخخة:

الأولى: عملية الشهيد هيثم دبوق في ١٩/٨/٨٨ في تل النحاس ـ دير ميماس ـ قضاء مرجعيون[١].

الثانية: عملية الشهيد عبد الله عطوي[٢] (الحر العاملي) في ١٩/١٠/٨٨ في كفركلا ـ قرب بوابة فاطمة ـ قضاء مرجعيون.

الثالثة: عملية الشهيد الشيخ أسعد برو[٣] في ٩/٨/٨٩ على مدخل القليعة ـ قضاء مرجعيون.

اتفاق الطائف

لم تكن الأجواء اللبنانية الداخلية في حال أفضل، فمفاعيل الحرب اللبنانية والاجتياح الإسرائيلي ألقت بآثارها على تباعد اللبنانيين وتوزعهم على منطقتين شرقية وغربية، أو بالعنوان العريض مسيحية وإسلامية، وفق التقسيم الطائفي والتوزيع الجغرافي المتناسب معها. فقد كلَّف رئيس الجمهورية أمين الجميل قائد الجيش العماد ميشال عون بتشكيل حكومة بتاريخ ٢٣/٩/١٩٨٨، مخالفاً بذلك العرف السائد في تكليف سني برئاسة الحكومة، ولم تكن البلاد مهيَّأة لانتخاب رئيس جديد للجمهورية مع انتهاء ولاية الرئيس الجميّل ما سبَّب ازدياد الانقسام الداخلي وانعدام إمكانية الاجتماع تحت سقف الدولة في ظل الواقع الطائفي الضاغط،

(١) سقط ٣٠ عسكرياً إسرائيلياً بين قتيل وجريح. اعترف العدو بقتيل و ٣جرحى.
(٢) سقط ٤٣ عسكرياً إسرائيلياً بين قتيل وجريح. اعترف العدو بمقتل ٨ وجرح ٨.
(٣) سقط ٢٠ عسكرياً إسرائيلياً بين قتيل وجريح. اعترف العدو بمقتل ضابط وجرح ٥.

فبقي الرئيس سليم الحص رئيساً للحكومة في المنطقة الغربية، معتبراً أن تصرف الرئيس الجميِّل غير دستوري ومخالف للأصول، وأصبحت الدولة دولتين.

تركَّزت المساعي في الطائف في السعودية على إجراء تعديلات دستورية في تركيبة النظام السياسي وصلاحيات الرؤساء الثلاثة وبعض التعديلات التي تراعي خصوصيات الطوائف، وأسَّست لإنهاء الحرب اللبنانية وذيولها، في إطار إتفاق سياسي يراعي الحد الأدنى المقبول عند الأفرقاء مع التنازلات المرافقة، فخرج النواب باتفاق الطائف، برعاية سورية سعودية ومباركة أمريكية وموافقة الرموز الدينية والسياسية للطوائف في لبنان، كان ذلك بإعلان وثيقة الطائف في ٢٢/ ١٠/ ٨٩، ثم إقرارها كميثاق ودستور للبنان في جلسة للمجلس النيابي في لبنان في ٥/ ١١/ ٨٩، حيث تم انتخاب الأستاذ رينيه معوض رئيساً للجمهورية، الذي اغتيل في ٢٢/ ١١/ ٨٩، ثم انتخب الرئيس الأستاذ إلياس الهراوي في ٢٤/ ١١/ ٨٩. لكن العماد عون تمرد على كل هذه النتائج، وبقي متمكساً بموقعه وسلطته كرئيس للحكومة، فاتخذت حكومة الرئيس الحص برئاسة الرئيس الياس الهراوي قراراً بإزاحة العماد عون، عبر عملية عسكرية يقوم بها الجيش اللبناني، فكانت المعركة العسكرية الفاصلة التي ساهمت فيها القوات السورية في لبنان، والتي أخرجته من السلطة في ١٣/ ١٠/ ١٩٩٠.

لم يكن اتفاق الطائف مقنعاً لحزب الله. وقد اعتبره أدنى من المطلوب، لكنَّه اكتفى بالتعبير السياسي عن عدم رضاه، وعن ضرورة تطوير هذه الصيغة بطريقة أفضل تؤدي إلى إلغاء الطائفية السياسية بالحد الأدنى. لكن البعض ربط تطورات المعارك في الجنوب بين أمل وحزب

الفتنة بعد اتفاق الطائف بمحاولة الحزب تخريب الاتفاق من بوابة الجنوب، ولم يكن هذا الأمر صحيحاً ولا وارداً عند الحزب، فقد أثبت اتفاق أمل حزب الله بعد ذلك حقيقة خطاب الحزب التي ركّزت على تواجده المقاوم في الجنوب، من دون ربط بأي اختبار داخلي في توازنات القوى والأطراف. فالسلوك الذي اختاره حزب الله في الاعتراض الداخلي وإشكالياته على طبيعة وتركيبة النظام الطائفي، هو السلوك السياسي في الاعتراض أو التعبير عن الموقف.

امتحان استلام الجيش للأمن

هل بدأ يتعافى لبنان حقاً بعد اتفاق الطائف، وخروج العماد عون، واتفاق حزب الله أمل؟ وهل تغيّر موقف الجيش اللبناني ليتحول من معاد للمقاومة إلى ناصر ومساند لها؟ وهل يمكن الموافقة على دخول الجيش إلى الضاحية الجنوبية وبعده إلى الجنوب؟ وهل يمكن الاطمئنان إلى عدم تكرار تجربة الرئيس أمين الجميل في دك الضاحية بالقذائف؟

أسئلة صعبة واجهت حزب الله مع تكوين دولة الطائف. وبما أنه بنى أولويته على المقاومة، وحصل على ضمانات سورية بعدم التعرض له، وبرزت ملامح التغيير في توجه الدولة السياسي وأداء الجيش، مع وجود الرعاية السورية المواكبة لهذا التطور، قرّر حزب الله الاستجابة لمشروع بيروت الكبرى، باستلام الجيش للأمن فيها ومن ضمنها الضاحية الجنوبية. لم يكن القرار سهلاً على الشباب الذين اعتادوا على حمل السلاح، وعانوا الخوف من الاغتيال والعدوان، فجرت لقاءات مكثفة مع الكوادر والعناصر لشرح ضرورات هذه الخطوة وعدم خطورها على المسيرة. إلاّ أن دقة الالتزام من الجيش والحزب جعل

التطبيق نموذجياً في الضاحية، رغم المراهنات الكثيرة على إمكانية التصادم بينهما.

كان هذا ضمن رؤية الحزب في رفضه أن يكون دولة ضمن دولة، وضمن منهجيته في أنَّ سلاح المقاومة لا يمكن أن يتحول إلى سلاح توازن داخلي أو سيطرة داخلية في ظل وجود الدولة، وإلاَّ تحوَّل إلى سلاح تنافسي يؤدي إلى الفتنة. وبما أن المطلوب هو المحافظة على أدائه المقاوم، فلا داعي للتمسك بالسلاح خارج دائرة المواجهة في المناطق المحتلة ومحاذاتها، خاصة مع وجود الجو السياسي المساعد على حماية ظهر المقاومة باستمراريتها. أما الخطر المستمر على قادة المقاومة في أماكن تواجدهم، فقد تمَّت معالجته بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية المختصَّة، بإعطاء رخص حمل سلاح بحدود الحاجة للحماية الفردية من أي اختراق أمني إسرائيلي.

أمَّا دخول الجيش إلى الجنوب في شباط ١٩٩١، كنتيجة لاستلام الدولة موقعها الطبيعي لإدارة البلاد ما بعد الطائف، وكثمرة من ثمار اتفاق حزب الله ـ أمل في أن يكون الأمن للجيش اللبناني وليس لغيره، فقد كان نقاشه صعباً، للخشية في أن يكون مقدمة لمنع المقاومة من التحرك، وإبقاء الجنوب خارج معادلة الصراع مع إسرائيل بالرغم من استمرار الاحتلال الإسرائيلي للشريط الجنوبي المحتل والبقاع الغربي.

لكن طريقة عمل المقاومة في عدم إقامة مراكز عسكرية معلنة، و عدم الظهور بالسلاح في القرى، واقتصار المواجهة على عمليات مباشرة على المواقع والجنود الإسرائيليين وعملائهم اللحديين، إضافة إلى القرار السياسي بعدم التعرض للمقاومة بهذه الصيغة العملية، أخرج حزب الله

من دائرة قرار الدولة بتجريد الميليشيات من سلاحها، إذ لا ينطبق عليه هذا العنوان، فهو لم يدخل في الحرب اللبنانية بمفاعيلها، ولم يتمسَّك بالتواجد المسلح في المناطق المحررة أو الداخلية، ولم يبادر إلى استخدام السلاح في الخلاف السياسي مع الأطراف، ما جعله بمنأى عن المطالبة والضغط من بعض الأطراف لسحب سلاحه. لقد أثبت الحزب فعَّالية في مقاومة الاحتلال، في وقت يحتاج فيه لبنان إلى هذه الفعَّالية، التي شكَّلت قوة للبنان في مواجهة التحديات والمشاريع الإسرائيلية.

التناغم بين الدولة والمقاومة

مع تنامي قدرة المقاومة في تسديد ضربات موجعة للاحتلال الإسرائيلي، بعدما عادت تدريجياً إلى الجنوب إثر اتفاق أمل ـ حزب الله، ازداد الضغط على لبنان لإيقاف المقاومة وتجريدها من السلاح. وارتأى بعض أركان السلطة السياسية آنذاك ضرورة خضوع المقاومة للقرار السياسي للدولة اللبنانية، وكان الشعار المشهور الذي أطلقه وزير الخارجية اللبنانية آنذاك الأستاذ فارس بويز «ضرورة التناغم بين الدولة والمقاومة»، ومنطلقه أن حكومة لبنان تتحمل مسؤولية ما يجري فيه تجاه إسرائيل والمجتمع الدولي، فلا أقل من أن تدير عمليات المقاومة أو تعرف بمواقيتها أو تحدد وقت تصعيدها أو تهدئتها، لتتمكن الدولة من إدارة الحركة السياسية بتناغم مع أداء المقاومة، ولتعرف كيفية مواجهة الضغوطات التي تُمارس عليها.

لكنَّ نظرة حزب الله كانت مختلفة، فهو يرى أن المقاومة إذا خضعت لإدارة الدولة فقدت قدرتها على التحرير، وأصبحت مقيَّدة بضوابط الدولة السياسية، فعندما يشتد الضغط على لبنان وتكون حكومته

مسؤولة عن إدارة المقاومة، فستضطر إلى اتخاذ الإجراءات المعيقة لعمل المقاومة، وستكون مسؤولة أمام المجتمع الدولي في تنفيذ القرارات المنحازة لإسرائيل، ما يُفقد المقاومة قدرتها على الحركة أو يعيقها.

أما إذا كانت المقاومة متحررة من التزامات الدولة السياسية، فبإمكانها أن تتحرك بحرية ولا تتحمل الدولة مسؤوليتها، ما يساعد على الاستفادة من موقع المقاومة للتحرير، وموقع الدولة للقيام بوظيفتها واتصالاتها وضغوطاتها، لتطالب المجتمع الدولي بالالتفات إلى الخطر الإسرائيلي الذي يسبب الوجود المقاوم، وأن لا حلَّ إلاَّ بالانسحاب الإسرائيلي الكامل دون قيد أو شرط.

لعلَّ فكرة الاستفادة من المقاومة وجعلها ورقة في التفاوض السياسي هو الذي دفع للحديث عن التناغم، لكنَّ الدولة عاجزة عن أي استثمار مع وجود القوة الإسرائيلية المتغطرسة، والمستعدة للقيام بكل الأعمال الوحشية لفرض شروطها، والرافضة للالتزام بأي قرار دولي أو اتفاق محلي، مع وجود التغطية الأمريكية الكاملة لمتطلبات إسرائيل والانحياز لها.

وكي لا يحصل التصادم بين المقاومة والدولة، طرح الحزب شعار السير في خطين، خط المقاومة للتحرير من دون الخضوع للمسار التفاوضي، وخط الدولة السياسي في متابعة تنفيذ القرار الدولي ٤٢٥ الذي يدعو لإنسحاب إسرائيل الكامل من لبنان، شرط أن يؤكِّد على تقييد هذا القرار بعبارة من دون قيد أو شرط، لإسقاط مخاوف الترتيبات الأمنية التي يمكن أن يُفسَّر بها هذا القرار. وليكن التسابق لإزالة الاحتلال بدل التنافس على شكل الأداء. لم يُرسم اتفاق في هذا الاتجاه، لكن المسار

العملي فرض نفسه، خاصة مع وجود القرار الإقليمي السوري بتبني حق لبنان في المقاومة، وتشكيل الغطاء السياسي المساعد لعدم حصول أي تصادم سياسي يُضعف من قدرة الدولة والمقاومة.

شهادة السيد عباس(قده)

انتخبت شورى حزب الله سماحة السيد عباس الموسوي(قده) أميناً عاماً للحزب في أيار ١٩٩١، وقد تميَّز سماحته بحركة دؤوبة لا تعرف الكلل، فكان يتنقل بين البقاع وبيروت والجنوب بشكل متواصل، ويقطع المسافات الطويلة في يوم واحد للمشاركة في نشاطات متعددة.

أحبَّه المقاومون لحرصه على العيش بينهم ومواكبتهم، كان هذا دأبه أيضاً قبل أن يتسلَّم منصب الأمانة العامة، ولم يوفِّر فرصة للقاء بهم في الثغور، ووعظهم وتوديعهم قبل الانطلاق إلى العمليات الجهادية، والاهتمام بتعزيز مقاومة الاحتلال.

أحبَّه الناس لدماثة خلقه وبشاشة وجهه وحسن استقباله لهم والاستماع إلى مطالبهم. وقد ركَّز سماحته على الهمِّ الاجتماعي للمواطنين بعد أن اطمأنَّ لحسن تنفيذ اتفاق أمل ـ حزب الله وعودة المقاومة إلى الجنوب، فقام بجولات عدَّة شملت بيوت المهجَّرين في بيروت الغربية في منطقة وادي أبو جميل لدعمهم والمطالبة بتوفير حقوقهم الإنسانية، ورعى تأسيس هيئة إنماء الضاحية الجنوبية من فعاليَّاتها المختلفة، وهي الهيئة التي طالبت بتأمين الخدمات الاجتماعية للضاحية ومعالجة النقص الكبير في البنى التحتية فيها. وتحرَّك سماحته لمعالجة أزمة الثلوج في البقاع والتي قطعت الطرق وحجزت المواطنين، ثم توَّج تحركه بالخطبة الشهيرة التي ألقاها يوم استشهاده من على منبر

مسجد شيخ الشهداء الشيخ راغب حرب(قده) في جبشيت، والتي ركزَّت على انتقاد إهمال الدولة للمناطق المحرومة والمستضعفة، مبيِّناً ذلك بالأرقام التي تبيِّن الإهمال، داعياً إلى حمل الهم المعيشي والاجتماعي للناس معاهداً الله والناس بالمضي « في مقاومة الاحتلال، وفي مقاومة الإهمال» .

عبَّر موقف سماحته عن الاتجاه الذي سلكه الحزب للاهتمام بالوضع الداخلي بعد قيام دولة الطائف، كما شارك في بداية النقاشات التي دارت حول المشاركة في الانتخابات النيابية.

لم يقتصر دوره على الخصوصية الداخلية للحزب وعمله على الساحة اللبنانية، لذا لم يتوان عن أي نشاط يساهم في دعم القضية الفلسطينية، فكان له الفضل في جمع الفصائل الفلسطينية العشرة في طهران، كما اهتم بقضايا المسلمين في العالم فكانت له زياراته المباشرة ومشاركته في مؤتمرات عدة، في كشمير وباكستان وأفغانستان وغيرها[١] .

لكنَّ فترة ترؤسه الأمانة العامة للحزب كانت قصيرة لم تتجاوز التسعة أشهر، فبعد انتهائه من إحياء الذكرى السنوية الثامنة لإغتيال رفيق دربه الشيخ راغب حرب (قده)، وزيارة عائلته وشهداء بلدة جبشيت في ١٦ شباط ١٩٩٢ ، خرج موكبه من البلدة وما أن وصل إلى بلدة «تفاحتا»، حتى قصف الطيران الحربي الإسرائيلي سيارته، فاستشهد[٢] على الفور مع زوجته وولده الصغير حسين.

في اليوم الثاني التأمت شورى حزب الله لتنتخب سماحة السيد

---

(١) أمير الذاكرة ـ إعداد الوحدة الإعلامية المركزية ـ حزب الله ـ ص ٥٤ و٥٥.
(٢) ولد الشهيد عام ١٩٥٢.

حسن نصر الله أميناً عاماً للحزب بالإجماع، ليكمل فترة الولاية المقررة للسيد الشهيد، وذلك قبل التشييع المهيب لسيد شهداء المقاومة إلى مثواه الأخير في بلدته النبي شيث، وبذلك يكون الحزب قد فوَّت الفرصة على إسرائيل من زعزعة قدرة الحزب على التماسك في هذه المحطة الحسَّاسة من تاريخ جهاده.

أدّى اغتيال الأمين العام السابق سماحة السيد عباس الموسوي(قده) إلى منعطف هام في عمل المقاومة، حيث أطلقت المقاومة الإسلامية صواريخ الكاتيوشا للمرة الأولى على المستعمرات الشمالية في فلسطين كرد على الاغتيال، فدخلت الكاتيوشا كمعادلة جديدة في عملية المواجهة، وقد ربط الحزب إطلاقها فيما بعد بالقرار السياسي للحزب الذي حصر استخدامها بالرد على إسرائيل، عندما كان يتعرَّض المدنيون أو القرى والمدن أو المنشآت المدنية للعدوان.

وقد جرَّبت إسرائيل استغلال الظرف بمحاولة تقدم عسكري بري على محور كفرا ـ ياطر في الجنوب، وذلك بعد ثلاثة أيام من استشهاد السيد عباس، لكنَّ المقاومة الإسلامية صدَّتها بفعالية بالتَّزامن مع مواجهات عنيفة على طول خطوط التماس مع العدو الإسرائيلي، الذي تراجع ولم يحقق أي مكسب، واكتشف صلابة وعزيمة استمرار المقاومة في جهادها.

عدوان تموز ٩٣

تابعت المقاومة عملياتها العسكرية بفعالية حيث كانت تقتحم المواقع وتكمن للدوريات، وتوقع الخسائر البشرية المتتالية بين جنود العدو وعملائه.

قرَّر العدو عدواناً على لبنان بدأه صباح الأحد في ٢٥ تموز ١٩٩٣، واستمرَّ لسبعة أيام متواصلة حتى مساء ٣١ تموز ١٩٩٣. وأطلق على عدوانه عنوان «تصفية الحساب»، محدداً أهدافه كما ذكر وزير الخارجية الصهيوني شيمون بيريز: «إنَّ للهجمات هدفين: الذين يهاجموننا مباشرة وخصوصاً حزب الله، ولفت انتباه سكان لبنان والحكومات المعنية إلى ضرورة ممارسة الضغوط لوقف نشاط حزب الله»[1]. أمَّا رئيس الأركان الصهيوني ايهود باراك فقد حذَّر الحكومة اللبنانية «بأن عليها أن تنزع سلاح حزب الله وإلاَّ فإن إسرائيل ستفعل ذلك بنفسها»[2].

كانت أهداف العدوان واضحة تتركَّز على:

١ ـ وقف نشاط حزب الله ونزع سلاحه، وذلك بتسديد ضربة عسكرية قاسية لبنيته التحتية.

٢ ـ إيجاد شرخ في العلاقة بين الحزب والناس ليمارسوا ضغطاً على حزب الله ويحاصروه شعبياً.

٣ ـ الضغط على الحكومة اللبنانية لإتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع المقاومة.

قامت إسرائيل بعدوانها مستخدمة طيرانها ومدفعيتها وبحريتها، وشمل عدوانها الجنوب ومناطق في البقاع والبقاع الغربي ومخيم البارد الفلسطيني في الشمال ومنطقة الناعمة القريبة من العاصمة بيروت. وقد أحصت مصادر القوات الدولية العاملة في لبنان خلال الأيام الخمسة

---

(١) صفحات عز في كتاب الأمة ـ العام ١٩٩٣ ـ ص ٦٧.
(٢) صفحات عز في كتاب الأمة ـ العام ١٩٩٣ ـ ص ٦٧.

الأولى ١٢٢٤ غارة جوية وسقوط أكثر من ٢٨ ألف قذيفة من مختلف العيارات[١]. لكن المقاومة أعلنت بلسان أمينها العام سماحة السيد حسن نصر الله: «أننا نعتبر أنفسنا في حالة حرب مفتوحة مع هذا العدو، وإن عمليات الدفاع عن أهلنا في الجنوب والبقاع الغربي سوف تتم من غير ضوابط أو خطوط حمراء يفرضها العدو، فالمقاومة هي التي تحدد الضوابط»[٢]. وانطلقت صواريخ الكاتيوشا على المستوطنات الشمالية كرد على العدوان، وقد وصفتها وكالة الصحافة الفرنسية بتاريخ ٢٥ تموز ١٩٩٣ بأنها «جحيم من الصواريخ استمر لعشر ساعات متواصلة، وحالة ذعر حقيقية، هكذا كان الوضع في مستوطنات الجليل بعد سماع صفارات سيارات الإسعاف التي انطلقت في الشوارع الخالية من المارة»[٣].

قدَّرت مصادر استخبارات العدو العسكرية، بأن الحزب يملك خمسمائة صاروخ كاتيوشا تنفذ خلال أيام، وعندها تصبح السيطرة العسكرية للجيش الإسرائيلي كاملة، فيخضع الحزب ويعجز عن الحركة بعد الضربات المتتالية. لكنَّ العدو لمس استعداد الحزب لمعركة طويلة الأمد بجهوزية عالية، وأن القضاء عليه غير ممكن، فبالإضافة إلى الإطلاق المكثَّف لصواريخ الكاتيوشا على المستعمرات الصهيونية في شمال فلسطين، قامت المقاومة الإسلامية بثلاثين عملية عسكرية خلال الأيام السبعة للعدوان، على مواقع صهيونية ولحدية ممتدة على طول

---

(١) صفحات عز ـ صفحة ٧١.
(٢) صفحات عز ـ من المؤتمر الصحفي الذي عقده الأمين العام للحزب في بعلبك عند بداية العدوان ـ ص ٦٣.
(٣) صفحات عز ـ ص ٦٣.

الشريط الجنوبي المحتل، بعض هذه العمليات كانت شاملة لأكثر من عشرة مواقع دفعة واحدة، حدث هذا بالرغم من الاجتياح الجوي الذي غطّى سماء المنطقة.

لجأت إسرائيل إلى الوسيط والداعم الأمريكي لها، لحل يقضي، بأن يتوقف إطلاق صواريخ الكاتيوشا على المستوطنات مقابل إيقاف العدوان الإسرائيلي. أبلغ الحزب سوريا موافقته على المعادلة التي ربطت إطلاق صواريخ الكاتيوشا بالاعتداء على المدنيين، لأنها تشكِّل حماية للمدنيين في لبنان وتحد من قدرة إسرائيل على الضغط، وتحشر الصهاينة في معركة عسكرية مباشرة مع المقاومة. فتقرر وقف العدوان الإسرائيلي في مقابل وقف إطلاق صواريخ الكاتيوشا، في الساعة السادسة من مساء السبت ١٩٩٣/٧/٣١، وهكذا ولد «تفاهم تموز» كتعبير عن هذا الاتفاق الشفوي الذي تم عبر الوسطاء، من دون وجود أي صيغة خطية له.

أسفر العدوان عن مئة وأربعين شهيداً مدنياً بينهم ثلاثة عشر شهيداً للمقاومة الإسلامية، وخمسمائة جريح، ونحو مئتي ألف نازح من مئة وعشرين قرية في الجنوب اللبناني، وتدمير آلاف البيوت جزئياً أو كلياً[١]. لكن المقاومة ولبنان خرجا منتصرين، ولم ينجح العدو في تحقيق أهدافه مباشرة.

لكن المفاجأة برزت بعد ثلاثة أيام من انتهاء العدوان الإسرائيلي، حيث تحدَّث بعض المسؤولين اللبنانيين عن فتنة محتملة في الجنوب بين

(١) أحصت مؤسسة جهاد البناء ترميم ٤٨٧٣ منزلاً كحصيلة تقريبية لمجمل البيوت المتضررة فعلياً.

الحزب وأطراف أخرى يمكن أن تؤدي إلى تقاتل دموي داخلي، وتكرر الحديث عن الفتنة لأيام، ليُطرح بعدها إرسال الجيش إلى الجنوب لإستلام الأمن وحل المشكلة. وذكرت مصادر عسكرية لبنانية بأن انتشار الجيش «لن يكون تحت راية أحد ولا بالتراضي، بل سيكون مطلقاً ويشمل الجميع، ويمنع نقل السلاح وحمله»[1]. إذاً ما عجز عنه الاحتلال خلال عدوانه، يمكن تحقيقه من خلال ذريعة الفتنة وإرسال الجيش اللبناني إلى مناطق التّماس في الجنوب، ليمنع المقاومة من استمرار عملياتها، فتحصل إسرائيل على الضمانات الأمنية التي تريدها.

لم يكن هذا التطور معزولاً عمَّا كان يجري في الكواليس بين رئيس منظمة التحرير الفلسطينية السيد ياسر عرفات، ورئيس الحكومة الإسرائيلية إسحاق رابين، من خلال مندوبيهم في أوسلو عاصمة النروج، حيث أُنجزت اتفاقية أوسلو المشؤومة، وأعلن عنها في ١٣ أيلول، تحت عنوان «غزة أريحا ـ أولاً»، لإنهاء الانتفاضة الفلسطينية الأولى للاحتلال الإسرائيلي، وبهذا تكون الخطوة اللبنانية مواكبة للخطوة الفلسطينية بما يريح إسرائيل من عمليات المقاومة، تمهيداً لحلول سياسية على القياس الإسرائيلي، وحشراً لسوريا في زاوية الاستفراد. لكنَّ سرعة التحرك السوري المدرك لخطورة هذه الخطوة المجانية لمصلحة إسرائيل، والمباحثات التي جرت مع المسؤولين اللبنانيين، أدت إلى إلغاء مفاعيل قرار إرسال الجيش إلى الجنوب لضرب المقاومة، واستُبدل بانتشار محدود له في بعض القرى، لم يؤد

---

(١) صفحات عز ١٩٩٣ ـ ص ٧٨.

إلى أي تغيير في المعادلة القائمة باستمرار المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي.

استمرت مواجهة قوات الاحتلال، فكانت عملية شيحين النوعية داخل الشريط الحدودي المحتل، حيث فجَّرت المقاومة الإسلامية عبوة ناسفة بدورية صهيونية في ١٩/٨/١٩٩٣، ثم اعترف العدو بسقوط سبعة قتلى وعدد من الجرحى. وقد صرح رئيس الحكومة الإسرائيلية إسحاق رابين على أثرها بقوله: «إنني آسف لأنَّ حزب الله تغلب علينا»[1]. وبعد ١٢ ساعة من العملية شنت الطائرات الحربية الإسرائيلية غارة على منطقة بعلبك في محيط بورضاي وجنتا والنبي شيت لكنها لم تسفر عن إصابات. واكتفى العدو بردة الفعل هذه كي لا يتورط في الرد عليه بصواريخ الكاتيوشا.

معجزة ١٣ أيلول

عندما برزت اتفاقية أوسلو إلى العلن، وتقرَّر التوقيع عليها بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي في ١٣ أيلول ١٩٩٣، دعا حزب الله بالتعاون مع الأحزاب اللبنانية والفصائل الفلسطينية إلى تظاهرة استنكار وشجب لهذا الاتفاق في يوم التوقيع، وذلك من أمام مسجد الإمام المهدي(عج) في الغبيري في الضاحية الجنوبية الساعة الثانية بعد الظهر. إلاَّ أنَّ اتصالات مكثفة جرت لمنع هذه التظاهرة بحجة قرار الحكومة اللبنانية المتَّخذ في منع التظاهر على الأراضي اللبنانية كافة لاعتبارات أمنية، وقد تصدَّى رئيس الجمهورية الياس الهراوي للدفاع

(١) صحيفة العهد ـ العدد ٤٧٩ ـ ٢٠ آب ١٩٩٣.

عن المنع، والطلب من وزير الداخلية بشارة مرهج[1] ووزير الدفاع محسن دلول حث الأجهزة الأمنية على القيام بواجبها، تنفيذاً لقرار الحكومة التي كان رئيسها رفيق الحريري خارج البلاد.

لكنَّ الدَّاعين أصرَّوا على التظاهرة، مع الحرص على التوصل إلى اتفاق بشأنها مع الحكومة اللبنانية، فتأجلت لفترة قصيرة عن موعدها إلى حين الاتفاق مع وزير الدفاع محسن دلول على انطلاقها، شرط اختصار المسافة التي ستقطعها وتعديل خط سيرها. وحرصاً من الحزب على تحقيق الهدف في رفع الصوت للتعبير عن رفض اتفاقية أوسلو، قَبِل بالتعديل فانطلقت التظاهرة، وما ان قطعت عشرات الأمتار باتجاه طريق المطار وبحسب الخط المرسوم لها، حتى فوجئت بإطلاق نار غزير من قوة الجيش اللبناني الموجودة عند جسر المطار، فاستشهد تسعة من المتظاهرين بينهم أُختان وجُرح العشرات. صدرت على الفور تعليمات للمتظاهرين، بلملمة الجراح وعدم القيام بأي ردة فعل تفويتاً للفتنة.

فوجىء الحزب بما جرى، خاصة أن المسيرة انطلقت بعد اتفاق، وتجمَّعت معطيات واضحة أكدت رغبة بعض أركان الحكم في جر الحزب إلى مواجهة داخلية، وإنْ تنصَّل الجميع من المسؤولية، وربطوا المجزرة بخطأ حصل في تبليغ الجيش. فلو حصل الرد من المتظاهرين على عناصر الجيش، لتحَّملت المسيرة مسؤولية الاعتداء على الجيش اللبناني الذي ثأر لنفسه، ما يمهد لإجراءات ميدانية أخرى تؤدي إلى الفتنة، وتُدخل المقاومة في متاهة وكواليس

(١) رفض وزير الداخلية تنفيذ المنع وصرَّح بعد ذلك بموقفه المخالف لموقف الحكومة.

انعكاسات اتفاقية أوسلو. ومع قسوة مجزرة طريق المطار، مجزرة الرفض لاتفاقية أوسلو التي شرَّفتها دماء المجاهدين في لبنان، فإنَّ صبر الحزب وتجاوب أهالي الشهداء، قد فوَّت الفرصة على من أراد تحوير هدفه وإلهاءه داخلياً.

استمر التوتر بين الحزب والحكم مدة سنة وثمانية أشهر على خلفية ما جرى، ومسؤولية الدولة عن الدماء التي سقطت، من دون أن ينعكس في أي ردة فعل غير محسوبة، نظراً لأولوية الاهتمام باستمرار المقاومة، إلى أن تم طي هذا الملف في منتصف أيار ١٩٩٥، بإصدار الهيئة العليا للإغاثة التي يرأسها رئيس الحكومة السيد رفيق الحريري بياناً جاء فيه: «إن الهيئة اعتبرت ضحايا الحادث المؤسف في ١٣ أيلول في عداد قافلة شهداء الوطن والمقاومة المؤمنين بقضية الدفاع عن الأرض والتراب الوطني والمقدسات ورفض الحلول الجزئية والمنفردة بأغلى ما لديهم من إمكانات العطاء»[١]، ثم ردَّ الحزب ببيان جاء فيه: «وإذ توقَّفنا عند الدلالات السياسية لهذا القرار، فإننا نعتبره مبادرة طيبة على طريق معالجة هذا الملف، بما يحقق أماني وأهداف هؤلاء الشهداء الأبرار»[٢].

عدوان نيسان ١٩٩٦

التأمت قمة شرم الشيخ في مصر يوم الأربعاء ١٣ آذار ١٩٩٦ دعماً لإسرائيل تحت عنوان «صنَّاع السلام». وحشدت لها أمريكا دول العالم وأغلب الدول العربية، ودعا بيانها الختامي إلى: «منع أعداء

---

(١) صحيفة العهد ـ عدد ١٩ أيار ١٩٩٥.
(٢) صحيفة العهد ـ عدد ١٩ أيار ١٩٩٥.

السلام من تدمير فرصة السلام الحقيقية ودعا لإجراءات ثنائية لمحاربة الإرهاب»[١].

جاءت القمة في أجواء أربع عمليات استشهادية قامت بها حماس في فلسطين بين ٢٤ شباط و١٤ آذار ١٩٩٦، وفي أجواء ردّ حزب الله على اعتداءات إسرائيلية ضد المدنيين في ٣٠ آذار في ياطر و٩ نيسان في برعشيت، برمي صواريخ الكاتيوشا على المستعمرات الشمالية، وما سبقه من عملية استشهادية للشهيد علي أشمر في ٢٠ شباط في مثلث العديسة ـ رب ثلاثين جنوبي لبنان.

بدأ عدوان نيسان فجر الخميس ١١ نيسان ١٩٩٦ بغارة في الرابعة والثلث فجراً على تلة الكيال في مدينة بعلبك، تلاها غارات متنقلة في اليوم نفسه على مبنى في عين بوسوار في إقليم التفاح، ثم على الجيش اللبناني قرب استراحة مدينة صور، ثم على مبنى في الضاحية الجنوبية في منطقة حارة حريك على بُعد أمتار من مركز شورى حزب الله، وهي المرة الأولى التي تُقصف فيها الضاحية منذ الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢. ثم توسّع العدوان تدريجياً، وكما ذكر قادة العدو فإن العملية متراكمة ومتدرجة بهدف الضغط المتوصل لتحقيق الأهداف.

أطلق العدو على عدوانه تسمية «عناقيد الغضب»، الذي كان أشد من عدوان تموز ١٩٩٣، حيث شمل مناطق أوسع، واستمر ستة عشر يوماً، واشتهر بالمجازر الأربعة، سحمر في اليوم الثاني، واسعاف المنصوري في اليوم الثالث، والنبطية الفوقا في اليوم السابع، وكذلك مجزرة قانا في اليوم نفسه، والتي اسفرت عن ١١٨ شهيداً مدنياً و١٢٧

---

(١) الحرب الثامنة ـ المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق ـ ص ٢٩.

جريحاً. وقد بلغ العدد الإجمالي لشهداء عدوان نيسان مئتين وخمسين شهيداً بينهم أربعة عشر شهيداً للمقاومة الإسلامية، كما كان التهجير واسعاً في الجنوب اللبناني فبلغ مئات الآلاف، وكان التدمير شاملاً فطاول عدداً من البنى التحتية الاقتصادية والخدماتية، فضلاً عن حوالي سبعة آلاف منزل[1] متضرر كلياً أو جزئياً.

لكنَّ المقاومة الإسلامية صمدت بوتيرة أدهشت العدو، واستمر إطلاق صواريخ الكاتيوشا يومياً، واستفاد المجاهدون من تجربة العدوان السابق، فكانت الخطط ملائمة للتصدِّي للاجتياح الجوي الجديد، ولم تتمكن إسرائيل من إصابة مجاهد واحد أثناء القتال باستهداف مباشر، ولم تستطع منع منصة صواريخ واحدة من الإطلاق، وكانت ديناميكية توزيع الإمكانات العسكرية مساعدة على الاستمرار أثناء قطع طرق الإمداد الخلفي وتغطية الطيران للأجواء، وأُبعد المشتبه بهم من الناس عن مسرح المعارك إلى مناطق أخرى فحُرم العدو من التواصل الأرضي مع بعض عملائه المستورين، وبعكس ما تصور الصهاينة فإنَّ اشتداد القصف وتوسعه لم يمنع من مواصلة زخم الرد بالصواريخ حتى وقف إطلاق النار.

تركزت أهداف العدوان على التالي:

١ ـ ضرب حزب الله، وإنهاء عمليات المقاومة، ومنع سقوط الكاتيوشا على المستعمرات الإسرائيلية.

٢ ـ الضغط على الحكومة اللبنانية لاتخاذ إجراءات ميدانية لمنع عمليات المقاومة.

---

(١) أحصت مؤسسة جهاد البناء ترميم ٦٧١٤ منزلاً في مختلف المناطق المتضررة من عدوان نيسان.

٣ ـ التهجير المكثف للناس وتهديد القرى لإيجاد شرخ بين الناس والمقاومة.

٤ ـ حاجة شيمون بيريز إلى انتصار عسكري يساعده في المنافسة الانتخابية لرئاسة الحكومة الإسرائيلية، وهو الذي لم يتدرج في السلك العسكري، بخلاف الرؤوساء الآخرين.

٥ ـ إسقاط قدرة لبنان، وحرمان سوريا من القوة المتبادلة معه، وفك المسار اللبناني عن المسار السوري.

٦ ـ استثمار نتائج العدوان، لتعديل تفاهم تموز، بما يوقف عمليات المقاومة في الشريط الحدودي المحتل.

كانت إسرائيل مطمئنة إلى إمكانية تحقيق الأهداف، فالدعم السياسي في قمة شرم الشيخ وفَّر لها غطاءً دولياً هاماً، والتحضيرات العسكرية أُعد لها بشكل جيد، يضاف إليها المبادرة إلى ارتكاب المجازر للترويع، وتصعيد الاعتداءات والتهجير، والمراهنة على عدم قدرة الحزب على الصمود والتحمل، والتي يعتبرها العدو الإسرائيلي عوامل مساعدة لتأمين نجاح خطته.

واكب حزب الله حركته العسكرية النشطة، بحركة سياسية فعَّالة، فأطلَّ على وسائل الإعلام المحلية والأجنبية من خلال مسؤوليه لإيضاح الصورة، وأصدر بيانات متتالية لمواكبة الأحداث، وأجرى اتصالات مع القوى السياسية المختلفة، ودعا مع الأحزاب اللبنانية إلى لقاء وطني موسع في فندق الكسندر في الأشرفية كتعبير عن وحدة اللبنانيين في مواجهة العدوان، وهو الفندق الذي اتخذه الإسرائيليون مقراً لقيادتهم في اجتياح ١٩٨٢. وتوجه الأمين العام للحزب السيد حسن نصر الله ومعاونه

السياسي الحاج حسين الخليل إلى دمشق للتواصل مع القيادة السورية، فجرت لقاءات مكثفة مع وزير الخارجية السوري السيد فاروق الشرع، حيث جرى تبادل للمعلومات والاقتراحات ومناقشة أدق التفاصيل لتنسيق المواقف. كما تمَّ التنسيق مع الفعاليات التي أمَّت سوريا آنذاك وعلى رأسها وزير خارجية الجمهورية الإسلامية الإيرانية الدكتور ولايتي في ١٩ نيسان.

قام الحزب بجهد كبير أيضاً على المستوى الاجتماعي، فتعاون مع المؤسسات الحكومية والشعبية لإيواء المهجرين، وتأمين الطعام والملبس والطبابة، كما ساهم بعد وقف إطلاق النار في إعادة الناس إلى قراهم، وبادر بحركة نشطة لإعادة اعمار المنازل التي تضررت بسبب العدوان.

انقلبت مجزرة قانا على الإسرائيليين، فبدل أن ترعب الناس وتربك المقاومين، تحولت إلى إدانة دولية لإسرائيل، ومع ذلك فقد حاولت إسرائيل استنفاد وسعها للاستمرار بمخططها، فلم يحصل وقف إطلاق النار إلاَّ بعد تسعة أيام على حصولها، وبعد بروز العجز الإسرائيلي أمام فعالية المقاومة، وصمود الناس، والتعاون مع الجيش اللبناني، والتناغم مع الحكومة اللبنانية.

عرضت إسرائيل عبر وزير الخارجية الأمريكية كريستوفر هدنة مؤقتة لوقف إطلاق النار، كاد يوافق عليها بعض المسؤولين ولو من طرف واحد في أحد اجتماعات مجلس الوزراء اللبناني، لكنَّ الحزب رفضها وبيَّن مخاطرها في أنَّها تُبقي المبادرة بيد إسرائيل من دون الالتزام بوقف العدوان، وطمأن الحزب المتابعين لأفق الحل السياسي على قدرته بالاستمرار في ميدان المعركة، وإيلام إسرائيل، وذلك لفترة

طويلة. وهكذا سقطت فكرة الهدنة، وعاد الحديث إلى المعالجة الكاملة.

ثم طرح بعضهم إشكالية توقيع اتفاق وقف إطلاق النار ودور الدولة اللبنانية في ذلك، فرد الحزب على لسان أمينه العام السيد حسن نصر الله: «لسنا في وارد التوقيع على اتفاق خطي مع العدو الإسرائيلي، ولا ننافس أحداً لنكون طرفاً في التوقيع على اتفاقات خطية من هذا النوع»[١].

لا يخفى أن الحزب لم يكن قلقاً تجاه العدوان، لكنَّه كان قلقاً من الواقع السياسي الداخلي في لبنان، ومن إمكانية أن يطعنه البعض في الظهر ويضعف أمام هذا الاستحقاق الكبير.

تمكَّنت سوريا بمتابعة مباشرة من الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد(رحمه الله) من إخراج اتفاق مكتوب على قياس مطالب المقاومة سمي بـ «تفاهم نيسان»، وتأخَّر الاتفاق ليوم كامل بسبب الاختلاف على كلمة واحدة فيه، فالأمريكي قدَّم نصاً يتحدث عن عدم استخدام المناطق المدنية قواعد لانطلاق الهجمات العسكرية للمقاومة، ولم توافق المقاومة إلاَّ بتعديل النص ليتحدث عن عدم استخدامها قواعد لإطلاق الهجمات العسكرية. وفرق كبير بين الانطلاق والإطلاق، بهذا يستطيع المقاومون الإنطلاق من ملاذ آمن لا يستطيع العدو قصفه لأنه يخرق التفاهم ويعرض مستعمراته الشمالية لقصف الكاتيوشا كردَّة فعل على خرقه للتفاهم، فتكون المناطق المدنية منطلقاً لا مركزاً لإطلاق القذائف

---

(١) الحرب الثامنة - ص ٦٥٩.

ضد إسرائيل، وهذا ينسجم مع سياسة المقاومة في الاستهداف المباشر لعناصر الاحتلال.

نجح حزب الله في انتزاع تفاهم نيسان الخطي، الذي خرج إلى النور مع إعلان وقف إطلاق النار في السادسة من مساء ٢٧ نيسان ١٩٩٦، والذي يتميز عن تفاهم تموز بأنَّه خطي، وله آلية متابعة من خلال لجنة المراقبة الخماسية، ويعطي مشروعية للمقاومة بإقرار العدو من خلال حق الدفاع عن النفس، والحديث عن تحييد المدنيين، وهو منسجم مع تفاهم تموز بالتأكيد على عدم قصف إسرائيل للمدنيين والمنشآت المدنية في لبنان مقابل عدم إطلاق حزب الله لصواريخ الكاتيوشا واستهداف المدنيين في المستعمرات الشمالية.

لعبت إيران دوراً فعالاً في المحادثات الجارية في دمشق من خلال وزير خارجيتها الدكتور ولايتي، ونجحت سوريا وإيران والمقاومة في إشراك فرنسا في لجنة التفاهم إلى جانب لبنان وسوريا، ليكون المجموع خمسة مع أمريكا وإسرائيل، ما يجعل مجموعة المراقبة للتفاهم متوازنة.

أمَّا النجاح الأهم فتمثَّل في الالتفاف الشعبي الكبير حول المقاومة من المسلمين والمسيحيين، وجميع القوى الحزبية، وكذلك الدولة ومؤسساتها، فراج الحديث عن الإجماع الوطني حول المقاومة، الذي أصبح مصطلحاً سياسياً يتداوله جميع اللبنانيين، في مواجهة الاحتلال وادعاءاته وحركة المبعوثين الدوليين إلى لبنان التي تحاول الضغط على المسؤولين لإيقاف عمل المقاومة. كما اتَّخذ الصمود والانتصار بعداً عربياً وإسلامياً جديداً على مستوى المنطقة بأنظمتها وشعوبها. لقد خرج حزب الله من هذه المواجهة أقوى من السابق، وكشف العجز

الإسرائيلي، وكانت أولى ثمار هذه المواجهة سقوط بيريز المدعوم من الرئيس الأمريكي كلينتون في انتخابات رئاسة الحكومة الإسرائيلية يوم ٢٩ أيار ١٩٩٦.

عملية انصارية

وقعت إسرائيل في فخ تفاهم نيسان الذي حرمها قدرة الضغط على المقاومة باستهداف المدنيين، وقيَّدها بالمواجهة حصراً مع المقاومين، الذين يملكون قدرة وحيوية وتصميماً لضرب القوات الإسرائيلية وإيقاع الخسائر فيها، ثم يختفون عن الأنظار فلا يتحقق الانتقام منهم، فبقيت المعادلة لمصلحة المقاومة بالنقاط. إضافة إلى الضعف الاستخباري الذي لم يُنجز استباقاً للعمليات أو الكمائن، ولم يتمكن من تحقيق وقاية مسبقة لتخفيف الخسائر الصهيونية واللحدية.

فاختار الجيش الإسرائيلي خطة زرع الكمائن في الخطوط الخلفية داخل المناطق المحررة، ونجح في زرع عبوة ناسفة في منطقة الكفور في النبطية بواسطة كوماندوس جاء بالطيران ليلاً، فانفجرت العبوة بعد ذلك بعدد من المجاهدين.

وأراد تكرار التجربة في خراج بلدة انصارية قضاء صيدا، فدخل في ١٩٩٧/٩/٥ نخبة من الكوماندوس من فرقة شييطت البحرية عبر الخط الساحلي من البحر ليلاً، وبوصولهم إلى المكان المحدد، وقعوا في كمين محكم للمجاهدين في المقاومة الإسلامية، حيث استخدمت كل أنواع الأسلحة، وبعد ثلاث ساعات من الاشتباكات، كانت النتيجة: سقوط سبعة عشر صهيونياً بين قتيل وجريح، انتشرت أشلاء بعضهم في أرجاء المكان. وعلى الرغم من تدخل الطيران الإسرائيلي، ومحاولات عدم

إبقاء آثار في أرض المعركة، تمكنَّ المجاهدون من جمع بعض الأشلاء من الأيدي والأرجل ووجه أحدهم، والتي شكلت رصيداً مهماً فيما بعد لعملية تبادل المعتقلين في السجون الإسرائيلية.

ما لم يدركه العدو وقتها، توفر معلومات عند المقاومة عن العملية المقررة، حيث كان المجاهدون بانتظار جنوده، فقد واكبوا القوات الإسرائيلية منذ نزولها على الشاطئ ومرورها عبر البساتين، حتى وصولها إلى الموقع المحدد في انصارية، وجهزوا مسبقاً عبوات ضخمة في عدة اتجاهات لتفجر لاسلكياً، وكان عديد المجاهدين والأسلحة اللازمة موجوداً في أرض المعركة، وهذا ما يفسِّر كثافة الاشتباكات ونوعية الأسلحة المستخدمة وحجم الخسائر الإسرائيلية، واضطرار الطيران الإسرائيلي للتدخّل.

أذهلت عملية انصارية إسرائيل، وأسقطت مشروعها في مقايضة العبوات خلف خطوط المقاومة بالعمليات داخل الشريط المحتل ضد الجنود الإسرائيليين وعملائهم، فعاد تفاهم نيسان إلى الواجهة، وأُضيف إلى سجل المقاومة نصر نوعي جديد.

شهادة نجل الأمين العام

بعد سبعة أيام من عملية انصارية، عصر ١٢/٩/١٩٩٧ رصد المقاومون تحركاً لدورية إسرائيلية ضمن نطاق جبل الرفيع في إقليم التفاح، كانت متَّجهة نحو هدف في بلدة عربصاليم، فصدر الأمر لمجموعات عدة من المقاومين بالتحرك ونصب الكمائن، ضمت إحداها النجل الأكبر للأمين العام لحزب الله السيد هادي حسن نصر الله، فاشتبكت مع القوات الإسرائيلية موقعة فيها إصابات مؤكدة، وأُنجزت

المهمة من دون وقوع إصابات في صفوف المقاومين الذين باشروا انسحابهم إلى النقاط الخلفية. لكنَّ غزارة النيران التي صبَّها الإسرائيليون على طرق العودة التي يسلكها المجاهدون أدَّت إلى استشهاد ثلاثة منهم، وهم: نجل الأمين العام الشهيد السيد هادي والشهيد علي كوثراني والشهيد هيثم مغنية، فيما تمكَّن رابع معهم من العودة بسلام، في حين سحب العدو بعد ذلك أجساد الشهداء الثلاثة لوقوع مكان العملية في المنطقة المحتلة.

في الفترة ذاتها تصدت المضادات الأرضية التابعة للجيش اللبناني للمروحيات الإسرائيلية التي ردت بقصف مراكز الجيش، ما أدَّى إلى استشهاد ستة عناصر بينهم الملازم أول جواد عازار وجرح ثمانية آخرين.

أعطت شهادة السيد هادي زخماً كبيراً لمسيرة الحزب، فهو ابن للأمين العام الذي أعطى كل حياته لهذه المسيرة، وأفسح في المجال أمام ولده ليعبر عن اختياره الطوعي لهذا الخط. ولم يكن العمل مجرد مشاركة في مسيرة، بل اقتحام للمواقع الأمامية المتقدمة والخطرة والتي تلوح منها علامات ورايات الشهداء. إنه انسجام القيادة مع نفسها وطروحاتها، وتطبيق عملي للأفكار التي تحملها، وخوض للمواجهة بكل ما تملك وتحب. لقد أضافت شهادة السيد هادي وساماً جديداً على صدر أمين عام المسيرة، برباطة جأشه، وشجاعة متابعته رغم التحديات والأخطار، وذلك انسجاماً مع الالتزام بخط حزب الله.

صادف في الليلة التالية احتفال الذكرى السنوية الرابعة لمجزرة ١٣ أيلول في باحة الشورى في حارة حريك، وكان مقرراً سلفاً أن يلقي الأمين العام السيد حسن نصر الله كلمة في المناسبة، فاتصلت به ظهراً

وعرضت عليه أن أنوب عنه بسبب شهادة السيد هادي، لأنَّ المصاب جلل، وعاطفة الأبوَّة تؤثر في هذا المقام، فأجابني بتصميم وحزم بأنه سيتكلم في الاحتفال، ولا يرى مناسباً أن يعطي أي إشارة يستفيد منها العدو، كما لا يرى أي ضرورة تمنع من ذلك، فاحتطت وكررت القول بأني سأكون جاهزاً في أي لحظة فيما لو بدَّل رأيه، لكنَّه صعد المنبر، فكان خطاب الشهادة بليغاً، فـ «شهادة الشهيد هادي هي عنوان أننا في قيادة حزب الله لا نوفر أولادنا للمستقبل، إننا نفخر بأولادنا عندما يذهبون إلى الخطوط الأمامية، ونرفع رؤوسنا بأولادنا عندما يسقطون شهداء»[١].

زحف لبنان بأسره للتعزية والتبريك بشهادة أبطال جبل الرفيع وعلى رأسهم الشهيد هادي، فكانت استفتاء مميزاً وتقديراً عالياً للحزب وقيادته، وشكلت عنوان فخر إضافي يُضاف إلى هذه المسيرة. لقد تحوَّلت كل محطات العدوان الإسرائيلي إلى انتصارات ومكاسب للمقاومة الإسلامية، وكان التقدم المعنوي والعملي يزداد يوماً بعد يوم بطريقة تصاعدية، فمن انسحاب القوات الإسرائيلية عام ٨٥ تحت ضربات المقاومة، إلى عملية الأسيرين عام ٨٦، إلى ما أحدثته الشهادة المباركة للأمين العام السابق السيد عباس الموسوي(قده) من مصداقية القيادة، إلى تفاهم تموز ثم تفاهم نيسان، فعملية انصارية الرائدة، فشهادة نجل الأمين العام السيد حسن نصر الله، كان الحزب يلمس ميدانياً تعاظم التأييد الشعبي، وإقبال الشباب المتزايد على المقاومة، وزيادة الرصيد العربي والإسلامي في النظرة المرموقة لجهاد الحزب، وإمكانيته

(١) سجل النور ـ قناديل إلى الزمن الآخر ـ الوحدة الإعلامية المركزية ـ ص ٢٢٥.

لحشد طاقات الأمة في تعاون القوى والأحزاب ومنظمات المقاومة في مواجهة إسرائيل، وقناعة القوى السياسية ومنها الدولة اللبنانية بالفعالية والأهمية التي أكسبتها المقاومة للبنان. ولم يكن الحزب في أي مرحلة معتدّاً بقدراته، فقد ساهمت الانتصارات في مزيد من الإيمان والتواضع والتوكُّل على الله تعالى والثقة بسلامة هذه المسيرة الجهادية التي يجب متابعتها واقتحام الصعاب دونها.

السرايا اللبنانية لمقاومة الاحتلال

أثارت بعض القوى والفعاليات مسألة حصرية المقاومة بحزب الله، محملة إياه مسؤولية المبادرة إلى إجراء عملي يساهم في الاستفادة من الطاقات المتوفرة والمستعدة لمقاومة الاحتلال، علماً بأن الطبيعة الجغرافية للمنطقة الجنوبية والبقاع الغربي، وكذلك الظروف السياسية، تسمحان لأي جهة بأن تقاوم إذا قرَّرت ذلك. وعلى الرغم من محاولات الحزب المكثفة التنسيق مع بعض القوى الحزبية والفصائل الفلسطينية لتسهيل مشاركتهم في العلميات ضد إسرائيل في الشريط اللبناني المحتل، فإن الخطوة لم تكلل بالنجاح المطلوب لاعتبارات كثيرة: منها رغبة البعض في تسجيل حضور مقاوم من دون تحمل تبعات المعركة، ومن دون تقديم العناصر اللازمة والشجاعة التي تصمد عند المواجهة، بل الاكتفاء بالشعار السياسي المقاوم، ورغبة البعض الآخر في أن يسلِّمه حزب الله بقعة جغرافية محددة ليُنشىء فيها نقاطاً ثابتة وتواجداً خاصاً، وهذا الأمر غير مأمون بسبب الطيران الإسرائيلي الذي لا يغادر الأجواء، ولا ينسجم مع العمل المقاوم المستور، وغير مقبول عند الناس في القرى، ولا يتحمَّل الحزب مسؤولية هذا الإجراء، فالمنطقة مفتوحة

للجميع ولا يصح تخصيصها أو جعلها خطوط تماس بين القوى الحزبية، ولا يملك أحد قدرة تنفيذ المقترح.

مع هذا فإن قدراً محدوداً من التنسيق قد نجح مع البعض، لكنَّه لم يصل إلى المستوى البارز والفعَّال، كما كانت القوى الراغبة بالمقاومة بشكل مستقل تقوم بعملها وتعلن عن نشاطاتها، إلاَّ أن المستوى المميز لأداء الحزب والأولوية التي وجهها ضد إسرائيل، جعلته رأس الحربة وفي طليعة العمل المقاوم البارز والمؤثر.

على خط آخر، خطا الحزب خطوة نوعية لمواكبة آمال الشباب كأفراد والذي يرغبون في مقاومة الاحتلال، ولا يريدون الانتساب للحزب لأنهم لا يؤمنون بمنظومته الفكرية والثقافية، لكنهم مقتنعون بأهليته في قيادة العمل المقاوم، فأعلن الأمين العام في ذكرى أسبوع شهداء جبل الرفيع في ٢١ أيلول، عن نية الحزب في إيجاد صيغة جهادية للراغبين في العمل المقاوم من دون الانتماء إلى الحزب. ليحدد بعد ذلك في مؤتمر صحفي عقده في ٣ تشرين الثاني إطار العمل باسم «السرايا اللبنانية لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي»، التي تضم اللبنانيين الراغبين بقتال إسرائيل، من دون أن يكون لطائفتهم أو قناعاتهم أو انتمائهم السياسي أي أثر في القبول، شرط الاطمئنان إلى سلامة وضعهم الأمني كي لا يحصل اختراق إسرائيلي، وأن تكون قدراتهم الجسدية مساعدة للتأهيل والتدريب والقتال.

عند الإعلان عن تشكيل السرايا، لم يهدأ رنين الهواتف المخصصة لاتصال الراغبين بالانضمام إليها، ما يدَّل على مستوى التعطش لهذه المبادرة. وقد بدأ العمل معهم تدريباً وتأهيلاً بدقة وهدوء مع مراعاة أشد

الظروف الأمنية خوفاً من الاختراق. ومن خلال الدراسة للتركيبة الاجتماعية والسياسية للملتحقين بالسرايا[١]، تبيِّن المعطيات التالية:

٧٥٪ من مقاومي السرايا تزيد أعمارهم عن الـ٢٥ سنة، ما يبرز اتضاح الخيار واستقرار القناعة، مع النضج الجسدي والعقلي.

٥٨,٥٪ منهم يحمل الشهادة الثانوية وما فوق، بينهم ٥,٩٪ في الدراسات العليا، وهم بأغلبيتهم من القطاع الطلابي، ولهذا الأمر علاقة بطبيعة الاهتمامات الموجودة عند هذه الفئة من المجتمع.

٥١٪ حزبيون سابقون و٦,٨٪ لا يزالون منتمين إلى أحزاب، بينما النسبة الباقية وهي ٤٢,٢٪ لا يمارسون تجربة حزبية أو سياسية. هذه النسب تؤشر للثقة التي يوليها هؤلاء المقاومون للحزب في خوض تجربة جهادية معه.

٣٨٪ من السنّة، ٢٥٪ من الشيعة، ٢٠٪ من الدروز، و١٧٪ من المسيحيين، ويظهر من إقبال المسلمين بشكل عام واقع التعبئة العدائية لإسرائيل في أوساطهم، من دون الاستهانة بهذه النسبة المسيحية، إذا أخذنا بعين الاعتبار ظروف لبنان وتوزع الهوى والقناعات والاهتمامات الطائفية.

انطلقت أول عملية للسرايا في ١٤/٣/١٩٩٨ بعد انتهاء الإعداد اللازم، وقد أحصت المقاومة ١٧٥ عملية للسرايا حتى تاريخ

---

(١) كتاب «مقاومة وطن وإرادة شعب» الصادر عن السرايا اللبنانية، الصادر بتاريخ ١٤ آذار ١٩٩٩، ص٣٢ ـ ودراسة أعدَّها المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق بعنوان «التركيبة الاجتماعية السياسية وآفاق الدور»، نشرتها جريدة الأنوار في عدد ٥/١٢/١٩٩٩.

١٥/١١/١٩٩٩، لكنَّها لم تصل إلى العمليات الخطرة جداً، ولهذا الأمر علاقة بمستوى قدراتهم. وما أذكره ان البعض اقترح علينا بأن نزج عدداً من شباب السرايا في عملية خطرة مضمونة الشهادة، ليعطي الحزب دليلاً حسّياً على المستوى الذي وصلت إليه السرايا، لكن قيادة الحزب رفضت هذا المنطق، لأنها لا تستخدم مقاومي السرايا لأغراض إعلامية أو سياسية، فهم يقومون بواجبهم ونحن مسؤولون أمام الله تعالى في تهيئة الظروف المناسبة لهم وتأمين حمايتهم، فمن استشهد منهم بشكل طبيعي أثناء قيامه بعمله الجهادي فهو نصيبه وشهادته التي تمنَّاها، وليس من أخلاقيتنا أن نفتعل النتائج مهما كانت المكاسب السياسية كبيرة.

إنَّ خطوة السرايا هي خطوة تعاونية في موضوع محدد، وهي تجربة رائدة للاجتماع حول عناوين محددة، عندما لا يكون بالإمكان استقطاب الجميع ضمن رؤية واحدة، وتكون الساحة بحاجة إلى حشد الطاقات لمواجهة استحقاق كبير كمواجهة الاحتلال التي تتطلب تظافر الجهود لطرده، فالمطلوب أن نبحث دائماً عمَّا من شأنه أن يجمع ويوحِّد لتعزيز العمل الجماعي والمشترك.

ثورة الجياع

لم يكن الخلاف مع الأمين العام الأسبق الشيخ صبحي الطفيلي وليد ساعته، فقد اتَّخذ أشكالاً عدة ابتداءً من منتصف العام ١٩٩١ بعد انتخاب الأمين العام السابق السيد عباس الموسوي(قده)، فلم يلتزم عملياً بمنصب أو مسؤوليه رغم عضويته في شورى القرار، وعارض الانتخابات النيابية عام ١٩٩٢، ولم يترشح لعضوية الشورى اللاحقة، وكانت له آراؤه ومواقفه التي كانت تبرز بين الحين والآخر عبر وسائل

الإعلام، حول أداء المقاومة وطريقة التعامل مع مطالب البقاع الاجتماعية والإنمائية وطريقة القيادة في إدارة الحزب ومواقفه السياسية. . .

اعتبر الحزب الخلاف الحاصل في الدائرة المقبولة، إلى أن أطلق الشيخ «ثورة الجياع» كعنوان لتحرك مستقل يحمل عنواناً مطلبياً، فأصدر الرقيم الأول في ٤ أيار ١٩٩٧، ثم دعا إلى عصيان مدني أمام السرايا الحكومي في بعلبك في ٤ تموز، وإلى قطع الطرقات في ٢٦ تشرين الأول من دون أي تشاور أو تنسيق مع قيادة الحزب.

جرت محاولات عدة لنقاش الشيخ حول أولوية العمل المقاوم، وضرورة التحرك الاجتماعي والإنمائي والمطلبي ورفع الصوت عالياً لتأمين حقوق الناس، من دون الوصول إلى الاصطدام مع الدولة أو حدوث فتنة داخلية، ثم تشكَّلت لجنة وساطة من الحزب لمناقشة الشيخ في موارد الخلاف، والبحث عن سبل المعالجة والتنسيق، وعلى الأقل توزيع الأدوار ومنع الوصول إلى التباين والانشقاق، لكن اللجنة لم تتوصل إلى نتيجة، وكذلك اللجان المتعددة التي تشكلت لهذا الهدف في مراحل مختلفة.

رفض الحزب وجود الازدواجية في العمل، فثورة الجياع تحمل طابعاً انقسامياً واستقلالياً، ولا بدَّ أن يخضع أي تحرك لقرار الشورى، لكن الشيخ لم يستجب واستمر في حركته ونشاطاته. إلى أن جاء يوم القدس العالمي الذي أعلنه الإمام الخميني(قده) في الجمعة الأخيرة من شهر رمضان، وقد اعتاد حزب الله على إحيائه في مدينة بعلبك في ساحة رأس العين بمراسم خاصة، «فأعلن الشيخ صبحي الطفيلي عن إقامته

المراسم نفسها في المكان ذاته مكرراً تجربة يوم عاشوراء في السنة الماضية».

كان الإعلان كافياً للتعبير عن التمايز، ما دفع قيادة الحزب لاتخاذ قرار بفصل الشيخ من الحزب بتاريخ ٢٤/ ١/ ١٩٩٨، وأصدرت بياناً في هذا الشأن جاء فيه: «إنَّ إصرار الشيخ الطفيلي على إقامة مراسم خاصة في عرض مراسم «حزب الله»، يكشف بعد عدة أشهر وبشكل واضح للجميع أن ما يقوم به ليس حركة مطلبية، وإنما سعي لتقسيم الساحة وفرزها وفرض نفسه عليها بكل الوسائل المتوفرة لديه أياً تكن الخسائر والأضرار». إلى أن انتهى البيان. بناء على كل ما تقدم نقول: «لم يعد الشيخ صبحي الطفيلي واحداً من مسيرتنا المتواصلة بعد كل ما فعله لهذه المسيرة يوم أمس وعلى مدى عدة أشهر، وبعد أن أخرج هو نفسه منها وخرج عليها»[1].

لم يكن القرار سهلاً، فقد ناقشت الشورى موضوع الشيخ في جلسات مطوَّلة، ورغبت بالوصول إلى حل لا يؤدِّي إلى هذه النتيجة، لكن الأداء العملي أوصل إليها، وقد فصَّل بيان الحزب آنذاك ما دعاه إلى اتخاذ هذا القرار.

لبنان او جزين اولاً

حاول رؤساء الحكومة الإسرائيلية على التوالي، طرح أفكار سياسية متعددة تستهدف تعطيل قدرة المقاومة في لبنان، وفق اتفاق سياسي يريح إسرائيل من الثمن الباهظ لاحتلالها في لبنان. فاسحق رابين صاحب الاقتراح المشهور بعقد اتفاق مع لبنان، مفاده تجريد

(١) صحيفة السفير ـ ٢٦/ ١/ ١٩٩٨.

حزب الله من السلاح، ومنع المقاومة لمدة ستة أشهر، تتعهد بعدها إسرائيل بالانسحاب من لبنان على ضوء اختبار قدرة الحكومة اللبنانية على تحقيق هذا الانجاز. وروَّج شيمون بيريز لفكرة التجزئة بالانسحاب من بعض الأراضي اللبنانية مثل جزين وما حولها، مقابل تقديم ضمانات أمنية بعدم حصول عمليات للمقاومة في هذه المناطق، كاختبار يتوسع تدريجياً ليشمل الأراضي اللبنانية كافة، كان ذلك في العام ١٩٩٦ قبل عدوان نيسان. وتبعه نتنياهو بعد انتخابه رئيساً للوزراء لكن باقتراح «لبنان أولاً»، من ضمن اتفاق شامل، يُخرج لبنان من دائرة المواجهة مع إسرائيل كلّياً، ويحقق الأمن لإسرائيل، ويُنهي ترابط المسارين السوري واللبناني.

من الواضح أن قوة إسرائيل قد أُنهكت في لبنان، وتحوَّل وجودها إلى عبء عليها بسبب الخسائر البشرية في جنودها، وهي إنما دخلت إلى لبنان لتزيد من أوراق الضغط لديها، ولتوسّع من احتلالها، ولتجعل خياراتها مفتوحة فيما يؤدِّي إلى تركيز وحماية كيانها مستقبلاً. وبما أنَّ الاحتلال والعدوان والحروب المتكررة على لبنان لم تنفع في إيقاف المقاومة، بل زادتها اشتعالاً، فإن اللجوء إلى حل سياسي على غرار اتفاق ١٧ أيار أو بتعديلات طفيفة عليه، يمكن أن يشكل مكسباً سياسياً هاماً لإسرائيل، لإخراج لبنان من المعادلة، وحرمان سوريا من هذا الخندق المتقدم، واستفراد الفلسطينيين بشكل كامل.

إن فكرة «لبنان أولاً» منسجمة مع كامب ديفيد المصري أولاً التي أخرجت مصر من دائرة الصراع، ومع غزة ـ أريحا أولاً كجزء من اتفاقية أوسلو الذي أراد عزل القضية الفلسطينية عن كل ما يحيط بها وما يقويُّها،

ومع وادي عربة الأردني الذي كرَّس بشكل رسمي وضعية الأردن خارج المعركة مع تحمله مسؤولية استثنائية في حماية حدود الكيان الإسرائيلي من الوجود الفلسطيني الكثيف في الأردن. إنها تتمة لتفكيك الترابط بين فلسطين والدول المحيطة، وهي موجهة لعزل سوريا واستفرادها، فضلاً عن إلزام لبنان باتفاقات وتعهدات تحرمه من قدرته على ضمان مستقبله، وذلك بسبب تجريده من مصدر قوته وهي المقاومة، وما يترتب على وجودها وإنجازاتها ميدانياً وسياسياً.

رفض لبنان فكرة «لبنان أولاً» متكئاً على مقاومته الناجحة، والدعم السوري، ومبرراً ذلك بخطر هذا المشروع على لبنان، إذ أنه يحقق المطالب الإسرائيلية بالضمانات الأمنية والسياسية، ولا يحقق للبنان تحرير أرضه دون قيد أو شرط، وبما أن القرار الدولي ٤٢٥ يطالب إسرائيل بالانسحاب، فلا حاجة لأي اتفاق مع إسرائيل، إذ يجب عليها الانسحاب الفوري، ولبنان ينتظر تنفيذ هذا القرار.

عندها ركَّز الاحتلال على فكرة «جزين أولاً»، التي لها خصوصية وجود جماعة العميل لحد فيها من دون وجود عسكري إسرائيلي مباشر، على أمل حصول اتفاق حكومي لبناني مع جماعة لحد، ما يكرِّس شرعية جماعة لحد، وبحسب الاقتراح فإن المطلوب أن تتوقف عمليات المقاومة في هذه المنطقة. وقد استغل الإسرائيلي خصوصية جزين المسيحية، فأثار هواجس أبنائها مما سيفعله حزب الله لو دخل إلى جزين، ولم تقبل الدولة اللبنانية بأي اتفاق يؤدِّي حكماً إلى ترتيبات أمنية. وللأسف فقد تحرَّكت بعض الفاعليات المسيحية فيما عُرف بلقاء مار روكز، لإثارة الهواجس والأخطار التي تحيط بالمسيحيين في تلك

المنطقة! من ضمن حملة إعلامية منظمة، ولقاءات سياسية مكثفة، واستدراج ضغوطات دولية في هذا الاتجاه.

على الرغم من بقاء الفكرة مطروحة لثلاث سنوات تقريباً، إلاَّ أنه يسجل للدولة اللبنانية ثباتها على موقفها ورفضها لأي حوار في هذا الاتجاه، فإذا أرادت إسرائيل أو عملاؤها الانسحاب من أي بقعة لبنانية، فإن الدولة اللبنانية تقوم بواجباتها لملء الفراغ، من دون اتفاق مع العدو أو عملائه، ومن دون تحديد الآلية التي ستعتمدها أمنياً وسياسياً، كي لا يكسب العدو أي شيء من انسحابه.

تميَّز عام ١٩٩٩ بتركيز عمليات المقاومة الإسلامية على جماعة لحد، فبدأوا يهربون من خدمتهم في المواقع العسكرية، بسبب الرعب الذي أصابهم، من كثرة القتلى في صفوفهم، واستهدافهم أمنياً في مواقعهم وبيوتهم. ولم يعد لحد قادراً على التواجد في جزين ومحيطها بسبب قلة العناصر المستعدة للحراسة أو التواجد في المواقع، ولم تكن إسرائيل في وارد المزيد من التورط بتواجد جنودها في جزين، فاضطر لحد للانسحاب من جزين ومحيطها بموافقة إسرائيلية ليل ١/٦/١٩٩٩، وهكذا تحررت جزين من دون قيد أو شرط.

فوجئت أوساط مار روكز بما حصل بعد تحرير جزين، فشباب المقاومة الإسلامية لم يدخلوا إليها، ولم يتعرض أحد من سكانها لأيِّ أذية، واستمرت عمليات المقاومة من تلك المنطقة ضد إسرائيل من دون أي احتكاك بالأهالي. وقامت القوى الأمنية اللبنانية بإجراءات ميدانية لحفظ أمن الناس، بما لا يؤدِّي إلى انتشار الجيش اللبناني بطريقة تُستوحى منها أي ضمانة أمنية لإسرائيل. فتجربة جزين سُجلت كنقطة

ناجحة ومضيئة في صالح المقاومة الإسلامية، حيث تبين زيف المخاوف المدعاة من التحرير، واكتشف أهل جزين عبء الاحتلال ونعمة التحرير، بخلاف ما حاول البعض تصوير تواجد العملاء من أنَّه حماية لجزين من محيطها.

الانتصـــــار

لو سُئلت قيادة حزب الله عند انطلاقة المقاومة وبعدها بسنوات، عن إمكانية تحرير الجنوب والبقاع الغربي من الاحتلال الإسرائيلي بهذه الإمكانات المتواضعة المتوفرة لدى المجاهدين، لكانت الإجابة: بأننا نقوم بما علينا وعلى الله الاتكال، فإذا استطعنا زعزعة وجود العدو، وتحويل احتلاله إلى مأزق فهذا إنجاز مهم، أمَّا النَّصر فله عوامل عديدة وعلى رأسها التسديد الإلهي، ونحن نأمل ذلك، لكنَّ العلم عند الله تعالى.

إلاَّ أن الصورة أصبحت أكثر جلاءً قبل التحرير بسنتين، حيث ازداد الأمل باحتمال التحرير، ثم قوي أكثر في السنة الأخيرة، عندما دخل تعهد الانسحاب من لبنان في برنامج المتنافسين على رئاسة الحكومة: نتياهو وباراك.

حاول الصهاينة بوسائط متعددة أمريكية وأوروبية ودولية، ومن خلال الترغيب والترهيب، تنفيذ الانسحاب من لبنان باتفاق؛ لكنهم فشلوا في محاولاتهم، فهم في الموقف الأضعف، ولم يعد المجتمع الإسرائيلي يتحمل المشاهد التلفزيونية لقتلى جنودهم في لبنان بسبب العمليات النوعية للمقاومة الإسلامية، ولم يعد لبنان مصدر قوة لهم أو ضغط لمصلحتهم. فأعلن باراك نيته الانسحاب في تموز ٢٠٠٠ تنفيذاً

لوعده الانتخابي، لكنه أبقى التفاصيل ضبابية، علّه يستدرج لبنان إلى اتفاق وضمانات أمنية، ولوَّح مراراً بأن الانسحاب مشروط بالاتفاق الأمني مع لبنان.

عندما يئس باراك من الوصول إلى اتفاق مع لبنان، فضَّل الخروج منه في موعد مفاجيء، كي لا يتعرض جنوده أثناء الانسحاب لنيران المجاهدين، كما حصل عند اندحار العملاء عن جزين. وقد تمَّ الاندحار الإسرائيلي من لبنان في ٢٤ أيار ٢٠٠٠، ليتحقق أكبر وأهم انتصار على إسرائيل منذ احتلالها قبل خمسين سنة، وعلى يد أضعف دولة، ومن خلال المقاومة وإمكاناتها المتواضعة، وليس بواسطة الجيوش وترساناتها العسكرية.

كان النصر بكيفيته وتفاصيله أفضل مما كان يتوقع الحزب بكثير، فالسيناريوهات المحتملة للانسحاب الإسرائيلي كانت كالتالي:

أ ـ انسحاب إسرائيلي من أغلب القرى والمدن المحتلة، على أن تبقى جماعة لحد في تلك القرى بعنوان «حرس وطني»، ويبقى الجيش في شريط حدودي محدود العرض، لتقديم الدعم اللوجستي للعملاء عند الحاجة، وهذا يُبقي المقاومة في مواجهة العملاء ويُبعد جنود الجيش الإسرائيلي عن الاستهداف المباشر، ثم تعلن إسرائيل أنها انسحبت من هذه المناطق كمرحلة أولى.

ب ـ انسحاب إسرائيلي من القرى الشيعية، وإبقاء العملاء في القرى الأخرى، ما يجعل المقاومة في مأزق اختباء العملاء وراء سكان القرى، فإذا تمت بعض العمليات، فإن سكان القرى قد يتعرضون

للأذية، وعندها ترتفع الأصوات بالشكوى من الاستهداف الطائفي لبعض القرى.

ج ـ إبقاء العملاء في شريط حدودي محتل أقل اتساعاً من الشريط الفعلي المحتل، ما يتطلب عدداً أقل من العملاء، فيخرج الصهاينة من لبنان، لتصبح المعركة لبنانية ـ لبنانية مع احتماء العملاء بالسكان الموجودين في القرى الباقية تحت الاحتلال.

أما الذي حصل فلم يكن متوقعاً، إذ خرجت إسرائيل من لبنان في ليلة واحدة، وفاجأت عملاءها بذلك، فقد اكتشف المجاهدون عند دخولهم إلى المواقع المخلاة موائد الطعام المعد للعشاء والتي لم تُمس، لاضطرار العملاء إلى الهروب عند سماعهم بانسحاب إسرائيل، كما غنم المجاهدون معدات وأسلحة متروكة سلَّمها المجاهدون للجيش اللبناني لاحقاً، إضافة إلى معلومات أمنية تفصيلية ورقية وداخل أجهزة الكمبيوتر تُبين أسماء العملاء ورواتبهم وتفاصيل خدمتهم والاعتداءات التي قاموا بها، وبعض الأسرار العسكرية المهمة.

في الصورة الأخرى، تقدمت مسيرة شعبية من بلدة الغندورية باتجاه بلدة القنطرة المحرَّرة، يتقدمها عضو كتلة الوفاء للمقاومة النائب نزيه منصور، في وقت كانت ميليشيا العملاء قد انسحبت من مواقعها المتاخمة للبلدة، فوصلت المسيرة إلى داخل البلدة، عندها جرى تنسيق بين قيادة المقاومة وشباب من التعبئة العامة والأهالي، للقيام بالعملية نفسها في القرى الأخرى، حيث كان يتفقَّد المقاومون المواقع المحيطة بالبلدات ثم يدخل الأهالي إليها بمسيرات شعبية، ما أدّى إلى هروب العملاء من بعض المواقع قبل دخول الأهالي، واستسلامهم في أماكن

أخرى بعد دخول الأهالي، حصل هذا بمواكبة من شباب المقاومة لمواجهة أي اعتداء. وهكذا سقطت القرى واحدة بعد أخرى، وقد حاول الإسرائيليون منع المسيرات من التقدم في بعض القرى بالقصف على الطرقات، لكنَّ شجاعة وتصميم الأهالي أدّيا إلى تحريرها، في الوقت الذي كان فيه العملاء يعيشون لحظات الهزيمة، وكان الجيش الإسرائيلي يهم بالهروب من المواقع الخلفية التي احتفظ بها. وهكذا أنجز التحرير خلال ثلاثة أيام من التداعيات المتتالية للعملاء وخروج جيش الاحتلال، فكان التحرير في يوم ٢٤ أيار ٢٠٠٠، وقد أخرج الأهالي الأسرى والمعتقلين من سجن الخيام، كما استسلم عدد من العملاء فاستلمهم الجيش اللبناني، وهرب آخرون مع عائلاتهم إلى الأراضي المحتلة في فلسطين.

كان النصر نعمة إلهية كبرى وكرامة منحها الله تعالى للمخلصين والمستضعفين، فهو نصر المقاومة وجميع القوى السياسية والحزبية التي شاركت فيه، إنه نصر الشعب والجيش والحكومة، إنه نصر العرب والمسلمين، إنه نصر لكل من أحبَّه وهزيمة لكل من أبغضه. سيؤدّي هذا النصر إلى منعطف هام في منطقتنا، لأنه قلب معادلة الضعف إلى قوة، والانهزام إلى إقدام، والإحباط إلى عزيمة، والتخاذل إلى ثقة. لقد فتح هذا النصر أبواباً جديدة لا بدَّ من أن تغيِّر في واقعنا ومستقبلنا جميعاً.

إنَّ قيمة هذا النصر بنصاعة الصورة التي قدَّمتها المقاومة الإسلامية، فلم يصاحب التحرير أي قتل عمدي لعميل أو إجهاز على جريح أو أسير، ولم تسجل حادثة واحدة مما يسجل عادة عندما تنتقم المقاومة أو الأهالي من العملاء، في كل ثورات ومقاومات شعوب العالم، ولم ترتكب حادثة

واحدة بحق عوائل العملاء المتواجدين في المنطقة، وهذا ما أذهل المراقبين، وأعطى صورة مشرقة عن أخلاقية حزب الله وأدائه، حيث تصرف المجاهدون بسلوك وانضباط رفيع المستوى.

ولا يخفى أن بعض شبابنا وبعض الأهالي رغبوا بالانتقام، خاصة وأنهم يعرفون بالتفصيل ما فعله بعض العملاء وعوائلهم ضد المجاهدين وعوائلهم في القرى، فصدر تحذير شديد اللهجة من قيادة المقاومة بعدم تغطية أي عمل من هذا النوع، وبمعاقبة مرتكبيه مهما كانت المبررات.

إنَّ قيمة هذا الانتصار أيضاً بما أعطاه من انطباع عن الحزب الإسلامي، الذي تحمّل الصعوبات الكثيرة وثبت على اهدافه، والذي مدَّ يده إلى الجميع فلم يعمل بسياسة التكفير وإبعاد القوى والطاقات المخلصة من التعاون معه بهدف التحرير، والذي قدَّم نموذجاً عن استخدام القوة المحدودة في مواجهة الجيش الإسرائيلي المجهز والقوي، وهي ممزوجة بالإيمان بالله والثقة بالنصر والإقبال على الشهادة والاستعداد للتضحية، ما جعل النصر نتيجة لتظافر هذه العوامل.

إنَّ قيمته أيضاً بكونه تحدياً لإسرائيل وليس تحدياً لأي طرف في منطقتنا، وهو يهدف إلى التحرير من دون المقايضة في بازار الأثمان السياسة الرخيصة، وهو حقيقة دخلت التاريخ المعاصر من أوسع أبوابه ليؤسس لحقبة جديدة تتطلب من جميع القوى والأحزاب والفاعليات إعادة النظر في منطلقاتها وتربيتها وأساليب عملها، مستفيدة من تجربة المقاومة في لبنان.

لقد أثبت هذا النصر أنَّ الترسانات العسكرية في الدول العربية لا تمثل الحل الحاضر في مواجهة المشروع الإسرائيلي، وأنَّ المفاوضات لا تجلب كسباً حقيقياً للقضية الفلسطينية وللأراضي العربية المحتلة، وأن الدعم الدولي والتخويف الدائم بجبروت إسرائيل فزاعة لإسقاطنا معنوياً وهزيمتنا نفسياً، في الوقت الذي نتمكن فيه من تغيير المعادلة إذا درسنا أسباب قوتنا وخططنا لاستثمارها، ودرسنا نقاط ضعف العدو وعملنا على مواجهتها.

لم يطبَّق القرار ٤٢٥

بدأ فصل آخر من المواجهة مع إسرائيل، إذ عملت أمريكا ومعها الأمم المتحدة والدول الغربية في تظهير هروب إسرائيل من لبنان بأنه تطبيق للقرار الدولي ٤٢٥، ما يُلقي تبعة على لبنان في نشر جيشه على الحدود اللبنانية، لمنع أي عمل عسكري ضد إسرائيل، وهكذا تكون الترتيبات الأمنية التي تريدها إسرائيل، قد تحققت من دون اتفاق، لكن بذريعة تطبيق القرار الدولي ٤٢٥.

رفض لبنان هذا المنطق، وهو في الموقع القوي، فالانسحاب الإسرائيلي حصل بعد احتلال وهذا حق للبنان، وكان نتيجة عمليات المقاومة ضد إسرائيل وليس تنفيذاً للقرار ٤٢٥، ولم يتم من كل الأراضي اللبنانية فلا زالت مزارع شبعا وبعض النقاط الحدودية محتلة.

لم ينفع رفض الأمم المتحدة للبنانية مزارع شبعا، ولم يكن مقبولاً عند لبنان أن تُستبدل الحدود الدولية، بخط رسمه مندوب الأمم المتحدة تيري لارسن باللون الأزرق على الخارطة، ليكون الخط الأزرق هو خط الانسحاب البديل عن الحدود الدولية، والذي يُدخل مزارع شبعا في

الجانب الإسرائيلي، كما بقي لبنان متمسكاً بنقاط محدودة المساحة لم تنسحب منها إسرائيل.

تكثَّفت الضغوطات على لبنان للقبول بالخط الأزرق، وأعلن أمين عام الأمم المتحدة كوفي أنان في ١٦ حزيران ٢٠٠٠ بأن إسرائيل أكملت انسحابها من لبنان، وبناء عليه تركَّزت المطالبة للبنان بنشر جيشه في الجنوب للقيام بمسؤولياته، بعد أن أنجزت إسرائيل انسحابها! وخوفاً من فتنة داخلية في المنطقة المحررة بسبب الفراغ الأمني، على خلفية الاختلاف الطائفي! وكي لا تتوتر الحدود بين لبنان والإسرائيليين. كما تم التأكيد بأن قوات الطوارئ الدولية لن تنتشر إذا لم يلب لبنان مطالب الأمم المتحدة مما ينذر بتصعيد خطير في الجنوب!

أول المفاجآت لإسرائيل وأمريكا ومن معهما، عدم وقوع الفتنة بين المسلمين والمسيحيين في المنقطة المحررة، التي عاشت أفضل أيامها، فلم يمس أحدٌ المواطنين بسوء، ولم تسجل أعمال فوضى أو إخلال أمني خلال ما بعد التحرير.

خشيت الأمم المتحدة ومن وراءها، من عدم المبالاة بتأخير انتشار قوات الطوارئ الدولية بمحاذاة الخط الأزرق، مع تسجيل مستوى عالٍ من الاستقرار الأمني في المنطقة المحررة، من دون انتشار الجيش اللبناني، ما يُفقد أهمية هذه القوات، عندها تجاوزت شروطها وقررت الانتشار في ٢٨/ ٧/ ٢٠٠١.

ثاني المفاجآت تمثَّل بفشل كل محاولات إسرائيل وأمريكا لاستثمار الانسحاب من لبنان، وفشل كل الضغوطات على لبنان للاعتراف بتنفيذ القرار ٤٢٥ بسبب بقاء مزارع شبعا المحتلة مع إسرائيل.

وثالث المفاجآت فشل محاولات زج الجيش اللبناني في مواجهة مع المقاومة في الجنوب، أو تأمين ترتيبات وضمانات أمنية لإسرائيل انطلاقاً من الحدود اللبنانية، وذلك برفض الحكومة اللبنانية إرسال الجيش إلى الجنوب.

إرسال الجيش إلى الجنوب

إن الحجج التي ساقها فريق من اللبنانيين لإرسال الجيش إلى الجنوب لم تكن مقنعة، ولا تتناسب مع نتائج الانتصار، ولا تحقق الأهداف التي روَّجوا لها.

فإذا كان الهدف حماية السكان في المنطقة المحررة وضمان أمنهم وعدم الاعتداء عليهم، فهذا يتحقق من خلال تواجد القوى الأمنية من درك وأمن داخلي وأمن دولة وغيرهم وبالطرق المناسبة، وذلك للفصل في المنازعات الفردية ومنع أي اعتداء يحصل من أي كان. وقد حصل هذا التواجد بالفعل، لتقوم الدولة بمسؤولياتها تجاه المواطنين، ولا علاقة للمقاومة بمتابعة هذه الشؤون على الرغم من تواجدها في المنطقة، فهي ليست بديلاً عن الدولة، ولم تطرح نفسها يوماً كذلك، ولا تقبل أن تستقيل الدولة وأجهزتها من مهامها.

وإذا كان الهدف ضمان أمن الحدود من الاعتداءات الإسرائيلية، وهو دور الجيش كسياج وحامٍ للحدود الوطنية، فقد أصبح معلوماً أن قدرة الجيش اللبناني أضعف بكثير من قدرة الجيش الإسرائيلي، فإذا قرَّرت إسرائيل اجتياح لبنان براً أو بحراً أو جواً، فإن قطعات الجيش ترد رداً محدوداً، لكنها لا تستطيع منع عدوان واسع، لعدم التكافؤ في الإمكانات.

يبقى هدفان، واحد يريده هذا البعض، وواحد تريده إسرائيل.

أما الأول فهو الرغبة بنشر الجيش اللبناني في الجنوب، ومنع المقاومة وأي طرف على الساحة من أن يقوم بعمليات ضد إسرائيل، سواء في مزارع شبعا أو في غيرها، وذلك لإخراج لبنان من ملف الصراع العسكري مع العدو الإسرائيلي، مهما كانت نتائج هذه الاستقالة. ثم تُتابع قضية مزارع شبعا بالطرق الدبلوماسية إذا تم الاعتراف بلبنانيتها! وهكذا تتابع القضايا العالقة كالأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية، وموضوع التواجد الفلسطيني في لبنان، واختراق الطيران الإسرائيلي للأجواء اللبنانية، وكذا أي قضية عالقة أو ناشئة، بحيث ينتهي العمل المقاوم في لبنان بشكل كامل، ويستلم الجيش اللبناني كامل الأسلحة الموجودة، كما يتولى ضبط الحدود.

هذا الخيار يعبر عن رؤية سياسية مختلفة عن رؤية حزب الله وفريق كبير من اللبنانيين والسلطة اللبنانية وعلى رأسها رئيس الجمهورية العماد اميل لحود. فالرؤية المقابلة تعتبر المعركة مع إسرائيل مفتوحة، وإن انتهى فصل منها بتحرير القسم الأكبر من الجنوب والبقاع الغربي، فلا زالت مفاعيل الاحتلال وآثاره منعكسة على لبنان في احتلال مزارع شبعا، واعتقال المجاهدين في السجون الإسرائيلية، وخطر التوطين للاجئين الفلسطينيين في لبنان، والأهم من هذا كله: وجود الأطماع التوسعية في الأرض والمياه، واستخدام الأساليب العدوانية كلّما لاحت في الأفق تقديرات صهيونية جديدة لمصلحة الكيان الإسرائيلي. ومن الذي يمنع، أو يعيق بالحد الأدنى، ممارسات وجرائم وأطماع إسرائيل؟!.

أثبتت التجربة بأن القرار ٤٢٥ والمساعي الدبلوماسية والوعود

الأمريكية لم تحرر لبنان منذ احتلاله قبل ٢٢ سنة، لكنَّه تحرَّر بالمقاومة والتضامن الشعبي والرسمي معها. وبما أننا نملك هذه القدرة الفعالة، فلماذا نعطِّلها؟ وممَّ نخاف إذا استمر وجودها بيننا؟! ومن يضمن ردع إسرائيل إذا خسرناها؟

لعلَّ الخوف عند هذا البعض من بقاء ارتباط لبنان بالقضية الفلسطينية! لكن من الذي ربط القضايا ببعضها البعض؟ أوليست إسرائيل التي احتلَّت لبنان بحجَّة حماية الحدود الشمالية لكيانها، وتأمين المدى الأمني والسياسي لمشروعها!؟ ثم هل يمكن عملياً تفكيك قضايا المنطقة عن بعضها البعض في هذا الزمن المعاصر، زمن العولمة؟!

لولا بقاء المقاومة الإسلامية على جهوزيتها خلال ما بعد التحرير، لقامت إسرائيل باعتداءات كثيرة على لبنان بحجة الانتفاضة الفلسطينية والمدى الأمني لإسرائيل ووجود الملاذ الآمن لبعض المجاهدين. لولا استمرار عمليات المقاومة في مزارع شبعا لنسي العالم وجود الاحتلال في لبنان، ولولا الأسرى الثلاثة في عملية المقاومة بعد التحرير لنسي العالم معتقلينا وأسرانا.

من قال بأن لبنان قادر على تحييد نفسه؟ إن موقع لبنان الجغرافي والسياسي يجعله بين خيارين: إمَّا أن يكون مع سوريا وإمَّا أن يكون مع إسرائيل، ومن الطبيعي أن نختار الأول. وكذلك تؤدِّي مواقف لبنان السياسية إلى نصرة القضية الفلسطينية أو نصرة إسرائيل، ومن الطبيعي أن نختار الأول.

نحن لا نعتبر أنفسنا معزولين عن المحيط وعن قضايا المنطقة، ونريد تحقيق مطالب لبنان، التي نؤمن بأنها لا تتحقق منفصلة عن الترابط

والتعاون مع القوى المؤثرة في محيطنا، وعلى رأسها سوريا وانتفاضة فلسطين. كما نعتبر أن الانتصار الكبير الذي حصل في لبنان، هو إحدى ثمار هذه النظرة الشمولية والواقعية.

أما الهدف الثاني التي تريده إسرائيل، فهو تحميل الجيش اللبناني مسؤولية منع العمليات على الحدود، وتحميل السلطة السياسية في لبنان مسؤولية متابعة الاتصالات وإجراء الضغوطات اللازمة وإلا اعتُبرت مدانة في نظر المجتمع الدولي. وبهذا تكون المطالب الأمنية الإسرائيلية قد تحولت إلى ضمانات أمنية، في وقت تتحول فيه مطالب لبنان إلى مطالب سياسية وفق القنوات الدبلوماسية المعروفة للمتابعة، والتي لا تنفع مع إسرائيل.

هذه الأعباء لا تتحملها الدولة اللبنانية، فهي تجعل منها أداة تنفيذية للمطالب الإسرائيلية، وتجردها من أسباب قوتها، الوقت الذي تحتفظ فيه إسرائيل بكل وسائل الضغط العسكري والسياسي، مضافاً إليها ما تمتلكه من دعم سياسي دولي فاعل.

إنَّ رفض نشر الجيش اللبناني إجراء حكيم يؤيده حزب الله، ويعتبره علامة قوة لمصلحة الدولة اللبنانية. فقد مرَّ أكثر من سنتين على التحرير، ولم تتمكن إسرائيل من استثمار انسحابها، كما استطاع لبنان أن يبتهج بنصره، ويحافظ على أسباب قوته، ويبقى محط أنظار الدول الكبرى لدراسة متطلباته، من دون أن يخسر شيئاً بسبب موقفه.

إنَّ على الأفرقاء في لبنان أن يدرسوا مواقفهم بدقَّة، فالظروف السياسية المحيطة ببلدنا تجعل المواقف متجهة إلى هذه الجهة أو تلك. فلا يمكن تجريد المواقف السياسية باعتبارها داخلية منقطعة عن صلتها

وتأثيرها الخارجي، فالمطالبة بإقفال جبهة الجنوب يخدم إسرائيل، ورفض القتال في مزارع شبعا يضيعها ويريح إسرائيل ولو لم يقصد المطالبون ذلك.

عمليات مزارع شبعا

تكتسب مزارع شبعا أهمية خاصة، لا بسبب موقعها أو مساحتها التي تبلغ حوالى ٥٠ كلم٢، وإنما بسبب دلالاتها. وعندما يستمر حزب الله في مقاومته لاحتلالها، فهو يؤكد على لبنانيتها، وأنه يقاوم فيها كاستمرار طبيعي لمقاومته الاحتلال الإسرائيلي للبنان قبل التحرير، إذ لا يمكن التنازل عن شبر واحد من الأرض بصرف النظر عن موقعها وأثرها، فالمسألة مبدئية، لقطع الطريق أمام أي تفكير إسرائيلي بإمكانية الاستقرار مع احتلال الأرض.

لا يمكن اعتبار المقاومة سبباً لتطورات محتملة، فالمقاومة رد فعل ودفاع في مواجهة المحتل، وأي أثر يترتب فهو من نتائج الاحتلال وليس من نتائج أعمال المقاومة. كما أن العدو يضغط دائماً بقوته العسكرية لفرض شروطه، فلو تعطلت قوته عن التأثير وتمت مواجهتها، فإنها ستعجز عن التمادي والتطلع إلى المزيد.

ومهما كان ثمن التضحيات في العمل المقاوم، فإنَّ ثمارها أكبر بكثير من الأضرار التي تتولَّد عن التسليم بالاحتلال وتلقي ضرباته وشروطه.

فإذا اعتبر البعض أن مزارع شبعا ذريعة لاستمرار المقاومة ووجودها المسلح، فليكن التوجه بالضغط على إسرائيل لتنسحب

وتسحب هذه الذريعة المدَّعاة فيما لو كانت وحدها سبباً للاحتلال ومفاعيله.

وبما أن الطبيعة الجغرافية للمزارع وضيقها، وحركة الإسرائيلي فيها محدودة وبأعداد قليلة، وبما أن العمليات المكثفة فيها قد تتحول إلى تراشق ناريٍ من دون فعالية الإيلام المباشر للصهاينة، فقد قرَّرت قيادة الحزب قواعد للمواجهة وضعتها بتصرف القيادة الميدانية للمقاومة لتتصرف على أساسها.

وهذا لا يُلغي أن لمزارع شبعا طابعاً سياسياً بوتيرة أعلى قياساً إلى مناطق أخرى في الجنوب قبل التحرير. فالمطلوب أن تعبِّر عن استمرارية المقاومة ورفض الاحتلال، ومنع إسرائيل من التفكير بالعدوان على لبنان، فضلاً عن إعلان حالة الجهوزية في موازاة التطورات في المنطقة والتي تنعكس على لبنان، وهي صالحة لإرسال رسائل التضامن كما حصل أثناء عدوان ومجازر «السور الواقي»[1] الإسرائيلي في جنين ونابلس وغيرهما.

إن الأداء الحالي للمقاومة في المزارع سواء بإطلاق المضادات الأرضية على الطائرات الإسرائيلية التي تخرق الأجواء اللبنانية، أو بالعمليات العسكرية التي تستهدف مواقع أو دوريات للاحتلال، ضمن الوتيرة المعتمدة للعمليات بين حين وآخر، والتي تتكثف في بعض الأحيان، هو الأسلوب النافع لتحقيق أهداف المقاومة.

---

(١) هذا ما حصل أثناء العدوان الإسرائيلي في عملية السور الواقي التي بدأت في ٢٩/٣/٢٠٠٢، وذلك بتكثيف العمليات في مزارع شبعا بشكل يومي، من ٣٠/٣/٢٠٠٢ إلى ١٣/٤/٢٠٠٢ كرسالة تضامن مع آلام الشعب الفلسطيني وانتفاضته.

محاكمة العملاء

بدأ الاحتلال الإسرائيلي للبنان بعملية اجتياح عسكرية في ١٤ آذار ١٩٧٨، عُرفت بعملية الليطاني، بحيث سيطر الجيش الإسرائيلي على مساحة تزيد عن ١٠٠٠كلم٢ من الأراضي اللبنانية لينسحب بعدها إلى مساحة ٥٠٠ كلم٢ ضمن ٦٠ بلدة[١] وقرية في أقضية حاصبيا ومرجعيون وبنت جبيل وصور في الجنوب اللبناني. وقد صدر وقتها في ١٩ آذار، قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٢٥، الذي يدعو إسرائيل للانسحاب إلى الحدود الدولية المعترف بها. لكنَّ إسرائيل لم تلتزم به.

وفي ١٨ نيسان ١٩٧٩ وبرعاية إسرائيلية أعلن الرائد سعد حداد إقامته «دولة لبنان الحر»[٢] في المنطقة المحتلة، ثم ما يسمى «جيش لبنان الحر» في ١٧ أيار ١٩٨٠، فشكل هذا الإعلان مانعاً من تنفيذ قوات الطوارئ الدولية للقرار ٤٢٥، وبهذا تكون إسرائيل قد استخدمت واجهة لبنانية لتُخرج نفسها من مسؤولية الالتزام تجاه القرار الدولي، ولتحوِّل احتلالها إلى مشكلة لبنانية ـ لبنانية، بإعلان «دولة لبنان الحر» كإشارة إلى الخلاف مع السلطة المركزية في لبنان. ومنذ ذلك الوقت أصبحت المنطقة المحتلة تُسمى بـ «الشريط الحدودي المحتل».

توسَّع هذا الشريط بعد اجتياح ١٩٨٢ ليستقر في العام ١٩٨٥ على مساحة مقدارها ١١٠٠كلم٢، بعد الانسحاب الإسرائيلي إثر ضربات

(١) الاحتلال الإسرائيلي في لبنان ـ عدنان السيد حسين ـ ص ١٢، الذي يعتبر العدد ٥٦، وما أوردناه مستفاد من القسم الجغرافي في المقاومة الإسلامية.

(٢) الشريط اللبناني المحتل ـ منذر محمود جابر ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ ص٢٣٧.

المقاومة وليشمل١٦٨ قرية[١] وبلدة ومزرعة، وقد تغير اسم جيش العملاء في ٤ نيسان ١٩٨٤ ليصبح «جيش لبنان الجنوبي»[٢]، كي يعبر عن حصرية الاهتمام بالجنوب لتحريره! وينزع عنه صفة الانقسام عن الدولة المركزية. كما خلف سعد حداد بعد موته اللواء انطوان لحد، الذي استمر في قيادته إلى زمن انتصار المقاومة، فهرب مع عملائه إلى الداخل الإسرائيلي.

استخدمت إسرائيل مقولة حماية المسيحيين في المناطق الجنوبية من خطر الحركة الوطنية والفلسطينيين الذين يريدون عزلهم والقضاء عليهم. وتحولت المنطقة المحتلة إلى ملجأ للمرتبطين بإسرائيل، ومنهم الذين فرُّوا من المناطق الشرقية لبيروت من القوات اللبنانية وحراس الأرز، إبَّان عودة السلطة اللبنانية إلى الإمساك بمقدرات الدولة بعد سقوط العماد ميشال عون عام ١٩٩٠. إلاَّ أن تجنيد العملاء لم يقتصر على طائفة واحدة، وإن تمحورت القيادة الرئيسة والبارزة حول الموارنة، بل ضمت عدداً كبيراً من المسلمين والمسيحيين الآخرين.

لا شك أن العملاء قد شكلوا سنداً وعوناً للاحتلال، وأمدّوه بقدرة أطول للبقاء في لبنان، وخفَّفوا عن جنوده باستلامهم بعض المواقع الأمامية المتاخمة للمنطقة المحرَّرة وبقيامهم ببعض الدوريات، وأحكموا قبضتهم عل القرى بالاعتداء والوعيد، فكانوا أكياس رمل يختبيء خلفها الصهاينة، وقد قاموا بدور تنفيذي عميل لخدمة العدو الإسرائيلي.

---

(١) الشريط اللبناني المحتل ـ منذر محمود جابر ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ ص٣٨٤.

(٢) انظر كتاب عدنان السيد حسين ـ الاحتلال الإسرائيلي في لبنان ـ ص ١٤، الذي يعتبر العدد ١٦٧.

لكنَّ إسرائيل لم تنجح في تصوير العملاء كفصيل لبناني يختلف مع اللبنانيين الآخرين، ولم تتمكن بالسياسة من تبرير احتلالها بأنه نصرة لهذا الفصيل، وقد صدرت بعض الأصوات اللبنانية الداخلية التي برَّرت للعملاء ارتباطاتهم بإسرائيل لأسباب معيشية! أو بسبب الضغط عليهم لوجودهم في المنطقة المحتلة! أو بسبب الخوف على أنفسهم من التواجد في المناطق الوطنية! أو باعتبار تصرفهم وطنية حقيقية لإمساكهم بالقرى من الداخل حتى لا تُمسك بها إسرائيل كما في جزين مثلاً!.

لم تميز المقاومة في استهدافها للعملاء بين مسلم ومسيحي، بل اعتبرتهم خارج الطوائف وخارج الوطن، وقامت بسلسلة عمليات على مواقعهم وأفرادهم ما أوقع فيهم قتلاً كبيراً، ودبَّ الرعب في صفوفهم، حتى وصلوا إلى الانهيار التام مع أيام التحرير، وهذا ما يفسِّر التداعي المتسارع لزمرة العملاء في أيام ثلاثة، ليُقفَل هذا الفصل السيء من تاريخ أولئك الملتحقين بإسرائيل، الذين هرب منهم عدة آلاف[1] مع عوائلهم إلى الأراضي المحتلة وسلَّم القسم الآخر نفسه إلى الأجهزة الأمنية اللبنانية.

قررَّت المقاومة الإسلامية عدم المس بهؤلاء العملاء بعد التحرير، واعتبرت محاكمتهم ومعاقبتهم مسؤولية القضاء اللبناني بالتعاون مع أجهزة الدولة المختلفة، فلا محاكم ثورية ولا محاكم ميدانية، إنما العهدة على الدولة اللبنانية. لكنَّ الأحكام القضائية الصادرة عن المحكمة

(١) تقدَّرت مصادر مطَّلعة بأن عدد العملاء الذين بقوا داخل الكيان الإسرائيلي في شهر أيلول ٢٠٠٢ بلغ ثلاثة آلاف عميل مع بعض عائلاتهم، حيث سلَّم قسم من الذين هربوا أثناء التحرير أنفسهم إلى السلطات اللبنانية، وعادت الكثير من عائلاتهم إلى قراهم في جنوب لبنان.

العسكرية حتى تاريخ ٢٤/١١/٢٠٠٠، والتي بلغت ١٥٥٠ حكماً بناء لاستجواب ٢١٥٩ موقوفاً، كانت مخفَّفة، فهي وإن تروحات وجاهياً بين سجن سنة وعشر سنوات، لكنَّ غالبيتها لم يتجاوز السنتين[١].

لم يكن حزب الله راضياً عن هذه الأحكام، وطالب القضاء بتشديدها كي لا تسوِّل لأحد نفسه بالعودة إلى العمالة أو العمل أمنياً مع إسرائيل بعد التحرير، طالما أن العقوبة عادية واغراءات المال كبيرة، وكي تكون درساً للآخرين، ومن أجل أن تؤدِّي هدفها التربوي في أثر العقاب وأهميته، وتُقنع أهالي الشهداء والجرحى والأسرى بقصاص المعتدين.

لكن المسؤولين عن متابعة ملف العملاء برَّروا هذه الإجراءات المخففة بأمرين: الأول ـ عدد العملاء الكبير[٢] والذي لا تستوعبه السجون، وما تُحدثه المدة الطويلة من آثار اجتماعية صعبة على عوائلهم وخاصة في المنطقة المحررة.

الثاني ـ بروز اعتراض سياسي من فريق اعتبر العملاء مضطرين ومجبورين، ما يستدعي العفو عنهم، بل تم تصنيف التشدد معهم في خانة الاستهداف لطائفة معينة.

ومع أن الحزب لم يقتنع بكفاية هذه المبررات للأحكام المخففة،

---

(١) صحيفة النهار ٢٧/١١/٢٠٠٠.

(٢) ذكر تقرير للجنة الارتباط والتنسيق في الحزب بتاريخ ١٠/١/٢٠٠١، نقلاً عن مصادر مطّلعة في المحكمة العسكرية، بأن المطلوب توقيفهم بتهمة التعامل مع العدو الصهيوني قد بلغ عشرين ألفاً، وبحسب قيود المحكمة العسكرية آنذاك فإن آخر رقم دعوى وصل إلى ٦٦٤٠، في حين ترد عشرات الأسماء أحياناً في الدعوى الواحدة، وقد بلغت الأحكام الصادرة وقتها أكثر من ١٥٥٠ حكماً بقليل.

وقد صرَّح علناً باستنكاره لهذه الأحكام، ومع أن ضغوطات الأهالي والمتضررين من هؤلاء العملاء كانت كبيرة، إضافة إلى خشية الحزب من وقوع حوادث انتقامية تضر بنقاء التحرير ولا تنسجم مع رؤيته، فقد اكتفى الحزب بتسجيل موقفه وإجراء الاتصالات اللازمة لتوضيحه والضغط باتجاهه، من دون أن يتخذ أي موقف اعتراضي عملي، حمايةً للانتصار، وترجيحاً لأولوية الاهتمامات الكبرى في متابعة الجهاد، ورفضاً للالتهاء بسجال داخلي توتيري، مع الحرص على الانتباه الشديد لعدم اختراق الساحة الداخلية من قبل هؤلاء العملاء، وما التزمت به الأجهزة الأمنية من متابعتهم، وما أضيف إلى الأحكام القضائية بإبعاد هؤلاء عن قراهم فترة من الزمن.

الأسرى والمعتقلون في السجون الإسرائيلية:

توزَّع الأسرى والمعتقلون اللبنانيون بين الكيان الإسرائيلي(حوالى الأربعين معتقلاً)، ومعتقل الخيام في جنوب لبنان، الذي كان يضم المئات من بينهم عشرات الأخوات، وقد أبقى الإسرائيليون هذا المعتقل علناً بإشراف عملائهم «جيش لبنان الجنوبي»، ليتسنى لهم التحلُّل من أي مسؤولية تجاه أشكال التعذيب الخطيرة التي كانت تُمارس فيه، والتي أدَّت إلى استشهاد عدد من المجاهدين في داخله.

وجد حزب الله أن قضية المعتقلين لا تُحل إلاَّ بالتبادل مع أسرى إسرائيليين. ولذا اهتمت المقاومة الإسلامية بعمليات الأسر، وخطَّطت لعدد منها بل كثفت جهودها في بعض الأحيان، ولم تعلن عن بعض محاولات الأسر التي كانت تنتهي باشتباك مع الدورية أو الموقع الإسرائيلي فيُقتل الصهاينة.

كانت عملية الأسيرين أو عملية كونين أول أبرز عملية أسر ناجحة، حيث خطط لها المجاهدون لأشهر فلم تنجح في البداية، ثم بعد شهر تقريباً في ١٦ شباط ١٩٨٦ في ذكرى استشهاد الشيخ راغب حرب، كمنت المقاومة الإسلامية لدورية المخابرات الإسرائيلية في بلدة كونين الجنوبية فأسر المجاهدون إثنين منها وغادروا المنطقة بهما. على الأثر قامت إسرائيل بعدوان واسع استمر لستة أيام، وأدّى إلى احتلال ١٧ قرية، فواجهها المجاهدون حتى انسحبت إلى ما قبل عملية الأسر.

وقد تمَّت الاستفادة من الأسيرين ضمن عمليتي تبادل، الأولى حصلت في العام ١٩٩١ على ثلاث مراحل بين ٩/١١ و١٢/١ كثمن لمعلومات عن مصير الجنديين، شملت ٩١ محرراً بينهم واحد من سجون الداخل الإسرائيلي، والباقي من سجن الخيام بينهم عشر أخوات، إضافة إلى ٩ أجساد طاهرة لشهداء المقاومة.

والثانية بتاريخ ٢١/٧/١٩٩٦ مقابل جثتي الجنديين الإسرائيليين، شملت ٤٥ محرراً من سجن الخيام بينهم ثلاث أخوات، إضافة إلى ١٢٣ جسد شهيد.

لم يكترث العدو لسبعة عشر لحدياً من العملاء، ثلاثة منهم أسروا في موقعي لوسي والسريرة في البقاع الغربي، واربعة عشر في موقع طلوسة في الجنوب، فبعد أن خضعوا لدروس ثقافية وتربوية أثناء احتجازهم، ما أدى إلى تغيير في القناعات عند أغلبهم، وبعد يأس المقاومة من إمكانية التبادل بهم أفرجت عنهم،لكنَّهم فضلوا البقاء في المناطق المحررة.

أمّا عملية التبادل الثالثة فقد تمت بتاريخ ٢٦/٦/١٩٩٨ مقابل

اشلاء جثث الصهاينة في عملية انصارية النوعية عام ١٩٩٧، وشملت ٦٠ محرراً منهم ٥٠ محرراً من معتقل الخيام و١٠ محررين من سجون الداخل إضافة إلى ٤٠ جسد شهيد.

لكنَّ إسرائيل لم تكتف بالاعتقال والأسر من داخل الشريط الحدودي المحتل، بل وسَّعت الدائرة لتقوم بعمليتي خطف كبيرتين في المناطق المحررة. الأولى خطف الشيخ عبد الكريم عبيد[1] من بيته في بلدة جبشيت ليل ٢٨ تموز ١٩٨٩، على يد كوماندوس إسرائيلي عبر عملية إنزال جوي بالقرب من البلدة، ومسير بري إلى داخلها. وقد كان شيخ الأسرى إماماً لبلدة جبشيت ويؤم جمعتها وجماعتها، وكان له نشاط ثقافي واجتماعي بارز، وقد أصَّر على البقاء في جبشيت على الرغم من الفتنة بين أمل وحزب الله، مستمراً على عهده كما في السابق عندما بقي أثناء الاحتلال الإسرائيلي بعد استشهاد الشيخ راغب حرب. الثانية خطف الحاج مصطفى الديراني من بيته في بلدة قصرنبا البقاعية ليل ٣١/ ٥/ ١٩٩٤، على يد كوماندوس إسرائيلي عبر عملية إنزال جوي في منطقة رمايات للجيش خالية منذ مدة، تبعها مسير أرضي لتنفيذ الخطف.

عللً الصهاينة عمليتي الخطف بأنها من أجل الإفراج عن الطيار الإسرائيلي رون آراد، الذي سقطت طائرته في منطقة صيدا الجنوبية أثناء تنفيذه لغارة إسرائيلية عام ١٩٨٦، فاعتقلته حركة أمل، واستلمه الحاج مصطفى الديراني مسؤول الأمن المركزي فيها. عندما انفصل الحاج مصطفى عن الحركة مع مجموعة منها، وأسَّسوا المقاومة المؤمنة، أخذ

---

(١) مواليد ١٩٥٧.

معه رون آراد إلى بلدة النبي شيت في البقاع، واحتجزه في أحد البيوت بحراسة من أنصاره، ثم افتقده في ظروف غامضة[١].

حمَّل الإسرائيليون مسؤولية آراد لحزب الله، على اعتبار أن المقاومة المؤمنة مقرَّبة من حزب الله، فكان خطفهم للشيخ عبيد كمسؤول أساسي للحزب في منطقة الجنوب ليقبل الحزب المقايضة به، وكان خطفهم للحاج مصطفى للتحقيق معه ومعرفة مصير آراد والمقايضة به.

لم يكن لحزب الله أي علاقة أو معرفة بمصير آراد، لكنَّه أهتم كثيراً بهذا الملف، وبذل جهوداً كبيرة لذلك، واعتبر أنَّ كشف مصير آراد يحل مشكلة جميع المعتقلين في السجون الإسرائيلية من اللبنانيين وبعض الفلسطينيين وغيرهم، فلم يترك وسيلة أو طريقاً، أو شخصاً له علاقة بهذا الموضوع من قريب او بعيد، أو مكان يحتمل وجوده فيه، إلاَّ وبحث عنه من دون الوصول إلى أي نتيجة.

تحقَّق التحرير في ٢٤ أيار ٢٠٠٠، وتحرَّر جميع المعتقلين في سجن الخيام، لكنَّ إسرائيل أبقت ١٩ معتقلاً لبنانياً في سجونها بينهم الشيخ عبيد والحاج الديراني، فإزدادت القناعة بأن لا شيء يساهم في الإفراج عنهم إلاَّ القيام بعمليات أسر للصهاينة.

خططت المقاومة الإسلامية لعملية أسر في مزارع شبعا، وأعدَّت

(١) روى الحاج مصطفى أنه افتقد رون أراد من المنزل الذي كان فيه نهاية نيسان ١٩٨٨، أثناء اعتداء إسرائيل على بلدة ميدون في البقاع الغربي، وحدوث الملحمة الشهيرة لمجاهدي المقاومة أثناء تقدم العدو، ما جعل حرس المنزل يترك مكانه ليرصد الأخبار، وعند عودته كان الباب مفتوحاً ولم يكن بداخله الطيار الإسرائيلي. وبقيت هذه الحلقة المفقودة لغزاً من دون حل.

لها بإتقان، فكانت أول عملية نوعية لها في مزارع شبعا بعد التحرير في ٧/ ١٠/ ٢٠٠٠، وقد أدَّت العملية الناجحة إلى أسر ثلاثة جنود إسرائيليين من دون أن يعلم الإسرائيليون أنها عملية أسر إلاَّ بعد مرور أكثر من نصف ساعة عليها. عندها تحركت الأمم المتحدة والدول الكبرى بالضغط على الحزب للإفراج عن الأسرى من دون مقابل.

جاء الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي أنان[1] إلى بيروت في ١٢/ ١٠/ ٢٠٠٠، والتقى رئيس الجمهورية اللبنانية العماد إميل لحود من أجل المطالبة بالجنود الثلاثة، تحت عنوان أنهم أُخذوا من أراضٍ غير لبنانية: في مزارع شبعا! وللمطالبة بإنهاء أعمال المقاومة لأن إسرائيل نفَّذت القرار ٤٢٥! في الوقت الذي لم يأت بأي اقتراح، ولم يلتزم بأي شيء حول المعتقلين اللبنانيين، معتبراً قضيتهم موضوعاً منفصلاً، واعداً بالسعي لاستكشاف ما يمكن فعله في هذه القضية، ولم يثمر اللقاء عن أي نتيجة عملية.

لم تمض أيام حتى أعلن الأمين العام للحزب السيد حسن نصر الله عن أسر ضابط صهيوني برتبة عقيد، خلال إلقائه كلمة في جلسة افتتاح الدورة الطارئة المشتركة للمؤتمرين القومي العربي والإسلامي في فندق

---

(١) كان الأمين العام للأمم المتحدة قد زار بيروت أيضاً بتاريخ ٢٠/٦/٢٠٠٠، والتقى الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله مخترقاً بذلك الأعراف المعتمدة، بسبب زيارته للمرة الأولى زعيماً لحزب سياسي في مقرّ قيادة الحزب، حيث طالب قيادة الحزب بالاعتراف بالخط الأزرق، وان إسرائيل قد انسحبت من لبنان، وبناءً عليه إنهاء المقاومة. وقد طالبه سماحة السيد بالمعتقلين والأسرى في السجون الإسرائيلية فوعد بالمحاولة من دون أن يحمل أي حلّ عن الموضوع. لم ينتج عن اللقاء أي شيء، لكنّه سجّل انتصاراً لحزب الله، واعترافاً به من رئيس أعلى هيئة دولية، ودلل على المكانة والأهمية التي اكتسبها الحزب بنظر القوى الدولية.

الكارلتون في بيروت بتاريخ ١٥/ ١٠/ ٢٠٠٠، الذي كُشف عن اسمه بعد ذلك وهو «ألحنان تننباوم»، وقد أُستدرج إلى بيروت قادماً من بروكسل، وهو يحمل وثيقة سفر بلجيكية مزوَّرة، ولم يكن على علم بمعرفة من استدرجه بأنَّه إسرائيلي.

تحركت قضية المعتقلين في السجون الإسرائيلية بفعالية بسبب أسر الإسرائيليين الأربعة، فلم تبق دولة في العالم إلاَّ وبذلت جهوداً في هذا الموضوع من خلال سفرائها أو مبعوثيها، سواء بالضغط لكشف مصير الأسرى الإسرائيليين، أو لعرض الوساطة، أو للتحذير من عواقب الاستمرار بالأسر، أو بحمل بعض الرسائل، أو بالتمنِّي لخدمة الدولة الساعية بمعلومة ما تنفعها في علاقاتها مع إسرائيل! وكذلك سعت الأمم المتحدة والصليب الأحمر الدولي، فكان التركيز في بداية الأمر على كشف المصير وتأمين زيارة للأسرى للاطلاع على أوضاعهم.

لكنَّ الحزب لم يقبل بذلك، وأصَّر على إجراء تبادل كامل، أو التجزئة بثمن يُرضي الحزب، فيكون لكشف المصير الجزئي أو الكلي ثمن، ويكون للتبادل بواحد أو أكثر ثمن، وهكذا...لكن لم يكن وارداً ولا للحظة واحدة التسرُّع أو التنازل عن أي أمر يتعلق بالأسرى الصهاينة، لأنهم المدخل الوحيد للإفراج عن الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية، فإذا كان الاعتبار إنسانياً فليكن كلياً لا جزئياً، وليشمل الطرفين، وذلك بإجراء صفقة كاملة يُفرج فيها عن الجميع.

تحرير الأسرى والمعتقلين

استقر رأي طرفي التبادل: حزب الله وإسرائيل، على اعتماد الوساطة الألمانية كوساطة وحيدة بينهما، حيث أثبتت قدرتها في تبادلات سابقة، وأصبحت محل ثقة الطرفين في التفاوض وإجراءات التبادل والضمانات المرافقة لذلك.

بدأت الوساطة الألمانية بفعَّالية، وتنقَّل الوسيط بين الطرفين لإجراء لقاءات مكوكية مطوَّلة، ولم يكن مجرد ساعي بريد، فعرض أفكاراً ونقل اقتراحات وناقش في المخارج والحلول لتقريب وجهات النظر، ومع ذلك كانت مفاوضات التبادل شاقة وعسيرة، فقد استمرت لثلاث سنوات، لكنَّها لم تكن على وتيرة واحدة، حيث كانت تمر الأشهر أحياناً من دون اي إتصال، وأحياناً أخرى تجري لقاءات مكثفة، إلَّا أنَّ فترات الانقطاع كانت الأطول. ولم يكن لدى الحزب ما يبادر لأجله، فما عنده معلوم، والمبادرة مطلوبة من الإسرائيلي الذي عليه مسؤولية الموافقة على البدل المُكلِف له والمناسب للحزب.

استثنت كل عروض التبادل الشامل التي قدمتها إسرائيل عدداً من اللبنانيين، فكانت تقابل بالرفض من حزب الله الذي أصرَّ عليهم جميعاً من دون استثناء، كما أصرَّ على شمول الصفقة لفلسطينيين وعرب، لكنَّ الإسرائيلي وافق على عدد قليل من الفلسطينيين لم يقبل به الحزب أيضاً. إلى أن جاء الوسيط الألماني في منتصف شهر آب ٢٠٠٣ حاملاً موافقة على الإفراج عن جميع اللبنانيين، و٤٠٠ فلسطيني، وعرب من سوريا وليبيا والمغرب والسودان، و٥٩ شهيداً، والكشف عن مصير ٢٤

مفقوداً، وتسليم خرائط الألغام التي زرعتها إسرائيلي في أماكن عدة على الحدود في الأراضي اللبنانية.

وافق حزب الله على العملية، وحصل على كتابة خطية من الوسيط الألماني تُبيِّن تفاصيل الصفقة في مقابل الإفراج عن الإسرائيليين الأربعة، واعتبر الحزب أن الإنجاز المهم هو شمولها أيضاً لفلسطينيين وعرب، فضلاً عن مضمونها الإجمالي الإيجابي الذي يُنهي معاناة الأسرى اللبنانيين وأهاليهم، ويحقق نصراً حقيقياً بعد تضحيات كثيرة رافقت فترة التبادل لثلاث سنوات.

سرَّب شارون تفاصيل العرض الإسرائيلي إلى وسائل الإعلام، وربما كان يهدف تغطية خطوته بالاستماع إلى ردود الفعل ومحاولة امتصاصها، التي يبدو أنها كانت قوية، ما دفعه إلى التراجع عمَّا التزم به مع الوسيط الألماني، فعقد اجتماعاً لمجلس الوزراء الذي قرَّر القبول بالتبادل باستثناء الإفراج عن سمير القنطار بحجة قيامه بعملية داخل فلسطين، وبذلك يكون شارون قد تجاوز عقدة رون آراد وغطَّى سقف التبادل سياسياً داخل حكومته بإرضائهم بالاستثناء، لكنه أغضب حزب الله الذي فوجئ بهذا التراجع، فأوقف النقاش بآلية تنفيذ الاتفاق. كان ذلك في تشرين الأول ٢٠٠٣ مع إطلالة شهر رمضان المبارك.

لكنَّ طرفي التفاوض رافقا على استمرار تبادل المقترحات عبر الوسيط الألماني وعدم الإعلان عن فشلها النهائي، ونَقْلها إلى الدائرة السرية للبحث عن منافذ للحل من دون ضغط الإعلام، وللحصول على الفرصة الكافية قبل الإعلان عن فشلها.

استمرت مفاوضات التبادل السرية لثلاثة أشهر، وقد ذكر الأمين

العام للحزب سماحة السيد حسن نصر الله ذلك في المؤتمر الصحفي الذي عقده بتاريخ ٢٠٠٤/١/٢٥ عند الإعلان عن إنجاز الاتفاق: «بقينا نفاوض شهر رمضان وشوال وذو القعدة، كانت العقدة الأساسية التي أخَّرت الاتفاق إلى الآن هي عقدة سمير القنطار. ليس هناك شك في أنَّ هذه العقدة كانت مفاجئة، لأنَّه منذ البداية عندما كنا نفاوض، أخذنا موافقة خطية من الوسيط الألماني أنَّ شارون قَبِلَ بإطلاق جميع اللبنانيين، ولم يكن في يوم من الأيام مشكلة في المفاوضات اسمها سمير القنطار».

وتوصَّل الحزب إلى خيارين لا ثالث لهما: «إمَّا أن تبقى الصفقة بكاملها معلَّقة، وإمَّا الاتفاق على تبادل من مرحلتين. فضَّلنا في إطار مسؤوليتنا الأخلاقية والشرعية اعتماد الخيار الثاني، حتى ولو قيل في إطار معركة التفاوض عن وجود تراجع»[1]. فهذا أفضل الممكن بعد مرور هذه الفترة الطويلة من التفاوض.

وكان قد أعلن المسؤول الألماني عن الوساطة أرنست أورلاو بتاريخ ٢٠٠٤/١/٢٤:

«إنَّ تبادل الأسرى ينبغي أن يتم خلال أسبوع ابتداء من أمس الأول، وبموجب الصفقة سيقوم حزب الله بتسليم إسرائيل رجل الأعمال الإسرائيلي الحنان تننباوم الذي خُطف في تشرين الأول عام ٢٠٠٠ وثلاثة جنود إسرائيليين تعتبرهم إسرائيل في عداد القتلى. وفي المقابل، التزمت إسرائيل الإفراج عن حوالي ٤٠٠ فلسطيني، بالإضافة إلى ٢٣ أسيراً لبنانياً و٥ سوريين و٣مغربيين و٣سودانيين وليبي وألماني كما جاء في بيان

(١) صحيفة السفير ـ عدد ٢٠٠٤/١/٢٦.

للسفارة الأمريكية في إسرائيل. كما التزمت إسرائيل تسليم حزب الله معلومات عن مصير ٢٤ مفقوداً، وبأن تعيد إليه جثث ٥٩ مقاتلاً خلال الاحتلال الإسرائيلي للجنوب اللبناني»[١].

فالتبادل المباشر هو المرحلة الأولى من الاتفاق، تليها مرحلة ثانية مؤلفة من جزئين:

الأول ـ «نصّ متفق عليه ومعلن من قبل الوسيط الألماني: سيتم إطلاق المواطن اللبناني سمير القنطار إلى لبنان من دون أي تأخير، حالما تنتهي بنجاح المفاوضات الجارية في شأن حالته. ويأمل جميع الأطراف (حزب الله والعدو الإسرائيلي والوسيط الألماني) أنَّ هذا سيحدث ضمن شهرين أو ثلاثة أشهر»[٢].

الثاني ـ تشكيل لجنتين، واحدة مؤلفة من مندوبين عن حزب الله والمانيا للبحث عن الطيار الإسرائيلي المفقود في لبنان رون آراد، بالاستفادة من الوسائل والتقنيات المتاحة، ومن المعطيات المتوفرة. والثانية مؤلفة من مندوبين عن إسرائيل وألمانيا للبحث عن مصير الدبلوماسيين الإيرانيين الأربعة الذين خُطفوا في لبنان على حاجز البربارة في المنطقة الشرقية لبيروت أثناء الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢. وسيترتب على نجاح اللجنتين في أعمالهما، عملية تبادل جديدة، تحدَّدت أسسها العامة، وأُجِّلت تفاصيلها إلى حينه.

تأثرت عملية التبادل بشكل واضح بالظروف السياسية والحسابات الشخصية لرئيس الحكومة الإسرائيلية، حيث واكبها رئيسان هما: باراك

---

(١) صحيفة الكفاح العربي ـ ٢٠٠٤/١/٢٦.
(٢) المصدر السابق نفسه.

وشارون، وفي آخر أيام باراك حاول أن ينشطها علّه يوظف نتائجها في الانتخابات لكنّه فشل في ذلك، أمّا شارون فلم يشعر في بداية الأمر بحاجته إليها، لكنّه اهتم بها في محطات أخرى، وبلغت الذروة عنده في الخطوات التي سبقت التبادل الفعلي. ولا يمكن رد إنجاز عملية التبادل إلى عامل واحد، فالطرف الإسرائيلي يريد إقفال هذا الملف لتخفيف الذرائع التي تسبب المقاومة في لبنان، وبروز العلاقة الشخصية مع أسرة الحنان تننباوم، والخوف من حصول تسريب أسرار عسكرية إلى الحزب، وتجاوز ضغوطات الأهالي، والاعتبارات الدينية في إعادة الجثث لدفنها، وتأكيد حرص القيادة الإسرائيلية على استعادة أسراها كعامل معنوي مهم عند جيشهم، وتخفيف الأثر المعنوي السلبي في استمرار حضور هذا الملف أمام العجز عن معالجته أو إغلاقه. ولا يمكن الجزم بأولويةعامل على غيره من العوامل، لكنها صفقة مكلفة ومؤلمة للإسرائيلي، وهي في حساباته أقل ضرراً مما كان عليه.

في المقابل أدار حزب الله العملية بصبر ونجاح مستفيداً من ثلاثة عوامل:

الأول: الصمود لثلاث سنوات ممسكاً بالأسرى الأربعة، رغم الضغوطات التي مُورست عليه على المستوى الدولي، ومستوى المبعوثين والمتطوعين ترغيباً وترهيباً.

الثاني: التعاون بين الحزب وعوائل الأسرى والمعتقلين الذين تفهموا أداء الحزب، ولم يشكلوا ورقة ضغط عليه، على الرغم من المحاولات الإسرائيلية المكثفة عبر الحرب النفسية والأخبار التي كانت تعلن عبر وسائل إعلام العدو.

الثالث: إدراك الإسرائيلي أن أسراه عامل قوة بيد الحزب لن يتنازل عنه، بل يمكن أن يضيف إليه عمليات جديدة، الأمر الذي سيشكل له إرباكاً إضافياً له.

اقتصر التفاوض على الجانب الإنساني، فانحصر الحديث عن التبادل فقط، ولم يتطرَّق إلى أي موضوع سياسي، لا في بداية المفاوضات ولا في أثنائها ولا في نهايتها، ولم يُطرح هذا الأمر أصلاً من أي طرف من الأطراف المعنية. كما لم يجر التفاوض بشكل مباشر وإنما عبر الوسيط الألماني الذي كان يتنقلً بين الطرفين. وبذلك يكون الحزب منسجماً مع نفسه في رفضه للتفاوض السياسي مع العدو الإسرائيلي وتحييده للجانب الإنساني بآلية وسيطة هي أقرب إلى تبادل المعطيات وتنسيقها من التفاوض الفعلي.

نتائج التبادل

عمَّت الفرحة لبنان بإنجاز التبادل التاريخي، الذي تمَّ فعلياً بالإفراج عن الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية في ٢٩/ ١/ ٢٠٠٤، وتسليم جثامين الشهداء في ٣٠/ ١/ ٢٠٠٤. فجرت مراسيم استقبال المحرَّرين في مطار بيروت الدولي باحتفال رسمي جامع وشامل لكل أطياف المجتمع اللبناني وبحضور جميع أركان الدولة اللبنانية من وزراء ونواب وفعاليات ودبلوماسيين وفي مقدمتهم رئيس الدولة العماد اميل لحود، ورئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري، ورئيس مجلس الوزراء الأستاذ رفيق الحريري، ووفد من قيادة حزب الله برئاسة الأمين العام السيد حسن نصر الله، وعوائل المحرَّرين. وقد امتلأت الشوارع المحيطة بالمطار بجماهير الناس الذين انتقل قسم كبير منهم إلى مجمع سيد

الشهداء في حي الأبيض حيث أقام حزب الله احتفالاً شعبياً لهم، وألقى فيه الأمين العام للحزب كلمة بالمناسبة.كما كان مشهد الفرحة كبيراً في الأراضي الفلسطينية حيث تم الإفراج عن الأربعمائة معتقل، بحضور حشد من الناس والأهالي.

وجرى تسليم جثامين الشهداء في اليوم التالي في الناقورة على الحدود اللبنانية الفلسطينية، بحضور ممثلين عن الرؤوساء الثلاثة ونائب الأمين العام للحزب الشيخ نعيم قاسم، وحشد من الفعاليات السياسية والشعبية وأهالي الشهداء.

كان المشهد بصوَرِه المتعددة معبِّراً عن الانتصار الكبير الذي تحقَّق، والذي أُطلق عليه الانتصار الثاني بعد انتصار تحرير الأرض في أيار ٢٠٠٠، وقد حمل نتائج عدة أبرزها:

١ ـ حققَّ الحزب إنجازاً تجاوز المكسب المباشر إلى استفادة فئات عدة وشرائح متنوعة في المجتمع العربي. فمن المفرج عنهم ١١ ينتمون إلى حزب الله من أصل ٤٣٥ محرراً من اللبنانيين والفلسطينيين وبعض البلدان العربية. ومن الشهداء ١٢ ينتمون إلى حزب الله من أصل ٥٩ شهيداً، أمَّا الباقي فقد توزعوا على منظمات مختلفة هي: فتح، أمل، الصاعقة، الجبهة الديمقراطية، جبهة النضال، الحزب الشيوعي اللبناني، منظمة العمل الشيوعي اللبناني. فالحزب لم يفكر بمحازبيه فقط، وإنما نظر إلى الاستفادة مما بين يديه لتوسيع دائرة اهتمامه بما يشمل الفصائل المقاومة والشعب الفلسطيني المجاهد، وهذا ما عزَّز مكانته في لبنان والمنطقة.

٢ ـ أدَّت عملية التبادل دوراً مهماً في زيادة الإلتفاف اللبناني حول

المقاومة، ففي استطلاع للرأي أجراه «مركز بيروت للابحاث والمعلومات»[1] بين ٣١ كانون الثاني و٤ شباط سنة ٢٠٠٤، وشمل ١٢٠٠ مواطن موزعين على مختلف الأراضي اللبنانية والطوائف، تبيَّن أنَّ ٧٠؟ من اللبنانيين يؤيدون استمرار المقاومة لتحرير مزارع شبعا، مع تحسن عام طرأ على مستوى التأييد بعد تحرير الأسرى والمعتقلين، وذلك بإضافة ١٤؟ من المؤيدين الجدد الذين لم يكونوا مع المقاومة قبل التبادل، وخسارة ٨؟ من المؤيدين السابقين الذين غيَّروا رأيهم حول استمرارية المقاومة لتحرير مزارع شبعا، ما جعل الفارق ٦؟ لمصلحة زيادة نسبة التأييد لاستمرار المقاومة. هذا التقدم مهم جداً لمواجهة الضغوطات الخارجية المتزايدة على المقاومة ومؤيديها، ويشكل حماية إضافية لمشروعها في مواجهة الخطر الإسرائيلي المستمر والمتنامي.

٣ ـ أهمية امتلاك أوراق الضغط والقوة والاستفادة من مكامن الوجع عند العدو لإلزامه بدفع الثمن مهما كان باهظاً، ذلك أن تحرير لبنان حصل من دون إفراج الصهاينة عن الأسرى والمعتقلين، الذين لم يتحرك ملفهم بشكل جدي إلَّا عند أسر حزب الله للجنود الصهاينة الثلاثة ثم العقيد تننباوم. وتكرَّر هذا الأمر بالعمل الدؤوب للمقاومة الإسلامية في جهادها ضد إسرائيل، فلولا العمليات العسكرية المتلاحقة والموجعة ضد الجيش الإسرائيلي وعملائه، لما انسحبت إسرائيل من لبنان، فهي لم تهتم يوماً بالقرارات الدولية، ولم تنفذ القرار ٤٢٥ الصريح والواضح الذي صدر عام ١٩٧٨ لجهة وجوب إنسحابها من لبنان، بل نرى الاهتمام الدولي بمراعاة متطلبات إسرائيل، والتغطية على أنشطتها في

---

(١) نشرت الاستطلاع صحيفة السفير اللبنانية ـ ٦/ ٢/ ٢٠٠٤.

مقابل عدم الاهتمام بحقوق الآخرين. وحدها القوة والإمساك بأسبابها مترافقة مع التضحية والصبر تؤدي إلى النتيجة، في عالم تحولت فيه الدبلوماسية إلى خدمة المستكبرين.

٤ ـ رفعت عملية التبادل من المعنويات المنهارة في المنطقة بعد أن تراكمت الأحداث المرَّة على أهلها، ابتداءً من أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ وما تبعها من احتلال أفغانستان ثم احتلال العراق، مروراً بالاعتداات اليومية المتكررة ضد الفلسطينيين في فلسطين المحتلة، وصولاً إلى التهديدات الأمريكية والإسرائيلية التي لم تتوقف ضد لبنان وسوريا وإيران ودول أخرى في المنطقة، ما جعل الأجواء المحيطة صعبة ومعقَّدة، فجاءت عملية التبادل كخطوة مضيئة في الظروف المحيطة والتحديات الكثيرة والاستحقاقات المتلاحقة.

أمَّا في الجانب الإسرائيلي فقد عمَّ الوجوم على الوجوه، وعلى شكل استقبال نتائج التبادل، واقتيد العقيد المتقاعد تننباوم مباشرة إلى المعتقل للتحقيق معه كشخص مدان، وهبَّت عاصفة من الانتقادات السياسية والإعلامية ضد الحكومة الإسرائيلية، وبرزت خلفيات وفضائح زادت خسارة الصهاينة: كتهمة شارون بصلة تجارية مع والد زوجة العقيد، واحتمال إفشاء العقيد لأسرار عسكرية أثناء الاعتقال، والتشكيك بمصداقية أقواله أثناء استجوابه لمعرفة ما جرى معه.

الفصل الرابع

لبنان ومقاومته في المواجهة

تحديات منطقة الشرق الأوسط

تتميز منطقة الشرق الأوسط بموقعها الجغرافي، وتاريخها الحضاري، وخيراتها الطبيعية، حيث كانت ولا تزال محطّ الاهتمام الاستعماري الدولي الذي تناوب على هذه المنطقة، ورَسَمَ واقعها الحالي، فقسَّم بلدانها وفق معاهدة سايكس بيكو عام ١٩١٦، مروراً بوعد بلفور ١٩١٧ الذي أسَّس لإقامة الكيان الإسرائيلي، وصولاً إلى التحديات المتكررة والمستجدة، أكانت من الاحتلال الإسرائيلي الذي يترك بصماته على واقع المنطقة بأسرها حتى هذه اللحظة، أو من المشاريع التكميلية للسيطرة الاستكبارية الأمريكية على المنطقة، سواء بما حصل من احتلال أفغانستان والعراق، أو التهديدات المتكررة لسوريا، أو ملاحقة إيران لمنعها من امتلاك الطاقة النووية السلمية، أو تسخير الإمكانات والظروف لمواجهة وضرب حركات المقاومة في المنطقة كحزب الله وحماس والجهاد الإسلامي وغيرهم لترسيخ وجود إسرائيل آمنة وقوية ومسيطرة.

كيف يمكن لهذه المنطقة أن تستقر ويعم السلام فيها مع وجود هذه التحديات المفروضة عليها؟

وهل يمكن إيجاد الحلول الموضوعية والمعقولة لمشاكل المنطقة مع وجود عامِلَين مؤثرين يضغطان بالاتجاه النقيض لمصالح شعوبها وهما: المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الجديد للتحكُّم والسيطرة والتوزيع الجيوسياسي المتناسب مع الهيمنة على المنطقة، والكيان الإسرائيلي وطموحاته في الاحتلال والتوسع والاستيطان على حساب الفلسطينيين بما يشكِّل القطبية التي تدور في فلكها دول المنطقة كتابعة سياسياً واقتصادياً؟

تُطرح أفكار غائمة حول سيادة واستقلال دول المنطقة وحقها في خياراتها السياسية، ولكنَّنا نلمس وبشكل وقح مستوى التدخل الأمريكي الدولي لفرض الشروط والحلول، فإذا ما حصلت ممانعة استُخدمت القوة لفرضها كما حصل في الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق، والعدوان الإسرائيلي الواسع على لبنان في تموز ٢٠٠٦.

نسمع بشعارات الديمقراطية وخيارات الشعوب للحل، ولكنَّنا نراها تسقط عندما تدعم الدول الكبرى الأنظمة الاستبدادية القامعة للحريات، وترفض الانتخابات الشعبية التي أتت بـ «حماس» إلى السلطة... أين هي الديمقراطية؟!

يرفعون شعارات حقوق الإنسان، لكن عندما يتعلق الأمر بقتل وجرح أبناء الشعب الفلسطيني، فهذا دفاع مشروع عند الإسرائيليين! وعندما يُصاب جريح إسرائيلي فهذا اعتداء لا بدَّ من إدانته! ومع عدوان تموز ٢٠٠٦ على لبنان تحصل مجزرة قانا ومجازر أخرى ولا محاكمة لإسرائيل؟!

العراق تحت الاحتلال الأمريكي

عندما استلم الرئيس جورج بوش رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠١، كلَّف فريقاً من مستشاريه وعلى رأسهم ريتشارد هيس لصياغة برنامج عمل للدور السياسي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط والعالم، فكان من جملة اقتراحاته إشغال المنطقة بقضية العراق، القضية الخلافية بين العرب بعد غزو صدام حسين للكويت، بين مؤيد لصدام ومخالف له، وعدم الدخول في قضايا الحل النهائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين لأن المقدَّس عند الفريقين لا يمكن الوصول فيه إلى نتيجة، «ولأنَّ أفضل طريقة للتعامل مع النزاعات التي لم تقترب بعد من الحل هو تقليل التدخل»، أما العراق «فهو حالة خاصة مقارنة مع اسرائيل، ويمثل تهديداً للدول المجاورة، فيما تواجه اسرائيل تهديداً ارهابياً داخلياً»[1]، فضلاً عن أنَّ قضية فلسطين تكتِّل العرب في وجه إسرائيل، بينما قضية العراق خلافية تفرِّق بينهم، ما يسهِّل إمساك أمريكا وإدارتها للمنطقة.

وجَّهت حادثة تفجير البرجين في ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ الاهتمام إلى أفغانستان التي كانت تؤوي «القاعدة» المسؤولة عن التفجير، فقرَّرت أمريكا ضرب أفغانستان واحتلالها كأولوية، وأجَّلت العراق إلى مرحلة ثانية بدل أن تكون المرحلة الأولى كما في اقتراحات ريتشارد هيس وفريقه.

اختارت الإدارة الأمريكية ذريعة «أسلحة الدمار الشامل» لتبرير غزو

(١) مقال هيس في صحيفة الشرق الأوسط، ٢٠٠١/٩/٤، ومقال آخر له في صحيفة الحياة، ٣٠/٩/ ٢٠٠٢.

العراق واحتلاله، وعلى الرغم من تقارير المفتشين الدوليين في عدم إثبات وجودها، إلّا أن المسؤولين الأمريكيين السياسيين والأمنيين والعسكريين أغرقوا العالم والشعب الأمريكي إعلامياً بأدلة وهمية وكاذبة سرعان ما انكشف زيفها لاحقاً بالتفاصيل والأدلة، حتى بات كذب أمريكا في مسألة «أسلحة الدمار الشامل» العراقية من المسلَّمات في عالم المعلومات، ولأنَّ الأدلة لم تكن كافية، والمبررات التي ساقتها أمريكا لقرار غزو العراق لم تكن مقنعة، رفض مجلس الأمن الدولي قرار الغزو، كما رفضته دولٌ كثيرة وعلى رأسها فرنسا وروسيا وألمانيا وغيرها، لكنَّ أمريكا كانت مصممة على الغزو لارتباطه بأهداف رسمتها، فحصل غزو العراق في آذار/ مارس ٢٠٠٣.

كانت تستهدف أمريكا من غزو العراق تحقيق ثلاثة أمور:

١ ـ السيطرة على نفط العراق الذي يُعتبر ثروة هائلة، إذ أنَّه يمثل ثاني أكبر احتياط نفطي في العالم، وبذلك تتمكن أمريكا من الحصول على استثمارات كبيرة، والتحكم بسوق النفط، وتغطية حاجاتها بضمانات مباشرة.

٢ ـ إراحة إسرائيل من قلقها من القوة العسكرية التي أصبح يتمتع بها العراق، فبسبب حرب صدام على إيران الإسلام (١٩٨٠-١٩٨٨)، حصل العراق على أسلحة متطورة جداً وبكثافة، بدعم دولي متنوع المصادر وبتمويل خليجي مفتوح، ما أدّى إلى أن يصبح العراق أقوى جيش في المنطقة بعد إسرائيل، ولأنَّ إسرائيل تريد جميع الدول ضعيفة في المنطقة لتضمن سيطرتها بتفوقها العسكري، وهذا أيضاً ما تؤمن به أمريكا الراعية لتفوق إسرائيل.

٣ ـ السيطرة السياسية بشكل أوسع على المنطقة العربية من بوابة العراق الذي يتمتع بموقع جيوسياسي حسَّاس وفاعل، فدول الخليج تحيط به، والأهم متاخمة العراق لإيران في حدود برية هي الأطول بين دول المنطقة، فضلاً عن موقعها من سوريا وحدودها معها، ما يجعل السيطرة على العراق مؤثراً في خريطة المنطقة وسياساتها.

أحدث الاحتلال الأمريكي للعراق تحولات فيه، فأمريكا لا تريد الخروج منه على الرغم من مرور خمس سنوات على احتلاله إلَّا بمعاهدة أمنية سياسية[١] تجعل العراق محمية أمريكية مسلوبة الإرادة في موقعها الإقليمي والدولي، بحيث تتحكم بقراراته السياسية والأمنية والنفطية بل والثقافية أيضاً. وإذا ما نظرنا إلى الفتنة المذهبية المتنقلة، فإنَّ الاحتلال الأمريكي أول من رعاها لتبقى الحاجة إليه أمنياً، ومع ذلك فإنَّ قسماً منها خرج عن السيطرة.

لا تكفي الانتخابات البرلمانية والرئاسية في إضفاء صفة الاختيار الشعبي والاستقلال في العراق، لأن ما يتم تحت نظر الاحتلال يبقى

(١) وردت عشر نقاط في الاتفاقية الأمنية العراقية الأمريكية تجعل العراق بالكامل قاعدة عسكرية أمريكية، وتسلبه قراره وسيادته على أراضيه، ومما جاء فيها: «يحق للقوات الأمريكية بناء المعسكرات والقواعد العسكرية، وتوسيع الحصانة للقوات الأمريكية والشركات المدنية والأمنية التابعة لها، فلا يحق للحكومة العراقية ولا للقضاء العراقي محاسبة القوات والشركات التابعة لها، وتكون لها سجونها الخاصة، ولها حركتها وطرقاتها ومساحاتها المشغولة المحظورة على الآخرين، وتستطيع اعتقال من يهدِّد الأمن والسلم من دون مجوِّز من الحكومة العراقية، وتستطيع القوات الاستفادة من بر العراق ومياهه وأجوائه لضرب أي دولة تهدد الأمن والسلم العالمي». راجع صحيفة الحياة، ٢٠٠٨/٦/١٥، وموقع صحيفة بابل .WWW.babil.info

خاضعاً لحساباته، وها هي الوزارات المختلفة لا تنجز معاملة ولا تخطو خطوة إلَّا بموافقة المندوب الأمريكي المكلَّف بكل وزارة.

ينظر حزب الله إلى أن استمرار الاحتلال الأمريكي للعراق مرفوض مهما كانت الذرائع، وأنَّ بإمكان مجلس الأمن أن يساعد العراق عبر قوات دولية محددة الأهداف بدل السيطرة الأمريكية الكاملة بغطاء دولي، ومن حق المقاومة العراقية أن تعمل لطرد المحتل، وهو يدِّين كلَّ تفجير أو اعتداء على المدنيين أو العراقيين بشكل عام ولا يرى له أي مبرر، ويرفض كل فتنة مذهبية بين أطياف الشعب العراقي، ويؤمن بأنَّ العراقيين يملكون بأنفسهم القدرة والأهلية للمحافظة على وحدة أراضيهم في مواجهة المحتل الأمريكي، واتخاذ قراراتهم السياسية والأمنية والاقتصادية والقانونية والمستقبلية التي تنفع بلدهم.

فشلت أمريكا في إحكام سيطرتها على العراق، بل فشلت في جر جيران العراق إلى ما تريد، لأنها في موقع الاحتلال، وعلى الرغم من تصريحات مسؤوليها بأن العملية السياسية تتقدم في العراق، وأن البلد يتجه نحو الأفضل، فقد وصف ريتشارد هيس في مقالة له عن الشرق الأوسط الجديد حال العراق بعد ثلاث سنوات من الاحتلال فقال: «سيبقى العراق، وهو جوهرة قوة العرب، في حالة من الفوضى في السنوات المقبلة، في ظل حكومة مركزية ضعيفة، ومجتمع منقسم، وسط تنامي أعمال العنف الطائفية، وفي أسوأ الأحوال، قد يصبح دولة منهزمة غارقة في حرب أهلية شاملة قد تنسحب إلى الدول المجاورة»[١].

لم تعد شعوب المنطقة تتحمَّل العودة إلى الاستعمار والانتداب

(١) صحيفة السفير، ٢٠٠٦/١١/١١، مترجم عن مجلة «فورين أفيرز».

والمفوضين الساميين، كما أدركت دول المنطقة الأخرى حجم الضرر الذي يُلحقه بها الاحتلال وخاصة إيران وسوريا اللتان تعملان لإضعاف الموقع الأمريكي في العراق لحماية وجودهما ومصالحهما وأمنهما، ولا حلَّ أمام أمريكا إلَّا بالانسحاب من العراق، وعدم استخدامه منصة لتمزيقه أو تمزيق المنطقة، ولعلَّ الأمريكيين والعالم قد أدركوا مما جرى في هذا البلد بأن الاستقرار يتطلب عملية سياسية مدروسة داخل العراق وبين دول المنطقة، تراعي مصالح العراق وتأخذ بعين الاعتبار مصالح دول المنطقة، ولم تعد السيطرة الدولية العسكرية أو السياسية قادرة على تثبيت أي حل بالقوة خلافاً لإرادة الشعوب التي أصبحت أكثر وعياً وإدراكاً لما ينفعها في عالم متغير ومعقد.

المحور الإيراني السوري

بدأ النظام العالمي الجديد بعد انهيار الاتحاد السوفياتي بأحادية قطبية أمريكية تعمل للسيطرة على العالم لتسويق سياساتها وتأمين مصالحها، ونظراً لحيوية وأهمية منطقة الشرق الأوسط فقد وضعتها أمريكا على رأس اهتماماتها، وهي ليست جديدة على المنطقة، فلها فيها الكيان الإسرائيلي وعدد كبير من الدول العربية التي صنَّفتها أمريكا في خانة «الاعتدال»، لانسجام سياساتها مع المصالح الأمريكية.

لكن الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي تشكَّل نظامها الجديد بإقامة الدولة الإسلامية على يد الإمام الخميني(قده) في ١١ شباط ١٩٧٩، لم ترضخ للشروط والمطالب الأمريكية، فإيران بنت نظامها على قاعدة «لا شرقية ولا غربية»، ورأت مصالحها في استقلالها الذاتي والسياسي، ورفضت أن تستمر كقاعدة أمريكية كما كانت في

عهد الشاه، وفتحت أول سفارة لفلسطين متبنية القضية الفلسطينية من وجهة نظر المقاومين الفلسطينيين، وعبَّرت عن طموحاتها في أن تكون دولة ذات شأن تأخذ قراراتها بحرية تامة وتحمي ساحتها. كل هذا أغضب أمريكا التي بدأت تتلمس خروج إيران عن سيطرتها، فبدأت بمقاطعتها والتضييق عليها منذ انتصار الثورة وحتى الآن، وحرَّضت العراق لحربها ثماني سنوات، ودعمت المجموعات المعارضة للنظام، كما عملت على محاولة التغيير بالانقلاب من الداخل، وفتحت مؤخراً ملف «الطاقة النووية» لتحرِّض مجلس الأمن والعالم لمنعها من امتلاك القدرة في الطاقة النووية السلمية، بذريعة إمكانية الوصول إلى الطاقة النووية العسكرية. بعد كل هذا، من الطبيعي أن تكون إيران في معسكر مخالف للولايات المتحدة الأمريكية.

وبرز الدور السوري في المنطقة كدور متميز بعد اتفاق كامب ديفيد بين إسرائيل ومصر، واتفاق وادي عربة بين إسرائيل والأردن، فسوريا دولة الممانعة الوحيدة في المنطقة العربية التي لم تقبل بحلٍ مذل مع إسرائيل، وهي تريد استعادة كامل أراضيها في الجولان، ولا يمكنها تجاهل اختلال موازين القوة العسكرية لمصلحة إسرائيل، وتخشى أن تتعرض لحصار يؤدي إلى إنهاكها وإنهاء دورها والعبث بنظامها.

رأت سوريا أن دعم المقاومة الفلسطينية يساعد الفلسطينيين على تحرير أرضهم ويُوجِدُ معادلة جديدة تتلاءم مع الاستقرار السوري، بدل أن تبقى سوريا تحت الضغط الإسرائيلي التوسعي. ودعمت المقاومة في لبنان وطليعتها حزب الله لما يشكل لبنان من خاصرة ضعيفة يمكن النفاذ منها إلى الإضرار بسوريا، أمَّا لو كانت مقاومة لبنان قوية وواجهت المشروع الإسرائيلي فهذا ما يزيد من الموقع القوي لسوريا.

أصبحت الخارطة السياسية مرسومة بمقياس الانقياد للمشروع الأمريكي أو الممانعة ضده. وقد أوجدت أمريكا عملياً محورين في المنطقة، المحور التابع لها وفي أولوياته الدعم المطلق لإسرائيل، والمحور المخالف لها وهو الذي يضم كل المعترضين على سياساتها: إيران، وسوريا، والمقاومة في فلسطين وعلى رأسها حماس والجهاد الإسلامي، والمقاومة في لبنان وعلى رأسها حزب الله.

أمَّا إيران فهي منسجمة مع مبدئها ورؤيتها منذ قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية في دعم المقاومة ضد إسرائيل في لبنان وفلسطين، ورفضت الاحتلال في العراق لأنه يؤثر على مصالح العراق ومصالحها حيث يشكل الوجود الأمريكي خطراً عليها بسبب المجاورة من ناحية، والمشروع الشرق الأوسطي الكبير من ناحية أخرى، وانسجمت في تحالف مهم وأساسي مع سوريا لاشتراكهما في الحاجة إلى التكتل بوجه الهجمة الأمريكية، فضلاً عن ضرورة التضامن العربي الإسلامي الذي يساعد كل من البلدين في موقعه ودوره وحماية وجوده.

وأمَّا سوريا فهي تخوض الصراع مع إسرائيل منذ نشوء هذا الكيان، وهي إلى جانب المقاومة في لبنان وفلسطين المحتلة لخصوصية التماس الجغرافي مع البلدين من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنَّها تقوى بالمقاومة كما تقوى المقاومة بها، وهي في علاقاتها مع إيران تحصل على حليف إقليمي قوي وفاعل، كما تحصل منها إيران على التواصل والفاعلية مع الدول العربية، حيث الهموم مشتركة، والمصالح مشتركة أيضاً.

وأمَّا المقاومة في فلسطين ولبنان فهما من سنخية واحدة، كلٌ منهما يدافع عن أرضه في مواجهة الاحتلال، ويدفع عنه أخطار استمرارية هذا

الاحتلال ومشاريعه التوسعية، وبتعاونهما بالقدر المتاح يمكن الاستمرار في المواجهة لمنع إسرائيل من السيطرة وتحقيق أهدافها على حساب شعب فلسطين وشعب لبنان وشعوب المنطقة. هذه المقاومة بحاجة إلى الدعم، فإذا ما كان موجوداً وغير مشروط، وينسجم مع مصالحها ومصالح الداعمين، فلماذا لا يكون واضحاً ومكشوفاً؟ هكذا دعمت إيران وسوريا المقاومة في لبنان وفلسطين، واعتزَّت المقاومة بهذا الدعم لانسجامه مع تطلعاتها، وعدم وجود أي تكلفة أو عبء سياسي له، وهل يحق لإسرائيل أن تنال ثلاثة مليارات دولار كدعم سنوي ما عدا التسلح والتبني الكامل، ولا يحق للمقاومة أن تفتش عمن يدعمها؟! فلو دعمت دولٌ أخرى المقاومة من دون شروط سواء أكانت عربية أو إسلامية لقبلتها المقاومة كما قبلت دعم إيران وسوريا.

هكذا نشأ المحور المخالف للمحور الأمريكي الذي اصطلح على تسميته المحور الإيراني السوري، محوراً دفاعياً ممانعاً للتبعية والاحتلال وفرض الهيمنة الأمريكية وشرعنة الكيان الإسرائيلي على حساب أهل فلسطين المحتلة والمنطقة، أي مقابل المحور الأمريكي الإسرائيلي، وترك صراع المحورين آثاره على كل المنطقة بسبب تأثر دولها بأزمة الاحتلالين الأمريكي والإسرائيلي ونواياهما التوسعية.

فلسطين قضية مركزية

كل الحلول المطروحة لفلسطين مبنية على إعطاء إسرائيل ما تريد من الأرض والاستقرار، وحرمان الفلسطينيين من أبسط أسباب الحياة، ومنع اللاجئين من العودة إلى أرضهم أو الاعتراف بقدس مقدساتهم؟! هذا المسار لا ينتج حلولاً بل يولِّد المزيد من الأزمات.

إنَّ خيار استخدام القوة المفرطة ضد الفلسطينيين يعمق المأزق ويعقِّد الحل، ويدفع الفلسطينيين إلى المزيد من التشبث بالمقاومة، ولا تنفع السياسات الأمريكية الإسرائيلية المعتمدة في إثارة الفتنة بين الفلسطينيين، والتفكيك بين سلطة عباس وسلطة حماس، ومحاصرة حماس في غزة لإسقاطها، فهذه السياسيات مكشوفةٌ في أهدافها بتعطيل قدرة الشعب الفلسطيني وممثليه من أن يختاروا بحرية، وبجعلهم يجالسون على طاولة المفاوضات كمتلقِّين وليس كمحاورين، أي بإملاء الحلول الإسرائيلية عليهم، وقد اتَّبعت إسرائيل وداعموها هذه السياسات طوال الفترة السابقة، إنطلاقاً من مدريد إلى أوسلو وصولاً إلى خارطة الطريق ثم مؤتمر انابوليس، ولم تُنتج إلَّا المزيد من التعقيدات.

إنَّ اقتراح بوش لخيار الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية ما هو إلا شعار استهلاكي، أثبتت التجربة الميدانية وجود وظيفة واحدة له، وهو إبراز اهتمام الإدارة الأميركية بالقضية الفلسطينية، وذلك بالاكتفاء بوضع إطار ضبابي للحل من دون أي تحرك جدي للضغط على إسرائيل، أو إنصاف الفلسطينيين، أو رسم الخطوات العملية والزمنية التي ترسم معالم هذا الحل.

وحيث تهتم أمريكا بإعادة صياغة الشرق الأوسط الجديد وفق منظومة مصالحها، ترى أن تثبيت خطتها من خلال الدول العربية المؤثرة والأساسية في المنطقة، تتطلب إبراز الاهتمام بأولوية حل القضية الفلسطينية، لمساعدة هذه الأنظمة في تبرير تبعيتها للسياسة الأمريكية بحجة الضغط لمصلحة الفلسطينيين.

ونحن نعتقد بأنَّ أفق الحل مسدود، فإسرائيل تريد مفاوضات شكلية

لا تقترب من الحل النهائي ولا تجيب عن الأسئلة الصعبة، كمصير القدس وقضية اللاجئين وطبيعة الدولة الفلسطينية . . . وتريد التدخل في شكل السلطة الفلسطينية التي تفاوضها، ولا تعترف بخيار الشعب الفلسطيني في إعطاء أغلبية أصواته للمجلس التشريعي الذي تسيطر عليه حماس.

والسيد محمود عباس لا يستطيع إعطاء الضمانات الأمنية التي تريدها إسرائيل، ولا يملك السلطة الشرعية التي تؤهله بأن يتحدث باسم جميع الفلسطينيين، ووجوده وحركته في الضفة الغربية محكومةٌ بقيودٍ إسرائيلية وضغوطاتٍ عربية ودولية لا تجعله في الموقع الفاعل لإنجازٍ ما، فضلاً عن التصريحات الإسرائيلية التي تتحدث عن ضعفه وعدم ثقتها بقدرته على انجاز تقدمٍ معه.

وحماس مع الفصائل الفلسطينية المقاومة والشعب الفلسطيني عموماً وخاصةً في غزة تؤمن بالمقاومة كضمانة لحماية مشروع فلسطين، ومنع الحلول المفروضة التي سيدفع ثمنها الأجيال القادمة. هذا الإيمان العقائدي يملك الاستعداد الكامل للتضحية والشهادة والصبر مهما طال الزمان، لأن ما هو مطروح مذل ولا يقبله أحد، ولن تنفع الاعتداءات الوحشية على غزة بقتل النساء والأطفال والشيوخ في إسقاط حماس، بل يزداد الفلسطينيون إرتباطاً بها، حيث تفتح المقاومة نافذة أملٍ عزيز، بينما يؤدي الاستسلام إلى خسارة أكيدة لكل شيء.

بناءً لما تقدم، فإنَّ وعد بوش بإنجاز الحل قبل انتهاء ولايته العام ٢٠٠٨ أمرٌ مستحيل، والحركة الأمريكية في ظل هذه الإدارة كما الطريقة الإسرائيلية في المتابعة تقطيعٌ للوقت بانتظار متغيرات أساسية في المنطقة.

لبنان في قلب العاصفة

من جهةٍ أخرى، قامت إدارة بوش بمحاولات كثيرة ومتنوعة للقضاء على مقاومة حزب الله في لبنان، لأنها تعتقد بأنَّ هذه المقاومة تعيق مشروع الشرق الأوسط الجديد، وتعطِّل قدرة إسرائيل من استخدام لبنان كساحة تتوسع من خلالها لتوطين الفلسطينيين وتؤمِّن جبهتها الشمالية كما باقي الجبهات العربية المحيطة، لتستفرد بالفلسطينيين وتحاصر خياراتهم.

لا يختلف الموقف الاسرائيلي عن الموقف الامريكي في سعيه الدؤوب للقضاء على حزب الله، وقد شنَّت اسرائيل لهذه الغاية عدواناً كبيراً في تموز ١٩٩٣، اتبعته بعدوان أكبر في نيسان ١٩٩٦، فلم تفلح في القضاء على حزب الله، ثم خرجت من لبنان في ٢٥أيار٢٠٠٠ هرباً من العمليات العسكرية للمقاومة التي أنهكت قدرتها، لكنَّها بقيت محتلة لأراض لبنانية حدودية كمزارع شبعا وتلال كفرشوبا، ما أبقى مبرر مقاومتها موجودا، وقد تعاطى حزب الله بحذر كبير مع هذا الخروج الاسرائيلي من لبنان معتقداً بضرورة الاستعداد لجولة حرب اسرائيلية جديدة.

أصدر مجلس الأمن بطلب من أمريكا وفرنسا القرار الدولي ١٥٥٩ بتاريخ ٢/ ٩/ ٢٠٠٤، الذين يمكن اعتباره فاتحة المأزق السياسي الخطير الذي سيستمر لسنوات طويلة، وهو أول تعبير عملي جدي للإمساك الأمريكي بالإدارة المباشرة للملف اللبناني في مقابل الإدارة السورية له، وبداية المواجهة الدولية الإقليمية للتأثير في خيار لبنان، وقد جاء في القرار ١٥٥٩ ما يلي:

«١- يؤكد (مجلس الأمن) مجدداً مطالبته بالاحترام التام لسيادة

لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي تحت سلطة حكومة لبنان وحدها دون منازع في جميع أنحاء لبنان.

٢- يطالب جميع القوات الأجنبية المتبقية بالإنسحاب من لبنان.

٣- يدعو إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها.

٤- يؤيد بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية.

٥- يعلن تأييده لعملية انتخابية حرَّة ونزيهة في الانتخابات الرئاسية المقبلة وفقاً لقواعد الدستور اللبناني الموضوعة من غير تدخل أو نفوذ أجنبي»[1].

يتبيَّن من خلال القرار الدولي فتح المواجهة على أربعة محاور:

الأول: إخراج الجيش السوري من لبنان، بناء على البندين الأول والثاني.

الثاني: نزع سلاح حزب الله وإلغاء مقاومته، وهو المقصود من « جميع الميليشيات اللبنانية» في البند الثالث.

الثالث: نزع سلاح المخيمات الفلسطينية بشكل منفصل عن حل القضية الفلسطينية في المنطقة، وهو المقصود من «غير اللبنانية» في البند الثالث أيضاً.

الرابع: التدخل في اختيار رئيس الجمهورية الجديد، ومنع التجديد

(١) صحيفة النهار، ٤/٩/٢٠٠٤.

لثلاث سنوات جديدة للرئيس اميل لحود الذي تنتهي ولايته في ٢٤ تشرين الثاني ٢٠٠٤، وهو المقصود بالبند الخامس.

استعجل مجلس الأمن في إصدار القرار الدولي قبل يوم واحد من الجلسة النيابية اللبنانية التي كانت مقررة بتاريخ ٢٠٠٤/٩/٣ للتجديد للرئيس لحود، للضغط من أجل منع انتخابه استناداً إلى الفقرة الخامسة من القرار ١٥٥٩، لكنَّ مجلس النواب انتخب الرئيس لحود[١]، وفق الآليات الدستورية اللبنانية المعتمدة، بإجراء تعديل دستوري يسمح بالتجديد له لثلاث سنوات ولمرة واحدة، بأغلبية ٩٦ نائباً من أصل ١٢٨ نائباً، أي بنسبة ٧٥٪ من عدد النواب. هنا بدأ الضغط الدولي من منطلق عدم الاعتراف بنتيجة الانتخابات الرئاسية، واستمر لسنوات ثلاث مليئة بالتطورات والاهتزازات الأمنية وعدم الاستقرار السياسي.

حصل تطور بارز وخطير باغتيال الرئيس رفيق الحريري في ١٤ شباط ٢٠٠٥، فاختلطت الأوراق في لبنان، وأعطى الاغتيال ذريعة دولية كافية للمزيد من التدخل في الشؤون اللبنانية، ثم حصل الانسحاب السوري من لبنان في ٣٠/ ٤/ ٢٠٠٥، فاعتبرت أمريكا بأنَّ خروج القوات السورية من لبنان سيؤدي حكماً إلى إضعاف حزب الله، وإلى وضع «نزع سلاح حزب الله» على جدول الأعمال تطبيقاً للقرار ١٥٥٩، لكنَّ الاتفاق السياسي بين حزب الله وحركة أمل وتيار المستقبل (يرأسه سعد الحريري) والحزب التقدمي الاشتراكي (يرأسه وليد جنبلاط)، أي ما سُمي بالتحالف الرباعي أجَّلَ الضغوطات على الحزب، كان ذلك على

(١) صحيفة الديار، ٢٠٠٤/٩/٤.

أبواب الانتخابات النيابية في ٢٩ أيار ٢٠٠٥، وقد تضمَّن الاتفاق بين الأطراف الأربعة: التحالف في الانتخابات النيابية في مختلف المناطق اللبنانية، وتسهيل كل السبل لكشف المرتكبين في استشهاد الرئيس الحريري، والالتزام برؤية الرئيس الحريري في عدم المس بسلاح المقاومة بانتظار تحرير ما تبقى من الأراضي اللبنانية المحتلة، وما ستؤول إليه تطورات التسوية في المنطقة. حقَّق الاتفاق لتيار المستقبل والحزب التقدمي الاشتراكي أكثرية نيابية في المجلس النيابي، قابلها ضمانة عدم المس بالمقاومة وسلاحها.

مشاركة الحزب في الحكومة.

شارك حزب الله للمرة الأولى منذ تأسيسه بوزير محسوب عليه في حكومة السيد نجيب ميقاتي التي تشكَّلت في ١٩ نيسان ٢٠٠٥، بعد سلسلة من الأحداث الهامة أبرزها: صدور القرار ١٥٥٩، واغتيال الرئيس رفيق الحريري في ١٤ شباط ٢٠٠٥، وبداية الحديث عن خروج الجيش السوري من لبنان الذي حصل في ٣٠ نيسان ٢٠٠٥، وبناء على المبررات التالية:

١- ستتحمل الحكومة الجديدة تبعات المرحلة الانتقالية إلى حين إجراء الانتخابات النيابية في ٢٩ أيار ٢٠٠٥، مؤسِّسة بذلك لدور مختلف للحكومة عن الحكومات السابقة التي تشكَّلت في ظل الوجود السوري في لبنان، بحيث تعمل على إخراج الموقف السياسي منها بدل أن تكون مستقيلة من هذا الدور كما في السابق، وهذا ما يجعل دور الحكومة أساسياً في القرارات السياسية المتعلقة بالبلاد.

٢- توقُّع حزب الله أن يحصل تدخل أمريكي ودولي لإلزام لبنان

بسياسات تخدم إسرائيل، وتضر بمصالح لبنان، وتطالب بإلغاء المقاومة، على الرغم من وجود الخطر الإسرائيلي واحتلال مزارع شبعا ووجود الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية وانتهاكات الطيران الإسرائيلي يومياً للأجواء اللبنانية . . . فإذا كان له من يمثله في الحكومة، وشارك مع حلفائه فيها في تظهير الموقف الذي يحمي لبنان ومقاومته، وناقش مع القوى الأخرى في الحكومة هذا الموقف، فإنَّ موازين القوى داخل الحكومة سوف تساعد على اتخاذ المواقف السياسية المنسجمة مع رؤية الحزب، وتوفر له الفرصة الملائمة للدفاع عنها تمهيداً لتبنِّيها من قبل الحكومة.

٣- لن يكون عدد وزراء الحزب السبب الوحيد للتأثير على القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية داخل الحكومة، بل سيؤثر حضوره الشعبي في صياغة النتائج، وكذلك الحجم الشعبي للقوى السياسية الحليفة، وطبيعة التحالفات، والظروف الموضوعية، وسيكون للبيان الوزاري أهمية أساسية في رسم طريق الحكومة، كما ستحتاج الدول المؤثرة إلى معبر الحكومة لأي قرار، من هنا لم تعد الحكومة مجرَّد عمل تنفيذي محدود، بل سيكون دورها فاعلاً في كل ما يتعلق بالقرارات السياسية التي تحدِّد اتجاه البلد ومستقبله.

بناءً لما تقدَّم، شارك الحزب بفعالية أكثر في الحكومة التالية التي تشكلت بعد الانتخابات النيابية برئاسة السيد فؤاد السنيورة في ١٩ تموز ٢٠٠٥، فاختار وزيراً من الحزب، وآخر محسوب عليه، وثالثاً اتفق عليه مع حركة أمل، وقد جرى أثناء إعداد البيان الوزاري نقاش مطول حول المقاومة، استقرت نتيجته لمصلحة دعمها واستمراريتها. وقد

تحدث البيان الوزاري عن المقاومة في فقرتين، جاء في الأولى: «إنَّه بيانُ الحفاظ على مقاومتنا الباسلة، بيان الحوار الهادئ حول الخيارات المتاحة لنا جميعاً في نطاق معادلة عربية نضالية تواجه إسرائيل واحتلالاتها وأطماعها، وتحصّن لبنان في الوقت ذاته».

وفي الفقرة الثانية كان الدعم للمقاومة أصرح: «وتعتبر الحكومة أن المقاومة اللبنانية هي تعبير صادق وطبيعي عن الحق الوطني للشعب اللبناني في تحرير أرضه والدفاع عن كرامته في مواجهة الاعتداءات والتهديدات والأطماع الإسرائيلية، والعمل على استكمال تحرير الأرض اللبنانية»[1].

نعى رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط التحالف الرباعي بعد حوالي سبعة أشهر من إنشائه، وذلك في النصف الثاني من شهر كانون الأول ٢٠٠٥، قائلاً بأن: «لا وجود لاتفاق رباعي وهو لن يكون موجوداً»[2]، معللاً ذلك بموقف حزب الله من سوريا، ووجود السلاح بيده مع عدم الحاجة إليه. تزامن هذا الموقف مع اعتكاف وزراء حركة أمل وحزب الله عن المشاركة في الحكومة بتاريخ ١٢/ ١٢/ ٢٠٠٥ اثر اغتيال الصحافي الأستاذ جبران تويني، حيث عقدت الحكومة جلسة سريعة في اليوم نفسه قرَّرت فيها الدعوة إلى إنشاء المحكمة الدولية لمحاكمة من اغتال الرئيس الحريري من دون تحضير أو نقاش لطبيعة هذه المحكمة وصلاحياتها، ما اعتبره الوزراء المستقيلون خروجاً عن منطق التحالف الرباعي والشراكة الوطنية في

(١) صحيفة السفير، ٢٦/٧/٢٠٠٥.
(٢) صحيفة المستقبل، ٣٠/١٢/٢٠٠٥.

داخل الحكومة. ثم أعلن النائب سعد الحريري بعد مدة قصيرة خروجه عن التحالف الرباعي والتزاماته، وهذا ما حدا بسماحة الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله أن يُعلن عند عودة وزراء حركة أمل وحزب الله إلى الحكومة بعد سبعة أسابيع من اعتكافهم الإلغاء الكامل للتحالف الرباعي قائلاً: «اليوم نعود من جديد إلى الحكومة، وأول نتيجة سياسية بأنَّه لم يعد هناك تحالف رباعي، لأن أحد أطراف التحالف تنكَّر له ولأصل وجوده»[1].

تفاهم الحزب والتيار الوطني الحر

في هذه الفترة حصل تطور مهم على صعيد العلاقات السياسية على الساحة اللبنانية، حيث أنجز حزب الله والتيار الوطني الحر الذي يرأسه العماد ميشال عون تفاهماً سياسياً تمَّت صياغته بعد مداولات استمرت لعدة أشهر، ثم تُوِّج بالإعلان عنه في اجتماع مشترك بين أمين عام حزب الله السيد حسن نصر الله ورئيس التيار الوطني الحر العماد ميشال عون في صالون كنيسة مار مخايل بتاريخ ٦ شباط ٢٠٠٦ فيما سمي بـ: «ورقة التفاهم المشترك بين حزب الله والتيار الوطني الحر»، ولا يخفى ما كان لهذا التفاهم من أثر على الواقع السياسي اللبناني، فقد أوجد جسور التواصل الفعَّال بين طائفتين كبيرتين (الشيعة والمسيحيين) من خلال التمثيل الواسع للتيار والحزب فيهما، فعزَّز موقع كل من الطرفين في المعادلة الداخلية، ووضع الركيزة الأساسية لما عرف لاحقاً بالمعارضة اللبنانية، وحدَّد آلية التعاطي مع سلاح المقاومة كجزء من الإستراتيجية الدفاعية الوطنية الشاملة، مؤسساً لقاعدة الحوار حول المقاومة وسلاحها

(١) المصدر نفسه، ٤/٢/٢٠٠٥.

بدل المنطق الذي اعتمده القرار الدولي ١٥٥٩ في نزعه، وهذا ما وضّحه البند العاشر من الوثيقة[1] الذي نصّ على التالي:

«حماية لبنان وصيانة استقلاله وسيادته:

إنَّ حماية لبنان وصون استقلاله وسيادته هما مسؤولية وواجب وطني عام، تكفلهما المواثيق الدولية وشرعة حقوق الإنسان، لا سيما في مواجهة أي تهديدات أو أخطار يمكن أن تنال منهما من أي جهة أتت. من هنا، فإنَّ حمل السلاح ليس هدفاً بذاته، وإنما وسيلة شريفة مقدسة تمارسها أي جماعة تُحتلُّ أرضها تماماً، كما هي أساليب المقاومة السياسية.

وفي هذا السياق فإنَّ سلاح حزب الله يجب أن يأتي من ضمن مقاربة شاملة تقع بين حدين: الحد الأول هو الاستناد إلى المبررات التي تلقى الإجماع الوطني والتي تشكل مكامن القوة للبنان واللبنانيين في الإبقاء على السلاح، والحدّ الآخر هو تحديد الظروف الموضوعية التي تؤدي إلى انتفاء أسباب ومبررات حمله.

وبما أنَّ «إسرائيل» تحتل مزارع شبعا وتأسر المقاومين اللبنانيين وتهدِّد لبنان، فإنَّ على اللبنانيين تحمُّل مسؤولياتهم، وتقاسم أعباء حماية لبنان، وصيانة كيانه وأمنه، والحفاظ على استقلاله وسيادته من خلال:

١ ـ تحرير مزارع شبعا من الاحتلال الإسرائيلي.

٢ ـ تحرير الأسرى اللبنانيين من السجون الإسرائيلية.

٣ ـ حماية لبنان من الأخطار الإسرائيلية من خلال حوار وطني،

(١) الوثيقة منشورة في كل الصحف اللبنانية، ٧/٢/٢٠٠٥.

يؤدي إلى صياغة إستراتيجية دفاع وطني، يتوافق عليها اللبنانيون، وينخرطون فيها، عبر تحمُّل أعبائها والإفادة من نتائجها».

حقَّق التفاهم لكلٍّ من الطرفين مقبوليةً وامتداداً في شعبية الطرف الآخر، فهو أول تفاهم بهذا المستوى لا يتوقف عند حدود اتفاق القيادتين، بل يسري الى قواعدهما، حيث كانت تنعقد الاجتماعات الشعبية والنخبوية لأحد الطرفين فيحضر قيادي من الطرف الآخر، فيحاضر ويجيب عن أسئلة الحضور، وقد تمَّت خلال عدة أشهر من انعقاد التفاهم أوسع حملة تثقيف وتوعية لدى الطرفين، ما ساعد على تجذير التفاهم قيادة وقاعدة، حيث أصبحت مفردات ومواقف الطرفين متشابهة وقريبة جداً.

أعطى التفاهم لحزب الله امتداداً وطنياً واسعاً من خلال الطائفة المسيحية التي طالما راهن الغرب عليها لتكون في ركبه، وحاول البعض وضعها في الخانة الإسرائيلية وفي مواجهة المقاومة، وإذ بالتيار الوطني الحر يشكِّل دعماً أساسياً للمقاومة واستقلال لبنان، ويدحض حملة تخويف المسيحيين من حزب الله، وحملة محاصرة الحزب داخل طائفته فقط.

كما لبَّى التفاهم حاجات موضوعية للتيار الوطني الحر، الذي حاولت الدول الكبرى تجاهله، ولم تعطه قوى ١٤ آذار - التي كان شريكاً في انطلاقتها - حقَّه في السلطة بحسب تمثيله الشعبي وعدد نوابه، وعملت على محاصرته داخلياً وتهميشه واستبداله بقوى لا تمثِّل الساحة المسيحية، فمن خلال التفاهم انفتح التيار على قوة سياسية فاعلة ومؤثرة شكَّلت معه معارضة قوية وداعمة لاستعادة الدور المسيحي المسلوب،

وشكّلت عضداً مهماً للتعبير عن تمثيله في تركيبة السلطة بما ينسجم مع حجمه وتمثيله الشعبي الواسع في الطائفة المسيحية.

ازعج التفاهم القوى المحلية والإقليمية التي تنتعش بتمزيق الساحة ومحاصرة قواها الفاعلة والرافضة لمشاريعهم، فشنُّوا حملة إعلامية وسياسية واسعة ضده، لكنَّه ترسَّخ بشكل كبير مع مرور الزمن، وخضع لاختبارات عديدة في محطات ستظهر بوضوح لاحقاً، فصمد ونجح، ونجح كلٌّ من حزب الله والتيار الوطني الحر في تحقيق ما أراداه من هذا التفاهم على المستوى الوطني العام، وبقيا في الموقع القيادي الفاعل بين أنصارهما، وحقَّقا العديد من الإنجازات التي استفاد منها الطرفان وبالتالي لبنان، في إطار بنود التفاهم التي بلورت المشتركات العملية بينهما.

طاولة الحوار اللبناني

في هذه الفترة، تغيَّرت الاصطفافات السياسية بين الأطراف المختلفة في لبنان، فانفرط عقد التحالف الرباعي بحيث أصبح تيار المستقبل والحزب التقدمي الاشتراكي في الخندق المقابل لحزب الله وحركة أمل، وتم التفاهم بين التيار الوطني الحر وحزب الله بعد أن كان التيار يوم اغتيال الرئيس الحريري في ١٤ شباط ٢٠٠٥ مع القوى التي سُميت لاحقاً قوى ١٤ آذار نسبة إلى التجمع الشعبي الذي عقدته هذه القوى في ذكرى مرور شهر على اغتيال الرئيس الحريري، وأصبح الخلاف السياسي يُنذر بمزيد من التعقيدات في ساحة مضطربة، فدعا رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري إلى عقد طاولة للحوار يجتمع فيها ممثلون عن كل الأطراف الذين لديهم أعضاء في مجلس النواب، فوافق

الجميع، وانعقدت طاولة الحوار في المجلس النيابي بحضور أربعة عشر قيادي ومساعدين لهم يمثلون القوى السياسية المختلفة، وذلك في ٢ آذار ٢٠٠٦ وعلى جدول أعمالها[١]:

١ ـ كشف حقيقة اغتيال الرئيس الحريري.

٢ ـ الوضع الفلسطيني في المخيمات وخاصة فيما يتعلق بالسلاح.

٣ ـ العلاقات اللبنانية - السورية.

٤ ـ لبنانية مزارع شبعا والمطالبة بها.

٥ ـ الموقف من رئاسة الجمهورية.

٦ ـ المقاومة وسلاحها.

انعقدت اجتماعات عدة للحوار أفضت إلى الاتفاق على الأمور الأربعة الأولى، وبرز اتجاه عند تيار المستقبل والحزب التقدمي الاشتراكي ومسيحيي قرنة شهوان، أي ما اصطلح على تسميتهم لاحقاً جماعة ١٤ آذار أو جماعة السلطة، بإسقاط رئيس الجمهورية العماد إميل لحود قبل انتهاء ولايته القانونية في ٢٤ تشرين الثاني ٢٠٠٧، وحجتهم في ذلك القرار الدولي ١٥٥٩ الذي «يعلن تأييده لعمليةٍ انتخابية حرة ونزيه في الانتخابات الرئاسية المقبلة»، وأنَّ الرئيس لحود أصبح رئيساً ممدداً له لثلاث سنوات تحت الضغط السوري، فلا بدَّ من إلغاء ولايته بانتخاب جديد!. وهذا ما لم تقبل به المعارضة المؤلفة من حزب الله وأمل والتيار الوطني الحر وأقطابٍ من السنة أمثال الرئيس عمر كرامي، والدكتور فتحي يكن، ومن الدروز أمثال الوزير السابق طلال إرسلان،

(١) صحيفة السفير، مقال عن الحوار ٢٠٠٦، ٣٠/١٢/٢٠٠٦.

والوزير السابق وئام وهاب، والنائب السابق فيصل الداوود، وجهات حزبية أخرى علمانية وقومية ووطنية.

لم يتم الاتفاق على موقف موحَّد من رئاسة الجمهورية فاتُّفق على تجاوز الموضوع، ووصل النقاش إلى سلاح المقاومة في جلسة ١٦ أيار ٢٠٠٦، حيث أجمع المتحاورون بأنَّ معالجته تكون بالحوار والاتفاق وليس بالقوة أو التدخل الاجنبي، ومن ضمن إستراتيجية دفاعية يرسمها لبنان لنفسه، لكنَّ النقاش لم يكتمل.

حرب إسرائيل على لبنان

مع حلول تاريخ ١٢ تموز ٢٠٠٦، أسر حزب الله جنديين إسرائيليين على الحدود اللبنانية الفلسطينية لمبادلتهما بالأسرى والمعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية، والذين لم تنفع كل الجهود السياسية لإطلاقهم، فاتَّخذت إسرائيل قرار الحرب على حزب الله بذريعة اطلاق سراح الجنديين، والتي استمرت ٣٣ يوماً، سمَّاها الاسرئيليون «حرب لبنان الثانية»، وسمَّاها حزب الله «الوعد الصادق».

لم يكن يتوقع الحزب أن يؤدي الأسر إلى حربٍ شاملة، ومع ذلك كان مستعداً قبل الأسر وبعده لأي احتمالٍ عدوانيٍ إسرائيلي على لبنان، حيث بدأ إستعدادته منذ التحرير في ٢٥ أيار ٢٠٠٠، لقناعته بأنَّ إسرائيل ستعتدي على لبنان في يوم من الأيام، فهي تريد لبنان مجرداً من أسباب القوة كي لا يكون عائقاً أمام مشروعها التوسعي في المنطقة.

كان قرار الحرب أمريكياً بالتنفيذ الإسرائيلي، واتضح فيما بعد من خلال التقارير الأمريكية والإسرائيلية والمعلومات الصحفية المطَّلعة

وتقرير فينوغراد بأنَّ إسرائيل اندفعت إلى الحرب بالضغط الأمريكي، وكانت بحاجة إلى وقت إضافي لا يقل على شهرين أو ثلاثة للمزيد من الاستعداد، (أشارت التقارير حول نيَّة اسرائيل شنَّ حرب ضد حزب الله بين أيلول وتشرين الأول من العام نفسه)، فاندفعت إلى الحرب بطريقة متدرِّجة وغير متوازنة بسبب القرار المفاجئ بالحرب، وعدم اكتمال الصورة مسبقاً لما تتطلبه المعركة الحاسمة لتحقيق الأهداف المطروحة.

لماذا أقدمت أمريكا على هذه الخطوة؟

لأنها فشلت في استخدام القرار ١٥٥٩ سياسياً لنزع سلاح حزب الله، ولم يؤدِ الخروج السوري من لبنان إلى إضعاف الحزب، وشكَّلت مشاركة الحزب في الحكومة مع بيانها الوزاري الداعم للمقاومة حماية سياسية له، وزاد رصيد الحزب بالالتفاف الشعبي حوله وخاصة بعد التفاهم مع التيار الوطني الحر، وليس بالإمكان توريط الجيش اللبناني في مشكلة مع المقاومة في أجواء عقيدة الجيش المعادية لإسرائيل على ضوء الواقع السياسي الموجود في لبنان، وواقع الجيش وتركيبته في ظل الاصطفاف الطائفي الحاد في لبنان، ولم يتمكن فريق ١٤ آذار مع كل الضغط الدولي عليه وخاصة الأمريكي من الالتزام بجدول زمني لمعالجة وجود سلاح الحزب، بل انكشف لاحقاً بأن شخصيات أساسية من فريق ١٤ آذار أخبرت نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني ووزيرة خارجيته رايس وبعض المسؤولين الأمريكيين بعدم قدرتهم على فعل أي شيء، وأنَّ مرور الوقت ليس لمصلحتهم، وأشاروا إليهم بأنَّ الخيار الوحيد المتبقي هو شنُّ حربٍ إسرائيلية على الحزب لضرب قوته ونزع سلاحه.

كان عدوان تموز ٢٠٠٦ حرباً عالميةً باليد الإسرائيلية ضد حزب الله ومؤيديه، حيث احتشدت الدول الكبرى ومجلس الأمن وبعض الدول العربية وفريق ١٤ آذار في لبنان لتغطية وتبرير العدوان الإسرائيلي وتحميل الحزب مسؤولية الحرب ونتائجها، ومطالبته بإنهاء وجوده المسلح. يعجز القلم عن وصف همجية العدوان الإسرائيلي والمجازر التي ارتكبت بحق الشعب اللبناني، حيث استشهد حوالى الألف شهيد، وجرح ثلاثة آلاف، ودُمرت البيوت والمباني في قرى ومناطق واسعة وخاصة في الجنوب والضاحية الجنوبية لبيروت والبقاع، ورمى الإسرائيليون أكثر من أربع ملايين قنبلة عنقودية[1]، لكنَّ مقاومة حزب الله صمدت، ومنعت الإسرائيليين من التقدم براً، وأوقعت بآلياته وجنوده خسائر كبيرة، لعلَّ أبرزها ما اصطلح عليه بـ«محرقة الدبابات»[2] في منطقة وادي الحجير الجنوبية في ٢٠٠٦/٨/١٢، حيث تم تدمير أكثر من ٣٩ دبابة وجرافة، وقتل ما يزيد على عشرين ضابطاً وجندياً إسرائيلياً وجرح أكثر من مئة وعشرة جنود، فانقلب ما أراده الإسرائيلي من تحقيق نصرٍ ما على الأرض قبل توقف «الأعمال العدائية» في ١٤ /٢٠٠٦/٨ الساعة الثامنة صباحاً بناءً للقرار الدولي ١٧٠١، إلى هزيمةٍ نكراء معنوية وميدانية، أضيفت إلى هزيمته في عدم قدرته على اقتحام بعض القرى الأمامية على الحدود مثل: بنت جبيل وعيتا الشعب والخيام وغيرها.

---

(١) أعلنت الناطقة الإعلامية باسم مكتب تنسيق نزع الألغام والقنابل العنقودية في جنوب لبنان أنَّ هناك ٣٩ مليون متر مربع من الأراضي الملوثة في لبنان بالقنابل العنقودية في ٩٧٠ موقعاً. حصل بسببها ٢٥٦ إصابة بين المدنيين بين قتيل وجريح منذ آب ٢٠٠٦، بينهم ٥١ إصابة في صفوف العاملين. صحيفة الشرق، ٢٠٠٨/٦/٥.

(٢) صحيفة السفير، ٢٠٠٦/٨/١٣.

تميزت جبهة لبنان بالتماسك في مواجهة العدوان الإسرائيلي، حيث وقف الجيش اللبناني إلى جانب المقاومة وسقط له شهداء وجرحى، وضحَّى الناس في المناطق المستهدفة فتحملوا التهجير والمعاناة وعبروا عن وقوفهم مع المقاومة في أصعب الظروف، وتفاعل الناس في المناطق الأخرى مع المهجرين، فآووهم ومدوا يد العون إليهم من دون تمييز بين منطقة وأخرى، أو طائفة وأخرى، وعلى الرغم من صدور تصريحات من بعض السياسيين يحملون المقاومة مسؤولية وقوع العدوان، فإنَّها لم تؤثر على الصورة الوطنية العامة المتماسكة ضد العدوان الإسرائيلي.

نجح حزب الله في إفشال أهداف الحرب الإسرائيلية الثانية على لبنان، فلم يتحقق الهدفان الرئيسان اللذان أعلنهما رئيس وزراء الإسرائيلي أولمرت في اليوم السادس للعدوان، أمام الكنيست الإسرائيلي، كشرط لوقف إطلاق النار، وهما: «عودة الجنديين الإسرائيليين، وتنفيذ القرار الدولي ١٥٥٩ بما في ذلك نزع سلاح حزب الله»[١]. ولم يتحقق حلم وزير الدفاع عمير بيرتس الذي «هدَّد باجتياح لبنان»[٢]، ولا رئيس الأركان دان حالوتس «بتدمير صواريخ الحزب ومنعه من إطلاقها»، حيث استمر إطلاقها على وتيرتها وقوتها إلى حين توقف «الأعمال العدائية» عند بدء تنفيذ القرار الدولي ١٧٠١. ولم تنجح رايس في اليوم التاسع للعدوان، عندما رفضت الدعوات المطالبة بوقف إطلاق النار، في تبرير بشاعة الاعتداءات على لبنان بأنها «آلام مخاض الشرق الأوسط الجديد في لبنان»[٣]، حيث لم يولد هذا الشرق الجديد

(١) النصر المخضَّب، ص: ٧٤، إصدار صحيفة السفير، ط١، ٢٠٠٦.
(٢) المصدر نفسه، ص: ٨٤.
(٣) المصدر نفسه، ص: ٨٦.

من لبنان. فتحوَّل الحزب بعد هذا النصر الاستراتيجي المميّز الذي لم يحصل في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، إلى قوة مميّزة وملهمة لشعوب المنطقة.

نجح حزب الله في إفشال أهداف العدوان، وارتدَّت نتائج الهزيمة داخل الكيان الإسرائيلي استقالات كثيرة أبرزها لرئيس الأركان «حالوتس» وعدد من قيادات الجيش، وفشل وزير الدفاع «عمير بيرتس» في تجديد رئاسته لحزب العمل، وأصدرت لجنة «فينوغراد» نتائج تحقيقاتها المليئة بعوامل التقصير والفشل سياسياً وعسكرياً وفي إدارة الجبهة الداخلية أثناء الحرب.

أحدثت إسرائيل أضراراً بالغة في عدوانها لمدة ٣٣ يوماً على لبنان، شملت ١٢٠,٠٠٠ وحدة سكنية مهدمة أو متضررة بينها ١٦,٠٠٠ وحدة تهدمت بالكامل، قدَّرت الحكومة اللبنانية[١] مجموع كلفتها ما بين مليار و٣ مليار دولار أمريكي، ومؤسسات اقتصادية ومزروعات ومواشي وطيور وآليات قدَّر المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق[٢] قيمتها بحوالى ٥٨٠,٠٠٠ دولار أمريكي، عدا عن فقدان عدد كبير من العمال لوظائفهم، وقد رفعت الحكومة اللبنانية إلى مؤتمر «باريس٣» تقريراً عن خسائر عدوان ٢٠٠٦ قدَّرتها بـ ٢,٨ مليار دولار، «تشمل تكلفة إعادة الاعمار، وإعادة بناء ترميم البنية التحتية الخاصة والعامة، واستبدال المنشأت المدمرة، والتعويض عن المساكن الخاصة التي تشكل الجزء

(١) مجلة الاعمار والاقتصاد، ٢٠٠٧/٨/٣.

(٢) صحيفة الأنوار، ٢٠٠٧/٢/١٦، ويمكن العودة إلى موقع المركز على الأنترنت www.dirasat.net.

الأكبر من الخسائر»[1]، وإن كانت إحصاءات حزب الله الخاصة تشير إلى أن التكلفة تبلغ حوالى ٢ مليار دولار أمريكي.

سارع حزب الله إلى استيعاب آثار العدوان الاجتماعية، فباشر بتأمين المساعدات المالية لجميع المتضررين لتأمين وتجهيز مساكن مؤقتة بالإيجار بلغت قيمتها ١٦٨ مليون دولار، وذلك ريثما يتم ترميم أو بناء ما هدَّمته إسرائيل. كما كلَّف مؤسسة «جهاد البناء» التابعة للحزب بترميم الأقسام المشتركة للبيوت في الضاحية الجنوبية لبيروت، ودَفْع بدل التكلفة لترميم البيوت في البقاع والجنوب والضاحية وباقي المناطق اللبنانية، فبلغت القيمة الإجمالية ١٨٨ مليون دولار. وأنشأ شركة معمارية سمَّاها «وعد» لإعادة بناء الضاحية الجنوبية من بيروت، بما يستوعب ٢٧٤ مبنى يشمل ٦٠٠٠ وحدة سكنية مهدمة كلياً، تمَّ تلزيمها لشركات كبرى متخصصة، وبذلك يكون الحزب قد فوَّت على المراهنين إيجاد أزمة للناس تنعكس على العلاقة بينهم وبين الحزب، وهذا ما فاجأ المراقبين والمراهنين.

لم يسترح حزب الله بعد ١٤ آب ٢٠٠٦ تاريخ توقف «الأعمال العدائية»، بل درس الحرب ونتائجها، واستفاد الدروس والعبر من إيجابياتها وسلبياتها، وبدأ يرمِّم وضعه ويمتِّن قدرته، في ظل تعاطف شعبي واسع، وإقبال شبابي كبير للانضواء تحت لواء الحزب، وفي ظل تعاون واسعٍ مع قوى المعارضة اللبنانية بشكلٍ فعَّال.

---

(١) مجلة الاعمار والاقتصاد، ٢٠٠٧/٨/٣.

احتدام الصراع السياسي

بعد فشل العدوان العسكري الإسرائيلي على لبنان، بدأ العدوان السياسي الأمريكي من جديد، وازداد المأزق اللبناني، فلم يستجب أركان السلطة بعد الحرب لتشكيل حكومة وحدة وطنية تضم التيار الوطني الحر الذي يرأسه الجنرال ميشال عون، ثم أقروا المحكمة الدولية من دون النقاش مع حزب الله وحركة أمل وهما داخل الحكومة، فاستقال وزراء الطرفين هذه المرة من الحكومة في ١١/ ١١/ ٢٠٠٦، وطالبوا باستقالة الحكومة وتشكيل حكومة جديدة يتمثل فيها التيار الوطني الحر وتكون بمثابة «حكومة وحدة وطنية»، التي ستمنع بعض القرارات السياسية الأساسية التي تمس سيادة لبنان ومقاومته، عندما يكون للمعارضة أكثر من ثلث الوزراء بزيادة وزير واحد على الأقل عن الثلث، فبحسب الدستور اللبناني «تحتاج المواضيع الأساسية لموافقة ثلثي عدد أعضاء الحكومة». اعتبرت المعارضة أنَّ طلبها منطقي وطبيعي، فأعضاء مجلس النواب من المعارضة يشكلون ٤٥ ٪ في مقابل ٥٥ ٪ للموالاة، وطبيعة التركيبة الطائفية تتطلب توافقاً، ولا علاج لعدم الاستقرار السياسي والأمني وفشل الحكومة في معالجتهما، إضافة إلى المشاكل الاقتصادية المستعصية، إلّا بحكومة وحدة وطنية، لكنَّ فريق الموالاة رفض التوافق على إعطاء المعارضة(٣/ ١+١) من الوزراء وشجعهم الأمريكي على هذا الأمر، وهذا ما أدخل البلاد في أزمة حكومية معقدة، فالمعارضة لا تعترف بالحكومة وتدعو إلى استقالتها، والموالاة تصرُّ على استمرارية الحكومة متجاهلة استقالة ستة وزراء منها، بينهم خمسة يمثلون الطائفة الشيعية في لبنان، مع ضعف واضح فيها في عدم وجود التمثيل المسيحي الأكثري الذي يمثله التيار الوطني الحر.

أقامت المعارضة أضخم تظاهرة في تاريخ لبنان في ١٠/ ١٢/ ٢٠٠٦ تدعو لإسقاط الحكومة، وعندما لم تُفلح في ذلك دعت في اليوم نفسه إلى اعتصام في الوسط التجاري في العاصمة بيروت استمر ٥٣٨ يوماً، واستمرت معه الأزمة الحكومية وشلل البلد على جميع المستويات، كما صاحبته أزمة رئاسة الجمهورية، حيث رفضت الموالاة التعاطي مع الرئيس بحسب صلاحياته الدستورية، واعتبرته غير موجود، مع أن ولايته لا تنتهي إلَّا بعد حوالى السنة، وهذا ما عقَّد الأمور أكثر.

انتهت ولاية رئيس الجمهورية العماد إميل لحود في ٢٤/ ١١/ ٢٠٠٧، ولم يستطع المجلس النيابي انتخاب الرئيس المتفق عليه، بسبب امتناع المعارضة عن تأمين نصاب ثلثي أعضاء المجلس النيابي لانتخابه، نتيجة لرفض فريق الموالاة تشكيل حكومة وحدة وطنية تراعي نسب التمثيل في المجلس النيابي، وهذا هو الموقف الأمريكي المعلن نفسه الذي يقبل باستمرار البلد من دون رئيس، وبإدارة حكومة رئيس الوزراء السنيورة، لمنع انتخاب رئيس من ضمن معادلة سياسية تشرعن المقاومة من جديد، وتعطي دوراً للمعارضة الفاعلة في لبنان.

لم تترك إدارة بوش لبنان لخياراته، بل تدخلت لمنع حزب الله والمعارضة من أن يكونوا جزءاً طبيعياً من الحياة السياسية اللبنانية بذريعة رفض مقاومة حزب الله، وحصل اصطفاف دولي ترعاه أمريكا ضد إيران وسوريا يحملانهما مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع في لبنان، وكذلك فعلت الموالاة في ترويج مواجهتها بأنَّها للمحور الإيراني السوري الذي يدعم المعارضة! ولكن الواقع يختلف عن هذه الاتهامات، فإسرائيل تشكِّل خطراً داهماً ومستمراً على لبنان، وهو المنطق الذي تتسلح به المقاومة،

وهي تحتل مزارع شبعا وتلال كفرشوبا في الجنوب اللبناني، ويدخل الطيران الإسرائيلي يومياً بعدة طلعات مختلف الأراضي اللبنانية بهدف التصوير وتخزين المعلومات لبنك الأهداف العسكرية، وفي تقريرها الذي أعدته مساعدة الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية «أنجيلا كاين» في الملخص الموجَّه إلى مجلس الأمن الدولي حول الوضع في الشرق الأوسط بتاريخ ٢٣/ ٤/ ٢٠٠٨، ذكرت في الفقرة ٣٥: «سجَّلت اليونيفيل تصاعداً ملحوظاً في عدد الخروقات الجوية الإسرائيلية التي تُرتكب يومياً، فارتفعت من ٢٨٢ في شباط ٢٠٠٨، إلى ٦٩٢ في آذار، وبلغت ٤٧٦ خلال النصف الأول من نيسان. هذه الطلعات تشكِّل خرقاً للسيادة اللبنانية والخط الأزرق، وتواصل التقليل من صدقية اليونيفيل والقوات المسلَّحة اللبنانية»[1]، وهذا ما يشكِّل تهديداً حقيقياً لأمن الناس والمقاومين، ويعتبر حزب الله أنَّ من حق اللبنانيين التعبير عن رفضهم للوصاية الأجنبية، وأن يتعاونوا مع بعضهم كلبنانيين لتأسيس دولتهم المستقلة، وأن يرفضوا بقاء احتلال أي قطعة من أرضهم، وأن يستعيدوا أسراهم في السجون الإسرائيلية؟.

اغتيال القائد الشهيد عماد مغنية

في هذه الأثناء، اغتالت إسرائيل القائد الجهادي الكبير في حزب الله الشهيد عماد مغنية (الحاج رضوان) في سوريا في ١٢ شباط ٢٠٠٨، بواسطة سيارة مفخخة عندما كان خارجاً من أحد المباني، وهو يهم بالوصول إلى سيارته، وهي تعلم دور هذا القائد الكبير في تحرير أيار ٢٠٠٥، وانتصار تموز ٢٠٠٦، فهو قائد الانتصارين، وله الدور الاساس

(١) http:// domino.un.org/unispal.nsf.

في بناء القدرة العسكرية لحزب الله وإدارتها، وهي بذلك تستهدف إضعاف حزب الله في مجال نجاحاته في العمل المقاوم، إلَّا أنَّ الحزب استوعب آصار الصدمة بسرعة، وعالج غياب القائد الشهيد بتعيينات تواكب استمرارية قوة وفعالية حزب الله، الذي تحوَّل إلى جهاز متماسك، يرفد مسيرته بالطاقات والكفاءات، بشكل متقن ومحترف وسريع.

ثبت لحزب الله تنفيذ إسرائيل لعملية الاغتيال من خلال الأدلة المادية في مسرح الجريمة، والتي تُشير بشكل أكيد إلى إسرائيل، وكذلك من خلال بعض المعطيات التي توفرت أثناء التحقيقات التي أجراها السوريون، ولا زال الملف يحتاج إلى بعض الوقت لاستكمال كامل خيوط الجريمة. ولأنَّ حزب الله قد تيقَّن من مسؤولية إسرائيل، أعلن الأمين العام لحزب الله سماحة السيد حسن نصر الله في مراسم تشييع الشهيد القائد مغنية عن التعهد بالرد، حيث قال: «أمام هذا القتل في الزمان والمكان والأسلوب، أيها الصهاينة، إن كنتم تريدون هذا النوع من الحرب المفتوحة، فليسمع العالم كله، فلتكن الحرب مفتوحة. نحن نملك كما كل البشر حقًّا مقدساً في الدفاع عن النفس، وكل ما يؤدي هذا الحق في الدفاع عن بلدنا وإخواننا وقادتنا وشعبنا سنقوم به إن شاء الله»[1].

عاشت اسرائيل حالة من الهلع مما يضمره حزب الله في الرد على عملية الاغتيال، وساقت التهديدات العلنية والرسائل عبر العديد من الدول الاجنبية لتتجنب هذه الكأس المرَّة، لكنَّ الحزب ملتزم بوعده مهما

(١) صحيفة السفير، ١٥/٢/٢٠٠٨.

طال الزمن، وليس محشوراً بتوقيت معين، وقد ردَّ على المطالبين بتجنب ردة فعل اسرائيل على الرد، بأنَّ المسؤولية تقع على البادىء وهي اسرائيل، وعليها أن تتحمَّل عواقب أفعالها، لتتوقف عن تماديها.

ازمة شبكة اتصالات المقاومة

استمرت الأزمة السياسية من دون حل، وتراكمت التعقيدات السياسية التي بدأت مع القرار ١٥٥٩ أي منذ ثلاث سنوات، ولم يتم اكتشاف أي من مرتكبي جرائم الاغتيال التي حصلت في لبنان، ومرَّ على خلو سدة رئاسة الجمهورية حوالى ستة أشهر من دون أفق، وفشلت كل مبادرات الحل: العربية، والسعودية الإيرانية، والفرنسية، واستحوذت حكومة السنيورة «غير الدستورية» على صلاحيات رئيس الجمهورية، وهي تتخذ القرارات من دون حسيب أو رقيب. ثم حصل تطورٌ فاجأ الحزب، ولم يكن يتوقعه من حكومة لبنانية غير دستورية وفي وضع مأزوم، حيث اجتمعت هذه الحكومة مساء ٥ أيار ٢٠٠٨، وبقيت منعقدة لأكثر من عشر ساعات إلى الساعة الرابعة والنصف من فجر اليوم التالي، لتتخذ قراراً خطيراً وحربياً بنظر حزب الله، وهو ملاحقة شبكة اتصالات المقاومة السلكية والمعاقبة عليها، حيث جاء في القرار:

«اعتبار شبكة الاتصالات التي أقامها حزب الله على امتداد الأراضي اللبنانية غير شرعية وغير قانونية وتشكل اعتداء على سيادة الدولة وعلى المال العام.

إطلاق الملاحقات الجزائية بحق كل من يثبت ضلوعه في العملية أفراداً كانوا أو أحزاباً أو هيئات أو شركات.

رفض الإدعاء بأن حماية حزب الله تستوجب إقامة مثل هذه الشبكة أو اعتبارها سلاحاً مكملاً لسلاح الحزب، وكذلك رفض منطق ربطها بالتشويش الإسرائيلي أو السوري أو الأمني الذي أدانته وتدينه الحكومة وتعمل في كل مرة على إزالته.

تزويد الجامعة العربية والمنظمات الدولية بتفاصيل هذا الاعتداء الجديد على سيادة القانون في لبنان، وفضح الدور التي قامت به وتقوم به هيئات إيرانية في هذا الحقل.

تكليف الإدارات المختصة والقوى الأمنية متابعة ومعالجة الوضع الشاذ القائم باعتبار أن ملكية هذه الشبكات تعود قانوناً للدولة اللبنانية التي لها الحق في إزالتها»[١].

رفض الحزب القرار، ودعا الحكومة للتراجع عنه، وأعلن موقفه الصريح من خلال أمينه العام السيد حسن نصر الله في المؤتمر الصحفي[٢] الذي عقده بتاريخ ٨/ ٥/ ٢٠٠٨، جاء فيه:

ثالثاً: هذا القرار هدفه تجريد أهم عنصر يحمي قيادة المقاومة وكوادرها وبنيتها التحتية، ويهدف إلى كشفها كمقدمةٍ للاغتيال والقتل وتدمير بنيتها التحتية، وبالتالي هم شركاء بالقتل، وهم شركاء في الاغتيال، ولو من باب تأمين المقدمات وفتح الطريق.

رابعاً: هذا القرار هدفه الإيقاع بين الجيش الوطني اللبناني والقوى الأمنية اللبنانية والمقاومة».

---

(١) صحيفة الأنوار، ٨/ ٥/ ٢٠٠٨.
(٢) صحيفة الانتقاد الاسبوعية التي تصدر عن حزب الله، ٩/ ٥/ ٢٠٠٨.

وجاء في المؤتمر أيضاً:

«ولكن بعد القرارات المظلمة للحكومة السوداء، نحن نعتبر أنَّ هناك حرباً بدأت، ومن واجبنا أن ندافع عن سلاحنا وعن مقاومتنا، وقد أعذر من أنذر. . .الموضوع بالنسبة إلينا تجاوز كل الخطوط الحمر، لا تساهل مع أحد، كائناً من كان، ونحن نعرف أيضاً ومعلوماتنا تؤكد أنَّ موضوع السلكي هو خطوة أولى تتبعها خطوات لاحقة».

تداعت الأحداث بصورة سريعة جداً، حيث تحركت مجموعات مسلَّحة في العاصمة بيروت من ميليشيا تيار المستقبل والحزب التقدمي الاشتراكي وذلك ابتداء من ٧/ ٥/ ٢٠٠٨ لمنع تظاهرة مطلبية للاتحاد العمالي العام بقوة السلاح، ثم تحركت هذه المجموعات في اليوم التالي للسيطرة على بعض شوارع العاصمة، وبدأت بإطلاق النار باتجاه مكاتب وشباب المعارضة، فإذا ما تمَّ ربط هذا التحرك مع قرار الحكومة بملاحقة شبكة الاتصالات، يمكن الاستنتاج بأن المطلوب:

١- دفعُ الجيش والقوى الأمنية للتدَّخل إلى جانب الموالاة، وبهذا يحصل الاشتباك بين المقاومة وأنصارها مع الجيش والقوى الأمنية.

٢- إرباك المقاومة بفتنة داخلية مسلَّحة، تطرح سلاح حزب الله كمشكلة في مقابل سلاح المليشيات الأخرى، بدل أن يبقى سلاحاً لمقاومة إسرائيل.

اعتبر حزب الله بأنَّ الانجرار إلى النتيجتين أعلاه هو الخطوة التالية لقرار الحكومة، والتي ستؤدي إلى خطوات أخرى ضد المقاومة، فاتخذ مع المعارضة قراراً ضرورياً في عمل دفاعي محدود وسريع يلغي التقاتل، فواجه المسلحين الذين انتشروا في الشوارع وفي

مكاتب مختلفة من أحياء العاصمة، وهم الذين أُحضروا بأكثريتهم الساحقة من منطقتي الشمال والبقاع، فاستسلم بعضهم وهرب البعض الآخر، وهذا ما تمَّ خلال ليلة واحدة في ٢٠٠٨/٥/٨، ثم سرعان ما سلَّم الحزب مكاتب الميليشيات المسلحة إلى الجيش اللبناني، وانسحب المسلحون من الشوارع، وأُلغيت كل المظاهر المسلحة فيها، فاستلم الجيش اللبناني أمن العاصمة بالكامل، حيث عاد الهدوء إليها. وفي ٢٠٠٨/٥/١١ بدأت الأحداث في جبل لبنان مع الحزب التقدمي الاشتراكي الذي قتل عنصرين من حزب الله، لكنَّ اتفاقاً حصل بعد ساعات أنهى هذه الأحداث، فاستلم الجيش اللبناني الأمن في الجبل وبعض مكاتب ومخازن أسلحة الحزب التقدمي الاشتراكي. صاحَبَ ما حصل في بيروت والجبل أحداثاً مختلفة ومتفرقة بادر إليها أنصار تيار المستقبل من طرف واحد في الشمال والبقاع والطريق الدولي إلى الجنوب اللبناني، فقطعوا بعض الطرقات الدولية، وحصلت مجزرة في بلدة حلبا في عكار شمال لبنان طالت أعضاء في الحزب السوري القومي الاجتماعي المعارض.

اعتبر حزب الله ما قام به في بيروت والجبل دفاعاً عن المقاومة المستهدفة بقرار الحكومة وحركة الميليشيات المسلحة لفريق السلطة على الأرض، وأنجز العمل بمقدار ما يستلزمه الدفاع، لذا لم يتجاوز مناطق الاعتداء عليه، ولم يبق سلاحه في الشارع بعد تجاوز المشكلة، ولم يفكر بأي سيطرة ميدانية على أحياء أو مناطق، بل سلَّم الأمر إلى الجيش اللبناني مباشرة. برز هذا الهدف الدفاعي المحدود بوضوح في الحل الذي نتج لاحقاً عن اتفاق الدوحة، فما طالبت به المعارضة في الدوحة هو ما كانت تطالب به منذ سنة ونصف من دون أي تعديل، ومن دون ترتيب أي

أثر على نتائج الاحداث التي سببها قرار الحكومة بشأن «شبكة الاتصالات».

إنَّ الرغبة التي توفرت لدى الجميع بعدم التورط في فتنة داخلية، ووصول الأزمة إلى مأزق حقيقي وخطير على المستويين الأمني والسياسي، واصرار المعارضة على الاستمرار بالعصيان المدني الذي أعلنته في ٨/ ٥/ ٢٠٠٨ للضغط من أجل الغاء قرار الحكومة، سرَّع الاستجابة لوفد الجامعة العربية برئاسة رئيس وزراء دولة قطر الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني بالاتفاق على عودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الأحداث الأخيرة التي سببها قرار مجلس الوزراء في ٥/ ٥/ ٢٠٠٨، وذلك بعد أن ألغت الحكومة قراريها بشأن شبكة اتصالات المقاومة وتنحية رئيس جهاز أمن المطار العميد وفيق شقير عن عمله. وتقرر عقد مؤتمر للحوار في الدوحة لأعضاء مؤتمر الحوار اللبناني، وقد أعلن رئيس وفد الجامعة العربية هذا الاتفاق[1]، في أوتيل الفينيسيا في بيروت، بحضور ممثلين عن المعارضة والموالاة.

اتفاق الدوحة

انعقد مؤتمر الحوار الوطني اللبناني في الدوحة بتاريخ ١٦/ ٥/ ٢٠٠٨، وتم الاتفاق على النقاط الثلاث الرئيسة[2] التي كانت محل نزاع خلال سنة ونصف السنة منذ استقالة الوزراء من الحكومة، فكانت كالتالي:

«١- اتفق الأطراف على أن يدعو رئيس مجلس النواب البرلمان

---

(١) صحيفة المستقبل، ١٦/ ٥/ ٢٠٠٨.
(٢) صحيفة السفير، ٢٢/ ٥/ ٢٠٠٨.

اللبناني إلى الانعقاد، طبقاً للقواعد المتبعة، خلال ٢٤ ساعة، لانتخاب المرشح التوافقي العماد ميشال سليمان رئيساً للجمهورية.

٢- تشكيل حكومة وحدة وطنية من ٣٠ وزيراً، توزع على أساس ١٦ وزيراً للأغلبية، و١١ وزيراً للمعارضة (أي٣/ ١+١)، و٣ للرئيس، وتتعاهد كافة الأطراف بمقتضى هذا الاتفاق بعدم الاستقالة أو إعاقة عمل الحكومة.

٣- اعتماد القضاء طبقاً للقانون ١٩٦٠ كدائرة انتخابية (وفق النظام الأكثري)».

تمَّ اتفاق الدوحة في ظل وضع دولي وإقليمي يخشى تطور الأوضاع في لبنان إلى درجة تخرج عن السيطرة، وتؤدي إلى انعكاسات غير ملائمة للتهدئة التي يحتاجها كل الأطراف، في ظل أفول إدارة بوش مع اقتراب انتهاء ولايته وإخفاقاته العديدة في المنطقة، وخوف المواقع العربية المؤثرة من تطورات تؤثر على ميزان القوى في لبنان، وبعد الأحداث الخطيرة التي رافقت قرار الحكومة في ٥/ ٥/ ٢٠٠٨ والتي تنذر بعواقب غير محسوبة، وفي ظل فشل رهانات الموالاة على اعتماد الضغط عبر قرارات الحكومة أو الميليشيات المسلحة أو استخدام القوى الأمنية الرسمية.

أدَّى اتفاق الدوحة إلى مسار جديد، وذلك بإعادة الحياة إلى المؤسسات الدستورية اللبنانية وعلى رأسها انتخاب رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان في ٢٥ أيار ٢٠٠٨، وأفسح المجال أمام التهيئة للانتخابات النيابية الجديدة التي تعيد إنتاج السلطة من جديد في لبنان، وذلك في شهر أيار من سنة ٢٠٠٩، ورفع موضوع سلاح حزب الله من

الضغط السياسي ليضعه في إطار النقاش الحواري الذي يرعاه رئيس الجمهورية من ضمن استراتيجية دفاعية تُبيِّن موقف لبنان من التهديدات الإسرائيلية لأرضه ومياهه وأجوائه.

المقاومة وحكومة الوحدة الوطنية

تمّ تكليف السيد فؤاد السنيورة برئاسة الحكومة لتشكيلها في ٢٨/ ٥/ ٢٠٠٨، على أن يشكِّل حكومة وحدة وطنية يكون فيها للمعارضة الثلث الضامن بحسب اتفاق الدوحة، لكنَّ المدة طالت بسبب الخلاف على توزيع الحقائب الوزارية من ناحية، ثم بسبب مناقشة البيان الوزاري من ناحية أخرى، والذي أُنجز بعد ١٤ جلسة للجنة الصياغة، حيث كانت العقدة الأساسية الموقف من المقاومة، فالمعارضة تريد التأكيد على حق المقاومة في الدفاع عن الأرض كما ورد في بيان الحكومة السابقة، والموالاة تريد ترحيل هذا البند إلى هيئة الحوار الوطني وعدم ذكر هذا الحق في البيان الوزاري، ثم كانت النتيجة ما أرادته المعارضة، إذ لا يمكن إنجاز البيان من دون موافقة الثلث الضامن، ولا تجد المعارضة مبرِّراً لإلغاء بند المقاومة ما دام الاتفاق على أمر جديد لم يحصل، ومعادلة ما بعد الدوحة تتطلّبُ تشكيل حكومة الوحدة الوطنية مهما كانت الظروف لحاجة جميع الأطراف محليًا وإقليميًا ودوليًا إلى سير عجلة بناء مؤسسات الدولة.

اعتمدت الحكومة النص الذي وافق عليه حزب الله والمعارضة حول المقاومة كما يلي:

«تؤكد الحكومة على ما يأتي:

أولاً- حق لبنان بشعبه وجيشه ومقاومته في تحرير مزارع شبعا

وتلال كفرشوبا، والجزء اللبناني من قرية الغجر المحتلّة، أو استرجاعها، والدفاع عن لبنان في مواجهة أي اعتداء، والتمسك بحقه في مياهه، وذلك بكل الوسائل المشروعة والمتاحة.

ثانياً- التزام الحكومة قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٠١ بمندرجاته كافة.

ثالثاً- العمل على وضع استراتيجية وطنية شاملة لحماية لبنان والدفاع عنه، يُتفق عليها في الحوار الذي سيدعو إليه رئيس الجمهورية بمشاركة الجامعة العربية، وذلك بعد نيل الحكومة الثقة في المجلس النيابي»[١].

ناقش المجلس النيابي بيان الحكومة ومنحها الثقة بأغلبية ١٠٠ من ١٢٨ نائباً بتاريخ ١٢/٨/٢٠٠٨، حيث استغرق إنجاز بند الحكومة من اتفاق الدوحة شهرين ونصف الشهر، كما كانت مناقشات فريق الموالاة للبيان الوزاري في المجلس النيابي حادة ومتوترة، ولم يعط بعضهم الثقة لها، ما يعكس عدم رضاهم عمّا آلت إليه الأمور، لكنَّ خياراتهم البديلة منعدمة، بسبب الظروف الموضوعية وموازين القوى السياسية في الساحة اللبنانية.

انسحب توتير الموالاة للأجواء الإعلامية والسياسية على كل الساحة، ولم تخلو خطاباتهم وخاصة تيار المستقبل من إثارة لأحداث بيروت في ٧ أيار ٢٠٠٨ على خلفية شدِّ العصب المذهبي لعدم وجود المشروع البديل الذي يجمعهم، وظنًّا من قياداتهم بأنّ هذا الأمر يساهم في الحشد للانتخابات النيابية القادمة، وخشية من أن يؤدي التفاهم مع

---

(١) صحيفة النهار، ٤/٨/٢٠٠٨.

أطراف المعارضة إلى حالة من التراخي أو التفاعل معها من دون ثمنٍ مقابلٍ يُبقي لقوى ١٤ آذار قدرتها ومكانتها، في الوقت الذي تعزَّزت فيه مكانة حزب الله والمعارضة خاصة بعد سلسلة الإنجازات التي تحقَّقت، وآخرها تحرير الأسرى والمعتقلين وجثامين الشهداء بإذعان الإسرائيلي لثمنٍ باهض في عملية التبادل مقابل الجنديين الأسيرين الميِّتين عند حزب الله.

أقدم حزب الله على خطوة غير مسبوقة في تاريخ الحكومات السابقة، حيث وزع حصّته في الحكومة والمؤلفة من ثلاثة وزراء، فأعطى حلفاءه وزيرين، واحداً للمعارضة الدرزية ممثلة بالوزير طلال أرسلان، وسعى لإعطاء المعارضة السنية مقعداً وزارياً باستبدال مقعد شيعي من حصّته مع الموالاة، لكن النائب سعد الحريري لم يقبل المبادلة، عندها أعطى وزيراً للأحزاب المعارضة المتحالفة معه من خلال الحزب السوري القومي الإجتماعي ممثلاً بالوزير علي قانصو، واكتفى الحزب بالوزير الحاج محمد فنيش، وهو بذلك يؤكد على عدم سعيه إلى المكتسبات الخاصة، بل تركيزه على دعم خطّه السياسي ومقاومته من خلال التعاون مع حلفائه ومشاركتهم في حكومة الوحدة الوطنية.

تعامل حزب الله مع التحريض المذهبي والتوتير السياسي الاعلامي بتهدئةٍ وخطابٍ تصالحي، لقناعته بأنَّ اتفاق الدوحة كرَّس مرحلة جديدة ستمهِّد للانتخابات النيابية في أيار ٢٠٠٩ لإعادة إنتاج السلطة، ولا يوجد في الأفق على المستويات المحلية والاقليمية والدولية - ما لم تحصل مفاجآت استثنائية -، ما يسبِّب تغييراً أساسياً في الواقع اللبناني، كما يعمل حزب الله والمعارضة باطمئنان وتقدُّم، وينجزون الخطوات

المنسجمة مع شعاراتهم وطروحاتهم، ويستمرون في بناء وتحصين قوتهم الشعبية والسياسية، وتعمل المقاومة على أن تبقى حاضرة وفاعلة في مواجهة المشروع الاسرائيلي بتحضيرات وجهوزية تجاوزت بأضعاف ما كانت عليه في تموز ٢٠٠٦، ما يساعد على ردع إسرائيل وحماية لبنان.

عملية الرضوان

جاءت «عملية الرضوان» لتضيف رصيداً لبنانياً وعربياً وإسلامياً إلى حزب الله، وتُخرجه من زواريب التجاذبات السياسية المحلية الصغيرة، وتعيد البريق إلى صورته المقاوِمة التي حاولت بعض القوى المحلية تشويهها.

شنَّت إسرائيل حربها الثانية على لبنان بذريعة إطلاق سراح الجنديين الذين أسرهما حزب الله في ١٢ تموز ٢٠٠٦، وأوهمت الرأي العام الاسرائيلي أنها حصلت على القرار الدولي ١٧٠١ بعد ٣٣ يوماً من العدوان على لبنان والذي يتضمن الافراج عن الأسيرين الإسرائيليين، لذا بقيت إسرائيل لسنة كاملة في موقع مطالبة الوسيط الدولي الأممي سرًّا وعلانية بالإفراج عن الأسيرين من دون أي تعهُّد بالإفراج عن الأسرى والمعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية، ما يعني أنه لم يكن يوجد تفاوض جدِّي لسنة كاملة.

أدركت إسرائيل أنّ عليها الاتفاق على عملية تبادل، فبدأت المفاوضات غير المباشرة عبر الوسيط الالماني الدولي بالحديث عن الثمن. حاولت إسرائيل معرفة مصير الجنديين حيث يختلف الثمن بين أن يكونا حيَّين أو ميّتين، لكنّ الحزب أحاط مصيرهما بسريّة تامة، وعرض المبادلة على مرحلتين: الأولى: كشف المصير، والثانية: ثمن التبادل،

لكنَّ الثمن الذي طلبه لكشف المصير قارب ما لو تمَّت صفقة التبادل دفعة واحدة، ما جعل الإسرائيلي يتَّجه إلى الدفعة الواحدة، لكنَّه كان مربكاً ومتردّداً، هل سيتورط بتبادل في مقابل أموات وعندها تكون خسارته كبيرة؟ أم سيكون التبادل مقابل أحياء وعندها يكون الثمن مقبولاً؟ فكان يعطي الموافقة على الإفراج عن عميد الأسرى سمير القنطار، ثمّ يتراجع، إلى أن حسم هذا الخيار بالإفراج عنه وبقيَ الخلاف على التفاصيل الأخرى.

وصلت مفاوضات التبادل إلى صيغتها النهائية قبل شهر ونصف تقريباً من يوم التبادل، وقد اعتبر حزب الله أنّ ما حصل عليه يشكّل إنجازاً كبيراً بالمبادلة مع أسيرين ميّتين، واعتبرت إسرائيل أنها خطوة الضرورة لإقفال هذا الملف ونزع ذريعة وجود أسرى لبنانيين في السجون الإسرائيلية كي لا يكرِّر حزب الله محاولته بالأسر مرّة جديدة، فكانت «عملية الرضوان» نسبة إلى الشهيد القائد الحاج عماد مغنية «رضوان» الذي قاد عملية الأسيرين ومواجهة الحرب التي شنتها إسرائيل إثرها، وفي محصِّلتها الافراج عن خمسة لبنانيين بينهم سمير القنطار المسجون لثلاثين سنة والمحكوم بـ ٥٤٢ سنة بحسب القضاء الإسرائيلي، إضافة إلى ١٩٩ جثة شهيد وشهيدة من عشر دول عربية بينها فلسطين ولبنان، مع وعد الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بأن يعمل للإفراج عن أسرى فلسطينيين من النساء والأطفال والمرضى.

عمل حزب الله ليكون استقبال الأسرى والمعتقلين وجثامين الشهداء في ١٦ تموز ٢٠٠٨ عرساً وطنياً جامعاً، فاتفق مع رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان أن يُقيم برعايته حفل استقبال رسمي

في مطار بيروت، يدعو إليه كل القوى والشخصيات السياسية في لبنان من الموالاة والمعارضة، على أن يُقيم الحزب احتفالاً شعبياً في ملعب الراية في الضاحية الجنوبية.

نجح حزب الله في إعطاء البعد الوطني الشامل لعملية الرضوان، حيث شكّل استقبال الموالاة والمعارضة للمحرَّرين في مطار رفيق الحريري الدولي اعترافاً جامعاً بصوابية عملية الأسر التي قام بها حزب الله للإفراج عن الأسرى، وبما أنّ العنوان الرمز للعملية سمير القنطار لا ينتمي إلى حزب الله، بل تمّ اعتقاله عام ١٩٧٨ قبل تأسيس الحزب بأربع سنوات، إثر عملية فدائية داخل فلسطين، فهذا مؤشّر على الاهتمام الوطني المقاوم الذي يتخطى الحزبية الضيِّقة. وحيث شملت العملية جثامين شهداء فلسطينيين وعرب فهي تحمل رمزية دور ومكانة فلسطين من جهاد حزب الله. لقد عمَّت الفرحة أرجاء العالمين العربي والاسلامي بهذا الانجاز، وارتفعت مكانة حزب الله أكثر فأكثر، وما رفعُ صورة سماحة الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله في أرجاء المنطقة إلّا دليلٌ على رمزية قيادته في الموقع المقاوم للاحتلال، والذي يبعث الأمل بالتحرير والتخلُّص من الذل والاستسلام والمهانة التي هيمنت على منطقتنا خلال العقود الستة الأخيرة، منذ إنشاء الكيان الإسرائيلي في فلسطين المحتلة.

التفاهم مع قوى سلفية

يعتبر خصوم حزب الله بأنّ توريط الحزب في مشاكل داخلية بعناوين مختلفة تُسقط مكانة مقاومته ضدَّ إسرائيل، وتشوِّه صورته، وتخسِّره أوراق القوة التي حازها بفعل الانتصارات التي حقَّقها في

مواجهة إسرائيل، ولعلّ الفتنة السنية- الشيعية من أبرز العناوين التي تفاداها حزب الله في محطات عدة، وعمل من أجل إلغائها من التداول، ومدَّ يده إلى مخالفيه للمعالجة الهادئة للخلافات السياسية.

يتحدَّث حزب الله عن الوحدة الإسلامية في خطاباته وأدبياته، ويتَّخذ مواقفه في هذا المجال على قاعدة إيمانه بها من الموقعين الديني والسياسي، وقد شجَّع كل أطر التعاون الوحدوي، وله شبكة واسعة من العلاقات اللبنانية والعربية التي تركِّز على هذا الاتجاه، ولم يسمع أحدٌ منه خطاباً مذهبياً منذ تأسيسه. وللحزب صلاتٌ مهمة مع قيادات سنية بارزة دينياً وسياسياً في إطار المعارضة التي تجمعهم مع حزب الله.

سعى الحزب إلى الاتجاه المعاكس للفتنة، فأعلن صراحة رغبته بفتح صفحة جديدة بعد اتفاق الدوحة مع تيار المستقبل، لكنَّه لم يتجاوب. وقد أثمرت في هذه الأثناء سلسلة اللقاءات التي انعقدت لعدة أشهر مع قوى سلفية تهتمُّ بالدعوة الاسلامية وقياديين من حزب الله، فأنتجت وثيقةً للتفاهم، شكَّلت من وجهة نظر حزب الله خطوة على طريق إخماد الفتنة السنية- الشيعية، وباباً من أبواب تحصين المقاومة، وسبيلاً لإضعاف الخطاب المذهبي التحريضي في الساحة. وقَّع الوثيقة عن الجانب السلفي الشيخ الدكتور حسن الشهال، وعن حزب الله رئيس المجلس السياسي السيد ابراهيم أمين السيد، في ١٨ آب ٢٠٠٨، وقد اشتملت على مقدمة وثمانية بنود منها:

ـ «الامتناع عن التحريض وتهييج العوام لأنّ ذلك يساهم في إذكاء نار الفتنة، ويُخرج القرار من أيدي العقلاء، فيتحكّم بالساحة السفهاء وأعداء الأمة الإسلامية.

ـ الوقوف في وجه المشروع الأمريكي - الصهيوني الذي من أبرز أدواته إثارة الفتنة، وتجزئة المجزأ، وتقسيم المقسَّم.

ـ السعي بجد وجهد للقضاء على الفكر التكفيري الموجود عند السنة والشعية، لأنَّ تكفير عموم الشيعة مرفوض عند السلفيين، وتكفير عموم السنة مرفوض عند حزب الله.

ـ يرى الطرفان أنَّ من شأن التفاهم منع الفتنة بين المسلمين، وتعزيز السلم الأهلي والعيش المشترك بين اللبنانيين جميعاً»[١].

استقبلت المعارضة الوثيقة بالترحاب، وأشادت بها شخصيات سنية مرموقة أمثال: الدكتور فتحي يكن رئيس جبهة العمل الإسلامي، ورؤساء ووزراء سابقين كالرئيس سليم الحص، والرئيس عمر كرامي، والرئيس نجيب ميقاتي، وكذلك تجمع العلماء المسلمين، والشيخ ماهر حمود وغيرهم كثير. كما أشادت بها قيادات إسلامية عربية وعلى رأسها المرشد العام للأخوان المسلمين في مصر محمد مهدي عاكف الذي قال: «إذا حدث اتفاق بين حزب الله وبين السلفيين في لبنان، فهذا شيء نؤيده ونباركه»[٢].

لم يجف حبر الوثيقة حتى شنَّ الشيخ داعي الاسلام الشهال ابن عمّ الشيخ حسن الشهال حملة عنيفة على الاتفاق، من موقعه الأساسي في التيار السلفي، معتبراً أن «لا قيمة لهذا الحوار الذي ينبغي أن يأتي في الوقت المناسب، وبأولويات مناسبة، ونحن كلنا مع وأد الفتنة»[٣]،

(١) صحيفة السفير، ١٩/٨/٢٠٠٨.
(٢) صحيفة الشرق الأوسط، ١٩/٨/٢٠٠٨.
(٣) صحيفة النهار، ١٨/٨/٢٠٠٨.

وعلّق عضو كتلة «المستقبل» النائب مصطفى علوش: «هي نوع من الخروقات الإعلامية التي يقوم بها حزب الله للتصوير بأنه قام بخرق سياسي داخل الشارع السني»، وقال نائب «المستقبل» سمير الجسر: «إنَّ الوثيقة قد تكون موضع استغلال من بعض القوى السياسية ووسائل الإعلام للإيهام بانقسامات في الساحة الطرابلسية وكذلك الوطنية، مشيراً إلى أن تيار المستقبل لم يتبنَّ هذه الوثيقة، لأنه لا يحبِّذ هذه الاتفاقات الثنائية»[1]. ورفضت الجماعة الإسلامية في لبنان وثيقة التفاهم بلسان رئيسها الشيخ فيصل المولوي: «لا يمكن لأحد أن يعارض تفاهماً يرمي إلى رفض الفتنة في مواجهة المشروع الصهيوني الأمريكي . . . إنَّ محاربة هذه الفتنة لا تكون إلّا بدخول البيوت من أبوابها، فعلى الحزب فتح حوار جدي موضوعي مع المرجعيات والفعاليات»[2].

أمام هذه الهجمة على التفاهم بين حزب الله وبعض القوى السلفية، جمَّد الشيخ الدكتور حسن الشهال الوثيقة من طرف واحد، مبرِّراً ذلك بحجم الضغوطات التي مورست عليه وعلى من معه، وأعلن حزب الله تفهُّمه لهذا الموقف، ما أبقى الباب مفتوحاً لمتابعة مضمون الوثيقة عندما تتبدَّل الظروف التي أحاطت بالقوى السلفية الموقِّعة عليها. وقد كشفت هذه الحملة الرافضة للتفاهم مسار فريق ١٤ آذار في إبقاء الحواجز النفسية والسياسية موجودة في مواجهة حزب الله، ومدى المرونة التي أبداها الحزب للتفاهم مع الطرف الآخر. وقد ظهرت هذه الصورة المتقابلة أمام الرأي العام، ما لا يدع مجالاً للشكّ حول إيجابية الحزب في إطار تحصين الموقف المقاوم والسلم الأهلي، وسلبية الطرف

---

(١) صحيفة البيرق، ٢٠/٨/٢٠٠٨.
(٢) صحيفة اللواء، ٢٠/٨/٢٠٠٨.

الآخر حتى لو تسبَّبت مواقفه بتوتير الأجواء السياسية والأمنية، وهي التي انعكست عليه سلباً في مناطق عدة من لبنان، لأنّها انطلقت من طرف واحد وفي داخل بيته ولم يلق تجاوباً من المعارضة التي بقيَت ثابتة على موقفها في ضرورة حصر الخلاف ضمن المؤسسات الدستورية، والابتعاد عن أجواء التوتير أو الفتنة.

المفاوضات السورية الإسرائيلية

هل ستؤثر المفاوضات السورية الإسرائيلية على المقاومة؟ أو على تعديل موازين القوى في لبنان؟

من الواضح بأنَّ المفاوضات جاءت تلبية لحاجة سورية لفكِّ العزلة عنها دولياً، وذلك عن طريق هذه المفاوضات التي تجذب اهتمام الدول الكبرى بسبب اهتمامها بالشأن الإسرائيلي، وحاجة إسرائيلية للضغط على الفلسطينيين بإمكانية التفرّد بهم وخسرانهم لعوامل القوة الإضافية التي يمكن أن تساعدهم في المفاوضات.

حصلت سوريا بسرعة على مبتغاها، بإعادة العلاقات الفرنسية السورية على أعلى المستويات، منهية توتراً وقطيعة لثلاث سنوات مضت، وفي مقابلة للرئيس الفرنسي ساركوزي مع صحيفة «يديعوت أحرنوت» الإسرائيلية، برَّر إعادتها بسبب لبنان، لكنه لم يخف الأسباب الأخرى ومنها المحادثات مع إسرائيل، فقال: «في كانون الأول الماضي، قلت بوضوح إنني سأعيد الاتصال معهم فقط بعد حصول تطورات إيجابية في لبنان. إنّ مثل هذه التطورات حصلت، أحدها انتخاب الرئيس سليمان. لذلك اتصلت به (الأسد) للتعبير عن رضاي ودعوته للاستمرار في هذا الاتجاه. قلت له أيضاً أن المحادثات مع

إسرائيل تتقدم في الاتجاه الصحيح، وتحظى بدعم فرنسا الكامل. بالإضافة إلى ذلك، دعوته للمشاركة في قمة الاتحاد من أجل المتوسط، وأوضحت له أنه تمَّت دعوة جميع دول وحكومات البحر المتوسط بمن فيها إسرائيل»[١]. ثم بدأ الانفتاح الأوروبي على سوريا، كما خفَّ الضغط الأمريكي عنها.

لكنّها أعلنت بصراحة وعلى لسان الرئيس الأسد بأنّ المفاوضات هدفها الجولان فقط، ففي مقابلة له مع مجلة «اسبرسو» الإيطالية قال: «لكننا لا نقبل ضمن أي اتفاق الطلب العقيم المتمثل في قطع العلاقة مع إيران وحماس وحزب الله»[٢]. ما يعني بأن مسار المفاوضات لا يرتبط بمعادلةٍ على حساب لبنان، فضلاً عن أن لبنان القوي بمقاومته أنفع لسوريا ودورها من لبنان الضعيف الذي يمتدُّ ضعفه إليها.

لا يعتبر حزب الله نفسه معنياً بهذه المفاوضات، ولا يتوقع وصولها إلى نتيجة ملموسة في المدى المنظور، ويعتقد بأنَّ استمرارية مقاومته تفرض نفسها كأمر واقع لا يمكن تجاوزه، وهي ما يحتاجه لبنان للصمود في مواجهة المشروع الإسرائيلي، ولا ينعكس سلباً على سوريا بأي حال من الأحوال، فسوريا لا تتحمّل أي مسؤولية تجاه مقاومة لبنان لإسرائيل، هكذا فعلت فرفضت مواجهة حزب الله عندما طلبت منها أمريكا تجريده من سلاحه وإنهاء مقاومته بناءً للقرار ١٥٥٩ وقبل الخروج السوري من لبنان، وهكذا ستفعل في التعاطي المستقبلي مع هذا الملف، فهي ليست في موقع أن تكون أداة لمشاريع أمريكا وإسرائيل، فضلاً عن أنَّ دورها وموقعها يتناغم مع وجود المقاومة في لبنان وفلسطين.

---

(١) صحيفة السفير، ٢٠٠٨/٦/٢١.

(٢) المصدر نفسه، ٢٠٠٨/٥/٩.

من الطبيعي أن يتأثر لبنان بما يحصل على المستوى الإقليمي والدولي، بسبب موقعه الجيوسياسي من ناحية، وسعي الأطراف السياسية فيه للتقوّي بالأطراف الإقليمية والدولية لتعديل موازين القوى الداخلية وتحسين مراكز نفوذهم من ناحية أخرى. لكنَّ تداعيات فشل الحرب الإسرائيلية في ضرب المقاومة في لبنان، وفشل الضغوطات الأمريكية والدولية المكثفة لتسويق مشاريعها الشرق أوسطية من بوابة لبنان، وعدم قدرة فريق الموالاة (١٤ آذار) في ترسيخ معادلة التلاقي مع المشروع الغربي وتطويق المقاومة، والصمود الكبير لحزب الله والمعارضة في مواجهة التحديات المختلفة مترافقاً مع عدد من الإنجازات المهمة، ووجود قضايا أخرى برزت كأولويات في المواكبة الدولية، تركت الفرصة أمام لبنان ليستعيد عمل مؤسساته الدستورية، وتكون له فرصة انتظار نتائج الانتخابات النيابية القادمة في أيار ٢٠٠٩.

لا يمكن لعقارب الساعة أن تعود إلى الوراء، وإنَّ الاستمرار في تجاهل خيارات الشعب اللبناني في أن يكون قوياً لن يؤدي إلى حلٍ مستقر، وإذا ما احتكمنا إلى القوانين المرعية الإجراء والإرادة الشعبية، فإنَّ النتيجة في المنطقة بأسرها ستكون على وتيرة واحدة رافضة لهذا الاستخفاف بالإرادة الوطنية والشعبية والخيارات الحرة. إنَّ ما تصنعه أمريكا بإدارة بوش في المنطقة يطيل الأزمات ويعقدها، ولا بدَّ من مقاربة مختلفة لما يجري في المنطقة: تتأسَّس على حقوق المواطنين في أوطانهم وحقهم في تحرير أرضهم، واحترام خياراتهم الشعبية وقوانين بلدانهم، وعدم التدخل السياسي الأجنبي لمصلحة فريق ضد آخر، وادراك مستوى الصحوة الإسلامية الناشئة على امتداد العالم الإسلامي، وعدم تجاهل مستوى الممانعة والمقاومة لكل من أراد التعاطي مع أزمات

المنطقة، والتوقف عن الانحياز الدولي لمصلحة إسرائيل، ووضع اليد على الطاقة النووية العسكرية الإسرائيلية، وإنصاف الشعب الفلسطيني بإعطائه حقوقه وإعادة أراضيه ورفع الحصار عنه والعدوان عليه، والعمل الجاد لخروج الاحتلال الأمريكي من العراق، والتوقف عن منع إيران من حقها الطبيعي في امتلاك الطاقة النووية السلمية، وإعادة الأراضي السورية واللبنانية المحتلة إلى أهلها ...

رؤية حزب الله.

إنَّ مقاومة حزب الله - لبنان جزءٌ من رؤية فكرية سياسية إسلامية جهادية متكاملة لبناء بلدٍ قوي مستقر مستقل، حيث يعبِّر الحزب عنها بطرق مشروعة، تلقى كل الدعم والتأييد الشعبي، وتنسجم مع التعاليم السماوية السمحاء، والحق البشري في العدالة والحرية والكرامة والإنسانية، ولها هدفان أساسيان: تحرير الأرض من الاحتلال، والدفاع عن لبنان في مواجهة التهديدات والأخطار التي تمثلها إسرائيل.

كان حزب الله واضحاً في رؤيته، فالمقاومة ليست مجموعة مسلحة تريد تحرير قطعة أرض، وليست أداةً ظرفياً ينتهي دورها عندما تنتهي الذريعة، بل هي رؤية ومنهج، وليست ردة فعل عسكرية فقط، وهو يرى ضرورة بناء مجتمع المقاومة في لبنان ليكون لبنان قوياً، فيعزِّز استقلاله وسيادته في ظل أوضاع قلقة وخطرة في منطقةٍ تُعتبر فيها إسرائيل تهديداً حقيقياً لها بسبب مشروعها التوسعي، وإلّا كان البديل هو فرض الشروط وتعطيل قدرة لبنان عن أن يكون سيداً حراً مستقلاً. إنَّ مشروع المقاومة الذي يطرحه حزب الله قابل للاستمرارية، ولا بدَّ من نقاشه مع اللبنانيين للاتفاق على خطواته.

«المقاومة بالنسبة لحزب الله، هي رؤية مجتمعية بكل أبعادها، فهي مقاومة عسكرية وثقافية وسياسية وإعلامية، هي مقاومة الشعب والمجاهدين، ومقاومة الحاكم والأمة، ومقاومة الضمير الحر في أي موقع كان، ولذا كنا ندعو دائماً لبناء مجتمع المقاومة، ولم نقبل يوماً بمجموعة المقاومة، لأنَّ مجتمع المقاومة يحمل الاستمرارية، أمَّا مجموعة المقاومة فأداؤها ظرفي»[١].

«وهنا سؤال آخر، هل يستطيع لبنان تحمل تكلفة المقاومة؟ وأنا أسأل: هل يستطيع لبنان تحمل تكلفة الاحتلال ومفاعيله؟ ليس النقاش حول المقاومة وسلاحها، بل أي لبنان نريد؟ إذا أردنا لبنان السيد الحر المستقل، إذن، يجب أن يكون قادراً للدفاع عن نفسه، لدينا المقاومة كقدرة دفاعية جاهزة، فلنعمل على تقوية الجيش اللبناني، ولنضع إستراتيجية دفاعية تستفيد من عوامل القوة المتوفرة، لتنظِّمها بطريقة تحقِّق الهدف.

تعالوا نتَّفق لبناء الدولة القادرة العادلة، فإنَّ من الخطأ أن نتخلَّى عن أسباب قوَّتنا، من هنا نؤكد أن لا تعارض بين الدولة والمقاومة، لأنَّ اتجاه المقاومة هو الدفاع عن الأرض ومواجهة الاحتلال وهو في صلب اهتمام الدولة، فالمقاومة تُعتبر سنداً للدولة وليست منافسة لها، المقاومة تعتبر دعماً للدولة وليست بديلة عنها»[٢].

---

(١) راجع كتاب «مجتمع المقاومة» للمؤلف، ص: ٨، إصدار دار المعارف الحكمية، بيروت، ط٢، آذار ٢٠٠٨.

(٢) المصدر نفسه، ص: ١٦-١٧.

الفصل الخامس

القضية الفلسطينية

خطوات تاسيس المشروع الصهيوني

لم يشهد التاريخ المعاصر للقرن العشرين الميلادي قضية مشابهة للقضية الفلسطينية، حيث أتى اليهود المنتشرون في أنحاء العالم إلى فلسطين فاحتلوها وهجّروا أغلبية شعبها، برعاية دولية كاملة، ثم أصبح الاحتلال الصهيوني لفلسطين حقاً مدعوماً على المستوى الدولي، وتحولت المطالبة الفلسطينية باستعادة كامل الأرض وإلى اعتداء مرفوض بتغطية من مجلس الأمن الدولي. وليس صحيحاً أن يتم التعاطي مع هذه القضية على أنها نزاع أو تقاتل، فهي جريمة كبرى بحق البشرية، وقد تبيَّن جزء من معالمها خلال قرن من الزمن ما يكفي لوضع حد لهذا الخطر الداهم.

انعقد المؤتمر الأول للصهيونية العالمية في مدينة بال في سويسرا بين ٢٩ و٣١ آب عام ١٨٩٧ برئاسة تيودور هرتزل، وقرَّر إيجاد «وطن لليهود في فلسطين» وذلك بإسكان «اليهود في فلسطين على أسس ملائمة» و«تنظيم وتعبئة اليهودية العالمية بواسطة مؤسسات مناسبة، محلية وشاملة» و«تعميق المشاعر اليهودية والوعي القومي»[١].

(١) مفكرة القدس عام ١٩٨١ ـ ص ٢٠٨.

ثم انعقدت مؤتمرات عدة في السنوات التي تلت، ووضعت الخطط السياسية والمالية والعملية لتوفير مقومات النجاح لإنشاء الدولة اليهودية. واختلط الديني بالقومي في الدافع لإنشاء هذا الكيان، فمنهم من ردَّه إلى الوعود التوراتية بالسيطرة على فلسطين بناء لاختيار الله لشعب الله المختار، ومنهم من اعتبر اجتماع اليهود في بقعة جغرافية محددة حلاً لمعاناتهم في عدد كبير من دول أوروبا وروسيا. وبما أن الجاذبية القومية غير كافية لهذا الانتقال من أصقاع العالم، اجتمع الفريقان الديني والقومي العلماني على أهمية المنطلق الديني، فتشكَّل المشروع الصهيوني على قاعدة يهودية عنصرية، مركزاً على العصبية الدينية والعنصرية الساميّة، ومستخدماً لأبشع الأساليب من أجل تحقيق الهدف.

ليس غريباً أن تزداد مطامع الاحتلال يوماً بعد يوم، فتبدأ بانتزاع أراضٍ وقرى وقيام حرب عصابات على الفلسطينيين برعاية بريطانية في فترة الانتداب البريطاني، ثم يُعلَن الكيان المحتل على جزء من فلسطين عام ١٩٤٨، ثم يتم احتلال كل فلسطين وأجزاء من الدول المجاورة (سوريا والأردن ومصر) عام ١٩٦٧، ليستمر الكيان الإسرائيلي في زيادة احتلاله والعمل لشرعنته، فأساس الصهيونية العنصرية مبني على التوسع، والأساس الديني التوراتي محرِّض في هذا الاتجاه.

ففلسطين إرث لبني إسرائيل بحسب التوراة، ولا يستقر عيشهم إلاّ بطرد سكانها الأصليين، ففي سفر العدد: «وكلّم الرب موسى في صحراء مواب على أردن أريحا قائلاً * مر بني إسرائيل وقل لهم إنكم جائزون الأردن إلى أرض كنعان * فتطردون جميع أهل الأرض من وجهكم وتبيدون جميع منقوشاتهم وأصنامهم المسبوكة ومشارفهم تدكُّونها *

وتملكون الأرض وتقيمون بها فإني قد أعطيتها لكم ميراثاً * ترثون الأرض بالقرعة على حسب عشائركم، الكثير تُكثرون له نصيبه، والقليل تقلِّلونه له، وما خرج لأحدكم بالقرعة فليكن له على حسب أسباط آبائكم تتولون ميراثكم * وإن لم تطردوا أهل الأرض من وجهكم كان من تبقونه منهم كإبرة في عيونكم وكحربة في جنوبكم يضايقونكم في الأرض التي أنتم مقيمون بها»[١].

وفي إصحاح آخر: «وكلَّم الرب موسى قائلاً * مر بني إسرائيل وقل لهم إنكم داخلون أرض كنعان وهذه هي الأرض التي تقع لكم ميراثاً، أرضُ كنعان بتخومها»[٢].

أمَّا حدود أرض إسرائيل فمن الفرات إلى النيل، وقد جاء في سفر تثنية الاشتراع: «يطرد الرب جميع هؤلاء الأمم من أمام وجوهكم فترثون أمماً أكثر وأعظم منكم * كل موضع تطأه أخامص أقدامكم يكون لكم من البرية ولبنان، من النهر نهر الفرات إلى البحر الأقصى يكون تُخمكم * لا يقف إنسان في وجوهكم فإن الرب إلهكم يُلقي ذعركم ورهبتكم على كل الأرض التي تطأونها كما وعدكم»[٣].

تبنّى الإنكليز إقامة الكيان الصهيوني، فعملوا على أن تكون فلسطين في دائرة انتدابهم واستعمارهم بناء لاتفاقية سايكس ـ بيكو عام ١٩١٦ بين بريطانيا وفرنسا المنتصرتين في الحرب العالمية الأولى، ثم أصدرت الحكومة البريطانية في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧ وعد بلفور بواسطة كتاب

---

(١) التوراة ـ سفر العدد ـ الاصحاح الثالث والثلاثون من ٥٠ إلى ٥٥.
(٢) التوراة ـ سفر العدد ـ الاصحاح الرابع والثلاثون ٢.
(٣) التوراة ـ سفر تثنية الاشتراع ـ الاصحاح الحادي عشر من ٢٣ إلى ٢٥.

وجهه مستر بلفور الذي كان وزيراً للخارجية إلى اللورد روتشيلد جاء فيه: «إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية»[1].

وعند اجتماع عصبة الأمم المتحدة لاتخاذ القرار الرسمي بالانتداب البريطاني في ٢٤ حزيران عام ١٩٢٢، ضمّنته وعد بلفور، مع إجراءات تنفيذية، في تأسيس وكالة يهودية للسيطرة على الأراضي المطلوبة، والحصول على معونة اليهود في العالم، وتأمين الهجرة لمن يرغب وإكسابه الجنسية الفلسطينية وإنشاء الوطن القومي اليهودي. هذا ما تبيَّن من المواد السبعة الأولى الواردة في قرار الأمم المتحدة، والتي تنص على ما يلي:

«لما كانت دول الحلفاء الكبرى قد وافقت على أن يعهد بإدارة فلسطين التي كانت تابعة فيما مضى للمملكة العثمانية، بالحدود التي تعيِّنها تلك الدول إلى دولة منتدبة تختارها الدول المشار إليها تنفيذا لنصوص المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم، ولما كانت دول الحلفاء الكبرى قد وافقت أيضاً على أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ التصريح الذي أصدرته في الأصل حكومة صاحب الجلالة البريطانية في اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني سنة ١٩١٧ وأقرَّته الدول المذكورة لصالح إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يضر بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتَّع بها الطوائف غير اليهودية الموجودة الآن في فلسطين، أو بالحقوق والوضع السياسي مما يتمتع به اليهود في أية بلاد أخرى.

(١) مفكرة القدس عام ١٩٨١ ص ٢٠٩.

ولما كان قد اعترف بذلك بالصلة التاريخية التي تربط الشعب اليهودي بفلسطين والأسباب التي تبعث على إعادة وطنهم القومي في تلك البلاد، ولما كنت دول الحلفاء قد اختارت صاحب الجلالة البريطانية ليكون منتدباً على فلسطين، ولما كان الانتداب على فلسطين قد صيغ في النصوص التالية وعرض على مجلس عصبة الأمم لإقراره، ولما كان صاحب الجلالة البريطانية قد قبل الانتداب على فلسطين وتعهد بتنفيذه بالنيابة عن عصبة الأمم طبقاً للنصوص والشروط التالية، ولما كانت الفقرة الثامنة من المادة ٢٢ المتقدمة الذكر تنص على أن درجة السلطة أو السيطرة أو الإدارة التي تمارسها الدولة المنتدبة سيحددها بصراحة مجلس عصبة الأمم، إذا لم يكن هناك اتفاق سابق بشأنها بين أعضاء عصبة الأمم، لذلك فإن مجلس عصبة الأمم بعد تأييده الانتداب المذكور يحدد شروطه ونصوصه بما يلي:

المادة الأولى: يكون للدولة المنتدبة السلطة التامة في التشريع والإدارة باستثناء ما يكون قد قيد في نصوص هذا الصك.

المادة الثانية: تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي وفقاً لما جاء بيانه في ديباجة هذا الصك، وترقية مؤسسات الحكم الذاتي، وتكون مسؤولة عن صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن الجنس والدين.

المادة الثالثة: يترتَّب على الدولة المنتدبة أن تعمل على تشجيع الاستقلال المحلي على قدر ما تسمح به الظروف.

المادة الرابعة: يعترف بوكالة يهودية ملائمة كهيئة عمومية لإسداء

المشورة إلى إدارة فلسطين والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الأمور، التي قد تؤثر في إنشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين، ولتساعد وتشترك في ترقيه البلاد على أن يكون ذلك خاضعاً دوماً لمراقبة الإدارة.

يعترف بالجمعية الصهيونية كوكالة ملائمة، ما دامت الدولة المنتدبة ترى أن تأليفها ودستورها يجعلانها صالحة ولائقة لهذا الغرض، ويترتَّب على الجمعية الصهيونية أن تتخذ ما يلزم من التدابير، بعد استشارة حكومة صاحب الجلالة البريطانية للحصول على معونة جميع اليهود الذين يبغون المساعدة في إنشاء الوطن القومي اليهودي.

المادة الخامسة: تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن ضمان عدم التنازل عن أي جزء من أراضي فلسطين إلى حكومة دولة أجنبية وعدم تأجيره إلى تلك الحكومة أو وضعه تحت تصرفها بأية صورة أخرى.

المادة السادسة: على إدارة فلسطين، مع عدم إلحاق الضرر بحقوق ووضع فئات الأهالي الأخرى، أن تسهِّل هجرة اليهود في أحوال ملائمة، وأن تشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية المشار إليها في المادة الرابعة، حشد اليهود في الأراضي الأميرية والأراضي الموات غير المطلوبة للمقاصد العمومية.

المادة السابعة: تتولى إدارة فلسطين مسؤولية سن قانون للجنسية، ويجب أن يشتمل ذلك القانون على نصوص تسهِّل اكتساب الجنسية الفلسطينية لليهود الذين يتخذون فلسطين مقاماً دائماً لهم»[1].

---

(١) مفكرة القدس عام ١٩٨١ ص ٢١٠.

وقد عملت بريطانيا على تهيئة كل الظروف الملائمة لليهود للسيطرة على الأراضي وبناء المستوطنات، وامتلاك القدرة العسكرية، واستلام المرافق الحيوية، وغض النظر عن المجازر التي يرتكبها الصهاينة بحق الفلسطينيين لترويعهم، تمهيداً للتأسيس للكيان الصهيوني، فكان قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ في ١٩٤٧/١١/٢٩، الذي أوصى بتقسيم فلسطين، وبموافقة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفتي، حيث ورد في توصية التقسيم بأن الأمم المتحدة:

«تأخذ علماً بتصريح سلطة الانتداب بأنها تسعى لإتمام جلائها عن فلسطين في ١ آب ١٩٤٨، وتوصي المملكة المتحدة (بريطانيا)، بصفتها السلطة المنتدبة على فلسطين، وجميع أعضاء الأمم المتحدة الآخرين، فيما يتعلق بحكومة فلسطين المستقبلية، بتبنِّي مشروع التقسيم والاتحاد الاقتصادي».

أما خطة التقسيم فقد وردت في البندين الثاني والثالث:

«تبذل السلطة المنتدبة أفضل مساعيها لضمان الجلاء من منطقة واقعة في أراضي الدولة اليهودية، تضمن ميناء بحرياً وأرضاً خلفية كافيين لتوفير تسهيلات لهجرة كبيرة، وذلك في أبكر موعد ممكن، على ألا يتأخر في أي حال، عن ١ شباط (فبراير) ١٩٤٨.

تنشأ في فلسطين الدولتان المستقلتان العربية واليهودية، والحكم الدولي الخاص بمدينة القدس، المبين في الجزء الثالث من هذه الخطة، وذلك بعد شهرين من إتمام جلاء القوات المسلحة التابعة للسلطة المنتدبة، على ألا يتأخر ذلك في أي حال عن ١ تشرين الأول(أكتوبر)١٩٤٨. أما حدود الدولة العربية، والدولة اليهودية، ومدينة

القدس، فتكون كما وضعت في الجزء الثاني والثالث أدناه»[1]. بحيث يساوي الكيان الصهيوني حوالي ٥٤٪ من مساحة فلسطين.

وما إن بدأت الخطوات العملية لهذا المشروع حتى انسحب الإنكليز، وسيطر اليهود في ١٥ أيار ١٩٤٨ في حرب غير متكافئة على أراض فلسطينية تتجاوز قرار التقسيم ومنها القدس الغربية، وبقي خارج الاحتلال القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة. وبما أن المساحة العامة لفلسطين ٢٧٠٢٧كلم٢، ومساحة الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ = ٢٠٧٧٠كلم٢، فإن نسبة مساحة الاحتلال الناشىء ٧٧٪ من مساحة فلسطين.

ثم انصرف اهتمام الأمم المتحدة إلى مشكلة اللاجئين الاجتماعية بدل الاهتمام بإزالة الاحتلال، ذلك أن الرعاية الدولية مستمرة لهذا الكيان ومن كل الدول الكبرى، فصدر القرار ١٩٤ بتاريخ ١١/ ١٢/ ١٩٤٨ الذي يؤسس لخيار التهجير الفلسطيني بصيغة التخيير في حق العودة: «تقرر وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى بيوتهم، والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب وضع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى بيوتهم، وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، حيث من الواجب وفقاً لمبادئ القانون الدولي والإنصاف أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة»[2].

---

(١) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ تاريخ ٢٩/ ١١/ ١٩٤٧.
(٢) المادة ١١ من القرار الدولي ١٩٤ حول السماح للاجئين بالعودة إلى وطنهم.

الدعم الأمريكي لإسرائيل

كان الدور الأمريكي يزداد فعالية لمصلحة إسرائيل، ليتابع ما أنشأته بريطانيا المستعمرة، التي لم تكن الشمس تغيب عن مستعمراتها على وجه الأرض. وقد لعب اللوبي اليهودي دوراً مهماً في الاستفادة من إمكانات وموقعية الولايات المتحدة لمصلحة الكيان الصهيوني. ولا يرتبط الأمر بعدد المهاجرين إلى أمريكا والذي بلغ في العام ١٩٤٥ خمسة ملايين بما يعادل ٢٪ من سكّان الولايات المتحدة الأمريكية، بل بالمواقع التي استفادوا منها في السلطة، وتأثيرهم على الاقتصاد والإعلام، ودورهم في الانتخابات الرئاسية وانتخابات الكونغرس ومجلس النواب.

وكان عهدهم الذهبي مع الرئيس روزفلت[١] (١٩٣٩ ـ١٩٤٥) الذي رفض الكتاب الأبيض البريطاني[٢] الصادر في ١٧ أيار عام ١٩٣٩ عبر مندوب حكومته الذي أعلن في ٦ آذار ١٩٤٤ عن ضرورة فتح باب الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ثم أصدر إعلانا مباشراً قال فيه: «نحن نؤيد فتح أبواب فلسطين للهجرة والاستعمار الصهيوني، دون قيد أو شرط، ونفضّل تلك السياسة التي تؤدّي إلى قيام كومنولث يهودي ديمقراطي حر هناك».

ثم جاء عهد ترومان (١٩٤٥ ـ ١٩٤٨) الذي ضغط على الحكومة البريطانية لإدخال مئة ألف يهودي إلى فلسطين، ثم في عام ١٩٤٦ لإدخال مئة ألف يهودي آخر، وبعدها سارع للاعتراف بـ«دولة إسرائيل» بعد إحدى عشرة دقيقة من صدور الإعلان في الأمم المتحدة عن انتهاء

(١) أسرته يهودية هاجرت من أسبانيا عام ١٦٢٠ إلى أوروبا ثم إلى أمريكا، وزوجته سارة يهودية، وقد جمع حوله المستشارين اليهود وفي المواقع الحساسة.

(٢) ورد في الكتاب الأبيض السماح بهجرة ٧٥,٠٠٠ مهاجر خلال خمس سنوات، لن يكون بعدها مبرر للهجرة، كما أنها لن تكون تحت طائلة أي التزام، رابطاً الموافقة برغبات السكان العرب.

الانتداب البريطاني على فلسطين في ليل ١٤ ـ ١٥/٥/١٩٤٨.وإذا استثنينا إيزنهاور الذي كانت له سياسته الخاصة بحسب رؤيته لأولويات أمريكا، والذي ضغط إثر العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ لإعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبله، فإن من أتى بعده أغدق على إسرائيل وواكبها عسكرياً وسياسياً، من عدوان ١٩٦٧ إلى الضغط على سوريا ومصر بعد انتصار ١٩٧٣، ثم الاعتداءات على لبنان في شهر آذار عام ١٩٧٨ وتموز عام ١٩٩٣ ونيسان عام ١٩٩٦. ولعل ما ورد في برنامج كلينتون تحت عنوان «إسرائيل والشرق الأوسط» يعبِّر بدقة عن الاتجاه الأمريكي في مساندة إسرائيل: «إن للولايات المتحدة مصلحة أساسية ليس فقط في أمن إسرائيل، لكن أيضاً في التعاون الاستراتيجي بين الشعبين الأمريكي والإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط»، ومن قبله قال ريغان عن نجاح الثورة الإسلامية في إيران وسقوط الشاه حليف أمريكا سنة ١٩٧٩: «إنَّ سقوط إيران أبرز إسرائيل كرصيد استراتيجي فريد يمكننا الاعتماد عليه وحده»[١].

إنَّ المحصلة النهائية لدعم أمريكا لإسرائيل، قد تجاوزت دعم دولة كبرى لكيان مزروع في منطقة الشرق الأوسط، لتتحوَّل إلى مصلحة متبادلة، وإلى ثابتة من ثوابت السياسة الأمريكية للحزبين الديمقراطي والجمهوري. فاللوبي الصهيوني يتحكم بالمفاصل السياسية والاستراتيجية في الولايات المتحدة، وأصبحت أمريكا ترى في إسرائيل بوابة عبور للتحكم بخيرات وبلدان الشرق الأوسط، ويجب مدُّها بكل أسباب القوة والاستمرار، بتفوقٍ عسكري لا تضاهيه قدرة العرب

(١) يراجع كتاب العلاقات الأمريكية الصهيونية لأمين مصطفى للإطلاع على تفاصيل الدعم الأمريكي لإسرائيل.

مجتمعين، ورعاية سياسية دولية تعطيها أسباب الحماية، واستخدام لحق الفيتو في مجلس الأمن لمنع أي تعطيل لخطوات المشروع الصهيوني، وتوفير الظروف والشروط الملائمة لتطبيق السياسة العدوانية على الشعب الفلسطيني من أجل رسم معالم «الدولة اليهودية» جغرافياً وسياسياً، بتوقيع فلسطيني يضفي شرعية أقوى على هذا الكيان، ويمنع أسباب قلقه الدائم من تثبيت وجوده.

العدوان يتوسع

ثم جاء عدوان حزيران ١٩٦٧ ليحتل ما تبقى من فلسطين والقدس وبعضاً من أراضي مصر وسوريا والأردن. فخرج القرار الدولي ٢٤٢ بتاريخ ٢٢/ ١١/ ١٩٦٧ عن مجلس الأمن الدولي، بعد خمسة أشهر ونصف من العدوان، ليؤكد في مادته الأولى على ما يلي:

«يؤكِّد أن تطبيق مبادئ الميثاق يقتضي إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، ينبغي أن يشمل تطبيق كل من المبدأين التاليين:

أ ـ انسحاب القوات المسلَّحة الإسرائيلية من الأراضي (أراضٍ)[١] التي احتلت في الصراع الأخير.

ب ـ إنهاء كل دعاوى أو حالات حرب، واحترام والاعتراف بسيادة كل دولة في المنطقة، ووحدة أراضيها وحقها في الحياة، وفي

(١) اختلف التفسير الفلسطيني العربي عن التفسير الأمريكي الإسرائيلي لهذه الكلمة، فالعرب يقولون: إن الترجمة الصحيحة هي الانسحاب «من الأراضي التي احتلت» أي من كل الأراضي المحتلة عام ٦٧ بما فيها القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة، أما إسرائيل فتعتبر الترجمة الصحيحة هي الانسحاب «من أراضٍ احتلت» أي من بعض الأراضي التي احتلت عام ٦٧، وبناء عليه فقد نفذت إسرائيل القرار الدولي ٢٤٢ بما جرى من انسحاب في مصر والأردن وبعض الأراضي الفلسطينية.

سلام داخل حدود آمنة معترف بها، متحررة من التهديدات بالقوة أو باستخدام القوة»[١].

فيكون هذا القرار قد أسس لتثبيت الاحتلال الإسرائيلي السابق للأراضي الفلسطينية عام ١٩٤٨، وفتح المجال لمناقشة تسوية غامضة عنوانها «السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط»، من دون تحديد أي معايير لها سوى كلمات فضفاضة تحتمل كل تأويل، ومن دون أي آلية عملية، مع إبقاء مساحة الانسحاب من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ عُرضة للتجاذب.

ثم كانت حرب تشرين الأول ١٩٧٣ التي خاضتها مصر وسوريا ضد إسرائيل، واستردَّتا فيها بعض الأراضي المحتلة من بلديهما، والتي ما لبثت مصر أن انسحبت منها ما اضطر سوريا إلى إيقافها فسارع مجلس الأمن الدولي بعد أيام لإصدار قراره الذي يحمل القرار الرقم ٣٣٨ بتاريخ ٢٢ تشرين الأول ١٩٧٣ والذي ينص في مادتيه الأولى والثانية على ما يلي:

«١ ـ إنَّ مجلس الأمن يدعو جميع أطراف النزاع بوقف كل إطلاق النيران، وإنهاء كل نشاط عسكري فوراً ـ في مدى ١٢ ساعة على الأكثر من اتخاذ هذا القرار ـ في المواقع التي يحتلونها الآن.

٢ ـ يدعو جميع الأطراف المعنية بالبدء فوراً بعد وقف إطلاق النيران، في تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ بكامله».

فالسرعة في إصدار القرار مع تحديد مهلة زمنية لوقف إطلاق النار، منع العرب من تحقيق تقدم إضافي في الحرب، وحمى إسرائيل

---

(١) راجع القرار الدولي ٢٤٢.

من خسارة أراضٍ أخرى احتلتها، وأعاد النقاش إلى القرار ٢٤٢ مع كل التباساته.

ثم جاء العدوان على لبنان في آذار عام ١٩٧٨، فاحتلت إسرائيل نصف جنوب لبنان، وبعد أيام صدر القرار عن مجلس الأمن الدولي رقم ٤٢٥ بتاريخ ١٩/ ٣/ ١٩٧٨ وهو ينص في مواده الثلاث على التالي:

«١ ـ يدعو(مجلس الأمن) إلى احترام صارم لسلامة الأراضي اللبنانية، وسيادة لبنان واستقلاله السياسي، ضمن حدوده المعترف بها دولياً.

٢ ـ يدعو إسرائيل أن توقف فوراً عملها العسكري ضد سلامة الأراضي اللبنانية، وتسحب على التوّ قواتها من كل الأراضي اللبنانية.

٣ ـ يقرر، في ضوء طلب الحكومة اللبنانية، أن ينشىء تحت سلطته قوة مؤقته تابعة للأمم المتحدة خاصة بجنوب لبنان، وغايتها التأكد من انسحاب القوات الإسرائيلية، وإعادة السلام والأمن الدوليين، ومساعدة حكومة لبنان على ضمان استعادة سلطتها الفعلية في المنطقة، على أن تتألّف القوة من عناصر تابعة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة».

وهذا إيحاء ملتبس بمدى الاهتمام بسلامة الأراضي اللبنانية، لكن إسرائيل أقامت حزاماً أمنياً في المنطقة التي احتلتها مبقية على ربع الجنوب اللبناني تحت الاحتلال بإدارة واجهة عميلة بقيادة سعد حداد. ودخلت قوات الأمم المتحدة (الطوارئ الدولية) لتكون خطاً فاصلاً مع الاحتلال بواقعه، ولتمنع أي عمل عسكري ضده. لم تعترف إسرائيل بالقرار ٤٢٥ عملياً وإعلامياً، واعتبرت أن المنطقة الأمنية هي المدى

الحيوي لحماية المستعمرات الشمالية في فلسطين من منظمة التحرير الفلسطينية، ولم يحرك مجلس الأمن ساكناً لتنفيذ القرار ٤٢٥.

استمرَّت المحاولات الأمريكية ـ الإسرائيلية في بعثرة الموقف العربي، واستفراد كل بلد من بلدان المواجهة وكذلك الفلسطينيين، وقد أثمرت أولى المحاولات إخراج مصر من الصراع العربي الإسرائيلي، حين وقَّعت وثيقة كامب ديفيد في ١٧ أيلول ١٩٧٨، برعاية رئيس الولايات المتحدة الأمريكية جيمي كارتر وموافقة الرئيس المصري محمد أنور السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن. ثم معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية بتاريخ ٢٦ آذار ١٩٧٩. فاستعادت مصر سيناء بموجب هذه المعاهدة، والتزمت «باتخاذ كل الإجراءات والتدابير الضرورية لضمان أمن إسرائيل»، وانتهت حالة الحرب بين الطرفين، اللذين التزما «بعلاقات طبيعية كتلك القائمة بين الدول التي هي في حال سلام»، كما يشترك كل من «مصر وإسرائيل والأردن وممثلي الشعب الفلسطيني في المفاوضات الخاصة بحل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها».

كان من نتائج كامب ديفيد تشتيت الموقف العربي، وفقدان مصر كقوة رئيسة في الصراع مع إسرائيل، وقد لحظت هذه الاتفاقية استبعاد سوريا ولبنان مسبقاً عن أي حل للقضية الفلسطينية، ورسمت خطوات إقامة سلطة الحكم الذاتي في فلسطين، والتي وردت بتمامها في عام ١٩٩٣ بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل في اتفاقية أوسلو.

جاء الاجتياح الإسرائيلي للبنان في حزيران ١٩٨٢ ليدخل إلى أول عاصمة عربية منذ إقامة الكيان الإسرائيلي، بهدف القضاء على

البنية التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية وإخراجها نهائياً من لبنان، ولإسقاط أي قوة تفاوضية أو تحريرية من دائرة الصراع مع إسرائيل، وهكذا خرجت منظمة التحرير من لبنان إلى تونس، بعد أن وسَّعت إسرائيل من احتلالها السابق لتُبقي في العام ١٩٨٥ على مساحة تساوي ١١٪ من مساحة لبنان. وقد اكتفى مجلس الأمن في كل ما جرى بالتذكير بضرورة تطبيق القرار ٤٢٥.

ما إن أطلت حرب الخليج التي خاضتها أمريكا والدول الحليفة ضد العراق في ١٦/ ١/ ١٩٩١ بعد احتلاله للكويت في العام ١٩٩٠، حتى كان من ثمارها مؤتمر مدريد في ٣٠/ ١٠/ ١٩٩١ الذي دعا إلى مبدأ «مبادلة الأرض بالسلام» الذي استند إلى القرارين الدوليين ٢٤٢ و ٣٣٨ لحل القضية الفلسطينية وما يرتبط بها، مستفيداً من عرض القوة في حرب الخليج، وبهدف تنشيط المساعي لحلول ثنائية تتابع تساقط البلدان المعنية بالصراع واحدة تلو الأخرى.

لم تنفع المحاولات الداعية إلى اعتبار ملف الصراع واحداً، فوقَّع ياسر عرفات اتفاقية أوسلو بتاريخ ١٣ أيلول ١٩٩٣ التي عزلت المسار الفلسطيني عن المسارات الأخرى. فبعد ١٤ جولة من اللقاءات السرية في عاصمة النروج بين وفد من منظمة التحرير الفلسطينية ووفد إسرائيلي، انجزت الاتفاقية التي تحتوي على مبادئ ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي ونواته «غزة ـ أريحا أولاً» ضمن مسودة اتفاق تمت بتاريخ ١٩/ ٨/ ١٩٩٣، وهي تتحدث عن تسوية نهائية خلال خمس سنوات وتهدف إلى: «وضع حد لعقود من المواجهات والصراع والاعتراف المتبادل لحقوقهما السياسية والشرعية، ولتحقيق تعايش

سلمي وكرامة وأمن متبادلين، والوصول إلى تسوية سلمية عادلة وشاملة ودائمة ومصالحة تاريخية، من خلال العملية السياسية المتّفق عليها»[1].

لقد أعطت اتفاقية أوسلو الإسرائيليين ضمانات الأمن والسلام مباشرة، وأعطت الفلسطينيين خطوة أولى في طريق طويل مجهول النتائج، من دون امتلاك قدرة الضغط الفعالة، وسلّمت إدارة العمل التفاوضي إلى إسرائيل برعاية أمريكية، وأفسحت في المجال أمام تفسيرات تساعد على التهرب من الالتزام الزمني بها.

ولا نتوقّف كثيراً عند معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية التي تأخر توقيعها إلى ٢٦ تشرين الأول ١٩٩٤ لاعتبارات خاصة بالأردن، الذي لا يتحمل وضعه المبادرة إلى التوقيع قبل الآخرين وخاصة الفلسطينيين، فقد كان محايداً في عملية الصراع منذ فترة طويلة، حيث كانت الاتصالات السرية الأردنية الإسرائيلية قائمة على قدم وساق.

أما سوريا فقد حاولت في كل المراحل السابقة أن تحافظ على التماسك العربي ـ الفلسطيني في إطار قوة واحدة يناصر بعضها البعض الآخر، لكنَّ الضغوطات الأمريكية نجحت في التفكيك والفصل بين دول المواجهة، فأصبحت سوريا منفصلة عن غيرها. واختارت طريق الرفض لاتفاق مرحلي، والمطالبة باتفاق شامل يجيب عن كل الأسئلة، ويضع الحلول لكل القضايا محل النزاع بين سوريا وإسرائيل، فتعثرت المفاوضات مراراً، وكان الوصول إلى الحل يتوقف في اللحظات الأخيرة على مسألة رئيسة، كما حصل في الاختلاف على بحيرة طبريا ومدى الاستفادة السورية منها بالوصول إليها استناداً إلى خط الرابع من

---

(١) صحيفة السفير ـ ١/٩/١٩٩٣.

حزيران. وقد عملت سوريا على الاستفادة من موقعها ودورها في لبنان، فشكَّل الارتباط السوري اللبناني قوة لكل منهما، ولم تنجح المحاولات الإسرائيلية لتجاوز العقبة السورية.

أما لبنان فتحمل بعد مدريد عدوانين كبيرين في تموز ١٩٩٣ ونيسان ١٩٩٦، وخرج منهما منتصراً على المشروع الإسرائيلي الذي كان يهدف إلى ضرب البنية التحتية لحزب الله، وإسقاط قوة المقاومة العسكرية، تمهيداً لفصل لبنان عن سوريا، واستفراده بضمانات أمنية لإسرائيل. وعلى الرغم من الضغوطات الهائلة على لبنان فإن إسرائيل اضطرت للانسحاب من لبنان بسبب العمليات المكثفة والناجحة للمقاومة الإسلامية ضد إسرائيل وعملائها، وذلك في ٢٤ أيار ٢٠٠٠ من دون تحقيق أي مكسب سياسي وأمني.

نستنتج مما تقدم:

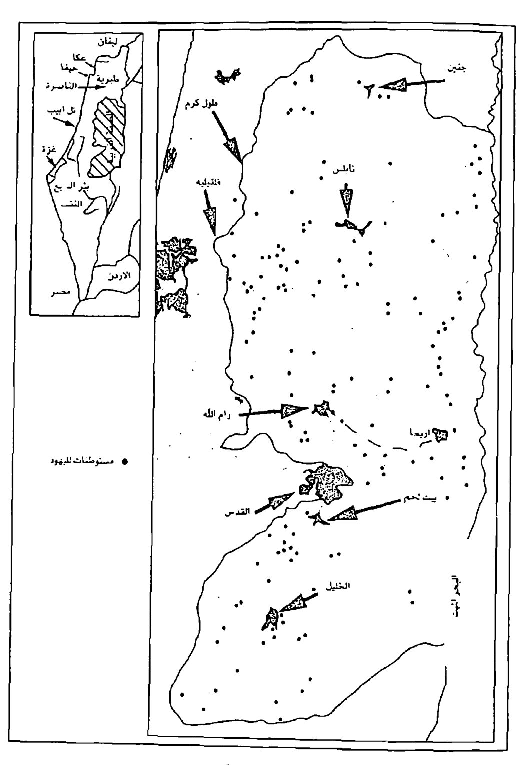
١ ـ إنَّ إنشاء الكيان الصهيوني في فلسطين يمثل عدواناً صارخاً على الشعب الفلسطيني الآمن، ويستبدل شعباً بشعب آخر، ويشرِّد أصحاب الأرض الحقيقيين في أقطار المعمورة مقابل اجتماع الغاصبين من بلدان العالم، وهو لا يمثِّل صراع حدود بين دولتين مجاورتين، إنما اقتلاع لدولة وشعب وإنشاء لدولة مكانها.

٢ ـ إنَّ المبررات الدينية والتاريخية التي ترقى إلى ثلاثة آلاف عام، والمبررات القومية في الرغبة بإنشاء وطن قومي خاص باليهود، لا تشرِّع حقاً لليهود، فالمتغيِّرات التي جرت عبر التاريخ قد أصبحت من الماضي، وكل بلد في العالم له تاريخ مختلف عن حاضره، ولا يستقر السلام العالمي إلاَّ إذا تُركت الشعوب والدول تعبر عن وجودها واستقلالها وحرية أبنائها.

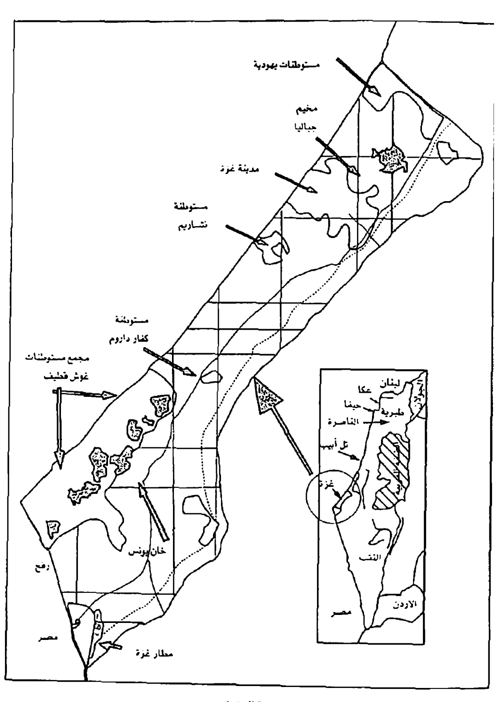
٣ ـ إنَّ الدعم المطلق لبريطانيا أولاً، وأمريكا ثانياً وإلى يومنا هذا، وكل الدول الكبرى وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي في أوج ثنائيته الدولية، وفرنسا التي قاسمت بريطانيا مغانم الحرب العالمية الأولى، قد ساهم في إيجاد الكيان الإسرائيلي، ولولا هذا التواطؤ الدولي المستمر بعنوان أُحادي، أو جماعي من خلال مجلس الأمن، لما أمكن لهذا الكيان أن يستمر.

٤ ـ تدرَّج المشروع الإسرائيلي في التوسُّع، مستخدماً القوة العسكرية لفرض شروطه حتى طاول الاحتلال أجزاء من البلدان العربية المحيطة بفلسطين وهي: سوريا والأردن ومصر ولبنان، ولم تشكِّل القرارات الدولية إلاَّ محطات استراحة تنظم إسرائيل شؤونها فيما وصل إليه احتلالها، تمهيداً لسيطرة جديدة وشروط إضافية وقرار من مجلس الأمن تغطي الاحتلال. لو استطاع الصهاينة السيطرة على البلدان العربية من المحيط إلى الخليج دفعة واحدة مع تكريس لسلطتهم لفعلوا ذلك، لكن التجربة أثبتت أولوية الاحتلال التدريجي وتشريعه التدريجي، إلى أن تستقر إسرائيل ضمن حدود وقدرة ومواصفات تمكِّنها من السيطرة على العالم العربي سياسياً واقتصادياً وثقافياً، متَّكئة بذلك على قدرتها العسكرية، ونفوذها الدولي المدعوم أمريكياً.

بناء لما تقدَّم، فإن النقاش لا يتوقف عند حدود إسرائيل، بل يتجاوزه إلى المشروع الذي ينعكس على حياة الأمة كلها، والذي يتقدَّم باستمرار وبشكل خطير فهو كلما قطع مرحلة أدَّت إلى سلخ قطعة من الأرض باحتلالها، أنشأ واقعاً جديداً، من دون أن يتوقف عنده، ولا يبدأ العد العكسي إلاَّ برفضه، واختيار أسلوب المواجهة بالمقاومة والانتفاضة والرفض والدفاع والصمود.



الضفة الغربية وتوزيع المستوطنات اليهودية


مستوطنات يهودية
مخيم
جباليا
مدينة غزة
مستوطنة
نتساريم
مستوطنة
كفار داروم
مجمع مستوطنات
غوش قطيف
خان يونس
رفح
مصر
مطار غزة
لبنان
عكا
حيفا
طبرية
الناصرة
تل أبيب
غزة
النقب
الأردن
مصر

قطاع غزة

خيار التسوية ولغة الأرقام

في المقابل يطرح البعض خيار التسوية، ويعتبره حل الضرورة والممكن، لصعوبة مواجهة القرارات الدولية المواكبة لمتطلبات الكيان الإسرائيلي، ولأن مصالح الدول الاستكبارية حاكمة في هذا الاتجاه. لكن قبل اتخاذ الموقف النهائي من هذا الخيار، لا بدَّ من تحديد معنى التسوية ومضمونها وأسسها.

الأصل في التسوية ضمانة وجود «دولة إسرائيل» ضمن حدود معترف بها فلسطينياً ودولياً، وبشروط ومواصفات تعطي إسرائيل ٨/٩ من الأراضي الفلسطينية، واقتصار الوجود الفلسطيني على ١/٩ من مساحة أرضهم، في إطار دولة فلسطينية هي أقرب إلى مسمًّى الدولة، لافتقارها إلى مقوّمات الدولة المستقلة. على أن تتحمل سلطة هذه الدولة مسؤولية حماية الأمن الإسرائيلي، وتقمع أي مقاومة فلسطينية للمشروع الإسرائيلي، وتتسلح بما يمكنُها من القيام بهذه المهمة، ولا تتواصل جغرافياً مع أي دولة عربية بل تُحاط بالكيان الإسرائيلي من كل جانب، ويكون مجالها الجوي ودفاعها العام في إطار الإشراف الصهيوني، وترتبط اقتصادياً وخدماتياً بإسرائيل بما يجعل الدولة الناشئة عاجزة عن الاستقلال الاقتصادي والخدماتي، وتلتزم بإنهاء علاقة أكثر من نصف الشعب الفلسطيني بفلسطين، ضمن آلية تؤدي إلى دفع تعويضات للاجئين الفلسطينيين ليصبحوا مواطنين في بلدان لجوئهم أو في غيرها، وفق توزيع متفق عليه بما يراعي مصلحة إسرائيل، وأن تنقطع الصلة مع فلسطيني ١٩٤٨الذين يتجاوز عددهم المليون ومئتي ألف فلسطيني ليكونوا جزءاً من «الدولة الإسرائيلية».

لقد أسَّس مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ لهذه النتيجة، واعتبر الوصول إلى السلام الدائم في الشرق الأوسط مرتبطاً بإعلان جميع الدول العربية قبولها بالمفاوضات المتعددة الأطراف، التي تؤدِّي إلى التطبيع مع إسرائيل، وتعالج شؤون الأمن والمياه والتبادل التجاري وغيرها على قاعدة اندماج إسرائيل في النسيج العربي، في الوقت الذي تجري فيه المعالجة البطيئة للقضية الفلسطينية، بما يساعد على إرغام السلطة الفلسطينية على تأمين مستلزمات الكيان الإسرائيلي لمستقبل بعيد المدى، وهي تتحمل مسؤولية التراخي في تطبيق أي التزام من دون أن تتحمَّل إسرائيل أي مسؤولية في المقابل، وبما يشرِّع الكيان الإسرائيلي فلسطينياً وعربياً، ليصبح مستقلاً ومالكاً لكل حقوق ومقومات الدولة الشرعية بتوقيع أصحاب الأرض على هذا التنازل، وإقفال ملف القضية الفلسطينية نهائياً.

إنَّ لغة الأرقام قادرة على توضيح الصورة الواقعية بشكل أدق:

مساحة فلسطين من النهر إلى البحر = ٢٧٠٢٧ كلم٢.

ومساحة الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ = ٢٠٧٧٠ كلم٢، بما يعادل ٧٧٪ من مساحة فلسطين، يسكن فيها ٦,٥ مليون نسمة منهم ١,٢ مليون فلسطيني.

أما مساحة الضفة الغربية = ٥٨٧٩ كلم٢ يسكن فيها ٢ مليون فلسطيني، وقد أنشأت فيها إسرائيل حوالى ٢٠٠ مستوطنة موزعة في أنحاء الضفة، يسكن فيها ١٨٠,٠٠٠ يهودي.

أما مساحة قطاع غزة = ٣٧٨ كلم٢ يسكن فيها ١,٢ مليون

فلسطيني، وقد أنشأت فيها إسرائيل حوالى ٢٠ مستوطنة يسكن فيها ٨,٠٠٠ يهودي.

فيكون مجموع الفلسطينيين تحت الاحتلال = ٤,٤ مليون فلسطيني، يقابله أكثر منه بقليل في الشتات.

أما مجموع الإسرائيليين في فلسطين المحتلة فحوالى ٥,٥ مليون من عدد اليهود في العالم الذي يصل إلى ١٣ مليون يهودي بينهم المشكوك بيهوديته.

فمع إبقاء مستوطنات الضفة الغربية بالحد الأدنى، وتأمين مداها الأمني، يكون مجموع المتبقي للفلسطينيين في أحسن الأحوال نصف مساحة مجموع الضفة والقطاع أي ٦٢٥٧ ـ ٢ = ٣١٢٨,٥ كلم٢ التي تساوي ١١,٥٪ من مساحة فلسطين بما يعادل ١/٩ تقريباً.

فالتدرُّج الذي ابتدأه الصهاينة من نكبة ١٩٤٨ حيث كان عدد الإسرائيليين ١/٣ سكان فلسطين، ومن مساحة التقسيم وفق القرار ١٨١ والتي كانت تساوي ٥٤٪ من مساحة فلسطين، لتصل إلى حوالى ٨٨,٥٪ من مساحتها إذا ضممنا المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة، يبيِّن القضم التدريجي الذي يجعل الدولة الفلسطينية المزمعة غير قابلة للحياة، خاصة إذا علمنا أن أعلى كثافة سكانية في العالم موجودة في قطاع غزة حيث يصل العدد إلى ٤٧٦٢ فلسطيني في الكلم٢ الواحد، إذا احتسبنا ثلثي مساحة قطاع غزة بسبب احتلال إسرائيل للثلث الباقي من خلال مستوطناتها.

فهل تحمل التسوية قابلية الحياة للفلسطينيين؟! وهل يكتفي الإسرائيليون بها عن أطماعهم في العالم العربي؟! وهل يشكل التنازل عن

الأرض سلاماً حقيقياً للفلسطينيين الذين سيعيشون غرباء في العالم ومحاصرين في جزء من بلدهم؟!

إنَّ التسوية تحمل مصطلح السلام زوراً وعدواناً، ولن تقف مفاعيلها عند حد، بل ستتواصل فصولها في تدمير الواقعين الفلسطيني والعربي ثم الإسلامي، إذا استمرت الهيمنة الأمريكية على العالم بهذه الصورة، واستمر الركون الدولي لمطالب إسرائيل، لأن أحلامها الشرق أوسطية لا تحتاج إلى مزيد تحليل، فإذا خلا الطريق أمام إسرائيل فإنها ستسيطر على كل شيء.

الوعد بالنصر

فإذا عدنا إلى الواجب الديني، فالقدس مسرى رسولنا محمدﷺ ومهد الأنبياء عليهم السلام: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَٰتِنَآ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[1]. ولا يجوز التفريط بأرض المسلمين أو مقدساتهم، ويعتبر الدفاع عنها لتحريرها واجباً على الجميع، وقد أعلن ولي أمر المسلمين الإمام الخميني(قده): «إن حكومة إسرائيل الغاصبة، بما تخطط له من مخططات مغرضة للإسلام وبلدان المسلمين، إنما تمثل بذلك خطراً عظيماً، والخوف أن يصبح الوقوف بوجهها مستحيلاً إذا توانى المسلمون عن مواجهتها. وبما أنَّ الخطر يتوجه إلى أساس الإسلام، وجب على الدول الإسلامية خصوصاً والمسلمين عموماً المبادرة إلى القضاء على بؤرة الفساد هذه بكل السبل الممكنة، وعدم التقصير في تقديم العون

---

(١) سورة الإسراء الآية ١.

للمجاهدين في هذا السبيل»[١]. فخطرها دائم ومستمر بآثاره التدميرية على منطقتنا بأسرها فضلاً عن النتائج الحالية المؤلمة.

نحن موعودون بالنصر لقوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِي ٱلْكِتَٰبِ لَتُفْسِدُنَّ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا ۝٤ فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ أُولَىٰهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَّنَآ أُو۟لِي بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُوا۟ خِلَٰلَ ٱلدِّيَارِ ۚ وَكَانَ وَعْدًا مَّفْعُولًا ۝٥ ثُمَّ رَدَدْنَا لَكُمُ ٱلْكَرَّةَ عَلَيْهِمْ وَأَمْدَدْنَٰكُم بِأَمْوَٰلٍ وَبَنِينَ وَجَعَلْنَٰكُمْ أَكْثَرَ نَفِيرًا ۝٦ إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ ۖ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ۚ فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ ٱلْـَٔاخِرَةِ لِيَسُـۥٓـُٔوا۟ وُجُوهَكُمْ وَلِيَدْخُلُوا۟ ٱلْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبِّرُوا۟ مَا عَلَوْا۟ تَتْبِيرًا ۝٧ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ ۚ وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا ۘ وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَٰفِرِينَ حَصِيرًا﴾[٢].

وقد ذكرت الروايات دور الجماعة التي تقاوم وتصبر وتجاهد ببيت المقدس وحوله، ففي الحديث عن رسول الله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمّتي على الدين ظاهرين، لعدوِّهم قاهرين، لا يضرهم من خالفهم، إلاّ (ولا) ما اصابهم من لأواء(مشقة)، حتى يأتيهم أمر الله وهم كذلك، قالوا يا رسول الله: وأين هم؟ قال: ببيت المقدس وأكناف بيت المقدس»[٣].

كما روي عن رسول الله ﷺ ما يكون عليه اليهود في نهاية المطاف: «تقاتلكم اليهود فتسلّطون عليهم حتى يقول الحجر: يا مسلم هذا يهودي ورائي فاقتله»[٤].

---

(١) القضية الفلسطينية في كلام الإمام الخميني(قده) ـ مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني(قده) ـ ص ١١٠ نقلاً عن صحيفة النور ١/١٤٤ بتاريخ ١٩٦٨/٩/٢٨.

(٢) سورة الإسراء الآيات ٤ ـ ٨.

(٣) معجم أحاديث الإمام المهدي (عج) للشيخ الكوراني، ج١ ص٥٨.

(٤) صحيح البخاري٤/٥١ وصحيح مسلم ٢٢٣٨/٤ ـ كما نقله الشيخ علي الكوراني في معجمه عن عدد وفير من الكتب المعتمدة ـ راجع المعجم ـ ج١ ص ٣١٢.

وروي أيضاً عن ظهور الإمام المهدي(عج) الإمام الثاني عشر من أئمة أهل البيت الذي يعمل على تطهير بيت المقدس، فعن أبي سعيد الخدري(رض) عن رسول الله ﷺ: «يخرج رجل من أمتي يعمل بسنتي، ينزل الله له البركة من السماء، وتخرج له الأرض بركتها، يملأ الأرض عدلاً، كما مُلئت جوراً، يعمل سبع سنين على هذه الأمة، وينزل بيت المقدس»[١].

إذاً لا انفصال بين الواجب الديني في تحرير فلسطين والوعد الإلهي بالنصر، ما يشكِّل حافزاً كافياً للمقاومة والجهاد، وعدم الوقوف عند الواقع الحالي وصعوباته وأخطاره.

وإذا عدنا إلى الجانب السياسي، وتابعنا آلية إنشاء الكيان الغاصب منذ أكثر من قرن، ومستوى طموحاته التوسعية، فإننا سنجد أنفسنا أمام زوال وجودنا أو استعمارنا بما يجعلنا أتباعاً للصهاينة نعيش على فتات موائدهم ويتحكَّمون بمصائرنا، وهي حياة ذل لا معنى لها، وهي مسار واقع بحسب مجريات الأمور السياسية. فالتسليم بخطوات الاحتلال تحت أي عنوان من العناوين، سيؤدِّي إلى استسلام وسقوط كاملين لأمتنا.

فالانتفاضة والمقاومة هما الحل، إنهما تعبير عن رفض المشروع الإسرائيلي، وهما تمثِّلان حالة الجهاد والممانعة المشروعة، ولا يقتصر سلوك طريق المقاومة على نمط معين أو وتيرة خاصة في حجم وتوقيت العمليات، فالمهم هو الاستمرارية بحسب ما يقدِّر المعنيون ملاءمة

---

(١) معجم أحاديث الإمام المهدي(عج) للشيخ علي الكوراني ـ ج١ ص ١٣٤ عن ابن ماجة والترمذي والطبراني ومجمع الزوائد.

الظروف والقدرات، ومدى الفعالية في إيقاع أكبر عدد من الخسائر في أفراد العدو وأقل الخسائر في صفوف المجاهدين، كما تحمل هذه العمليات طابع الاستنزاف الذي لا يؤدِّي إلى نتائج مباشرة، لكنَّ تراكم آثارها يحدث تغييراً يتحقق ببطء، وقد يكون مفاجئاً وسريعاً في بعض الحالات.

هذا يتطلَّب جعل المقاومة أولوية تؤثِّر على الإعداد وحشد الطاقات وتربية الأجيال، لتصبح عنواناً للهم الوطني والإسلامي، ولتكون مساراً يسقط من يحيد عنه، ولتبني المجتمع المقاوم الذي يفخر بنتائجها ويتحمل تضحياتها ويرفدها بطاقات إضافية ويتفاعل الجميع معها.

إنها الخيار الوحيد المتبقي، الذي يحمل قابلية الانتصار وتحقيق الأهداف، وهي تضع المجتمع الفلسطيني أمام خيار إيجابي محتمل، في مقابل الخيار السلبي الحتمي لمسار التسوية.

نتائج الكفاح المسلح على الفلسطينيين

فلولا المقاومة المسلحة لما أمكن المحافظة على الهوية الوطنية الفلسطينية. فالذي أبقى وجود قضية فلسطين حتى الآن، على الرغم من مرور ٥٣ سنة على الاحتلال، هو المقاومة المسلحة، وإلاَّ فكل المساعي الإسرائيلية كانت تتركز على دمج الفلسطينيين داخل أراضي ٤٨ في الدائرة الإسرائيلية، وإعطائهم هويات إسرائيلية، تمهيداً لإجراءات أخرى تلغي المطالبة بفلسطين. بينما استطاعت المقاومة المسلحة أن تبقي الأزمة قائمة، وأن تبقي عنوان «تحرير فلسطين» عنواناً قائماً، وهو الأمر الذي جعل هذه القضية حية في الوجدان الفلسطيني في كل الأراضي

المحتلة من جهة، وأثَّرت في الوجدان العربي من جهة أخرى، وأثارت القضية الفلسطينية على المستوى الدولي من جهة ثالثة.

ولا يمكن اعتماد طريقة عمل غاندي أو مانديلا النضالية، فالظروف في فلسطين مختلفة تماماً، وإسرائيل لا يؤثر فيها هذا النوع من النضال إطلاقاً، بل هي حاضرة لأن تزج بمجموعة من الإسرائيليين، ليتظاهروا مع الفلسطينيين، ويستنكرون تحت عنوان «السلام» من دون أن يتغير واقع الاحتلال.

أما رمي الحجارة والتظاهرات والمقاطعة الاقتصادية للبضائع الإسرائيلية، فهي أعمال تنفع بنسبة محدودة، إنها إسهامات مناسبة ومفيدة، ولكن لا تؤتي ثماراً حقيقية إذا ما تم الاكتفاء بها، إنها تكتيكات محدودة الفعالية. وقد تبلورت الانتفاضة أكثر عندما انتقلت إلى المقاومة المسلحة، وبدأ الإسرائيلي يشعر بخطرها وقوَّتها وفعاليتها، في حين أنه كان يقتل العشرات من الفلسطينيين في البداية ولا يتأثر. إن إسرائيل تحسب حساباً لأي عنصر تخسره، وتعتبر أن أمن الأفراد الإسرائيليين هو النقطة المحورية والمركزية، ولا يمكن مواجهة هذا الأمن إلاَّ بالمقاومة المسلحة. أما الأشكال الأخرى فهي أشكال مساعدة وجزئية، لكن لا يمكن أن تكون بديلة عن المقاومة المسلحة.

وقد أثبتت التجربة بأن الخيار الجهادي يؤدِّي إلى حالة تعبوية في الأمة، وتؤثر دماء الشهداء في إثارة المسؤولية عند جيل الشباب، فيتولد من عطاءات كل شهيد، استعدادات جديدة لمجموعة من المجاهدين الجدد بنمط تصاعدي، لتتحوَّل الدماء إلى أمانة تُلقي عبأها على حاملها إلى أن يؤديها، مشفوعة بالوعد الإلهي بالمكافأة: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشۡتَرَىٰ مِنَ

ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ وَٱلْقُرْءَانِ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ مِنَ ٱللَّهِ فَٱسْتَبْشِرُوا۟ بِبَيْعِكُمُ ٱلَّذِى بَايَعْتُم بِهِۦ وَذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾[1].

ولا يمكن التوقف عند ردود الفعل العدوانية لإسرائيل، فهي قائمة كجزء من السلوك التوسعي، وفي كل الأحوال فالفلسطينيون أمام احتمالين:

الأول ـ أن تُثمر المواجهة بدفع الإسرائيلي لدراسة خطواته والتخفيف من إجراءاته المفتوحة خشية إعطاء الذريعة لتصعيد الفعل المعاكس.

الثاني ـ قيام إسرائيل بأعمال عدوانية وتصعيدية ما يؤجج المشاعر المضادة، ويحشد القوى المحايدة والخائفة والمتربصة والمؤيدة للتسوية، لتكون جميعها قد التحقت بركب المقاومة، بما يعطيها زخماً إضافياً وطاقات جديدة لم تكن لتتواجد وتساهم في الجهاد لولا الاستفزاز العدواني.

أما الخلاف الذي يبرز بين الحين والآخر حول جدوى المقاومة وتأثيرها على تحقيق الأهداف، فإنه خلاف مرحلي، ولا بدَّ من انتهاز الفرصة لتجاوزه، لأن المقتنعين بالتسوية سيصطدمون بمطالب إسرائيل المرهقة وغير القابلة للتسويق، مما يجعلهم أمام خيار المقاومة كعنصر وحيد للقوة. فالمهم هو إبقاء البوصلة نحو المقاومة العملية وليس باتجاه النقاش النظري بشأنها. هذا لا يعني انعدام وجود جماعة تعارض كل

(١) سورة التوبة الآية ١١١.

أشكال المقاومة مهما كانت النتائج، ما يستدعي توفير المناخات التعبوية المقنعة والضاغطة، لعدم تمكين هذه الجماعة من التغلغل في الوسط الشعبي بحجج الدعة والعيش كيفما كان، ليكون التيار المقاوم أبلغ تأثيراً وأكثر فعالية في إبقاء جذوة المقاومة مشتعلة، فأهميتها في بقائها مهما كانت الظروف وفي كل مراحل الضغط المحلي والإقليمي والدولي والإسرائيلي.

إن الفلسطينيين بحاجة إلى قوة يمتلكونها للدفاع عن أنفسهم وبلدهم ومستقبلهم، لكن لا يمكنهم الحصول على القوة العسكرية للمانع الإسرائيلي، ولا على الضغط السياسي للمانع الأمريكي، كما لا يمكنهم إيقاف اندفاعة إسرائيل العدوانية ـ بالحد الأدنى ـ نحو مزيد من الأهداف إلاّ بامتلاكهم لهذه القوة. إنها قوة لا يمكن مقاومتها أو محاصرتها أو منع تأثيرها وهي قوة الاستشهاد. فالإسرائيلي يهدد بالموت من يخشاه، لكنه عاجز عن مواجهة المقبل على الموت. ولولا المقاومة لما بقيت القضية الفلسطينية حيَّة بهذه الصورة، ولما بقيت إسرائيل قلقة ومكشوفة على حقيقتها.

الأمن قوام وجود إسرائيل

يشكل الأمن والتوقيع النهائي عنوانين رئيسين يحتاجهما الكيان الصهيوني، ومن دونهما لا يستطيع إقفال ملف الصراع ولا يمكنه تثبيت هذا الكيان.

أما الأمن فلا يتحقق بالاعتداءات والسجن واستغلال الوضع المعيشي وتهديم البيوت... فهذه الأعمال وسائل ضغط لردع الفلسطينيين عن استمرارية الانتفاضة والقيام بعمليات المقاومة، ومهما

أوتي الإسرائيلي من قوة بطش واحتلال، فسيبقى محتاجاً لحشد إمكاناته وقدراته بكثافة عددية وتكلفة مرتفعة من دون توفير الأمن للصهاينة. من هنا فإن التركيز على الوجع الإسرائيلي بتعطيل أمنه وتسديد الضربات المتتالية له، يُسقط أساساً من أسس بناء كيانه، ويبيِّن للمحتلين صعوبة العيش والاستقرار، ويُضعف الاقتصاد، ويربك مشاريع الدولة، وتتشوَّش الحسابات، وتتعطَّل الخطط، وتحدث نقاشاً داخلياً إسرائيلياً حول مستقبل الكيان، وتُضعف جاذبية الهجرة إلى فلسطين كما تحفِّز البعض على مغادرتها.

ولا تتطلب الانتفاضة إمكانات كبيرة لإرباك الأمن الإسرائيلي، فوجود الإيمان بالله وإرادة الاستشهاد يختصران الكثير من المقدمات، لتتحول الإمكانات العسكرية المتواضعة إلى قوة فاعلة ومؤثرة. ولا حاجة لبناء تنظيمي مركز ومتماسك في العمل المقاوم ـ وإن كان أفضل ـ، إذ يمكن للمجموعات القروية أو المدينية محلياً، وبعمل لامركزي، ومن دون حاجة إلى انفتاحها على بعضها، أن تقوم بعمليات موجعة للاحتلال.

تبقى الحاجة الملحة في التركيز على السرية في التدريب والاستطلاع وتنفيذ العمليات، ولا تختص السرية بالابتعاد عن أعين العدو مباشرة، بل عن أعينه غير المباشرة من العملاء، وحتى عن عموم الأهل والأصدقاء الذين يتسامرون بطيبة في مثل هذه الأحاديث فتنتقل الأخبار وتكشف المقاومين. ومن المفيد إبراز الحياة الاعتيادية للمقاوم في ذهابه إلى مدرسته أو جامعته أو عمله، ليكون ساتراً مساعداً على إخفاء جهاده، وهذا ما يفاجئ العدو وعملاءه. كما تختلف الاندفاعة الشعبية ومشاركة الشباب في رمي الحجارة والانكشاف أمام الأعداء،

عن عمليات المقاومة التي تتطلب إعداداً سرياً ومدروساً، وفي دائرة ضيِّقة جداً بعيداً عن الأضواء. وعلينا التفريق بين التعبئة الجهادية العامة لأفراد المجتمع والحديث عن الخطوات العملية، فالأولى مطلوبة والثانية مضرة، فالسرِّية تتطلب انضباطاً وصبراً إلى حين النصر أو الشهادة، حيث يكون الإعلان في وقت لا تنفع معه إجراءات العدو.

لقد تحوَّلت الانتفاضة عملياً إلى المقاومة المسلحة، واختلفت عن انتفاضة الحجارة في بدايتها، وهي بصيغتها المقاومة أبلغ تأثير وفعالية لأنها تدكُّ الأمن الإسرائيلي وتوقع فيه الخسائر الكبيرة.

أمام صعوبة تحقيق الإسرائيليين لأمنهم، فهم بحاجة إلى من يساعدهم من الفلسطينيين، وتتركَّز مساعيهم ومطالبهم على أن تقوم سلطة فلسطينية، لها بنية عسكرية مدرَّبة ومجهَّزة، في إطار منع الأعمال المقاومة ضد إسرائيل. فقدرة السلطة على معرفة البيت الفلسطيني أوسع، بسبب حرية الحركة والألفة الاجتماعية، ولأن التصادم الفلسطيني الفلسطيني يُضعف المقاومة ويريح إسرائيل، فيكون تلزيم الأمن للسلطة خطوة ضرورية ومهمة لتحقيق الأمن الإسرائيلي، الذي لن يتمكن من الصمود وحده أمام إرادة المقاومة.

لذا نلاحظ تمحور المطالب الإسرائيلية حول الضمانات الأمنية والترتيبات الأمنية؛ فالحديث عن السلام في القرارات والمؤتمرات الدولية هو حديث عن الأمن الإسرائيلي، كما يسبق كل خطوة إسرائيلية حشد من المطالب الأمنية، وقد بُنيت اتفاقية أوسلو على رعاية الأمن الإسرائيلي، وأبرز تقريري ميتشيل وتينيت إلى الواجهة ما يلبِّي أمن الكيان الإسرائيلي ويؤدِّي إليه.

فالسلطة الفلسطينية معنية بغض النظر، إن لم تشارك في العمل المقاوم، لأنها لا يمكن أن تمارس دور الأداة المدافعة عن الأمن الإسرائيلي، في الوقت الذي يسلب فيه الصهاينة مستقبل فلسطين. وإذا واجه المقاومون ابتلاء منعهم أو التضييق عليهم، فهذا يقتضي المزيد من الدقَّة للتعامل مع هذا الواقع بعدم التصادم من ناحية، والتعاون مع أصحاب القابليات الجهادية من ناحية أخرى، لتكون القاعدة الأساس والحاكمة على كل شيء: استمرار جذوة المقاومة مشتعلة في كل الظروف، ووضع الأمن الإسرائيلي في دائرة الاستهداف.

ولا داعي للخشية من هذه الصورة بل يجب أن تكون محل افتخار، فالمقاومة عمل نبيل وشريف ومشروع في الرسالات السماوية والقوانين الوضعية، إنها عمل دفاعي ضد العدوان وليس عملاً ابتدائياً، إنها ردة فعل على جرائم الغزو والاحتلال والمجازر والتهجير، إنها صورة التعبير الإنساني عن الحق وحرية الاختيار والرغبة في الاستقلال، إنها نموذج التصدِّي للظلم لردعه وفتح أبواب الحياة للمستضعفين. وبما أنها ستصيب المعتدي بأمنه، فنتيجتها تنحصر في هذا الاتجاه.

مشروعية استهداف المدنيين

لكنَّ ضرب الأمن الإسرائيلي يطال المدنيين، ما يوجد إشكالية نقاء الأداء المقاوم والمشروع! وما يؤثِّر في الرأي العام العالمي والدولي فتخسر القضية الفلسطينية من أنصارها! هذا الاستنتاج صحيح بملاحظة جزء الصورة، لكن الرؤية المتكاملة تغيِّر الانطباعات حتماً. فالعسكر الإسرائيلي يقتل المقاومين والمدنيين في أماكن سكنهم وعملهم باستخدام سلاح الجو والعبوات المفخَّخة والمداهمة والقنص، ويعتقد أن هذا

العمل مجدٍ في منع أعمال المقاومة، والمستوطنون مسلحون ويتجولون بأسلحتهم، ويقومون بأعمال قتل ضد المدنيين الفلسطينيين بعنوان الوقاية أو ردَّات الفعل من دون حسيب أو رقيب، ويتربَّى الإسرائيليون على العنصرية والحقد ضد كل ما هو فلسطيني.

كيف يتصرَّف الفلسطيني ليدافع عن نفسه؟! لا بديل عن العمل المقاوم الذي يستهدف العسكريين أولاً، لكن عندما يبتعد العسكريون عن ساحة المواجهة ويتحصنون في المدن والقرى، ويمارس المستوطنون القتل والعدوان، ويتصرَّف المجتمع الإسرائيلي كمجتمع عسكري، فالاصابات متجهة إلى هذا المجتمع العسكري، فضلاً عن عدم إمكانية المقاومة من أن تحقِّق إصابات في صفوف المعتدين المباشرين من دون إصابة من يحيطون بهم، ولا إمكانية لردع العسكر الإسرائيلي عن التمادي مع المدنيين إلاَّ إذا شعر بالأضرار التي تحيط بمنزله وأقاربه كردَّة فعل على استهداف المدنيين. فإذا كان الجيش الإسرائيلي مع ما يملك من قوة لا يواجه المقاومين فقط، فإنَّ منع المقاومة من الاستهداف المقابل يجرِّدها من قدرة الضغط وإحداث توازن الرعب ويُسقط فعاليتها في مواجهة الاحتلال.

ولا تتضرر مشروعية هذا العمل لاندراجه في دائرة الضرورة، ولم يُبن الرأي العام العالمي والدولي على أحقِّية قضية فلسطين ليؤمن بمشروعيتها التي تنخدش من بعض سلوكياتها، بل بُني على أن إسرائيل مظلومة ومن حقها أن تفعل ما تشاء، ثم يُطالب الفلسطينيون بالتحمُّل ويؤاخذون في حالة الدفاع. فشعار الرفض لقتل المدنيين يُرفع في اتجاه واحد ضد الفلسطينيين، كجزء من التحيز الدولي ومحاصرة أي فعالية

فلسطينية في مقابل إسرائيل، ولا يُرفع في اتجاه إسرائيل لتبقى يدها مطلقة في سلوك كل الخطوات، مهما كانت إجرامية وبشعة،لتأخذ فرصتها في تحقيق أهدافها. ثم من حق الفلسطينيين أن يعملوا للدفاع عن أنفسهم وإحداث التوازن الذي يساعد لدرء الخطر عن مدنييهم.

إنَّ للصهيونية سجلاً حافلاً بانتهاك أبسط حقوق الإنسانية، فإذا ذكر الوطن القومي اليهودي تداعت تلك المعاني المظلمة في تاريخ البشرية طوال القرن العشرين الميلادي، وتسارعت إلى الأذهان أخبار المجازر والاحتلال والتهجير والعدوان التي ملأت الآفاق ودوَّنتها الصحف وكتب التاريخ الحديث، وما عناوين المجازر إلاَّ شاهد على المعالم التي زُرعت في كل بقعة من فلسطين، بحيث يُشار إلى المحطات التاريخية الهامة بمجازر[1] القدس وحيفا وسميراميس والسرايا والرملة وسعسع وقطار

(١) أحصت نشرة المقاومة التي تصدرها اللجنة العربية لمساندة المقاومة الإسلامية في لبنان ـ من القاهرة، العدد السابع بتاريخ ١٥/٥/٢٠٠٢ ـ ٦٢ مجزرة قتل فيها أكثر من ثلاثة آلاف فلسطيني وجرح حوالى العشرة آلاف قبل نكبة ١٩٤٨، منها مجازر معروفة مثل: مجزرة حيفا ٩/٧/١٩٣٨ نتيجة تفجير سيارتين ملغومتين استشهد بسببهما ٢١ فلسطينياً وجرح ٥٢، مجزرة القدس ١٣/٧/١٩٣٨ في سوق الخضار حيث استشهد ١٠ وجرح ٣١، مجزرة بلد الشيخ ٣١/١٢/١٩٤٧ استشهد ٦٠ وجرح المئات، مجزرة فندق سميراميس على يد عصابة الهاجانا استشهد ١٩ وجرح ٢٠، مجزرة السرايا العربية مقابل ساعة يافا بسيارة ملغومة فاستشهد ٧٠ وجرح العشرات، مجزرة سعسع ١٤/٢/١٩٤٨ حيث استشهد ٦٠ وجرح العشرات والغالبية من الأطفال، مجزرة الرملة ١٥/١/١٩٤٨ بقيادة رابين وبن غوريون من عصابة الأرجون حيث قتل العشرات، مجزرة قطار حيفا ـ يافا في ٣١/٣/١٩٤٨ حيث استشهد ٤٠ وجرح ٦٠ على يد عصابة شتيرن، مجزرة دير ياسين ٩/٤/١٩٤٨ استشهد ٢٥٤ بينهم ٢٥ امرأة حامل و٥٢ طفل دون العاشرة وجرح المئات. كما تكررت المجازر بعد ١٩٤٨ ومنها مجزرة كفر قاسم ٢٩/١٠/١٩٥٦ استشهد فيها ٤٩ وجرح العشرات، ومجزرة خان يونس ٣/١١/١٩٥٦ استشهد فيها ٥٠٠ وجرح المئات.

حيفا ودير ياسين وكفر قاسم وخان يونس. . . التي استهدفت المدنيين من النساء والأطفال والرجال، وكانت جزءاً من خطة الاحتلال قبل ١٩٤٨ للسيطرة على الأراضي، وقد مارستها العصابات اليهودية بتغطية بريطانية، ثم مارسها الجيش الإسرائيلي بعد ذلك بخطط منظمة استهدفت المدنيين، وكذلك بتغطية أعمال المستوطنين، ما يؤكِّد عجز المشروع الصهيوني مع كل قوته عن تحقيق ما يريد إلاّ بافتعال المجازر، وقد سلكت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة هذا الاتجاه، ولم يتخذ المجتمع الدولي أي خطوة استنكارية نظرية أو عملية رادعة.

إنَّ التركيز على استهداف الأمن الإسرائيلي يطال نقطة الوجع عند الأعداء، ويسلك طريقاً لا يقارن أبداً بالمجازر التي ارتكبها الصهاينة، وتأتي في سياق الدفاع ورد الفعل. وليست الأصوات الصادرة بأُحادية الإدانة في الاتجاه الفلسطيني إلاّ مساهمات مشبوهة لدعم العدوان الصهيوني، وتوفير الغطاء السياسي له ليوغل في توسعه واحتلاله.

ليس المطلوب تحقيق نتائج هذا الاستهداف سريعاً، فنقطة الماء يتواصل سقوطها على الصخرة فتفتِّتها، فكيف إذا كان النموذج صهيونياً عارفاً بما جنت يداه، ويحمل صفات شخصية جبانة تجعله يتحصن بأسباب القوة الخارجية لضعف الدافع الذاتي والواقع النفسي، قال تعالى: ﴿لَا يُقَٰتِلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلَّا فِى قُرًى مُّحَصَّنَةٍ أَوْ مِن وَرَآءِ جُدُرٍۭ ۚ بَأْسُهُم بَيْنَهُمْ شَدِيدٌ ۚ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ﴾[1].

هذا الإقلاق الدائم لأمن الكيان يضعفه ويشتت قواه، ويبيِّن للدول الكبرى صعوبة حياته على هذه الشاكلة، وقد أبرزت ردود الفعل الدولية

---

(١) سورة الحشر الآية ١٤.

وخاصَّة الأمريكية على العمليات الاستشهادية ما يبرز المرارة من آثارها وما يثبت جدواها وفعاليتها. فإذا استمر هذا الأداء المقاوم، فسيضع العالم أمام حقيقة جديدة تدفعه لإعادة النظر ولو بعد حين بالقرارات الدولية المنحازة، أو تجمِّد بالحد الأدنى المزيد من الضغوطات التي تسعى لتأمين التغطية للمطالب الإسرائيلية. وعلى الرغم من انحياز الدول الاستكبارية لمئة سنة إلى جانب إسرائيل، فالمتغيِّرات الدولية المحتملة المستقبلية يجب أن تؤخذ بالحسبان، فكم من أمبراطورية حكمت وسيطرت عبر التاريخ ثم سقطت، وما سقوط الاتحاد السوفيتي إلاَّ مؤشر معاصر على السنّة الكونية في قيام الدول وقوتها ثم ضعفها ثم سقوطها.

التوقيع يرسم حدود إسرائيل

أما التوقيع فهو الأساس الثاني التي تحتاجه إسرائيل، لأنَّها ستبقى محتلة طالما أنَّ أصحاب الأرض تمسكوا بأرضهم وقاوموا من أجلها، ولم يذعنوا بتوقيع يرسم حدود إسرائيل ويختصر الدولة الفلسطينية بقسم من الأرض.

هذا التوقيع تريده إسرائيل في سياق تسلُّط دولي وإدارة أمريكية لإعدام الإمكانية المستقبلية لحقوق الشعب الفلسطيني، بإعطائه وعوداً إجمالية مبهمة وإعطاء إسرائيل التزامات محددة وواضحة وفق آلية تنفيذية. ويمكننا قراءة هذا الاستنتاج من رؤية بوش حول الشرق الأوسط في خطابه[1] الذي اعتبره ـ للأسف ـ بعض العرب والفلسطينيين معتدلاً ومقبولاً قياساً لتطرف رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون، والذي تحول إلى محطة بديلة عن كل ما سبقها في عملية التسوية، وفيه:

---

(١) صحيفة السفير ـ ٢٠٠٢/٦/٢٥.

١ ـ القيادات الفلسطينية المقبولة هي التي تمثّل قناعات وسياسات الولايات المتحدة، وتلتزم قيام مؤسسات تؤدّي دورها في هذا الاتجاه، وستخضع لاختبار بوعد أقصاه دولة مؤقتة تطول بانتظار الرضا الأمريكي ـ الإسرائيلي، وقد تمثّل نهاية المطاف بعد التجريد من كل أسباب القوة والممانعة. قال بوش: «وحينما تكون هناك قيادات جديدة للشعب الفلسطيني، ومؤسسات جديدة، وترتيبات أمنية جديدة مع جيرانه، فإن الولايات المتحدة ستؤيد قيام دولة فلسطينية تكون حدودها وجوانب معينة من سيادتها مؤقتة، إلى حين الاتفاق عليها في إطار تسوية نهائية في الشرق الأوسط». ولا دور لاختيار الشعب لهذه القيادات، فالنتيجة محسومة مسبقاً، فإما أن يختار الشعب ما يعجب أمريكا وإما أن ترفض أمريكا الاختيار بحجة عدم ملائمته للشعب الفلسطيني فـ «السلام يتطلب قيادة فلسطينية جديدة ومختلفة».

٢ ـ إن قيام الدولة الفلسطينية مشروط بمهمّة محدَّدة، وهي القضاء على الانتفاضة المقاومة بحرب متواصلة تؤدّي إلى إنهائها جذرياً، كما تخضع أجهزة الأمن وغيرها من مؤسسات السلطة إلى إشراف خارجي، ليكون بناؤها وأداؤها مكرسٌ لتحقيق استقرار الكيان الإسرائيلي، وتتشكّل بطريقة تسهل إدارتها ومراقبتها، ففي الخطاب نفسه: «والولايات المتحدة لن تؤيد قيام دولة فلسطينية، ما لم يشن زعماؤها حرباً متواصلة على الإرهابيين، ويدمّروا بنيتهم التحتية، وهذا يستلزم جهداً خاضعاً لإشراف خارجي لإعادة بناء وإصلاح الأجهزة الأمنية الفلسطينية. ولا بدَّ أن تكون للنظام الأمني خطوط واضحة للسلطة، وقابلية المساءلة، وكذلك سلسلة قيادة موحدة».

٣ ـ فإذا تم إنجاز الخطوات الأمنية المعطّلة للانتفاضة، فإن

المكافأة المباشرة انسحاب القوات الإسرائيلية إلى ما قبل انتفاضة الأقصى، وبذلك تكون كل الخطوات السياسية مؤجَّلة، ويكون الأداء الفلسطيني ملاحق باستمرار بعنوان الأمن الإسرائيلي بطريقة مفتوحة ومرتبطة بالرضا الأمريكي ـ الإسرائيلي: «ومع تقدمنا نحو الأمن يجب على القوات الإسرائيلية الانسحاب الكامل إلى مواقعها قبل الثامن والعشرين من أيلول عام ٢٠٠٠».

٤ ـ إن الاحتلال ينتهي بإقامة دولة فلسطينية من خلال تسوية يجري التفاوض عليها، بين الإسرائيلي الذي يملك كل أسباب الضغط والفلسطيني الذي جُرِّد من كل شيء، وبذلك تكون الإملاءات الإسرائيلية شروطاً غير قابلة للرفض، ومبنية على الاعتراف الفلسطيني بحدود إسرائيلية آمنة، ومترافقة مع تأمين مستلزمات الدور الفلسطيني لحماية هذا الأمن: «وهذا يعني إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ عام ١٩٦٧ من خلال تسوية يجري التفاوض عليها بين الأطراف، على أساس قراري الأمم المتحدة٢٤٢ و ٣٣٨، مع انسحاب إسرائيل إلى حدود آمنة ومعترف بها». وهنا نلاحظ تعبير «إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ عام ١٩٦٧» ليتجاوز النص وجود احتلال قبل هذا التاريخ، وليحصر المشكلة في نزاع داخل أراضي ١٩٦٧.

٥ ـ «ومع تكاتفنا جميعاً في تكثيف جهودنا، يمكن التوصل إلى اتفاق في غضون ثلاث سنوات من الآن». فقد تبخَّر الحل النهائي المزعوم في اتفاقية أوسلو، والذي حدَّد خمس سنوات من بداية تطبيق «غزة ـ أريحا أولاً»، تنتهي عام ١٩٩٨، ليبدأ وعد جديد بثلاث سنوات مرتبطة بإمكانية التوصُّل لاتفاق، من دون الالتزام الأكيد بهذا الزمن،

ومثقلة بمجموعة من الشروط التي بيَّناها والقابلة للابتزاز، ليتحوَّل السقف الزمني إلى وعد ضبابي غير ملزم.

فهل ينفع التكتيك المدَّعى في الموافقات الدائمة على المطالب الإسرائيلية، والتي لا تتوقف عند حد، ثم تزاد عليها مطالب إضافية؟ وهل ألزم المجتمع الدولي إسرائيل بما وقَّعت عليه؟ وهل التزمت إسرائيل بأي جدول زمني حتى الآن؟ وهل أعطت إسرائيل في الاتفاقيات معها أي عناوين واضحة أو رسمت أي آليات محددة للتطبيق بالمقارنة مع ما فعلته السلطة الفلسطينية؟!

إن استسهال التواقيع المرحلية، والمراهنة على المناورة العملية، والاعتماد على الخطوات التفصيلية لتقويم أخطاء الاتفاقيات وضروراتها! سيورِّط في المزيد من التنازلات، ويوصل لتسوية ذات نتائج مفجعة للفلسطينيين. كما أن المراهنة على حمائم وصقور داخل الكيان الإسرائيلي غير واقعية، فزيادة المستوطنات والحروب الرئيسة مارسها حزب العمل، وهو الآن جزء من حكومة الوحدة الوطنية! وإذا اختلف على بضعة كيلو مترات عن حزب الليكود أو اختلف في تكتيكه، فإن هدفه في تثبيت الكيان الإسرائيلي يعتبر كافياً للرفض والمواجهة.

ماذا يملك الإسرائيلي أن يفعل إذا لم يجد مقابله من يستجيب له من الفلسطينيين؟ وماذا يفعل عندما تتكاتف جميع الفصائل الفلسطينية المجاهدة والشعب الفلسطيني المعطاء؟ فالارباك الإسرائيلي واضح عندما تكاتفت جميع الفصائل في إطار الانتفاضة المقاومة، فالكل في الميدان حركة حماس، والجهاد الإسلامي، وفتح، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وغيرهم من الفصائل، ومعهم جميع الفئات الشعبية من دون استثناء.

إن القيادة الفلسطينية مدعوة للاستفادة من هذا الالتفاف على مستوى القاعدة الشعبية العريضة حول مقاومة الاحتلال، ما يعطي حصانة أكيدة لمواجهة الضغوطات، ومبرِّراً كافياً للامتناع عن التوقيع المذلّ. وبدل البحث عن فكرة تسوَّق على المستوى الشعبي، ويتحمل بعض القيادات مسؤوليتها، فيُتَّهمون بالخيانة لعدم تحقيقها لأدنى المطالب الفلسطينية، فالأولى أن تتذرَّع تلك القيادات بالرفض الشعبي الذي لا يمكن معاكسته ليتحوَّل رصيداً بيدها، وعندها يقوى الجميع لتصبح الكرة في الملعب الإسرائيلي. ولعلَّ أقصى ما سيحدث تصميم إسرائيل على الانتقام من تلك القيادات بإبعادها أو محاصرتها أو التهديد بقتلها، لكنَّها تقوى بهذا الانتقام، وتكتسب شعبية تزيد رصيدها، ويفقد الطرف الآخر إمكانية اختراق هذا الالتحام الشعبي، فإذا استشهدت تلك القيادات فهو أجلها بيد الله تعالى لا يملك أحد تحديده: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾[1] وتكون الشهادة في صحيفة عز الأمة، وإذا بقيت تمكنت من تحقيق إنجازات هامة. وعندما يسير الجميع في هذا الاتجاه، يتحول التيار الشعبي المندفع إلى حصانة تمنع الانتهازيين والمستهترين من تصدر المسيرة.

فإذا كان المسؤولون الإسرائيليون يلجأون إلى الخيار الشعبي ليتستروا به كلما واجهوا ضغوطات لا تعجبهم، مع ما يملكون من القوة العسكرية والسياسية، وإذا كان الأمريكيون يتحدثون مع العرب عن ضرورة مساعدة الحكومة الإسرائيلية في تسهيل أمورها لعدم قدرتها على مخالفة المزاج الشعبي، كما حصل أثناء حكومة باراك بالطلب من الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد (رحمه الله) بضرورة التنازل لباراك ليتمكَّن

---

(١) سورة النحل الآية ٦١.

من تسويق التسوية مع سوريا[١]. فالأولى أن لا تتصدى القيادات الفلسطينية والعربية لشعوبها، وتحمل وزر تنازلات تاريخية مجحفة ومهينة، وأن تتخذ من الناس حصانة للثبات وتحصيل الحقوق. وقد أثبت الشعب الفلسطيني جدارة عالية وجهاداً مميزاً، يؤهله ليكون السند للمخلصين من قياداته في مواجهة التحديات.

إن الإدارة السياسية للصراع تتطلب الخروج من نفق الإجابة على الأسئلة الإسرائيلية المتتالية: تسليم قتلة زئيفي[٢]، إعطاء معلومات عن العمليات الاستشهادية قبل وقوعها، مسؤولية السلطة عن أي عملية ضد إسرائيل، ضرورة إدانة العمليات الاستشهادية، اعتقال المجاهدين، اصلاحات السلطة، . . . والتي تضع المسؤولين الفلسطينيين في دائرة المساءلة والمحاسبة من قبل الإسرائيليين، وذلك بالعمل المعاكس، وإبراز المطالب الفلسطينية مثل: خروج إسرائيل من الأراضي المحتلة، تسليم المعتدين على الأطفال الفلسطينيين، حق المقاومة بسبب الاعتداءات، المطالبة بالإفراج عن السجناء الفلسطينيين، مسؤولية إسرائيل عن التجويع والمعاناة الاقتصادية. . .

كما تتطلَّب عدم التسرُّع في إعطاء الضمانات السياسية لإسرائيل، في الوقت الذي تعلن فيه صراحة عن رؤيتها لقدس موحَّدة بإدارة إسرائيلية، وحدود قصوى لتنازلات في الضفة لا تتجاوز ٤٢٪ منها، وهذا لا يعني الموافقة على التفاوض المسقَّف بالأراضي المحتلة ١٩٦٧، ولا على أي خيار يؤدي إلى التنازل عن شبر واحد من الأرض، لكنه توجيه لحد أدنى من الإدارة السياسية التي تُبقي الطريق مفتوحاً أمام التطورات والخيارات المتعددة في المستقبل.

---

(١) لكنَّ الرئيس الأسد لم يستجب لهذه المناورة فلم تنجز التسوية الباراكية مع سوريا.
(٢) وزير السياحة الإسرائيلي الذي اغتالته مجموعة من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

فإذا استمرت المقاومة بدك الأمن الإسرائيلي، ولم يحصل الكيان على توقيع يُشرِّع وجوده ويبين حدوده، فالفرصة متاحة لاستعادة الحق الفلسطيني.

تاجيل نقاش حدود التحرير

ولعلَّ المأزق يكمن في اختلاف الفصائل الفلسطينية على طبيعة هذا الحق، فمنهم من يؤمن بتحرير كامل التراب الفلسطيني من النهر إلى البحر، ومنهم من يرضى بحدود لفلسطين لا يتجاوز ما بقي قبل احتلال الرابع من حزيران ١٩٦٧ بما ينسجم مع القرار الدولي ٢٤٢. لكن هذا المأزق يبرز فيما لو انصرفت الفصائل لنقاش حاسم من أجل الاتفاق على حدود هذا الحق، أمَّا لو تأجل هذا البحث وتقاطع عمل الأفرقاء في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية، التي تصادر كل شيء، وتجعل القابل بالجزء من فلسطين غير راض عن المسار السياسي التفاوضي، فهذا يؤدِّي إلى مرحلة من التعاون في إطار الجهاد ضد إسرائيل، فهو السلاح الوحيد المتاح للمواجهة بالنسبة لجميع الأطراف. وإلى أن تخضع إسرائيل لشروط الحد الأدنى، وتأتي المرحلة الثانية الصعبة التي تحتاج إلى مناقشة مستفيضة كي لا تؤدي إلى التصادم بين الفصائل، مع بقاء الأمل بالتحرير، فإن الوقت متاح على ضوء الأمور المطروحة، إلاَّ أن يحدث تنازل فلسطيني مريع عن الحد الأدنى، وعندها لن يتمكن أصحاب هذا الاتجاه من الدفاع عن خيارهم بعد التضحيات الكبرى التي قدَّمها الشعب الفلسطيني. فالسلطة تتحمل مسؤولية أن تتصرف بهامش يسمح لها بالمحافظة على عناصر القوة، وعدم التفريط بها، وعدم سوق المأزق إلى الدائرة الداخلية.

لا شك أن تجربة حزب الله بما يحيط بها من خصوصيات في لبنان، تختلف عن الانتفاضة بما لها من خصوصيات في فلسطين، وليس صحيحاً أن نسرِّي التجارب على بعضها البعض بطريقة عشوائية، لكن القواسم المشتركة بعمومياتها وبعض خصوصياتها موجودة بينهما.

وكما استفاد حزب الله من تجربة المقاومة الفلسطينية وتاريخ صراعها مع إسرائيل، فقد شكَّل بأفكاره وخطابه السياسي والتعبوي ومقاومته وطريقة أدائه عاملاً ملهماً للشعب الفلسطيني وأملاً جديداً بالتحرير.

وتكفي العناوين العامة منطلقاً لهذا الإلهام. فالحزب يملك قوة عسكرية محدودة، وتنظيماً محدود العدد، لكنَّه استطاع بالإيمان وأولوية المقاومة والعمل الاستشهادي أن يحرِّر القسم الأكبر من الجنوب اللبناني والبقاع الغربي في ٢٤ أيار ٢٠٠٠، بعد مقاومة متواصلة لثمانية عشر عاماً لجيش قيل عنه بأنه لا يقهر، وفي مواجهة دعم استكباري مكثَّف له، ما أعطى بارقة أمل بإمكانية التحرير بسلوك طريق المقاومة والشهادة. فما حصل في لبنان قابل للتكرار في فلسطين.

وتكمن المشابهة في طبيعة العدو، وحجم الدعم العالمي إلى جانب إسرائيل، ووجود الاحتلال وقساوة عدوانه، في مقابل استعداد الشباب للجهاد، وقناعة الشعب الفلسطيني بالالتفاف حول الانتفاضة، ويأس المفاوضين من إمكانية تحقيق تقدم.

لكن الواقع الفلسطيني هو الأصعب، لأن الأرض الفلسطينية مركز الاحتلال الرئيس، وكذلك تعتبر المقاومة الفلسطينية محطَّة التغيير الاستراتيجية لأن انجازاتها ستنعكس على المنطقة بأسرها.

مسؤولية العرب والمسلمين

إنَّ العرب والمسلمين يتحملون مسؤولية الدَّعم والمساندة للقدس وفلسطين، من منطلق الواجب الديني في المحافظة على المقدسات ورفض الظلم والاحتلال، ومن منطلق المصلحة الأكيدة التي تطال الجميع في عدم تثبيت هذا الكيان الغاصب التوسعي.

قال الإمام الخامنئي(حفظه الله): «إنَّ الحكومات والشعوب المسلمة وخاصة العربية تتحمَّل اليوم مسؤولية كبرى، فواجب الحكومات ثقيل وخطير للغاية، لكنَّ ثقل واجب الشعوب خاصة علماء الدين والشخصيات السياسية والنخب الجامعية والمثقفة وسائر العناصر الفاعلة ليس بأقل من ثقل واجب الحكومات. وهذه المسؤولية تتلخّص في إيصال المساعدات ورفع المعنويات ودفع عجلة هذا الجهاد المقدّس»[١].

فالمطلوب تكريس القضية الفلسطينية كقضية مركزية للأمة، وحشد الطاقات المالية والإعلامية والثقافية والسياسية والعسكرية، بما يتلاءم مع تحقيق هذا الهدف. ثم تكون البرامج العملية والإجراءات الميدانية والاختيارات الملائمة للدعم مرتبطة بطبيعة ظروف كل بلد، وبموقع الحزب أو الجهات الداعمة في الواقع الشعبي وما تمتلكه من إمكانات فعلية أو محتملة، على أن تبذل الجهود القصوى لإبقاء الأولوية للتحرك من أجل الدعم والمساهمة الفعلية. فلا عذر لأي جهة عربية أو إسلامية في التراخي وترك الشعب الفلسطيني يتحمَّل كل المعاناة وحده.

(١) كلام الإمام الخامنئي(حفظه الله) في افتتاح المؤتمر الدولي عن الإمام الخميني(قده) ودعم القضية الفلسطينية الذي أقيم في طهران بتاريخ ٢ و٣ حزيران ٢٠٠٢.

ولا تُعفى الأنظمة من هذه المسؤولية، لكن ربما كان ابتعادها عن التدخُّل والإعاقة أفضل ما يمكن تقديمه في مقابل الأنظمة التي تتصدر رعاية المطالب الإسرائيلية. كما لا يمكن التعويل على اجتماع الأنظمة العربية في حالتها الحاضرة لتشكِّل الحاضنة المناسبة للتحرير، وإن كانت القيادات الشعبية والحزبية مسؤولة على الأقل في محاولة إيصال أنظمة بلدانها إلى الحد الذي يقترب من دعم القضية الفلسطينية، على الأقل من خلال التبنِّي الذي يُبرز الاهتمام الشعبي، ويعطي الذريعة للأنظمة المترددة في الاستتار وراء هذا الاهتمام.

لا يمكن مناقشة وسائل دعم القضية المركزية بالاكتفاء بالقواعد والمبادئ العامة، بل تحتاج إلى تفاصيل متشعبة لها علاقة بمدى الجدية والاهتمام، ولن تعدم أي جهة وسائل الدعم الملائمة التي تجتمع مع غيرها لتشكل رصيداً مهماً يساهم في النصرة. ولا يفترض أن تكون طموحاتنا كبيرة وغير واقعية، فالذي يعيش في قلب الأزمة يتحمَّل العبء الحقيقي، لكن التحرك العام يؤدي وظيفة مساعدة، فالتظاهرات التي عمَّت العالم العربي نصرة لفلسطين أبرزت حجم حضور القضية في الوجدان الشعبي العام وأثَّرت في إعطاء الانطباع العالمي عن عمق الأزمة في منطقتنا، والدعم المالي يقدم مساهمة تساعد في سد بعض الحاجات إذا وصلت إلى الجهات المناسبة، والإعلام يسلط الضوء على المظلومية الفلسطينية ويقدم الحقائق للعالم، والدعم العسكري بالطرق المناسبة يؤدي دوراً في رفد المقاومة، ولا أحد يعلم كيف تتطور الأمور وماهية المهمات التي ستقوم بها المنطقة، وفي كل الأحوال فهذه أمور يتطلب إعدادها دراسة وتخطيطاً وتهيئة خارج الأطر المعلنة للقيام بالمناسب في الزمان المناسب وبما ينفع القضية الفلسطينية.

الفصل السادس

قضايا ومواقف

المشاركة في مؤسسات النظام

المشاركة في الانتخابات النيابية[1]

مع بداية الاستقرار الداخلي في لبنان، ومع عودة مؤسسات الدولة إلى العمل ترميماً وتكويناً، وكجزء من مفاعيل اتفاق الطائف، تقرَّر إجراء الانتخابات النيابية في العام ١٩٩٢، بعد عشرين[2] سنة على انتخاب آخر مجلس نيابي، وقد شكَّل هذا الموضوع الاستحقاق العملي الأبرز على مستوى الشؤون اللبنانية الداخلية.

لم تكن الصورة واضحة عند الحزب في الدخول إلى المجلس النيابي أو عدمه، ما استلزم نقاشاً داخلياً موسَّعاً حول هذا الأمر. فاختارت الشورى آلية لحسم الأمر بتكليف لجنة من ١٢ عضواً تضم أبرز

(١) لم ندرج المشاركة في الانتخابات النيابية في فصل «محطات بارزة من تاريخ حزب الله» مع أنها كذلك، وإنما أدرجناها في هذا الفصل، لرغبتنا في التوسع فيها نظراً للنقاش الذي دار حولها داخل الحزب وخارجه، ولارتباط هذا البحث بغيره مما سيليه، ما ييسر للقارئ قراءة شاملة لأبحاث مترابطة.

(٢) جرت آخر انتخابات نيابية في نيسان ١٩٧٢، ومع بداية الحرب اللبنانية عام ١٩٧٥ لم يعد بالإمكان إجراؤها في الموعد التالي.

الفاعليات الحزبية بما فيها أعضاء الشورى لصياغة الموقف النهائي المقترح.

وتمحورت النقاشات حول الأسئلة التالية:

١ ـ ما مدى مشروعية الدخول في مجلس نيابي يعتبر جزءاً من نظام سياسي طائفي ولا يعبِّر عن رؤية الحزب للنظام الأصلح؟

٢ ـ إذا حُلت أزمة المشروعية، فهل تعتبر المشاركة موافقة على واقع النظام السياسي، ما يرتب مسؤولية في الدفاع عنه وتبنِّيه، وتنازل عن الرؤية الإسلامية؟

٣ ـ ما هي حجم المصالح والمفاسد التي تترتَّب على هذه المشاركة أو عدمها، وهل يوجد ما يُغلِّب أحدهما على قاعدة المصالح الأكيدة والواضحة؟

٤ ـ هل تؤدِّي المشاركة إلى تعديل في الأولويات، بحيث يتم التخلِّي عن المقاومة لمصلحة الانخراط في اللعبة السياسية الداخلية؟

وعُقدت جلسات مكثفة لهذا الشأن، وأبدى مسؤولو الوحدات المركزية آراءهم من خلال مجالسهم، فجمعت اللجنة المكلفة الآراء وتوصلت إلى النتائج التي يمكن تلخيص مضمونها بما يلي:

لا يمكن للجنة أن تجيب عن السؤال الأول حول المشروعية، فهو من مختصات الولي الفقيه، وهو محل نقاش بين الفقهاء، إذ يعتبر البعض أن المشاركة في نظام غير إسلامي لا ينسجم مع الرؤية المتكاملة للإسلام، حيث ينحصر تكليف المكلَّف في العمل لإقامة الدولة

الإسلامية ونظام الحكم الإسلامي، وفيما عدا ذلك يجب أن يبقى خارج أطر الأنظمة الوضعية مهما كانت صيغتها.

كما مارس البعض الآخر ما يبيِّن إمكانية المشاركة، لكنها انحصرت في مجالات فردية[١]، ولم تشمل حزباً أو اتجاهاً بكامله. إنَّ الخوف من إعطاء المشروعية للنظام غير الاسلامي، ما يطيل عمره، فتكون مساهمة الإسلاميين فيه قد عطَّلت أو أجلَّت إمكانية تغييره، يعتبر بحثاً نظرياً تجريدياً فيه الكثير من التعميم، ولا يلحظ اختلاف البلدان والظروف، ولا يأخذ بعين الاعتبار قاعدة المصالح والمفاسد، مع الثبات على الأسس. فتغليب المصالح على المبادىء مرفوض، لكنَّ اعتبار المصالح في دائرة المحافظة على المبادىء مقبول.

فضَّلت اللجنة استكمال النقاش في الأسئلة الثلاثة المتبقية، لوضع المعطيات الكاملة بين يدي الولي الفقيه، بغية تحديد الموقف الشرعي من التعاطي مع النظام وبالأخص في مسألة الانتخابات النيابية.

إن المشاركة في الانتخابات النيابية تعبير عن المشاركة في بنية النظام السياسي القائم لأنها دعامة من دعائمه، لكنها لا تعبِّر عن الالتزام بالمحافظة على بنيته كما هو، ولا تستلزم الدفاع عن علله وثغراته. فالموقع النيابي يحمل طابع التمثيل الشعبي لفئة من الناس، وبإمكان النائب تبيان وجهة نظره والدفاع عنها، وله الحرية في الموافقة على ما ينسجم مع رؤيته، والاعتراض والرفض لما يخالف رؤيته، فهو قادر على تسجيل موقفه بحسب الخلفية التي ينطلق منها. من ضمن ذلك مناقشته

---

(١) مشاركة المحقق الكركي كشيخ للإسلام في الدولة الصفوية، راجع كتاب جامع المقاصد ـ من تحقيق مؤسسة آل البيت ـ المقدمة ص ٣٢.

لتركيبة النظام، واقتراحات التعديل فيه، والتأثير في مشاريع القوانين المطروحة على المجلس النيابي، وتقديم اقتراحات القوانين المناسبة.

فالنيابة موقع تمثيلي، لا يحمل عنوان المبايعة للنظام بالمطلق، وله هامش واسع في التحرك والتعبير عن الرأي، بصرف النظر عن النتيجة الملائمة أو عدمها. وتكفي القدرة على اتخاذ الموقف والدفاع عنه، كي لا يكون أسيراً للتركيبة السياسية القائمة. وهل سيتصرف المعارض للنظام من خارج تركيبة المجلس النيابي بطريقة مختلفة عن إبداء الرأي والاعتراض وتقديم الحلول؟ علماً بأنه سيكون مفتقراً إلى الآلية المؤثرة لتحقيق أهدافه. إذاً فليكن الدخول إلى المجلس النيابي احدى وسائل التغيير، فهو طريق رسمي ومسموع في نطاق أوسع.

يضاف إلى ذلك، حجم المصالح التي تتحقق من المشاركة النيابية وهي كثيرة أبرزها:

أ ـ الاستفادة من المجلس النيابي كمنبر سياسي يهتم بالمقاومة وشؤونها، ويناقش دعمها وتأييدها، ويوجِدُ مناخاً ملائماً لاسماع الآخرين صوت المقاومة من موقع التمثيل الشعبي النيابي.

ب ـ حمل قضايا وهموم الناس المعيشية والتنموية والصحية والاجتماعية في مشاريع واقتراحات القوانين، والعمل على إنصاف المناطق المستضعفة من خلال مناقشات اللجان النيابية، والمساهمة في توزيع موازنات الوزارات المختلفة بما يتناسب مع هذه المناطق.

ج ـ الاطلاع المسبق على ما يُهيأ من قوانين، مما يُيسِّر دراستها وإبداء الرأي فيها، لإجراء التعديلات المناسبة عليها حيث يمكن ذلك، بدل المفاجأة بواقع قانوني ملزم لا تنفع معه الملاحظات بعد الإقرار.

د ـ بناء شبكة من العلاقات السياسية مع ممثلي المناطق والطوائف، وإجراء الحوارات المباشرة في قضايا متعددة، ما يفتح آفاق التعارف والتفاعل عن قرب، ويزيل الحواجز المصطنعة والانطباعات الخاطئة، ويحقق اختلاطاً يساعد على تنمية الحوار وقبول الاختلاف مع الآخر.

هـ ـ الاعتراف الرسمي من إحدى مؤسسات النظام اللبناني بتمثيل النواب لشريحة شعبية معينة، ما يجعل المقاومة جزءاً من النسيج المعترف به رسمياً وشعبياً.

و ـ تقديم وجهة نظر إسلامية في مختلف القضايا، لتكون حاضرة إلى جانب وجهات النظر الأخرى المطروحة.

هذه الإيجابيات لا تمنع من وجود بعض السلبيات، كصعوبة التمثيل الشعبي الدقيق لخصوصية الظروف السياسية في التحكم بعدد الممثلين، ليتحوَّل الحضور في المجلس النيابي إلى حضور سياسي تمثيلي أكثر منه حضور عددي تمثيلي، وإقرار بعض القوانين المخالفة للشريعة الإسلامية بالرغم من مخالفة نواب الحزب لها، وتحميل الناس للنائب مسؤولية الخدمات الفردية والمناطقية في الوقت الذي يغلب على مسؤوليته دور التشريع وليس التنفيذ، إلاَّ أنَّ مجموع الإيجابيات أكثر من السلبيات، وهي تستحق الاهتمام بالمشاركة في المجلس النيابي.

أمَّا الأولويات فيتحكم بها القرار السياسي للحزب، وبما انه قرر أولوية المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي على غيرها من الأولويات، وحيث لا يوجد أي شرط مسبق يربط بين المشاركة النيابية وخصوصية المقاومة، ومع ارتباط قرار مشاركة الحزب في الانتخابات بإعلان صريح حول استمرار الأولوية للمقاومة بحيث يختار الناخبون الممثلين عنهم

وفق هذا البرنامج المطروح، فلا داعي للخوف من الانتخابات النيابية من أن تؤثر على العمل المقاوم، بل بالعكس فإنَّها تشكل رصيداً إضافياً داعماً للمقاومة.

ولا يخفى توهم بعض الفاعليات والقوى بأن تشكل جاذبية السياسة الداخلية فرصة لإعادة النظر بأولوية المقاومة، لكنه توهم مرتبط بنظرتهم إلى الانخراط في الحياة السياسية واعتبارها سقف الطموحات والآمال لتحقيق المكتسبات، وهذا يختلف عن نظرة الحزب في إمكانية الجمع بين الانخراط في الحياة السياسية والاستمرار في المقاومة بما لا يشكل أي تعارض أو تضاد، بل يؤدي إلى التكامل العملي في الجمع بين مصالح الناس الداخلية والسعي لتحقيقها وتحسين شروطها، وبين مصلحة الوطن والأمة في تحرير الأرض من الاحتلال الإسرائيلي باستمرار المقاومة وتعزيزها.

وهكذا خلُصت اللجنة بأغلبية ١٠ من ١٢ أن المشاركة في الانتخابات النيابية فيها مصلحة بل ضرورية، وهو ينسجم مع رؤية حزب الله الشمولية للتصدي لشؤون الناس ومصالحهم في الحياة السياسية، ولا يتعارض مع أولوية الجهاد للتحرير، ويحقق جملة من النتائج السياسية الجيدة، ويقدم تجربة جديدة ومنفتحة لحزب إسلامي ناشىء، ويحقق خطوة هامة باتجاه التفاعل مع الآخرين. هذه المشاركة لا تنفصل بطبيعة الحال عن خصوصية الواقع اللبناني وطبيعة الانتخابات المقترحة فيه والقدر المعقول من الحرية المتوفرة فيها للاختيار، فقد تختلف هذه الاستنتاجات مع اختلاف الظروف الموجودة في بلد آخر، وفي كل الأحوال فقد جرى النقاش حول المشاركة في الانتخابات النيابية في لبنان ومن منطلق الإيمان بالإسلام، فكانت النتيجة إيجابية.

ثم جرى استفتاء سماحة الولي الفقيه الإمام الخامنئي(حفظه الله) حول المشروعية بعد تقديم اقتراح اللجنة فأجاز وأيَّد، عندها حُسمت المشاركة في الانتخابات النيابية، ودخل المشروع في برنامج وآلية عمل الحزب، فعقد الأمين العام سماحة السيد حسن نصر الله مؤتمراً صحفياً في ٣ تموز ١٩٩٢، أعلن فيه عن قرار حزب الله بالمشاركة في الانتخابات النيابية التي كانت أول مراحلها في منطقة البقاع في ٢٣ آب ١٩٩٢.

نتائج المشاركة في الانتخابات النيابية

لم تكن الفترة الزمنية التي فصلت بين اتخاذ القرار وموعد أوَّل مراحل الانتخابات كبيرة، فهي لم تتجاوز الخمسين يوماً، وهذه أوَّل انتخابات عامة يخوضها الحزب، ولا يملك معرفة كافية أو تجربة في هذا الشأن، ولم يعتد مناصروه على هذا النوع من العمل، وهي تتطلب جملة إجراءات تعبوية وتنظيمية قبل ويوم الانتخابات، وتتطلب حركة سياسية وشبكة علاقات تؤثر في بناء التحالفات ونتائج الانتخابات.

وزعت الشورى مهام المتابعة، فكان الأمين العام للحزب المشرف على الحركة السياسية العامة والتحالفات للانتخابات، وكان نائب الأمين العام مسؤولاً عن اللجنة المركزية لإدارة الانتخابات ميدانياً في المناطق اللبنانية كافة، ثم كانت تُعرض التحالفات المقترحة والقرارات التنفيذية على الشورى لإتخاذ القرار، بعد أن رسمت السياسات العامة المعتمدة وحددت آليات العمل قبل الإعلان عن المشاركة في الانتخابات.

كان مستوى الإقبال على الانتخابات ملفتاً، وقد شكَّل الحزب أكبر ماكينة انتخابية منظَّمة في لبنان ضمَّت المحازبين والأنصار والمحبِّين، لم

تقتصر على الملتزمين دينياً فقط بل شملت كل المؤمنين بمواقف وأداء الحزب ولو كانوا غير ملتزمين دينياً، وقد دلَّت هذه التجربة على سعة التأييد الشعبي، ومدى الاستعداد للمساهمة في أنشطة الحزب وتقوية موقعيته، بعمل تطوعي فيه الكثير من البذل والتعب. وكان مناصرو الحزب يتواجدون مع كل صندوق انتخابي، ويُعرفون بلباسهم وطريقة أدائهم وحضورهم الفعَّال بين الناس ودقة انضباطهم بالتعليمات التي تُعطى لهم وتواصلهم الدائم مع مسؤوليهم من خلال أجهزة الاتصال، وهكذا أسَّس الحزب لنمط من العمل الانتخابي قلَّده فيه الكثيرون بعد ذلك.

كما عرض الحزب لبرنامج انتخابي سياسي واجتماعي شامل[1]، مخالفاً بذلك التقاليد الانتخابية التي كانت تُركز على صورة المرشح وسمعته من دون الالتفات إلى برنامجه أو مشروعه، وبهذا يكون الحزب قد خطا خطوة باتجاه أولوية البرنامج على الشخص، قد تترك بعض الأثر في الحياة السياسية في لبنان.

نجح حزب الله في تمثيل متنوع على المستوى المناطقي في أماكن تواجده في البقاع والجنوب وبيروت والضاحية الجنوبية، وأنشأ كتلة الوفاء للمقاومة التي ضمَّت اثني عشر نائباً: ثمانية من الشيعة واثنان من السنة وواحد من الموارنة وواحد من الروم الكاثوليك[2]، ما أضفى

(١) راجع البرنامج الانتخابي في الملحق.

(٢) بلغ عدد النواب ١٢ نائباً من أصل ١٢٨ نائباً في المجلس النيابي اللبناني. وهم ثمانية في البقاع: السيد إبراهيم أمين السيد، الشيخ علي طه، الشيخ خضر طليس، الحاج محمد ياغي، ربيعة كيروز(ماروني)، سعود روفايل(كاثوليك)، د. إبراهيم بيان (سني)، د. منير الحجيري(سني). وإثنان في الجنوب: الحاج محمد رعد والحاج محمد فنيش. وواحد في بيروت: الحاج محمد برجاوي. وواحد في الضاحية الجنوبية (بعبدا) الحاج علي عمار.

نموذجاً جديداً لحركة إسلامية تؤسِّس لتكتل نيابي متنوع على المستوى الطائفي، وتبرز حيوية في التفاعل مع القوى التي تتقاطع مع رؤية حزب الله بنسبة من النسب، من دون الالتزام بكامل خصوصية أداء الفرد الإيماني والسلوكي المطلوبة من المنتميين إلى حزب الله، وتلتزم بالتوجيهات السياسية للحزب.

إذا أردنا تقييم النتائج العملية بناء على المشاركة في ثلاثة انتخابات نيابية في السنوات ١٩٩٢ و ١٩٩٦ و٢٠٠٠، نجد أن التحليل أعلاه منطبق على الواقع تماماً، فنواب حزب الله حققوا اندماجاً في النسيج اللبناني مكنَّهم من التواصل مع الشرائح المختلفة بفترة زمنية قياسية، واطّلوا على الواقع السياسي من البوابة الداخلية التي أبرزت الوجه الآخر للحزب، وساهموا بفعالية في القوانين المطروحة على المجلس النيابي حيث اشتهرت كتلة الوفاء للمقاومة بأنها أهم كتلة تدرس المشاريع والاقتراحات، ويشارك أعضاؤها في اللجان النيابية كافة، وانجزوا جملة من الموازنات لإنصاف المناطق المستضعفة. وقد تحقَّق الاعتراف الرسمي بموقعية التمثيل الشعبي للحزب، ما أغاظ الإدارة الأمريكية وإسرائيل، بسبب تحصين توصيفه المقاوم وضعف نعته بالإرهاب، كما ذكرت بعض المصادر الدبلوماسية.

كما برزت بعض السلبيات المتوقعة، فظروف التحالف السياسي الاضطراري في بعض الحالات لصياغة لوائح غير مُقنعة، أو الحصول على عدد غير ملائم، كما في انتخابات ١٩٩٦، خسَّرت الحزب مقعدي بيروت والضاحية الجنوبية لأنه لم يستجب لها، ولم يحصل على العدد

الذي يستحقه في المناطق الأخرى[١]، وإن تحسَّنت الظروف بعد ذلك في انتخابات سنة ٢٠٠٠[٢]. وقد حكمت أولوية المقاومة واستمراريتها وتحصينها على تجنُّب أي خلاف داخلي يمكن أن يؤدِّي إلى تصادم أو إلى صرف الاهتمام عن القضية الأساس أو إلى خلاف سياسي يترك مفاعيله على شبكة العلاقات المؤثرة، سواء ارتبط ذلك بالعلاقة مع حركة أمل أو باقي القوى والأحزاب أو خصوصية العلاقة مع سوريا.

أما قانون الانتخابات فلم يكن واحداً في الدورات الانتخابية الثلاث، وكان يفصَّل على قياس بعض الزعامات والحسابات الطائفية والمناطقية، فتارة تكون بيروت دائرة واحدة وأخرى تصبح ثلاث دوائر، وتارة يكون البقاع ثلاث دوائر وأخرى يصبح دائرة واحدة ثم دائرتين، وهكذا لم يستقر قانون الانتخابات على صيغة واحدة وإنما كان يتغير في كل دورة انتخابية.

اعتبر الحزب أن الدائرة الانتخابية الصغرى التي تختص بالأقضية غير تمثيلية، نظراً لقدرة أصحاب رؤوس الأموال في إغراء الناس وشراء أصواتهم في الدائرة الضيقة، أو سيطرة الحس العائلي بسبب القرابة ليكون حاكماً في الاختيار، أو طغيان الاختيار الطائفي بسبب الأغلبية الطائفية الموجودة في القضاء، وبهذه الاشكالات لا يتحقَّق انتخاب النواب الكفوئين والذين يهتمُّون بأبناء مناطقهم من دون النظر إلى طوائفهم أو عوائلهم، وتتحول الانتخابات إلى مزرعة وتجارة للرأسماليين.

---

(١) بلغ عدد أعضاء كتلة الوفاء للمقاومة تسعة: خمسة في البقاع بينهم ماروني وسني، وأربعة في الجنوب.

(٢) بلغ عدد أعضاء كتلة الوفاء للمقاومة اثني عشر نائباً: خمسة في البقاع بينهم سنيان، وخمسة في الجنوب بينهم ماروني، وواحد في بيروت، وواحد في بعبدا.

لذا دعا الحزب إلى الدائرة الوسطى التي تضم عدة أقضية[1]، على قاعدة النظام الأكثري كحل أفضل نسبياً من الحلول المتداولة التي انحصر الخيار بينها في السابق وهي:

أ ـ الدائرة الصغرى.

ب ـ دائرة المحافظة التي يتحكم فيها التركيب السياسي للّوائح وليس التمثيل الانتخابي الشعبي.

ج ـ الدائرة الواحدة للبنان حيث تشكل لائحة واحدة تضيع فيها كل القوى السياسية، ويتحكم بتشكيلها من له سلطة ونفوذ، فلا إمكانية إطلاقاً لأي نوع من التمثيل الصحيح، فهي أشبه بتعيين تظافرت القوى الرئيسة والفاعلة على تحديده ما يعطّل العملية الانتخابية ويُبقي صورتها فقط.

لكنَّ قانون الانتخاب المبني على النسبية العددية لدائرة انتخابية واحدة في لبنان هو الأفضل والأمثل، لأنَّه يُعطي كل القوى حقَّها من التمثيل بحسب أعداد مؤيديها على مستوى لبنان، ولا يحرم أي فريق من حقه بسبب تشتُّت أصوات مناصريه في المناطق أو سيطرة بعض التحالفات التي تتحكم بالنتائج، كما يكون النائب منتخباً عن كل لبنان ما يجعله أكثر انفتاحاً واهتماماً بهذه الدائرة الوطنية الواسعة، وإن أعطى جهداً خاصاً للمنطقة التي يمثلها. ولا داعي للخوف من خسارة العدد التمثيلي للطوائف، أو عن اختيار طائفة لممثلي طائفة أخرى، فإن

(١) عدد الأقضية في لبنان ٢٥ قضاء إضافة إلى محافظة بيروت، فالدائرة الصغرى تعني ٢٥ دائرة انتخابية عدا بيروت، ودائرة المحافظة تعني ٦دوائر انتخابية، أمَّا الوسطى فهي تجمع بين عدة أقضية في كل محافظة وتقلص عدد الدوائر الانتخابية.

المشروع الأبرز[1] الذي قدَّمه الباحث والخبير الانتخابي الأستاذ عبدو سعد صالح للتبني كأساس وكذلك لمناقشة واعدة لتقديم المعالجة المناسبة، فهو يوزِّع النواب على طوائفهم بحسب العدد المقرر، ويؤمِّن حسن التمثيل العددي لجميع القوى بحسب حضورها وتأييدها على مستوى لبنان. وبذلك نتخلَّص من القوانين المصاغة على قياس أفراد، ويستقر الاتجاه الانتخابي بما يساعد على التفاعل الوطني الأفضل.

أما الخدمات المناطقية والفردية فقد أنجز نواب الحزب الكثير منها وخاصة في منطقة البقاع، حيث ثقل التمثيل النيابي لكتلة الوفاء للمقاومة، وعدم إمكانية المسؤولين تجاوز هذا الحضور، لكن بعض هذه الانجازات تحقق بمتابعات مضنية وضغوطات سياسية متكررة، إلاَّ أن الخدمات في المناطق الأخرى باستثناء موازنات النواب لمناطقهم التي كانت تصرف في أبوابها، والخدمات الفردية وخاصة في وظائف الدولة، فقد كانت محدودة جداً، لأنها خاضعة لتمريرات وزارية تستغل الموقع الحكومي التنفيذي فتعطي النواب المحسوبين على هذا الوزير أو الذين يتحقق معهم تبادل الخدمات السياسية والانتخابية، ولطالما كانت المساعدات الحكومية لبعض النواب الموالين لها، بهدف تعزيز موقعيتهم بين الناس، لكنَّ موقعية الحزب ومصداقيته عند الناس، إضافة إلى مساعيه الحثيثة في تقديم الخدمات الطوعية من أموال التبرعات والمساعدات، أوجدت توازناً عوَّض بعض النقص الحاصل في طريقة تعاطي السلطة من الناحية الخدماتية.

---

(١) راجع المشروع بتفاصيله في صحيفة السفير بتاريخ ١٤/٦/١٩٩٧، والتعديلات التي أجراها الباحث نفسه وعرضها في صحيفة السفير بتاريخ ٣٠/٣/١٩٩٩، وهي تشرح أيضاً الآلية التطبيقية لهذا المشروع.

فمن البداية لم يتصور الحزب أن حلمه الكبير هو الدخول إلى المجلس النيابي وأنه يوصل إلى بر الأمان ويحقق الأهداف. فهذا المجلس هو موقع من مواقع التأثير وليس كل التأثير، ويمكن تحقيق بعض المكتسبات من خلاله لا كل المكتسبات. وقد يوفِّق النواب لإجراء تحالفات معينة فتُقر بعض المشاريع، وتتعسَّر تحالفات أخرى فتتعسر معها مشاريع أخرى.

الدخول إلى الحكومة

إن تعقيدات الدخول إلى الحكومة تختلف عن المشاركة في المجلس النيابي، فالحكومة عمل تنفيذي يرتبط بسياسات عامة اقتصادية واجتماعية وسياسية، ويتحمل أفرادها مسؤولية تطبيقها والدفاع عنها حتى مع مخالفتها، وبالتالي فإن جميع الوزراء يتحملون مسؤولية الأداء الحكومي، وهذا ما يجعل الموافقة على العمل من داخل الحكومة يتطلب توفر الشروط المناسبة والمنسجمة مع ما يؤمن به حزب الله، فالوزارة ليست مكسباً بلا مسؤولية، بل فيها تبعات يتحمَّلها الخط، ولا بدَّ من التدقيق قبل الاندفاع في هذا الاتجاه ليكون الاختيار سليماً ونافعاً.

يدافع أنصار الدخول إلى الحكومة بجملة مبررات:

أ ـ إن المسار السياسي الذي يؤدي إلى المشاركة في الانتخابات النيابية يقتضي متابعة الطريق في الدخول إلى الحكومة، وإلاَّ كان الأداء ناقصاً ومعه يخسر الحزب استثمار جهوده المبذولة.

ب ـ إن تركيبة النظام السياسي في لبنان تتحمَّل الدخول في الحكومات مهما كان اتجاهها وأداؤها، لأنها عبارة عن توافق مبني على

تقاطع المصالح، ويمكن لأي جهة تشارك في الحكومة أن تميِّز نفسها بقدر ما لتنأى بنفسها عن تحمل كامل المسؤولية عن العمل الحكومي.

ج ـ تعطي المشاركة في الحكومة نموذجاً تطبيقياً مميزاً لوزراء الحزب، ما يجعلهم مثالاً يُحتذى، وبذلك تزداد التجربة الحكومية غنًى، فضلاً عن تأثيرهم المباشر في صنع القرار التنفيذي في البلد.

د ـ يحقق الوزير خدمات مناطقية وفردية تساعد في تشكيل رافعة إضافية للحزب في الحياة الاجتماعية العامة، ويثمر حضوره في الاستفادة من إمكانات السلطة وتبادل الخدمات مع الوزراء والجهات الأخرى.

لكنَّ معارضي الدخول إلى الحكومة يجيبون على هذه المبررات، ويطرحون وجهة نظرهم في تشديد الشروط وجعل الدخول إلى الحكومة استثناءً يرتبط بعوامل إيجابية غالبة، وهم يسوقون المبررات التالية:

أ ـ لم ينطلق الحزب في رؤيته الجهادية السياسية وبرنامج عمله من اعتبار هدفه النهائي في الوصول إلى سدة الحكم وفق تركيبة النظام الطائفي القائم، كما هي اتجاهات القوى والفعاليات، وإنما وضع جملة من الأهداف يريد تحقيقها أبرزها: مقاومة الاحتلال الإسرائيلي لتحرير الأرض، وتقديم تجربة إسلامية نموذجية في العمل السياسي تواكب الضوابط الشرعية الإسلامية، وخدمة الناس مع حسن تمثيلهم بما يؤدي إلى تحقيق مصالحهم وبما لا يتعارض مع هدفي المقاومة والتجربة الإسلامية. بناء عليه فلا يمكن الركون إلى أيِّ آلية سياسية إلاَّ إذا انسجمت مع تحقيق الأهداف، فلو تعارضت المشاركة في الحكومة مع تحقيق الأهداف انتفى مبرر التوزير، فخسائر عدم التوزير أقل بكثير من خسارة الأهداف.

ب ـ مهما ميَّز الحزب نفسه داخل الحكومة فإنه يتحمل وزر أعمالها، فإذا اتجهت الحكومة للتفاوض مع إسرائيل ضمن إطار التسوية في المنطقة، لا يمكن للحزب أن يوافق أو يشارك فيما يعتبره خلافاً رئيساً في مواجهة المشروع الإسرائيلي. وإذا كانت سياسة الحكومة الاقتصادية لا تحقق النمو المطلوب وتُوقِع البلد في أزمات معيشية، فلا يمكن الانجرار وراءها وتحمل تبعاتها الاجتماعية. وإذا كانت سياسة المحاصصة تستلزم وجود شخصيات غير كفوءة أو أداءً غير مناسب، فإن المجموع يتحمَّل المسؤولية، في الوقت الذي لا يملك فيه الوزير أو الوزيران صلاحية أو إمكانية التأثير والتغيير بما يتناسب مع آمال الناس وثقتهم بهذا الخط، الذي تصدَّى من موقع رؤيته الإسلامية، ولا يريد إعطاء صورة مشوَّهة أو خاطئة في مقابل بعض الخدمات المحدودة.

ج ـ أما التغيير من الداخل أو فرادة السلوك في مقابل الآخرين ففيهما نقاش، إذ تنعدم إمكانية التغيير في بعض الحالات، خاصة عندما تتألف الحكومة من عشرين أو ثلاثين وزيراً ويكون للحزب وزير أو وزيران، فالنسبة لا تشكل قدرة كافية للتأثير، ومع وجود نظام المحاصصة الفعال بين الرؤساء الثلاثة: رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء، بما يحقق آلية حاكمة على مسار وقرارات مجلس الوزراء، فإن المجلس يتحول إلى إطار تنفيذي لسياسات حاكمة لا يتمكن معها الوزراء في المجلس أكثر من إبداء وجهة نظر في بعض الجزئيات وليس معلوماً أن تكون مؤثرة، وفي أحسن الحالات هي وجهة نظر وتسقط بالتصويت، ويتحمل الجميع مسؤولية القرار.

بناء عليه كيف ستبرز الفرادة في السلوك الفردي المغمور والذي تواجهه قضايا ومطالب أكبر من قدرة الوزراء على تحقيقها؟! أو في

التداخل الذي يستلزم تبادلية في الرضا عن بعض التلزيمات والمحاصصة التي لا تكون منسجمة مع الضوابط السليمة، لكنَّها جزء من ضروريات استمرار التعاون مع الآخرين، ما يحمِّل الوزير الذي لا يستجيب لها مسؤولية الخلل أو الاعتراض والتصادم وتعطيل المشاريع، وبالتالي إلى الاختلاف والخروج من المهمة، ولا نعلم كيف سيكون الإخراج وكيف سيتعاطى الآخرون مع هذا الأمر؟!.

فمع دراسة خصوصية الواقع اللبناني في تشكيل الحكومة، التي تعتمد على شخص رئيسها وعلى التوزيع الطائفي والمناطقي من دون الالتفات إلى مضمون البيان الوزاري، الذي يغلب عليه الطابع الشكلي ويفتقر إلى جدية المحاسبة على أساسه، فإن قرار الدخول إلى الحكومة يخضع بالدرجة الأولى للاستنساب، أما توقع تحقيق الأهداف فلا يتوفر له دليل موضوعي مسبق للنتائج الإيجابية المتوقعة.

إنَّ ما تقدم يرقى بالأصل إلى عدم المشاركة في الحكومة، بحيث تكون المشاركة هي الاستثناء فيما لو توفرت الإجابات المقنعة على التساؤلات المطروحة، أو الإمكانية الراجحة لتحقيق الأهداف، أو المصلحة الأكيدة التي تفوق كل هذه الاشكاليات. وكي لا يكون الحكم مسبقاً ونهائياً بناء للمسار العام، فإن نقاش الدخول إلى الحكومة يتم عند كل تأليف لها، لمراجعة الوقائع والأدلة والمصالح والمفاسد، وهذا أولى من الإجابة القطعية المسبقة.

وقد دأب الحزب على مناقشة البيان الوزاري المطروح والدخول إلى الحكومة عند كل تكليف لرئيس لها، فكانت وجهة نظره عدم الدخول في الحكومات التي تشكَّلت منذ حكومة الرئيس رفيق الحريري

الأولى سنة ١٩٩٢، مروراً بحكومة الرئيس الدكتور سليم الحص، وانتهاء بحكومة الرئيس رفيق الحريري الأخيرة. ومع أن الحزب وافق على تسمية الرئيس الحص لرئاسة الحكومة التي شكَّلها لخصوصية ترتبط بتقييم شخصه وقناعاته، لكنَّه امتنع عن إعطاء الثقة لحكومته، ورفضها صراحةً بحجبها عن الحكومات الأخرى، إمَّا لنقاش في البيان الوزاري، وأمَّا لعدم الموافقة على السياسة المتوقعة والأداء الإجمالي للحكومة. بهذا يكون الحزب منسجماً مع تحليله ورؤيته العامة: وقد أثبت المسار العام للحكومات المتعاقبة عجزها عن معالجة الثغرات التي واكبتها في الإصلاح الإداري، والمعالجة الاقتصادية، وفي انسياق المجلس لرؤية رئيسه، ووضوح الارتباك السياسي في المتابعة الداخلية؛ وأزمة المحاصصة التي تبرز دائماً كخلافات داخلية معيقة. لذا اتخذ الحزب موقع المعارضة الموضوعية، التي تعلَّق على الأداء الحكومي بحسب الموضوعات، فما كان إيجابياً يتم الإشادة به ويتم تبنِّيه، وما كان سلبياً يتم انتقاده ورفضه.

هذا ما حدا بالحزب أن ينتقد بشدة الأداء السياسي لحكومة الرئيس الحريري الأولى سنة ١٩٩٢ عندما كان يتوقع رئيسها انجاز تسوية القضية الفلسطينية في فصل الربيع، وربط مواقفه السياسية بهذا الاحتمال، وكذلك انتقد الحزب الأداء الاقتصادي المعتمد على المتغيّرات السياسية في المنطقة والذي أوقع البلد في مديونية عالية. لكنه بعد ذلك أشاد بها وبرئيسها عندما وقفت موقفاً إيجابياً من المقاومة ودعمها. وهذا ما حدا بالحزب أن يختلف في محطات معينة مع رئيس الجمهورية الياس الهراوي في نظرته إلى المقاومة ورفض التعليم الديني واقتراح قانون الأحوال الشخصية المدنية، وكذلك التوافق معه بعد ذلك عند تأييده

التداخل الذي يستلزم تبادلية في الرضا عن بعض التلزيمات والمحاصصة التي لا تكون منسجمة مع الضوابط السليمة، لكنَّها جزء من ضروريات استمرار التعاون مع الآخرين، ما يحمِّل الوزير الذي لا يستجيب لها مسؤولية الخلل أو الاعتراض والتصادم وتعطيل المشاريع، وبالتالي إلى الاختلاف والخروج من المهمة، ولا نعلم كيف سيكون الإخراج وكيف سيتعاطى الآخرون مع هذا الأمر؟!.

فمع دراسة خصوصية الواقع اللبناني في تشكيل الحكومة، التي تعتمد على شخص رئيسها وعلى التوزيع الطائفي والمناطقي من دون الالتفات إلى مضمون البيان الوزاري، الذي يغلب عليه الطابع الشكلي ويفتقر إلى جدية المحاسبة على أساسه، فإن قرار الدخول إلى الحكومة يخضع بالدرجة الأولى للاستنساب، أما توقع تحقيق الأهداف فلا يتوفر له دليل موضوعي مسبق للنتائج الإيجابية المتوقعة.

إنَّ ما تقدم يرقى بالأصل إلى عدم المشاركة في الحكومة، بحيث تكون المشاركة هي الاستثناء فيما لو توفرت الإجابات المقنعة على التساؤلات المطروحة، أو الإمكانية الراجحة لتحقيق الأهداف، أو المصلحة الأكيدة التي تفوق كل هذه الاشكاليات. وكي لا يكون الحكم مسبقاً ونهائياً بناء للمسار العام، فإن نقاش الدخول إلى الحكومة يتم عند كل تأليف لها، لمراجعة الوقائع والأدلة والمصالح والمفاسد، وهذا أولى من الإجابة القطعية المسبقة.

وقد دأب الحزب على مناقشة البيان الوزاري المطروح والدخول إلى الحكومة عند كل تكليف لرئيس لها، فكانت وجهة نظره عدم الدخول في الحكومات التي تشكَّلت منذ حكومة الرئيس رفيق الحريري

الأولى سنة ١٩٩٢، مروراً بحكومة الرئيس الدكتور سليم الحص، وانتهاء بحكومة الرئيس رفيق الحريري الأخيرة. ومع أن الحزب وافق على تسمية الرئيس الحص لرئاسة الحكومة التي شكّلها لخصوصية ترتبط بتقييم شخصه وقناعاته، لكنَّه امتنع عن إعطاء الثقة لحكومته، ورفضها صراحةً بحجبها عن الحكومات الأخرى، إمَّا لنقاش في البيان الوزاري، وأمَّا لعدم الموافقة على السياسة المتوقعة والأداء الإجمالي للحكومة. بهذا يكون الحزب منسجماً مع تحليله ورؤيته العامة، وقد أثبت المسار العام للحكومات المتعاقبة عجزها عن معالجة الثغرات التي واكبتها في الإصلاح الإداري، والمعالجة الاقتصادية، وفي انسياق المجلس لرؤية رئيسه، ووضوح الارتباك السياسي في المتابعة الداخلية، وأزمة المحاصصة التي تبرز دائماً كخلافات داخلية معيقة. لذا اتخذ الحزب موقع المعارضة الموضوعية، التي تعلّق على الأداء الحكومي بحسب الموضوعات، فما كان إيجابياً يتم الإشادة به ويتم تبنّيه، وما كان سلبياً يتم انتقاده ورفضه.

هذا ما حدا بالحزب أن ينتقد بشدة الأداء السياسي لحكومة الرئيس الحريري الأولى سنة ١٩٩٢ عندما كان يتوقع رئيسها انجاز تسوية القضية الفلسطينية في فصل الربيع، وربط مواقفه السياسية بهذا الاحتمال، وكذلك انتقد الحزب الأداء الاقتصادي المعتمد على المتغيّرات السياسية في المنطقة والذي أوقع البلد في مديونية عالية. لكنه بعد ذلك أشاد بها وبرئيسها عندما وقفت موقفاً إيجابياً من المقاومة ودعمها. وهذا ما حدا بالحزب أن يختلف في محطات معينة مع رئيس الجمهورية الياس الهراوي في نظرته إلى المقاومة ورفض التعليم الديني واقتراح قانون الأحوال الشخصية المدنية، وكذلك التوافق معه بعد ذلك عند تأييده

لمشروع المقاومة. من هذا المنطلق كان التناغم الكبير مع رئيس الجمهورية العماد اميل لحود بسبب مواقفه المدافعة والمتبنية بقوة لمشروع المقاومة، حتى برز الحديث عن حلف بينه وبين حزب الله، وانعكس الأمر نفسه على حكومة الرئيس سليم الحص وشخصه في هذا المجال بسبب مواقفه الإيجابية الداعمة للمقاومة..

إن الحديث عن رفض الحزب للدخول في أي من الحكومات التي تشكلت حتى الآن، لا يعني أن الدخول إلى الحكومة كان معروضاً عليه عند تشكيلها، ففي بعضها بُذلت جهود أمريكية حثيثة لمنع دخول حزب الله في الحكومة، وفي بعضها كان تقدير رئيسها بعدم القدرة على التعايش مع الحزب، لكن في المرتين اللتين قارب العرض فيهما إمكانية الوصول إلى الجدية في الطرح كما في حكومة الرئيس الحص، عبَّر الحزب بطريقة مباشرة وغير مباشرة بعدم رغبته في المشاركة للاعتبارات المذكورة أعلاه.

فالدخول إلى الحكومة يختلف عن المشاركة في الانتخابات النيابية، لذا عندما حسم الحزب أصل المشاركة في الانتخابات النيابية بما هي تمثيل شعبي، ومسؤولية تشريعية يمكن معها إبداء وجهة النظر، من دون تحمل المسؤولية التنفيذية لها، لم تحتج المشاركة في انتخابات ١٩٩٦ و٢٠٠٠ إلى نقاش الأصل، فكانت المتابعة المرتبطة بتفاصيل الترشيح والتحالفات الانتخابية والآلية التنفيذية من المسائل العادية والروتينية. بينما كان يتطلب مسار الحكومة التنفيذي توقفاً في كل محطة، لمناقشة المشاركة فيها، بغية توفير الأدلة والوقائع المقنعة للموافقة على التوزير عندما يُعرض ذلك على الحزب.

الوظائف والخدمات

إنَّ حسم المشاركة في الانتخابات النيابية قد أدى إلى الموافقة الطبيعية على الدخول في الانتخابات البلدية[١]، إذ أنها من سنخيتها بل هي أكثر التصاقاً بالخدمات القروية المباشرة للناس. كما تختلف الوظائف الحكومية في مؤسسات الدولة عن الحكومة، لأنها أعمال تنفيذية في دائرة المسؤولية الفردية بحسب الوظيفة، فهناك وظائف محرَّمة كإدارة الكازينو والإعداد للحفلات الراقصة وملكات الجمال وغيرها، وهي بالتالي غير واردة انسجاماً مع الرؤية الإسلامية، لكن الوظائف الأخرى الإدارية والتعليمية وغيرها، فلا إشكال فيها بحد ذاتها، ومن حق كل مواطن أن يتقدم لها، ليأخذ موقعه بحسب كفاءته.

وهنا تكمن المشكلة، في أنَّ التوظيف في لبنان يخضع لنظام المحاصصة والمحسوبيات ولا يخضع لنظام الكفاءة والأهلية، وتدخل طائفية الوظيفة على الخط، لتعطي الحق في بعض المواقع لطائفة دون أخرى، ولا بدَّ أن تكون الأعداد في الوظائف المختلفة متساوية بين المسلمين والمسيحيين ما يجعل معدل العلامات المقبولة تختلف بين طائفة وأخرى، وهذا ما يحرم أصحاب الكفاءات من فرصة الوصول بكفاءاتهم، ويربك الإدارة العامة بأشخاص غير كفوئين، فمن يوظَّف هو الذي تتوفر فيه خصوصية التوازن الطائفي والمحاصصة والمحسوبية أو انعدام إمكانية منافسة الآخرين له في موقع ما..

بناء عليه فإن المشاركة في الحكومة يساعد على حصة ما في التوزيع المعتمد، وعدم المشاركة يجعل المؤيدين للحزب عرضة لأقسى الشروط

(١) جرت أول انتخابات بلدية في لبنان في ٢٤/٥/١٩٩٨، بعد ٣٥ سنة من آخر انتخابات جرت في العام ١٩٦٣.

والظروف في الحصول على وظيفة في الدولة. وهذا خللٌ كبير في النظام الطائفي الذي يحوّل الدولة إلى مزرعة المسؤولين، ويقسّم المواطنين إلى محازبين موالين ومعارضين، بينما يُفترض أن تخضع بعض الوظائف المحدَّدة للرؤية السياسية لأركان الدولة، على أن تبقى الوظائف العامة الأخرى للمواطنين بحسب كفاءاتهم، لتنهض الدولة بالكفاءة وإلاَّ بقيت فاشلة في تأدية الخدمات المناسبة للمواطنين.

لقد تحوَّل التوظيف الإداري إلى توظيف سياسي، ووقع الحزب في مشكلة رفضه للانسياق وراء المكتسبات الوظائفية أو الخدماتية، مقابل تنازلات سياسية حادَّة لا تنسجم مع رؤيته الإيمانية والجهادية والسياسية. وما الحديث المتكرر عن لبننة حزب الله أو انخراطه في الحياة السياسية الداخلية، إلا عنوان آخر لضرورة تخلِّيه عن ثوابته وعن أولوية المقاومة، وتوقفه عن قتال إسرائيل، وتسليمه لسلاحه وأسباب قوَّته، وامتناعه عن معارضة التسوية السياسية الجائرة للقضية الفلسطينية وملحقاتها في المنطقة.

إن الإدارة السياسية في لبنان، وإن كانت تبدي إيجابية تجاه المقاومة، لكنها تعزلها عن المكاسب الداخلية والثمار السياسية الخدماتية. ويتقاطع هذا الأمر مع المنافسة الطبيعية للأطراف الفاعلة في داخل الطائفة الشيعية، والتي تحاول الاستئثار بجميع الوظائف في الداخل، كما تُضاف الرغبات الدولية وخاصة الأمريكية في ابتزاز الحزب للمقايضة على مشروعه المقاوم مقابل الوظائف والخدمات والمساعدات.

في بداية تشكيل حكومة الرئيس الحريري عام ١٩٩٢ كانت

الهواجس متبادلة، فالحزب يرى في مشروع الرئيس خطراً له علاقة بالتسوية، وبالتبشير بربيع تنتهي معه المقاومة ويدخل لبنان في العلاقات الثنائية مع إسرائيل وما يترتَّب عليها من مستلزمات، والرئيس الحريري يرى في الحزب مشروعاً مناقضاً لسياسته ومعطِّلاً لمشروعه، ويعتبره وجوداً مؤقتاً وطارئاً فلا حاجة لاستمالته أو بناء علاقة معه. وهكذا بدأت العلاقة متشنجة من الطرفين، حيث تم التعبير عنها في التصريحات والمواقف.

مع مرور الزمن وتعثُّر التسوية، توصل كل من الطرفين إلى ضرورة بناء جسر من العلاقة الضرورية والطبيعية، بسبب وجود نواب للحزب وحاجتهم للعلاقة مع وزراء الحكومة، وحاجة الحكومة للنواب في مشاريع القوانين المرسلة إلى المجلس النيابي، وكذلك بسبب تبدُّل الظروف الإقليمية ما جعل الواقع اللبناني متمايزاً وخاصاً، يفترض فائدة سياسية وعملية لطرفي العلاقة، وبعد القناعة بعدم جدوى استمرار العلاقة المتوتِّرة، وأفضلية الاحتكام إلى الوقائع ومتابعتها بدل البناء على الهواجس والنوايا، بدأت مرحلة جديدة من العلاقة بين الطرفين قوامها من جهة الحزب: استمرار المعارضة وعدم منح الثقة للحكومة، مع ضرورة التواصل والحوار مع رئيسها وأعضائها، ثم التعبير علناً عن وجهات النظر المختلف عليها وتبيان أسبابها، من دون الوصول إلى التشنج أو القطيعة. فالتغير طاول الأسلوب في وقت أبدى فيه رئيس الوزراء إيجابية ورغبة متبادلة في هذا الاتجاه.

هذا الأداء لم يمنع من استمرار عقبات التوظيف والخدمات المناطقية، بسبب منظومة تقاطع المصالح الطائفية بين أركان الحكم،

وبما أن الحزب قد اختار الآلية السياسية المعتمدة في البلد، في القبول والرفض والمطالبة والمعارضة، فقد قام بما يمكنه من متابعة شؤون الناس ضمن قاعدتين أساسيتين:

الأولى ـ أن لا تتعارض الشؤون الخدماتية والوظائفية مع أولوية الاهتمام بالمقاومة، فلو أدَّت المطالبة والتصعيد السياسي إلى أزمة تصرف الأنظار وتضع العراقيل وتعيق الالتفاف حول المقاومة ومتابعة جهادها، عندها يمكن التخفيف أو التنازل في بعض الحالات، وانتظار الفرص الأخرى حرصاً على أولوية المقاومة.

الثانية ـ أن تكون المطالبة مجدية في تحقيق الهدف المطلوب، أو في تسجيل الموقف الملائم، أو في تأمين التعاون مع الأطراف الأخرى لتشكيل المناخ الملائم لمصلحة الناس. أمَّا إذا تحوَّلت المطالبة إلى مماحكة داخلية، أو إلى انجرار لحسابات طرف فاعل في مقابل طرف آخر، أو إلى خطوة سياسية لتغليب فريق على آخر من دون الأخذ بالاعتبار مصالح الناس، فالأولى الاكتفاء بإعلان الموقف الصريح والمحدد من دون متابعة مسدودة الأفق أو مسخَّرة لصراع الآخرين.

وبسبب تحكُّم السلطة في لبنان بمسار الحركات النقابية والعمالية والطلابية وغيرها من خلال بعض رموزها، فقد انعدمت الحركة النقابية غير المسيَّسة، في إطار تجاذب أركان السلطة في أغلب الأحيان، ما جعل الحركة المطلبية محكومة بسقف توافق السلطة المعطل للحركة النقابية، أو المضيِّع لفعالية الحركة المستقلة والأطراف المعنيين بالتحرك، بسبب الاتفاقات التي تُعقد في الكواليس والتي يرعاها بعض أركان السلطة عند اختلافهم فيما بينهم. وهذا ما جعل التحرك المطلبي

محاطاً بحقل ألغام، من انقسام الاتحاد العمَّالي العام لمرات عدة، إلى تفريق النقابات عن بعضها البعض في المنعطفات الرئيسة، إلى انتهاء التحرك فجأة من دون وضوح الأسباب. فإذا لحظنا القاعدتين أعلاه وارباكات الحركة المطلبية، يتبين سبب المواقف التي اتخذها حزب الله بتحفظ في بعض الحالات، وإن اندفع في حالات أخرى، وفُسِّر موقفه بالتطرف على المستوى الداخلي.

إن لوم الحزب في عدم اهتمامه الداخلي ليس في محله، فقد تصدَّى للشركة العقارية التي كانت تريد اقتلاع خمسين ألف مواطن في منطقة الأوزاعي، ونجح في استبدالها بمشروع أليسار، ووقف بوجه بناء سوق للخُضَر في داخل المنطقة السكنية في الغبيري فعدلت الحكومة عنه، وطالب بمجلس إنماء بعلبك الهرمل وبالمحافظة الإدارية المستقلة لبعلبك الهرمل وبإصرار وإلحاح لكن لم يستجب المعنيون، ودافع عن قضايا العمَّال والمعلمين، وشارك عمال طيران الشرق الأوسط مطالبهم في عدم صرفهم، ورفض استمرار عمل سيارات المازوت المضرة بالبيئة مطالباً بإنصاف السائقين، وعقد مؤتمرين مهمين لإنماء بعلبك الهرمل وإنماء المناطق المحررة في الجنوب، وقدم الدراستين لأركان السلطة وتابعهما دون نتيجة تذكر، ولاحق عدداً كبيراً من القضايا العامة والخاصة. فحيث اندفع مع عمال طيران الشرق الأوسط تم نقده، وحيث لم يتدخل عند انشقاق الاتحاد العمالي العام إلاَّ في محاولات الإصلاح تم نقده، وعندما وقف بوجه مشروع بناء جسر الأوزاعي المخالف لقانون أليسار، والمضر بمصلحة المنطقة تمَّ التشهير به، فالحياة السياسية في لبنان معتادة على هذا النمط من التجاذب والتجريح ووصول الأمور إلى المأزق ثم تعود الأمور إلى واقعها السابق، وهذا ما لا ينسجم مع رؤية حزب الله

وأسلوبه في العمل، لكنَّها ضريبة العمل الداخلي التي حاول الحزب تخفيف كلفتها إلى أقصى الحدود.

إن الحزب متمسك بدوره الداخلي ويقوم به، ومتمسك بدوره المقاوم ويقوم به، ولا يستبدل الواحد منهما بالآخر، فلكل مجاله وحدوده وضوابطه، ومن الخطأ تصنيف الحزب على أنه صاحب اتجاه واحد مرتبط بالمقاومة وإن كانت أولويته المقاومة. فحزب الله حزب إسلامي يحمل رؤية شاملة للحياة، ويتصدَّى لشؤون الناس الخاصة والعامة، ويعمل على تأمين مصالح الناس الداخلية وتحرير الوطن من الاحتلال وتعزيز الاستقلال عن أيادي الاستكبار المعتدية.

فالحديث عن الحزب المقاوم الذي يتحوَّل إلى حزب الداخل حديث غريب عن ماهية الحزب، والتباس حصل عند الكثيرين بسبب نشأته المتلازمة مع مواجهة الاجتياح الإسرائيلي ومفاعيله، ونجاحه المميز في العمل المقاوم وصولاً إلى التحرير بحمد الله تعالى. فالحزب مقاوم ومسيِّس، محرِّر للأرض وخادم للناس، يعمل في الحقول السياسية والثقافية والاجتماعية والتربوية والنيابية وغيرها، أي أنه حزبٌ معني بشؤون الإنسان كافة، كما هو الإسلام الذي يرسم خطوات حياة الإنسان في المجالات كافة.

نعم قد يزداد اهتمام الحزب بجانب على جانب آخر بحسب الظروف الموضوعية، فظروف لبنان السابقة لم تكن تسمح بإجراء انتخابات نيابية، ولذا لم يكن لديه اهتمام بالعمل النيابي، أما الآن فهي مهيأة لذلك، لذا دخل في المعترك النيابي بالقناعات التي حملها، بل ساهم في استكمالها وتدعيمها. فمع حلول أول انتخابات نيابية عام

١٩٩٢ اندفعت أجهزة الحزب مع مناصريه للعمل لإنجاح مرشحيه في هذه الانتخابات، ما أعطى إيحاء بأن الحزب قد غيَّر اتجاهه وعَدَّل من اهتماماته، لكنه أعلن بوضوح في وقتها، بأن المشاركة النيابية لن تؤثِّر سلباً على العمل الجهادي، بل هي رديف له ومعزِّزة لموقعه، وتؤدي دور التكامل في حركة حزب الله، ثم أثبتت التجربة هذه المقولة بشكل عملي. فقد تابع نواب حزب الله نشاطاتهم بفعالية، وتابعت المقاومة الإسلامية جهادها بفعالية، وهكذا تكاملت الأعمال مع بعضها البعض، في إطار منهجية الحزب، وفي كونه حزب الإيمان والجهاد والسياسية والثقافة وغيرها.

من الخطأ أن يكون الحزب أُحادي الاتجاه وأن يهمل الاتجاهات العملية الأخرى، وإلاَّ فقد خصوصيته الإسلامية الشمولية، وفرق كبير بين القدرة على العمل في حقل من الحقول أو رفض العمل فيه. فمن لم يستطع خوض التجربة النيابية لعقبات موضوعية يكون معذوراً في ذلك إذا درس المعطيات أو هيَّأ المقدمات ولم يتابع لتقديره ذلك، أما من يرفضها لقناعته في الاكتفاء بإنشاء حزب يهتمّ بالتثقيف فقط فقد عزل التجربة الإسلامية عن الجوانب الأخرى للحياة، وترك الساحة أسيرة للقوى الأخرى، فضلاً عن السلبيات الناشئة عن الفهم الاسلامي المجتزأ لكيفية العمل في المجتمع.

الإسلام والطائفية

الحوار الإسلامي المسيحي

فوجئت الأوساط السياسية اللبنانية بالزيارة التي قام بها وفد من حزب الله مؤلف من المرحوم النائب الشيخ خضر طليس وعضو المجلس السياسي السيد نواف الموسوي إلى بكركي، للقاء البطريرك الماروني مار نصر الله بطرس صفير في ١/١٢/ ١٩٩٢وقد استهلّت الصحف عناوينها ومقالاتها عن الزيارة بطريقة عبَّرت عن هذه الدهشة، وتعود المفاجأة إلى سببين رئيسين:

الأول: إنها تحصل لأول مرة من حزب الله الذي لم يُقم مثل هذه العلاقة في السابق، وكانت تحاصره مجموعة من الادعاءات والاتهامات حول نظرته إلى المسيحيين وموقفه من العلاقة معهم.

الثاني: انقطاع التواصل السياسي بين أطراف المنطقة الغربية في بيروت أي الطرف الإسلامي عموماً مع البطريركية المارونية، بسبب الخلافات السياسية آنذاك وعدم استقرار العلاقة مع الدولة الناشئة ما بعد الطائف، فكيف يبادر حزب الله إلى مثل هذا اللقاء؟.

لكن القرار اتخذ في قيادة الحزب من منطلق رؤيته في فتح قنوات مع كل الأطراف باستثناء من له علاقة بإسرائيل كالقوات اللبنانية، ومعلوم أن طابع العلاقة مع البطريركية المارونية يندرج في إطار الحوار الإسلامي المسيحي والعلاقات السياسية بين الأطراف الفاعلة على الأرض. وليس المقصود بالحوار هو الوصول إلى الذوبان في إطار واحد وإنما البحث عن القواسم المشتركة التي تساعد على التعاون في القضايا المشتركة، وحل الخلافات القائمة بما لا يؤدي إلى نزاعات أو صدامات، مع محافظة كل طرف على إيمانه وخصوصياته ورؤيته الإجمالية إلاّ ما يقتنع به لتغييره.

قرّر حزب الله أن يكون اللقاء صريحاً وبعيداً عن المجاملة، وأن يطرح كل النقاط مورد الاتفاق أو الاختلاف للتأسيس لعلاقة واضحة ومعلومة، وقد برزت موضوعات اللقاء من خلال التصريح الذي أدلى به النائب طليس والذي لخّص تقرير اللقاء، ومما قاله: «اللقاء كان فيه من الوضوح والصراحة ما خلق أجواء مريحة للجميع وكان مفيداً جداً، وكما ذُكر أن البعد جفاء والقرب يصنع الود»، «خلال اللقاء بحثنا وناقشنا الكثير من المسائل التي تتعلق بالأوضاع الداخلية والإقليمية، وكان النقاش في عمق ووضوح وصراحة، وطلبنا من غبطة البطريرك أن يتحدث مع الفاتيكان ومع البابا بخصوص فتح الحوار بين الفاتيكان وإسرائيل وأبدينا قلقنا حيال الموضوع، وتحدثنا أيضاً في مسألة الحوار الإسلامي - المسيحي والانفتاح عموماً في لبنان، وأكدنا له أننا من دعاة الحوار» و«أكدنا أن هذه المقاومة التي تدافع عن هذا البلد والوطن والتي استطاعت أن تمنع تمدد الاحتلال أكثر من ذلك، تتطلب من جميع

اللبنانيين أن يقفوا معها» و «أكدنا أننا نعتبر الحريات الثقافية والسياسية والدينية في لبنان مقدسات يجب أن لا تُمس»[١].

وكتعبير عن الرغبة في استمرار العلاقة مع الحزب، زار وفد من البطريركية برئاسة المعاون البطريركي رولان أبو جودة الأمين العام لحزب الله سماحة السيد حسن نصر الله في ٢٢/١/١٩٩٣ معلناً أن زيارته هي رد على زيارة حزب الله. ثم تواصلت اللقاءات إما مباشرة مع البطريرك وإما من خلال اللجنة المشتركة التي شُكلت لهذه الغاية، ومرت العلاقة بتواصل مكثف أو قليل بحسب الظروف والمواقف السياسية، لكنها حافظت على وتيرة الأصل وهي الاستمرار، وقد عبَّر غبطة البطريرك عن احترامه للحزب على الرغم من الاختلاف معه حول بعض القضايا، لأنه «يختلف عن الكثير من القوى السياسية التي تقول غير ما تفعله بينما لا يختلف قول الحزب عن فعله».

إن مقولة الخوف المسيحي من المسلمين والغبن الإسلامي من المارونية السياسية، قد أوقعت لبنان في حروب عدة كان آخرها حرب العام ١٩٧٥، التي استمرت خمسة عشر عاماً، فلا بدَّ من إقامة الحوارات الدينية والسياسية بحسب ما يتحمَّل الحوار الديني من عموميات نظراً لحساسية البحث الإيماني اللاهوتي، والتمترس المسبق حول ثوابت الاعتقاد، بحيث يكون الغالب هو الحوار والعلاقة السياسية على قاعدة احترام حقوق المواطنين كافة، وإنصافهم، وتعزيز التعايش المبني على الحوار، وعلى أن لبنان للجميع وليس لفئة خاصة فيه.

ولم يقتصر حزب الله في علاقته مع طرف مسيحي واحد، فشملت

---

(١) صحيفة العهد (الانتقاد حالياً) ـ العدد ٤٤١.

زياراته وعلاقاته كل القيادات المسيحية الدينية للأرثوذكس والكاثوليك والأرمن والسريان وغيرهم، ومواقع القوى والفعاليات والأحزاب السياسية، ليؤكد رغبته في التواصل مع الجميع، وفي الوصول إلى ما يخدم الحياة المشتركة للّبنانيين في بلدهم. وكما لا يمكن التعاطي مع المسلمين كنموذج ومنهج واحد، فكذلك لا يمكن التعاطي مع المسيحيين كعقلية واحدة وأداء واحد. ويجب أن نفرّق بين الحوار الديني والحوار السياسي بين المسلمين والمسيحيين، فلكل مجاله وأهله. إنّما المطلوب هو الحوار السياسي الذي يذلل بعض عقبات الخلاف الديني إذا لم تُحل، وأن تكون أهداف الاشتراك في الوطن الواحد أساس الخطط والبرامج والتعاون بين الأطراف.

ولا يخلو هذا المدخل من صعوبة، لأنه سرعان ما يختلط الطائفي بالديني الذي يتحول إلى عصبية عشائرية بعيدة كل البعد عن التدين، ولو كان الأمر مقتصراً على ما في الرسالات السماوية لكانت العلاقة أسهل والنتائج أفضل، لاشتراك الرسالات السماوية بقواسم مشتركة كثيرة، ولطالما رفعت بعض الأحزاب والجهات الإسلامية أو المسيحية شعارات دينية وهي بعيدة كل البعد عن الدين في الممارسة الدينية الشخصية أو العامة، ما يؤكد على أن البلاء من العصبية الطائفية والمذهبية، وليس من الدين ورسالات السماء.

مع ذلك يجب تخطّي هذه العقبات الطائفية لمصلحة التعاون والبحث عما يجمع ولا يفرق، وعما يقرّب وجهات النظر ولا ينفّر، ولو كلف الأمر جهوداً كبيرة، فإنَّ حاجة لبنان ليكون مستقراً لجميع أبنائه لا يعبث الآخرون بحياتهم وعلى أرضه، وإنّ خصوصية ما يتميّز به من تنوع

طائفي، أمور تتطلَّب مراعاتها ومداراتها، لتنظيم الحوار والاختلاف، بدل الاستسلام لخدع الآخرين ومطامعهم.

الطائفية والتدين

أدَّى الانتدابان الفرنسي والإنكليزي للمنطقة العربية إلى تقسيمها دولاً لا تفصل بينها عوامل جغرافية طبيعية، ولا تختلف قوميتها ولغتها العربية، بل تتداخل عائلاتها وعاداتها بشكل كبير. وكان التقسيم منسجماً مع الخطط التي وضعتها الدولتان المستعمرتان لإبقاء نفوذهما من ناحية، ولرعاية مصالح من يرتبط بهما من ناحية أخرى، فكان لبنان في دائرة الرعاية الفرنسية المباشرة للخصوصية المسيحية فيه.

وقد حصل لبنان على استقلاله عام ١٩٤٣ كبلد متعدد الطوائف حيث بلغ تعدادها ثماني عشرة طائفة، ضمن نظام طائفي يوزِّع في تركيبته حصصاً لهذه الطوائف، إمَّا بالنصوص الدستورية والقانونية، وإما بالأعراف والممارسة العملية. وبعد الحرب اللبنانية التي استمرت خمسة عشر عاماً، وبعنوان طائفي محلي بين المسلمين والمسيحيين، تحت شعار الخوف المسيحي من المحيط الإسلامي وضرورة المحافظة على المكتسبات الداخلية وتطويرها، والغبن الإسلامي من ضعف دور المسلمين في تركيبة النظام وعدم مراعاة كثافتهم العددية، وعنوان إقليمي يرتبط بالقضية الفلسطينية ومفاعيلها، أنشئت وثيقة الطائف التي تحوَّلت إلى دستور، والتي تخفِّف من بعض الأعراف لتجعلها في صلب الدستور كتوزيع الرئاسات الثلاث على ثلاث طوائف، وتزيد من صلاحيات مجلس الوزراء مجتمعاً، وتعدِّل من توزيع مقاعد المجلس النيابي إلى المناصفة بين المسلمين والمسيحيين بعد أن كانت ٥ إلى ٦، فكانت وثيقة

الطائف معبراً إلى إنهاء تمرُّد العماد ميشال عون، وبداية مرحلة جديدة في لبنان، حيث بدأ تنظيم المؤسسات الدستورية وإجراء الانتخابات النيابية وتوحيد مرجعية الجيش اللبناني وإلغاء الحواجز بين المناطق، لكن الطابع العام الحاكم في النظام بقي طائفياً، وبقي الأداء اللبناني العام محكوماً بالمعادلة الطائفية.

في هذا المناخ نشأ حزب الله سنة ١٩٨٢ كحزب يحمل الإسلام عقيدة وشريعة، وهو ينظر إلى الدين كتشريع إلهي يشمل الرسالات السماوية كافة ويُجملها تامَّة وكاملة في الإسلام، الذي يدعو إلى تطبيقه في حياة الناس. فمن التزم تعاليم الإسلام بتطبيقها في حياته على المستوى الفردي والجماعي، وعلى مستوى الإيمان والتطبيق، اعتُبر متديِّناً مؤمناً، فلا يكفي مجرد الولادة من أبوين مسلمين أو أب مسلم ليتحقَّق عنوان الإيمان والالتزام، بل لا بدَّ من التعبير عن ذلك بالرؤية والعبادات والسلوك العملي. وقد ميَّز القرآن بين الانتساب إلى الإسلام والإيمان به بقوله: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَـٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَـٰنُ فِى قُلُوبِكُمْۖ﴾[1]. فالانتساب قهري بالولادة، والإيمان طوعي بالاختيار والإرادة. بناء عليه يجتمع الإيمان والإسلام في المؤمن، ولا يجتمعان في المسلم بالولادة أو بتسجيل دائرة الأحوال الشخصية. فعند الدعوة إلى الالتزام يكون الحديث عن الإيمان والتدين، وليس عن مجرد الانتماء والاتصاف بالإسلام.

أما الطائفية فهي ارتباط أفراد بطائفة معينة لاكتسابهم عنوان دين الطائفة بالولادة، والتعصُّب لها لمجرد الانتساب إليها، وهي تشابه العصبية

(١) سورة الحجرات الآية ١٤.

العائلية أو القبلية أو المناطقية مع اختلاف في العنوان وسعة في العدد. وبما أن النظام الطائفي في لبنان قد كرَّس خصوصية الانتماء لكل طائفة، وحدَّد لها مجموعة من المكاسب، فقد تأثَّرت الحركة السياسية والنقابية والانتخابية والانمائية والثقافية والإعلامية بهذا المناخ الطائفي، وأصبحت محكومة له في الكثير من مفرداتها. فلم تعد مباهاة المسلم بانتمائه إلى جماعة المسلمين تعني بالضرورة التزاماً بشريعة الإسلام، كما ينطبق الأمر نفسه على المسيحيين، بل على كل فرقة من فرق المسلمين والمسيحيين.

فالترشُّح لمقعد انتخابي يحمل عنوان الطائفة، وشغل الوظيفة في الدولة جزء من حصة الطائفة، وتوزيع المشاريع الإنمائية يأخذ بالحسبان مناطق الطوائف ونفوذها، وتوزيع مناصب الحكم والفئة الأولى يرتبط بالتوزيع الطائفي، ما جعل الارتباط الطائفي والدفاع الطائفي أمراً عادياً ومألوفاً. وانسحب هذا الأمر على المواقف السياسية التي تصادق أو تعادي، تتحالف أو تخالف وفقاً لحسابات طائفية محلية وإقليمية، تؤثر على المسار العام، وتوجِد حالة من التباين والتنازع الدائمين في تفصيلات كثيرة، لارتباطها بالمصالح الخاصة التي تتستر بمصالح الطوائف.

إنَّ الفرق كبير بين التديُّن والطائفية، فالتديُّن التزام والطائفية عصبية، والتديُّن لا يشمل كل المنتسبين إلى طائفة معينة بل يقتصر على من التزم منهم، سواء أكانوا قلة أو كثرة. أمَّا أن يوسم التديُّن بالطائفية، لحمل المتديِّن دين الإسلام، فهذا مجاف للحقيقة الواقعية. بناء عليه فحزب الله ليس حزباً طائفياً ولا حزباً للطائفة، إنه حزب إسلامي على منهج أهل البيت ﷺ، وله رؤيته المتكاملة، ويضم في صفوفه من آمن بأفكاره ومنهجه، بصرف النظر عن انتسابه الطائفي بالولادة.

لكن قد يدعو البعض إلى التديُّن وفق الرسالة المسيحية، ما يوجِد دعوات منافسة للدعوة الإسلامية، فيقع الجميع في المطب الطائفي مجدداً، ويكون التمييز بين الدين والطائفية بلا معنى، وهذا إشكال مردود. لأن التديُّن وفق الرسالة المسيحية يعني العبادة والطاعة لله تعالى، والالتزام بالوصايا العشر[١]: لا تقتل، لا تزن، لا تسرق، لا تشهد شهادة الزور. . .الخ وهي دعوة صريحة للابتعاد عن المعاصي وتركيز التربية الأخلاقية والابتعاد عن ملذات الدنيا أملاً بعطاءات الآخرة. وهذا لا يتعارض بالإجمال مع الدعوة الإسلامية إلى العبادات والأخلاق الفاضلة والاستقامة في الحياة، وإن كانت الزيادة في الإسلام تنطلق من شموليته على مستوى النظام الاجتماعي ونظام الدولة، وعدم اقتصاره على التوجيه السلوكي للفرد، ما يؤدي إلى تقاطع في جزء من المنهج الإسلامي مع المسيحية في الكثير من التوجيهات الفردية، وإلى تمايز في السعة والشمولية بناء على ما ورد في رسالة الإسلام.

فلا داعي إذاً لتضييق التديُّن، ولا يصح رفض الزيادة والتمايز، فهذه الأمور غير موجهة إسلامياً لتعاكس المسيحية، بل موجهة لتتميمها ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَـٰمَ دِينًا﴾[٢]. و﴿إِنَّ هَـٰذَا لَفِى ٱلصُّحُفِ ٱلْأُولَىٰ ۝١٨ صُحُفِ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ﴾[٣].

إن التدين يبني المواطن الصالح الذي ينعكس سلوكه على أدائه في المجتمع، فهو الأمين والنزيه والصادق والمخلص والعامل، وهو الذي يردعه دينه عن ارتكاب المحرَّمات، بسبب إيمانه برقابة الله عزَّ وجل

---

(١) ذكرنا أربع وصايا من أصل العشرة وهي موجودة بالتفصيل في كتاب «التعليم المسيحي للكنيسة الكاثوليكية» ـ ص ٥٩٣.

(٢) سورة المائدة الآية ٣.

(٣) سورة الأعلى الآيتان ١٨ ـ ١٩.

والحساب يوم القيامة. ومهما كان انضباط أي فرد من أفراد المجتمع، بسبب ردع النظام له أو لقناعته بهذا السلوك، فإن الإيمان سيكون الأنجح في ضبط حركة الإنسان. وما أنجزه حزب الله من أداء مقاوم ضد الاحتلال الإسرائيلي للأرض، وما قدَّمه من رعاية خدماتية وسعي لمصالح الناس في الحياة السياسية الداخلية، ثمرة من ثمار الإيمان الذي لا يمكن مقايسته بشعارات دينية رُفعت من بعض الجهات، وهي مفتقرة إلى هذا المعنى وهذا السلوك. فالقوات اللبنانية التي رفعت شعار الصليب ركزت على البعد الطائفي في حشد المناصرين لها، فلم يكن يعبِّر عن الالتزام الديني كما هي النصرانية.

وبما أن السلوك الديني الجهادي والسياسي والاجتماعي الذي أدَّاه حزب الله قد قدَّم تجربة غنية لعشرين سنة حتى الآن، ساهمت في إضفاء معنًى جديد ومؤثر في الحياة اللبنانية، وفي تقديم نموذج للمحيط في بعض الجوانب على الأقل، فإن التدين يكون قد تجاوز الشرك الطائفي ليبقى كخط مطروح في مقابل خطوط أخرى، وليكون المنطلق المبدئي المرتبط بالنظرة إلى الكون والإنسان والحياة هو المنافس للمنطلقات المبدئية الأخرى، فلا يكون عصبية في مقابل العصبيات الطائفية السائدة.

لذا فإن الدعوة إلى التربية الدينية والتعليم الديني في المدارس، تنطلق من تأثير الدين في السلوك النافع في الحياة، حيث لم تكن المشكلة يوماً من التديُّن، وإنما من قلة التديُّن ومن المتاجرين بالدين. وإذا دخل التعليم الديني في اللعبة الطائفية وتم البحث عما يُرضي جميع الطوائف لتعليم موحَّد، فهذا إلغاء للمنطلق الديني المتكامل بحسب وجهة نظر

المؤمنين به، وإحداث لطائفة جديدة تجرد التعاليم عن أصولها وتسطحها بطريقة تفرغها من قدرتها على التربية والتأثير.

وما أسهل النعت بالطائفية في بلد كلبنان، ليسهل على البعض اختصار الطريق وتحييد الخصم المقابل، وهذا قمع فكري ومصادرة للحريات، خاصة أن السلوك السياسي العام هو الذي يبيِّن حقيقة أي طرح ويكشف المنطلقات والدوافع. فمن كان متديناً أثبت نفسه وأطروحته، ومن كان طائفياً أسقطته طائفيته فيما لو كان الوزن للمبادئ وليس للطوائف.

وما اسهل إطلاق الشعارات التي تطالب بإبعاد الدين عن مسرح الحياة بحجة معالجة المشكلة الطائفية في لبنان، لكن الواقع يثبت بأن الكثير من المواقع الحزبية والقوى والفعاليات ترفع شعارات لا دينية وعلمانية لكنَّها موغلة في الطائفية من خلال سلوكها السياسي العملي. فمن الذي يملك سلطة التمييز بين ما هو ديني وطائفي؟ ومن يحق له إعطاء شهادة للعمل العام وحرمانها للاتجاه الطائفي؟ ولماذا يحق لغير المتديِّن أن يعبر عن أفكاره وقناعاته بحرية، ويُمنع المتديِّن من تقديم أطروحته، بحجج واهية لا تحمل أي معالجة للواقع الطائفي القائم؟!

لقد طرح أحد النواب فكرة اقتراح قانون لإلغاء طائفية الأحزاب اللبنانية، معتبراً أنه المدخل لإيجاد حياة حزبية في لبنان تحل محل التوزيع الطائفي، لكنه وقع في مشكلة الطائفية من أوسع أبوابها. فعندما يكون شرط إلغاء طائفية الأحزاب يتركَّز على مراعاة النسب المئوية بين الطوائف في موقع القيادة، وألاَّ يتجاوز عدد العناصر من طائفة معينة نسبة مئوية معيَّنة، يكون النظام الطائفي المطبَّق على مؤسسات الدولة قد وجد ترجمته العملية في بنية الأحزاب اللبنانية، وتكرَّس حضور الأحزاب

كأحزاب للتوازن الطائفي لا أحزاباً تحيي الحياة السياسية في البلد. إنه نقل للمشكلة من إطار التشكيل السياسي اللبناني العام إلى إطار البنى الحزبية التحتية، ليصبح التوزيع الطائفي توزيعاً في كل مفردة من مفردات التكوين اللبناني.

ثم من يعطي الحق للحزب العلماني أن يعمل محمياً في إطار القانون، ويكون الحزب الديني محروماً من العمل بحجة الالتباس الطائفي؟! فالحرية لا تُجزَّأ، ومن حق الجميع ان يعبر عن رأيه ومعتقده، شرط أن لا يستخدم القوة والقهر لفرض آرائه على الآخرين. وإذا كانت الأحزاب العلمانية واثقة من صحة أطروحتها وملاءمتها للحياة السياسية الأفضل، فلتلجأ إلى التنافس العملي في الساحة، بدل ان تحتمي وراء قوانين تحتاجها لتخطّي عقبات الواقع السياسي في التحاق الأفراد بها. ويجب الخروج من مقولة الحرية المشروطة، التي تكون لاتجاه فكري ويُحرم منها اتجاه فكري آخر، فالحديث عن المبدأ وليس عن الشكل الذي تتستر وراءه مثل هذه الأفكار[١].

إن إلغاء الطائفية السياسية يعتبر المدخل الأفضل والسليم لتخفيف أعباء النظام الطائفي في لبنان، ويفسح في المجال للتخلص تدريجياً من العوائق العملية التي تميِّز بين المواطنين، والتي تؤدِّي إلى التفاوت في

---

(١) وقد سقطت الديمقراطيات الغربية في امتحان حرية التعبير، عندما حرمت بعض الطالبات المحجبات من دخول المدارس الرسمية في فرنسا وألمانيا بحجة إبراز الشعائر الدينية ومخالفة تقاليد المجتمع الغربية، وهم يعلمون أنه جزء من الإيمان وليس منافسة على شعار، كما سقطت في الاعتراف بالآخر والحرية للآخر عندما وقفت بوجه التيارات الإسلامية في الجزائر وغيرها، فلم تقبل انتخاباتها بحجة الخطر الإسلامي القادم ما أدى إلى هذه الآلام التي لم تنته حتى اليوم في تلك البلدان.

الحقوق والواجبات بين طائفة وأخرى. ويكون مساعداً على إلغاء طائفية الوظيفة التي توزِّع مغانم الدولة محاصصة، وتعالج سوء الإدارة لتحل الكفاءة في موقعها الطبيعي وتتساوى الحقوق والواجبات بين المواطنين.

ولا خوف على الطوائف، إذ يمكن وضع القوانين الملائمة التي تحمي الحرية الدينية والعبادية أما بالنسبة للكفاءات فهي موجودة في كل الطوائف، وإذا كانت الحسابات مبنية على المواطنة، فلا تعود المشكلة قائمة لأنها قاعدة تسري على الجميع، والعبرة في إنجاز الدور لمصلحة البلد بدل تمزيقه بمصالح الجماعات. إنَّ الدراسة الهادئة والموضوعية والمبنية على الأدلَّة والمنطلقة من الحوار، من خلال تحديد المخاطر بالدخول إلى التفاصيل والجزئيات بدل التعميم للهواجس، قادرة على إنجاز مشروع ملائم له آليته التنفيذية ولو طال الزمن. فالتسرُّع غير مطلوب لكن الإهمال يزيد الأمور سوءاً في هذا النظام الطائفي العاجز عن تقديم الحلول الملائمة لقضايانا، والذي يحمل في داخله عوامل تداعيه وضعف تماسك أبنائه.

ولا ربط بين إلغاء الطائفية السياسية وقانون الأحوال الشخصية، فقانون الأحوال ينظِّم العلاقة المجتمعية بين الزوجين والأولاد في الزواج والطلاق والإرث ومفاعيل الحياة الزوجية بشكل عام، وهو قانون إلهي في الإسلام، وليس اجتهاداً خاصاً قابلاً للتغيير والتبديل، فما أحلَّه الله لا يحرِّمه أحد، وما حرَّمه الله لا يحلُّه أحد، ففي الحديث: «حلال محمد حلال إلى يوم القيامة وحرامه حرام إلى يوم القيامة»[1].

ولا تأثير لقانون الأحوال الشخصية على النظام السياسي العام،

(١) روي الحديث عن الإمام الصادق ﵇ ـ الفصول المهمة في أصول الأئمة ١/ ٦٤٣ للحر العاملي.

وإن كان بعض العلمانيين يرغب في إلغائه لكسر قاعدة أساسية من قواعد الالتزام الديني التي أصبحت راسخة في العرف العام حتى عند غير المتدينين، وشكلت قواعد حامية من الانجراف خارج دائرة الدين، وأما البعض الآخر من المسيحيين فيطرحه مناورة لمعرفته بتمسك المسلمين به على قاعدة المشروعية، كي تكون المقايضة قائمة بين عدم إلغاء قانون الأحوال الشخصية أو تغييره مقابل عدم إلغاء الطائفية السياسية، لإبقاء قواعد النظام الطائفي قائمة.

الزواج المدني

تبنَّى رئيس الجمهورية اللبنانية السابق الأستاذ الياس الهراوي، مشروعاً لقانون الأحوال الشخصية والزواج المدني الاختياري[1]، ليكون قانوناً معمولاً به في المحاكم اللبنانية الرسمية مضافاً إلى قوانين الأحوال الشخصية المعمول بها عند المسلمين والمسيحيين. ومع أن الأسباب الموجبة اعتبرت القانون معالجة لشأن مدني «ولأن هذا النقص يدفع بفئة من اللبنانيين إلى الخارج بغية عقد الزواج وفقاً لصيغ القوانين المدنية السائدة في بعض البلدان. وهذا الواقع يوجب على المحاكم الوطنية المدنية المختصة تطبيق القانون الأجنبي المعقود في ظله الزواج، ما يسيء إلى مبدأ سيادة الدولة اللبنانية في مجال التشريع، فضلاً عن إرهاق المواطنين بأعباء مالية يرغمون على تحملها. ولأن فئة ثانية من اللبنانيين ـ في ظل حرية المعتقد ـ تعمد إلى تغيير طائفتها ضمن الديانة الواحدة أحياناً، وإلى تغيير دينها أحياناً أخرى، في محاولة للتنصُّل من نتائج الزواج في إطار القانون الطائفي الذي رعاه، ما يسيء أيضاً إلى الاستقرار

(١) نص المشروع وارد في صحيفة السفير بتاريخ: ٦/٢/١٩٩٨م.

القانوني والاجتماعي»، فقد انتهت إلى أن « الدولة مؤتمنة على توفير كل مناخ يسهم في إشاعة الانصهار الوطني »، ما يعني اعتبار هذا المشروع اللبنة الضرورية لإلغاء الطائفية عملياً.

ومع أن الخلل قائم بالسماح بعقد خارج لبنان لأن مفاعيله المدنية كالمدني في لبنان كما سيتبيَّن، وأن التنصل من نتائج الزواج في إطار القانون الطائفي سيبقى قائماً لأن القانون المدني اختياري وقد لا يختاره الزوجان، مما يسقط الأسباب الموجبة، فإن إجراء مقارنة بين الزواج المدني والزواج الشرعي الإسلامي يوضح الآثار الاجتماعية السلبية المترتبة على المدني، ويبين الأسباب الموضوعية لرفضه.

الزواج المدني عقد بين طرفين ذكر وأنثى يترتَّب عليه حقوق وواجبات، وله مفاعيل تمتد في حياتهما وفي مفردات الأحوال الشخصية بمستلزماتها كافة، بمعنى آخر: ليس الزواج المدني مجرَّد عقد عند قاضٍ مدني! فعندما يُقدم عليه البعض فبسبب ما يتطلبه من شروط وما يترتب عليه من آثار، وليس بسبب سهولة مقدماته.

أما الزواج الشرعي الإسلامي فهو أيضاً عقد بين طرفين ذكر وأنثى يترتب عليه حقوق وواجبات شرعية، ويتم الزواج بالإيجاب والقبول بين الطرفين، فهو عملياً أسهل من الزواج المدني في مقدماته، وما حضور العالم أثناء عقد الزواج إلاَّ لضمان صحة الصيغة، وما شهادة الشاهدين[1] في المحكمة إلاَّ للتسجيل القانوني. لكن تختلف ضوابط الأحوال الشخصية الشرعية عن ضوابط الأحوال الشخصية في الزواج المدني.

---

(١) يتم العقد صحيحاً من دون شاهدين في الزواج بحسب المذهب الجعفري الشيعي، ويحتاج إلى شاهدين بحسب مذهب أهل السنة.

ويترتَّب على الزواج الشرعي خطوات وآثار، شكلية وعملية، وتترجم كمقدمات وحقوق وواجبات. فالعقد يتطلب صيغة لفظية محددة ولا يغني عنها أن تقول له: أريدك زوجاً أو يقول لها: أريدك زوجة، أو أي شكل من أشكال إبراز قبول الطرفين ببعضهما البعض، بل يعتمد الإيجاب من الزوجة بقولها: زوجتك نفسي على مهرٍ وقدره كذا، أو بقول وكيلها: زوجتك موكلتي على مهر وقدره كذا، والقبول من الزوج بقوله: قبلت التزويج.

وبمجرد أن يتزوج الطرفان على الطريقة الإسلامية يعني موافقتهما على كل القانون المعتمد والمنظم للأحوال الشخصية في الإسلام، من دون الحاجة إلى ذكر الموافقة القانونية فالعقد موافقة، ويمكن إضافة بعض الشروط التي أباحها الإسلام في العقد ولا تتعارض مع الأسس الثابتة التي لا تقبل التغيير.

يضع العقد الزوجين في دائرة الالتزام بالحقوق والواجبات الشرعية، فالقوامية للرجل في إدارة الأسرة، ووجوب النفقة على الرجل تجاه زوجته وأولاده حتى لو كانت الزوجة من أغنى الأغنياء، وليس عليها واجب في الإنفاق على نفسها في بيت زوجها، لكن إذا أنفقت طوعاً فهذا شأنها، وإذا افترضنا وقوع الخلاف بينهما ووصل الأمر إلى الطلاق فله صيغة محددة وإذا لم تنشأ صيغة الطلاق لا يجري الطلاق، بأن يقول لها: أنت طالق، أو زوجتي فلانة طالق، فإذا لم يذكر الصيغة لا يحصل الطلاق، ولا تتم إلا بحضور شاهدين عادلين[1]. ويترتَّب على عقد الزواج قواعد في الإرث، فإذا مات الرجل ترث زوجته ربع ماله إن

(١) بحسب المذهب الجعفري.

لم يكن له ولد، وثمنه إن كان له ولد، وإذا كان عنده أولاد فللذَّكر مثل حظ الأنثيين إذ تترتَّب أحكام الإرث أيضاً على هذا الزواج.

أما حضانة الأولاد فيما لو وقع الطلاق بينهما، فللمرأة حضانة الصبي لمدة سنتين وحضانة البنت لمدة سبع سنوات، يعود الأمر بعدها إلى الرجل في رعاية وإدارة شؤون الأطفال، ويكون الإنفاق من مسؤولية الرجل أثناء حضانة المرأة لأولادها. هذه التفاصيل مع مفردات كثيرة غيرها، تترتَّب كمسؤولية شرعية عند الزواج على الطريقة الإسلامية

أما الزواج المدني فأحكامه مختلفة، وقد تتشابه بعض أحكامه مع الزواج الشرعي كما يفترق البعض الآخر عنه. وتتفاوت أحكام الزواج المدني من بلد إلى آخر ومن قانون لآخر، لكن نقارب الفكرة حول الاختلاف بأمثلة من مشروع القانون المقترح من الرئيس الهراوي.

تذكر المادة العشرون أنَّ: «على الزوجة المساهمة في الإنفاق إن كان لها مال»، يعني إذا كانت ثرية أو كانت تعمل وتحصل على مال، فهي شريكة للرجل في الإنفاق في داخل الأسرة، بينما الطرح الإسلامي يعتبر الإنفاق من واجب الرجل، وليس على المرأة إنفاق أصلاً، وهذه مفارقة، فإذا شاركت في تحمل أعباء الأسرة فهو عمل طوعي وليس واجباً، ولا يستطيع الزامها بالانفاق بينما هي ملزمة بحسب هذه المادة.

الخلاف الآخر في المادة الرابعة والثلاثين: «يتمنَّع على المرأة أن تتزوج قبل انقضاء ثلاثمائة يوم على إبطال الزواج أو انحلاله»، أما في الإسلام فعدة الطلاق ثلاثة قروء أو ثلاثة أشهر، وعدة الوفاة أربعة أشهر وعشرة أيام، تستطيع المرأة بعدها أن تتزوج، بينما جعل القانون المقترح العدة الفاصلة عشرة أشهر، وهذا ـ من وجهة نظرنا ـ ظلم للمرأة خلال

هذه الفترة الطويلة التي لا معنى لها، ولا تؤثر على اكتشاف الحمل في حالة الطلاق، فاختيار المدة الطويلة استنسابي ولا مبرر له.

المادة الثالثة والسبعون التي تختلف جذرياً عن الاتجاه الإسلامي، وهي المرتبطة بالتبني: «التبنِّي عقد قضائي يُنشىء بين المتبنِّي والمتبنَّى الحقوق العائدة للبنوَّة الشرعية»، وهذا يعني أن الابن بالتبنِّي يصبح ابناً شرعياً بالكامل، له كامل الحقوق التي للابن الشرعي. أما على المستوى الإسلامي فالولد بالتبنِّي لا يمكن أن يكون ابناً شرعياً ؟!

فإذا ولد للزوجين فتاة بعد أن كانا قد تبنَّيا صبياً، أصبحت في القانون المدني أختاً له، ففي المادة الثالثة والثمانين: «تنشأ موانع زواج جديدة بين كل من المتبنِّي والمتبنَّى وأقاربهما»، ومعنى ذلك أنه لا يستطيع أن يتزوجها لأنها أخت له بالتبنِّي، وبالتالي تكون في تصرفاتها كما تتصرف الأخت أمام أخيها، في الوقت الذي يختلف الأمر فيه على المستوى الشرعي الإسلامي، فهي ليست أخته ويستطيع أن يتزوجها، وتتعامل معه كأجنبي وليس كأخ.

وعندما يقول بأن الابن بالتبنِّي له كامل الحقوق يعني ذلك: إذا مات الأب أو ماتت الأم، ولهما أولاد فهو واحد منهم، له ميراث كالأولاد الشرعيين وهذا مخالف للإسلام الذي لا يورثه، وبهذا تختلط الحقوق وتضيع وتتضارب، فالحلال في نظر الشرع حرام في نظر القانون المدني والعكس صحيح.

وقد نصَّ القرآن برفض ادعاء البنوة: ﴿مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِۦۚ وَمَا جَعَلَ أَزْوَٰجَكُمُ ٱلَّٰٓـِٔي تُظَٰهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَٰتِكُمْۚ وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَآءَكُمْ أَبْنَآءَكُمْۚ ذَٰلِكُمْ قَوْلُكُم بِأَفْوَٰهِكُمْۖ وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي ٱلسَّبِيلَ ﴿٤﴾ ٱدْعُوهُمْ

لِأَبَآئِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ فَإِن لَّمْ تَعْلَمُوٓاْ ءَابَآءَهُمْ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِي ٱلدِّينِ وَمَوَٰلِيكُمْ﴾[1]. وهو نص صريح بعدم جواز تحويل الابن المتبنّى إلى ابن شرعي فعلي، فهو من أعمال الجاهلية المرفوضة.

إن الزواج المدني في أحكامه مختلف عن الزواج الشرعي الإسلامي بأحكامه وقوانينه، ولا إمكانية للتوأمة بينه وبين الزواج الشرعي. فإذا كانت بداية الاختلاف تبدأ من الصيغة، فالمشاكل الأخرى المترتبة على مفاعيل كل شكل من أشكال الزواج المدني أصعب من ذلك.

الزواج المختلط

أما بالنسبة للزواج المختلط، فعلى المستوى الشرعي الإسلامي يجوز للرجل أن يتزوج امرأة كتابية (مسيحية أو يهودية) بالعقد الدائم، وبعض الفقهاء يتحدثون عن الاحتياط الوجوبي بالمنع، لكن تحل المسألة بالعودة إلى فقهاء آخرين يقولون بالجواز، فالزواج بين مسلم وكتابية أمر له طريق شرعي. لكن المشكلة الأساس والتي عليها إجماع كل المسلمين سنة وشيعة، وعلى اختلاف فقهائهم، أن المسلمة لا يجوز لها أن تتزوج كتابياً، فإذا تزوجت المسلمة من كتابي ارتكبت حراماً، ولا يعتبر الزواج قائماً من الموقع الإسلامي والعلاقة علاقة زنى، بينما يعتبر العقد المدني هذه العلاقة علاقة طبيعية، لأن أحكامه مختلفة.

وقد ناقش البعض في أسباب عدم سماح الإسلام بزواج المسلمة من كتابي حيث بيّن الحكمة من هذا الأمر، ومفادها بأن الكتابي بالأصل

(١) سورة الأحزاب الآيتان ٤ ـ ٥.

لا يعترف بالدين الإسلامي كدين سماوي ـ وهنا الكلام من منطلق ديني بحت وليس من منطلق سياسي أو في دائرة العلاقات الاجتماعية التي يحرص الإسلام على وجودها بين الناس واحترام حرية آراء الآخرين ـ بمعنى آخر ليس عند الكتابي نبي اسمه محمد ﷺ، ولكل إنسان مسؤولية عن دينه، لكن عندما تنعقد علاقة زوجية بين رجل لا يؤمن بنبي هذه المرأة، فلا ضمانة في أن يحافظ لها على دينها، أو أن يترك لها الحرية في أن تستمر بإيمانها. كل الضوابط مرفوعة ولا ضمانة لأن تبقى هذه المرأة على قناعاتها وعلى دينها لو رغبت ذلك. بينما يمكنها أن تبقى على دينها، عندما يتزوج المسلم من كتابية، لأن المسلم يعترف بموسى عليه السلام وعيسى عليه السلام، ولا إشكال في ذلك، والعلاقة الزوجية صحيحة ويترتب عليها كل المفاعيل المرتبطة بها.

إذا كنا نريد أن نصل إلى نتيجة سليمة في مجتمعنا اللبناني، فيفترض أن نبحث عن المشاكل الحقيقية لحلها لا أن نثير مشكلة جديدة! كم شخص في لبنان عندهم مشكلة زواج مختلط؟ كم فتاة مسلمة في لبنان عندها مشكلة زواج مختلط من شاب مسيحي أو يهودي؟ وهل يا ترى من أجل هذا العدد القليل المحدود نغيِّر ونضع تشريعاً يساعد على تفكيك أسر بكاملها لنحل مشكلة فرد من هذه الأسرة أو تلك! هذا لو افترضنا أنها مشكلة تحتاج إلى حل! مع العلم أن الموضوع ليس مرتبطاً بالانتماء الإسلامي أو المسيحي بل بالقناعات، علماً أنه إذا تزوج الرجل من امرأة وكانت آراؤهما وأفكارهما غير متجانسة، فالزواج لا يدوم طويلاً ويصلان إلى الطلاق فيما بعد.

عندما يركِّز الإسلام على هذه الطريقة في الزواج، ويمنع الزواج

المختلط بين مسلمة وكتابي، فلأن الانسجام أساس لبناء الحياة الزوجية ومن أجل استقرار الأولاد، ولأن الحماية في المنطلقات والمعتقدات مطلوبة مسبقاً لمصلحة الحياة الزوجية.

يمكن للبعض أن يقول بأن فلاناً غيّر دينه من أجل أن يتزوج، وأعتبر أن قناعته بالشخص الآخر أهم من قناعته الدينية التي يحملها. نقول بأن هذا يعود له، وقد بحث عن حل يعنيه، وحل مشكلته بالطريقة التي آمن بها والتزم بها، وهو يتحمل مسؤوليته الشرعية وما يترتب عليها من مفاعيل دينية كفرد، لكنَّه لم يخرِّب الوضع الاجتماعي للناس. علماً بأننا لا ندعو إلى تغيير الدين من أجل علاقة زوجية مبنية على العصبية والاندفاع العاطفي.

إن الانعكاس التربوي الذي يترتب على القانون المقترح للزواج المدني خطير على الأسرة وتماسكها، وبما هو زواج مدني اختياري وليس الزامياً، ولو كان الزامياً لكان التفكك الاجتماعي أكبر وأخطر وأشمل.

إنَّ مشروع الزواج المدني الاختياري خطوة على طريق علمنة الأحوال الشخصية، لإبعاد الدين بالكامل عن مسرح الحياة، وهو حل لا ينسجم مع ظروف المجتمع اللبناني ولا يؤيده الغالبية العظمى من اللبنانيين[1]. وقد حمى الزواج الشرعي الإسلامي الأسرة، ولم يوقع مجتمعاتنا في أزمة الغرب الذي أوجد ضوابطه المدنية الخاصة بين الرجل

---

(١) بيَّن استطلاع أجرته جريدة السفير بتاريخ ٩/٣/١٩٩٨ أنَّ ٦٩,٥٪ ضد الزواج المدني الاختياري، وتختلف النسب بين المذاهب فالرافضون من السنة ٨٨٪، من اللبنانيين، ومن الشيعة ٨١٪، ومن الموارنة ٤٢٪، ومن الأرثوذكس ٣٦٪، ومن الكاثوليك ٥٢٪، ومن الدروز ٥٧٪.

والمرأة، فأنتجت الملايين من الأطفال الذين يعيشون في المياتم، ومع كل محاولات العلاج في ترتيب هذه المياتم بتكوين أسر شكلية تشابه الأسر الحقيقية، فإن العُقد الناشئة لم تجد لها حلاً، فالحل باعتماد ضوابط مشددة لحماية الأسرة من الانحلال والارتباك التشريعي والتداخل في الحقوق والواجبات.

إن المشكلة في لبنان تتمثل بتغلغل الطائفية في كل مفردات حياة المواطنين، والتي تدخل كطريق مشروع للارتقاء السياسي والاجتماعي، وتعتبر مدخلاً لعصبيات تودي بالبلد إلى الهلاك، وتسبب المحاصصة والفساد العام، وتحدث خللاً في ضبط البوصلة السياسية العامة عند البعض. وبما أن دستور الطائف دعا إلى تشكيل الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية[1]، فلتكن الخطوة الأولى لتجربة لا تميز بين الناس على أساس هوياتهم الدينية، بل تعطي الجميع حقوقاً وواجبات متساوية أمام القانون. وهذا هو الحل الأدنى لنظام توافقي تتعدد فيه الطوائف.

---

(١) الفقرة ٢ ز من وثيقة الوفاق الوطني اللبناني ـ إصدار مجلس النواب.

الحركات الإسلامية والوحدة

تعاظم المد الإسلامي في العالم الإسلامي خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين الميلادي، مترافقاً مع ما أحدثته الثورة الإسلامية في إيران من أثر ودفع باتجاه تبنِّي الخيار الإسلامي، ومع الإحباط الذي ساد في المنطقة من التجارب الحزبية في اتجاهاتها الفكرية المتعددة من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، وفشل الاتحاد السوفيتي في حماية أطروحة الشيوعية ليسقط الرمز الملهم للحركات الشيوعية المقتدية بهذا النموذج، وفشل الديمقراطيات الغربية الرأسمالية في تسويق أفكارها لانكشاف كونها مطية استعمارية جديدة بلباس الشعارات البرَّاقة، وعدم قدرة الحركات القومية في تسويق أفكارها واستثمار العواطف الشعبية التي سادت لسنوات طويلة وخاصة في المنطقة العربية.

لم تنجح محاولات اقتلاع المشاعر الإسلامية والسلوكيات التي تحولت إلى أعراف وتقاليد في واقع الأمة، فأعادت التجارب المرَّة حنيناً دفيناً للتماهي مع الفطرة بالعودة إلى الإسلام، مترافقاً مع نشاط إسلامي واسع في كل المنطقة.

لكن الحركات الإسلامية الناشئة أو القديمة أو التي امتلكت حيوية جديدة، لم تحمل المنطلقات نفسها وآليات العمل المتشابهة، بل تمايزت فيما بينها إلى درجة الاختلاف الحاد في الكثير من المجالات، فقد لجأت بعض الحركات إلى تكفير البعض الآخر واعتباره خارجاً عن الدين، واشتهرت نماذج منها بتكفير الجميع ـ ما عداها ـ ومن دون استثناء.

من المستحيل إجراء تقييم للحركات الإسلامية وكأنها تمثل التيار الإسلامي أو الرؤية الإسلامية، فالإنصاف يقتضي التمييز بينها، وحصر التقييم بكل واحدة منها على حدة، أو ما تشابه منها في توجهاته وأساليب عمله، لأن الإسلاميين أنفسهم يستنكرون توجهات بعض الحركات المدَّعية للتمثيل الصحيح للإسلام ويعتبرونها منحرفة عنه. وعندما يلجأ بعض الباحثين أو السياسيين إلى زج الإسلاميين في دائرة واحدة، فهو أسلوب خبيث يستهدف الاستفادة من أخطاء أو انحراف بعض الحركات الإسلامية للنيل من الجميع على قاعدة موقف هؤلاء المسبق برفض أطروحة الإسلام، فتكون الذريعة الأسهل لإسقاط تلك الحركات أخذها بجريرة المشابهة بينها لأنها تحمل العنوان الإسلامي.

فلو تناولنا تجربة الجزائر، لوجدنا أنها تجربة مرَّة ومعقدة، أوصلت إلى نتائج غير محمودة، لكن هذه التجربة يتحمل مسؤوليتها قسم من الإسلاميين الذين خاضوا الصراع المسلَّح بطريقة غير سليمة، والقسم الآخر يتحمله بعض المسؤولين في النظام الذين غذّوا الأعمال العدائية ضد الإسلاميين، أو نسبوا أعمالاً لهم لم يقوموا بها، كما ورد في تقارير دولية عدة، فرنسية وبريطانية وأمريكية، إضافة إلى الظروف المحلية

والدولية التي أجهضت الانتخابات البلدية في الجزائر، ثم رفضت التعبير الشعبي في الانتخابات النيابية، ونتائجها التي جاءت كاسحة لمصلحة الإسلاميين، بذريعة الخطر المترتب ـ في رأيهم ـ على تسلُّم هؤلاء الإسلاميين السلطة في بلد نفطي، أو أن يكونوا في موقع القرار في البلد العربي الأكبر في المغرب العربي وشمال أفريقيا.

من هنا نجد أن تجربة الجزائر لا تعبِّر عن كل التجارب الإسلامية الأخرى. بل هناك إسلاميون في الجزائر لا يؤيدون العنف المسلح ضد النظام ويرفضون هذا النمط، وهم مختلفون مع الأطراف الإسلاميين الآخرين. لكن أصواتهم ضعيفة، أو بالأحرى لا يسمح لهم برفع الصوت، ليبقى الصوت الآخر هو السائد، حتى يسهل ضرب الحركة الإسلامية بكل تفريعاتها المعتدلة والمتطرفة، فتجربة الجزائر تجربة خاصة بهذا البلد.

أما تجربة إيران بقيادة الإمام الخميني(قده) فقد أنجزت إقامة دولة إسلامية، عن طريق الاختيار الشعبي، ومن دون اللجوء إلى الانقلاب العسكري أو التدخل الأجنبي، بل نجحت التجربة على الرغم من كل المعاكسة التي واجهتها الثورة الناشئة، لقد حاربها الشرق والغرب من خلال الحرب العراقية المفروضة على الجمهورية الإسلامية لمدة ثماني سنوات لإسقاط هذه التجربة، لكنها نجحت واستمرت، وأبرزت نموذجاً لأطروحة إسلامية مواكبة للعصر الحديث، استخدمت آليات انتخابية أكَّدت اختيار الناس، وتركت الفرصة لأوسع حوار داخلي وتمثيل متنوع، في إطار المحافظة على ضوابط الشريعة المقدسة، والتي تقننت أنظمة الدولة ودساتيرها على أساسها.

إنها ثورة معاصرة واكبت مستجدات الحياة من منطلق الرؤية

الإسلامية، واستحوذت على الاهتمام الإسلامي لدراستها والاقتداء بها، وعلى النقاش الغربي في سر قوتها وقدرتها على الصمود أمام التحديات، ومدى استقطابها لشريحة واسعة من العالم الإسلامي.

إذاً لا يمكن تقديم تجربة الجزائر كتجربة وحيدة، أو كنموذج للحركات الإسلامية، ولا يمكن تقديم أي تجربة كممثل لهذه الحركات، فالفرق قائم بين تجارب إيران والجزائر وأفغانستان وغيرها، ولا يمكن قرن اسم الإسلام بالعنف والقتل والمجازر فهو مقترن بالسماحة والاستقامة والإنسانية والاختيار الحر، فإذا أخطأت بعض الحركات الإسلامية في أدائها فهي مسؤولة عن هذا الخطأ، أما الإسلام فتعاليمه واضحة، وكما قال أمير المؤمنين عليه السلام: «إن دين الله لا يُعرف بالرجال بل بآية الحق، فاعرف الحق تعرف أهله»[١].

إن كثيراً من العناوين المطروحة اليوم كعناوين خاصة بالأنظمة الغربية، هي العناوين التي سبق الإسلام إليها وأوضح معالمها. فحقوق الإنسان وحرية الاختيار واحترام المعتقدات وغيرها موجود في أساس التشريع الإسلامي. فإذا كانت الأنظمة الغربية تراعي هذه العناوين في داخل بلدانها وبما ينسجم مع مصالحها، فإن الإسلام دعا لها لتكون قاعدة التطبيق للإنسانية، ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَـٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَـٰلَمِينَ﴾[٢].

وقد اعتبر الإسلام الإنسان محور تشريعاته، وهو يمثل النقطة المركزية والقيمة الأساس بين جميع المخلوقات في هذه الحياة: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِىٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَـٰهُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَـٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَـٰتِ وَفَضَّلْنَـٰهُمْ عَلَىٰ

(١) الأمالي للشيخ المفيد ـ ص٥.
(٢) سورة الأنبياء الآية ١٠٧.

كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾[1]، وهو خليفة الله تعالى على الأرض، قال تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾[2] ليكون نموذجاً ملتزماً بالتوجهات الإلهية، وبالحقوق الإنسانية المقررة، والتي فصَّلها الإمام زين العابدين عليه السلام في رسالة للحقوق تضمنت خمسين حقاً في مجالات مختلفة.

كما ترك حرية الاختيار للفرد، فالإيمان مسألة اعتقادية تستوجب قناعة فردية لا إكراه فيها، حتى تُبنى منظومة القيم والحقوق والواجبات على أساس ثابت ومتين. وعندما يختلف الناس في التزاماتهم بالرسالات السماوية، فهم محترمون في عباداتهم ومساجدهم وكنائسهم، ولا يتدخل أحد لإلزامهم بأي تعديل أو تبديل، إنها حرية المعتقد لكل فرد.

الاعتدال والتطرف

لكن المحاولات الغربية ـ الأمريكية الحثيثة لكيل التُّهم للحركات الإسلامية، ونعتها بالأصولية والتطرف والإرهاب كرزمة واحدة، تستهدف توفير الأرضية المناسبة للاستحواذ على العالم الإسلامي فكرياً بشكل متلازم مع السيطرة السياسية والاقتصادية والعسكرية.

من هنا نشأت صفتا الاعتدال والتطرف، حيث توسم الأنظمة بالاعتدال لاكتفائها بالشعار الإسلامي في إطار التبعية المفرطة للاستكبار، وتوسم الحركات الإسلامية بالتطرف لتضارب رؤاها ومصالحها مع خطط وأهداف الاستكبار العالمي. لكن مع التسليم بوجود مصطلحين، فهذا يتطلب تعريفاً واضحاً لتصنيف الحركات والأنظمة على

(١) سورة الإسراء الآية ٧٠.

(٢) سورة البقرة الآية ٣٠.

حد سواء. فإذا كان الاعتدال تعبيراً عن الطرح الإسلامي النقي والصادق، ودعوة الناس بالحكمة والموعظة الحسنة، والتزام المبادئ والأخلاق الإسلامية، ورفض الظلم، والدفاع المشروع عن النفس برفض الاحتلال، فحزب الله معتدل، أمَّا ما يعاكس هذه الصفات من تشويه لسمعة الإسلام، والتصرف بغلظة مع الناس، وظلم الآخرين، وقتل الأبرياء، فهذا تطرف يشمل الحركات الإسلامية وكل جهة في العالم تتصرف بهذه الطريقة اللاإنسانية.

عندما تُنعت حركات المقاومة للاحتلال في لبنان وفلسطين بالتطرف لأنها ترفض الاحتلال الإسرائيلي، فهذا موقف سياسي وليس توصيفاً لماهية تلك الحركات. ولا عبرة بالتوصيف السياسي فهو يندرج في دائرة اختلاف المصالح وعدم الالتزام بالقيم ذاتها، وهو ما عودتنا عليه الأنظمة الاستكبارية. ومن نصَّبها لتكون وصية أو حكماً لتوزيع شهادات حسن السلوك الفكري والسياسي على الشعوب والحركات والأنظمة ؟! وهل يحق لها أن تتحدث عن الاعتدال والتطرف وهي المدانة بأدائها الاستعماري الاستكباري وسيطرتها على الشعوب؟!

إن الإنجاز الكبير الذي حققه حزب الله في لبنان بتحرير القسم الأكبر من أرضه، ومستوى الالتفاف الشعبي الكبير الذي أحاط به، والتبنِّي السياسي من المسؤولين في مواقع السلطة السياسية والفعاليات الحزبية والدينية، والتزامه بضوابط التحرير من الاحتلال من دون التجاوز إلى أي هدف استئثاري داخلي أو تبادلي مع الآخرين على الرغم من قوته ومكانته التي وصل إليها، كل هذا لم يعفه من وصمة التطرف والإرهاب كموقف سياسي أمريكي ـ إسرائيلي يفتقر إلى أبسط الأدلة المنطقية

والواقعية، لكنه ينسجم مع الهيمنة والتسلط ومحاولة فرض السياسات المرسومة للبنان والمنطقة.

لكن الدفاع الإجمالي عن الحركات الإسلامية، لا يعفيها من ضرورة مراجعة أهدافها وأساليب عملها وتقييم تجربتها بين الناس ومع أنظمة بلدانها. ويجب أن يتوفر القدر الكافي من الانفتاح والحوار فيما بين هذه الحركات للاستفادة من التجارب المشرقة لبعضها، ولا ضرورة أن يكون الحوار بعقلية الاستيعاب والضم، وإنما بروحية رفع مستوى الأداء نحو الأفضل وتصحيح الأخطاء والارتقاء إلى مستوى التطلعات المعاصرة والحاجات المستجدة.

وعلى الرغم من صعوبة مثل هذا الحوار بسبب تطويق الحركات الإسلامية لنفسها بقيود وخصوصيات تعزِّز العصبية الحزبية والمذهبية وتعيق التلاقح الفعال، فإن التحرك في هذا الاتجاه بالخطوات الدنيا مطلوب، لإيجاد نافذة تفتح الطريق أمام تعاون بنَّاء ينعكس على أمتنا المتعطشة للطرح الإسلامي، والتي يجب أن تتعرف على أعدائها الحقيقيين، لا أن يصنع لها البعض أعداءً وهميين من الحركات الإسلامية فيستفيد الأعداء من التشرذم والصراع الداخلي والعصبية المقيتة.

ولا يخفى أن التعارف بين الحركات الإسلامية المتجانسة ضعيف جداً إن لم يكن معدوماً في كثير من الحالات، ولا يعدو التعارف السطحي والعابر في بعض الأحيان، علماً أنه توجد موضوعات كثيرة تتطلب تفاهماً وتعاوناً، إن على مستوى الاستفادة من التجارب الناجحة، أو التناصح في الشؤون العامة، أو التناغم في القضايا المشتركة التي تمس الأمة بأسرها كقضية فلسطين.

ولا ترتبط المسألة بحساسية الأنظمة في البلدان المختلفة، لأن هامش الخصوصية سيبقى موجوداً بل يجب أن يكون كذلك، فليس مطروحاً أن تشترك الحركات الإسلامية في خصوصيات بعضها، ولا يصح أن تدخل هذه الدائرة، لكنَّ الاهتمام بالقضايا المشتركة العامة على مستوى الأمة ضروري، وبالحدود التي تنسجم مع قدرة وخصوصية كل بلد بما تقدره كل حركة إسلامية لبلدها.

تعميم تجربة حزب الله

طرح البعض فكرة تعميم تجربة حزب الله في لبنان على البلدان الأخرى، بتأسيس فروع للحزب بطريقة مركزية، لكن شورى الحزب درست هذا الأمر فلم تحتج إلى وقت طويل لتخلص إلى نتيجة رافضة لهذه الفكرة، ولعل أهم الأسباب التي يمكن استنتاجها ما يلي:

١ ـ تقع مسؤولية التحرك وآليته في كل بلد على عاتق أهل هذا البلد، ويتحمل المهتمون فيه مسؤولية إنشاء الحزب الإسلامي الملائم والمناسب، لأن خصوصيات كل بلد تختلف عن خصوصيات البلدان الأخرى، ولا يمكن المشابهة الدقيقة بينها، وإذا أراد القيِّمون في بلد ما الاستفادة من تجربة قامت في بلد آخر، فبإمكانهم الاطلاع والتعرف والبحث بما يمكِّنهم من تأسيس حزب خاص بهم، يستلهم ما يشاء من الأهداف والتجارب التي تغنيه في حركته.

٢ ـ قد توجد حركات وأحزاب إسلامية أخرى في البلد الآخر، ما يوجد حساسية مع الحزب الجديد بإدارته الخارجية، وكأنها محاولة للاستفادة من رصيد الحزب الأساس لتهميش دور الأحزاب القائمة، كما يُوجِد نزاعاً بسبب هذا الاعتبار في ساحة العمل بين هذه الأحزاب من

دون ثمرة عملية لذلك. إضافة إلى تحسس النظام من مثل هذا الحزب «المستورد»، ما يضعه في دائرة الاستهداف وإعاقة التحرك.

٣ ـ إن الأفراد المنشئين لهذا الحزب سيكونون في طور النمو، ولا يعبِّر مستوى أدائهم وشعبيتهم عما وُجِد في لبنان بعد تاريخ طويل من العمل والجهاد، ما يعطي صورة خاطئة ومنقوصة عن الصورة الحقيقية، ويحمِّل الأصل مسؤوليات لا علاقة له بها.

من الطبيعي أن تستهوي الكثيرين فكرة نقل تجربة حزب الله الناجحة إلى بلد آخر لسهولة هذا الطرح، لكن العقبات الموضوعية فضلاً عن الأنسب والأسلم في ظل الظروف المعاصرة التي نعيشها في اختلاف بلدان العالم الإسلامي، أن تكون لكل بلد جهته الحزبية الخاصة به قيادة وقاعدة، والتي يمكنها أن تبني العلاقات الملائمة مع غيرها من الجهات والأحزاب كجزء من برنامجها وحركتها، ما يؤدي إلى فائدة أكبر في تقديم أطروحة الإسلام بالتزام أهل البلد بها.

ولعل معترضاً يقول بأن عالمية الإسلام لا تقبل هذه التجزئة؟! لكنَّ ما فاته هو أن العالمية في الفكر والسلوك والأهداف العامة لا تتعارض مع انتهاج الأساليب المناسبة لكل زمان ومكان، بما يحقق الفعالية في طرح المشروع الإسلامي كي لا يكون مُعلَّباً بطريقة لا تأخذ بعين الاعتبار المتغيِّرات والظروف الخاصة. إضافة إلى منطقة الفراغ الحرة التي تركها الإسلام للأساليب التنظيمية وخصوصيات الأداء بما يحافظ على ثوابت الإسلام ولا يمس بها. وبما أن الهدف لا يرتبط بالتوسع التنظيمي والقيادي وإنما بتحقيق الأهداف، فلا مانع من اختيار ما يلائمها. كما تُحل المشكلة أيضاً بالاكتفاء بمركزية الولي الفقيه الذي يرسم القواعد

العامة للأمة، لتكون التفاصيل من الموضوعات المتروكة لخصوصيات البلدان المختلفة.

ويمكن أيضاً إيجاد التواصل بين الأحزاب الاسلامية في البلدان المختلفة، وفق الصيغ التي تتلاءم معها، سواء أكان ذلك عبر لقاءات دورية، أو مؤتمرات، أو اتصالات ثنائية، أو غير ذلك، حيث يتم التشاور والتناصح، كما تحصل الاستفادة من تجارب بعضها.

الوحدة التنسيقية والوحدة العملية

إن السعي للوحدة الإسلامية بين السنة والشيعة في أماكن التواجد المختلفة وعلى المستويات كافة في صلب أهداف حزب الله، قال تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾[1] لكن لا تعني الوحدة إلغاء الخصوصيات المذهبية أو الحزبية أو المناطقية لحساب الاندماج التام في الفكر والأداء، لأن مبرر الاختلاف في التفسير والفهم للإسلام وأساليب العمل الناجعة واختيار القيادة لا ينتفي بمجرد الرغبة أو رسم هذا الهدف الكبير. فقد نشأ الاختلاف الفقهي على مدى قرون من الزمن، وتمايزت أساليب العمل ورسمت الأولويات بتمايز التجربة وآفاق الوعي والظروف التربوية والعملية، إذاً لا يصح الوقوف عند الهدف بطريقة غير واقعية وغير موضوعية. علماً بأن الاختلاف موجود في داخل المذهب الواحد، وبين الحركات الإسلامية في البلد الواحد، وبين العلماء في منطقة واحدة، ولا ضير منه إذا بقي في دائرة الاختيار المبني على القناعات والأدلة ـ بحسب فهم كل فرد أو جهة ـ ولم يتجاوزه إلى الصراع والتكفير والتقاتل، خاصة وأن إلغاء الاختلاف أمر مستحيل،

---

(١) سورة آل عمران الآية ١٠٣.

وهذا مرتبط بالتكوين البشري، وتدخل في أسبابه عوامل كثيرة ذاتية وموضوعية، تربوية وبيئية.

فالمقصود بالوحدة هو البحث على المستوى العملي عن كل ما يجمع ويؤدي إلى التعاون والتنسيق وتوحيد الجهود في دائرة الأمور المشتركة العامة، ويتطلبها تشكيل قوة المسلمين في مواجهة الأخطار والتحديات. كما يمكن تحديد المشتركات من القضايا والمصالح، وتحديد الآليات العملية للتعاون فيها، بالمقدار الذي تؤمن به كل جهة وتستطيعه ميدانياً، مع لحاظ كل الخصوصيات المتعلقة بهذا الفريق أو ذاك. ومن الإيجابي جداً أن يفتح التعاون آفاقاً جديدة لم تكن واضحة قبل ذلك، وأن يعمم مناخاً من المودة في التعاطي بين الأطراف.

ولا تقتصر الوحدة على تحديد أطر التعاون والتنسيق، بل يمكن تحقيقها في بعض الحالات من خلال المبادرات التي تمارسها أي جهة لقناعتها ونظرتها الشمولية التي لا تقتصر على الهم الذاتي المباشر، بل تتجاوزه إلى هموم العالم الإسلامي وتقدم المساهمة الممكنة فيه من موقعها، من دون الطلب أو التنسيق، كجزء من الواجب الطبيعي في حمل الهمِّ العام، وملاحظة التأثير الذي ينتجه أي تحرك أو قضية في تجاوز خصوصيته لتنعكس نتائجه على الجميع. فنكون بذلك أمام الوحدة العملية التي تختلف عن الوحدة التنسيقية، حيث يتكاملان في تحقيق الهدف.

فما يجري اليوم في فلسطين يمثل قضية تهم المسلمين جميعاً وإن كان تأثيرها المباشر على الفلسطينيين أكبر، وما نراه من حشد استكباري داعم لإسرائيل يدل على الأهمية التي يوليها المستكبرون على اختلاف مصالحهم في تثبيت الكيان الصهيوني على حساب الشعب الفلسطيني، ولأهداف تتجاوز فلسطين إلى المنطقة بأسرها.

وبما أن قضية فلسطين والقدس تمثل القضية الأكبر، ولا نقاش في مشروعية نصرتها، فالواجب يقتضي اجتماع الطاقات والجهات لتأييدها ودعمها بكل السبل المتاحة. وهنا تبرز أهمية الوحدة، فمنها ما يحتاج إلى تنسيق للجهود والطاقات، بعقد اللقاءات ومناقشة وسائل الدعم وإخراج الموقف الموحد من مفردات تتعلق بالقضية، مع الأخذ بعين الاعتبار ظروف كل جهة وإمكاناتها ومستوى اهتمامها وأولوياتها، وهذا ما نسميه بالوحدة التنسيقية والتي تتطلب قدراً من التعاطي المباشر بين الجهات مهما قلَّ أو كثُر. ومنها ما يتحقق بالمبادرة إلى التعبير والموقف السياسي والقيام بخطوات ذاتية تنطلق من القناعات والأولويات من دون التنسيق مع الآخرين، لكن بما يخدم القضية الفلسطينية عملياً وهو ما نسميه بالوحدة العملية.

وقد باشر حزب الله مواجهته لإسرائيل ميدانياً من خلال المقاومة الإسلامية التي بنت أولويتها على قاعدة طرد الاحتلال، وحققت إنجازات في لبنان انعكست على الواقع الفلسطيني أيضاً، كما عبَّر عن إيمانه بتحرير كل فلسطين، واتخذ المواقف السياسية والعملية والتعبوية التي توصل إلى هذا الهدف، فيكون بهذا قد التقى مع الانتفاضة الفلسطينية في إطار الوحدة العملية. كما عُقدت لقاءات تنسيقية مع الفصائل الفلسطينية بالمقدار الذي تنتج فيه مثل هذه اللقاءات ثنائياً أو جماعياً، بما يؤدي إلى الدعم والتعاون بالسبل المناسبة والإمكانات المتاحة وفق الظروف الموضوعية والملائمة، وبما يحقق من خطوات نافعة في إطار الوحدة التنسيقية.

وما ذكرناه عن القضية الفلسطينية ينطبق على كل القضايا الأخرى،

بتفاوت عملي يرتبط بمدى أهميتها وتوفر سبل التعاون فيها. فالهجمة الاستكبارية على بلداننا لنهب ثرواتها وسلب إرادتها واستقلالها، تتطلب وحدة نتقوى بها في مواجهة التوحد الاستكباري حول أمريكا في مشاريعها التوسعية المتسلطة.

فالحزب عندما يرفض سياسية أمريكا في المنطقة ويعترض عليها، ويعبر عن رفضه لضرب العراق وليبيا وأفغانستان وغيرها واستغلال منابع النفط والسيطرة على مفاصل المنطقة الاستراتيجية، ولا ينصاع للتهديدات التي تستهدف تغيير مواقفه وسياساته في قضايا عدة، يكون متحداً عملياً مع الرافضين للسياسة الأمريكية. وعندما يتعاون مع الجهات الأخرى لمقاطعة البضائع الأمريكية وإصدار المواقف وإقامة الأنشطة العامة المشتركة يكون متحداً بطريقة تنسيقية.

فالواضح أن الوحدة دائرة واسعة، تتحقق بمفردة واحدة مع بعض الجهات، كما تتحقق بمفردات كثيرة مع جهات أخرى، وتؤتي ثمارها المباشرة في بعض الحالات، كما تقدم مساهمة متواضعة في حالات أخرى، وتقتصر على العنوان النظري غير الفاعل أحياناً، كما تراكم نتائج عملية نافعة أحياناً أخرى.

بناء عليه، فثمار الوحدة أكثر من أن تحصى وهي مليئة بالإيجابيات، فلا داعي لإضاعة الجهود في تفسير الوحدة وأبعادها، فمجالها رحب لمن أراد أن يخطو باتجاهها، ولا معنى لإعاقتها بإثقالها بما يضيّق هامشها، ويعقّد تأويل مفرداتها، ومدى استفادة الجهات المختلفة منها، فلا عذر لأي جهة في أن تنفرد بمتابعة شؤون الأمة أو تنعزل عن السياق العام، لأنها ستواجه ما يجعلها بحاجة إلى الآخرين في اللحظة الحرجة، من دون أن تجدهم إلى جانبها.

أدَّت إلى حصول أحداث كثيرة كنتيجة طبيعية لساحة مضطربة فيها كل ألوان الطَّيف السياسي والحضور العسكري والأمني.

من هذه الأحداث أسلوب الخطف الذي برزت فيه عدة أمور:

١ ـ امتدَّ مسلسل الخطف من بداية الحرب اللبنانية إلى نهايتها، ففي حزيران ١٩٧٥ خُطف رئيس موظفي التخطيط في بعثة المساعدات العسكرية الأمريكية الكولونيل أرسنت مورغان، وفي تموز ١٩٧٦ خُطف ثلاثة فرنسيين من حراس السفارة الفرنسية في بيروت الغربية، وفي كانون الأول ١٩٨٨ خُطف ثلاثة من جنود الكتيبة الإيرلندية في الجنوب، وفي آب ١٩٩١ خُطف الفرنسي جيروم ليرو، وما بين هذه التواريخ حصلت أكثر من خمس وسبعين عملية خطف[١] طاولت أكثر من مئة محتجز من جنسيات مختلفة، كما ذكرت جريدة العمل اللبنانية في تحقيق لها سمَّته ثمن الحرب.

٢ ـ الجنسيات المشمولة بعمليات الخطف: الأمريكية والفرنسية والسوفياتية والإيطالية والبريطانية والسويسرية والإيرلندية والهولندية والإسبانية والنروجية والآسوجية والألمانية والبلجيكية والإيرانية والهندية والقبرصية والأردنية والكويتية والعراقية والليبية والسعودية[٢]. وهذا

(١) ذكرت صحيفة العمل اللبنانية في عددها الصادر بتاريخ ٢٢ كانون الثاني ١٩٨٩، أن عدد حوادث الخطف بلغ ٧٥ عملية خطف طاولت ٩٨ محتجزاً، وفصَّلت هذه الحوادث بذكر أسماء المخطوفين وجنسياتهم (ومنها ما ذُكر في هذه الفقرة) وتاريخ ونتيجة الخطف (الإفراج أو القتل أو التبادل) واسم الجهة الخاطفة. أما الفرنسي جيروم فذكرته جريدة السفير بتاريخ ٩ آب ١٩٩١ في عددها الصادر بعد إحصاء جريدة العمل.

(٢) راجع صحيفة العمل.

التنوع الكبير ناشيء عن تعدد الجهات الخاطفة، واختلاف دواعي ومبررات الخطف.

٣ ـ تنوعت الجهات الخاطفة بين أفراد ومنظمات، أي بين أعمال فردية وأعمال مسيَّسة إلاَّ أنَّ الأعمال المنظَّمة هي الغالبة، وتارة كانت الجهات الخاطفة تُعرِّف عن نفسها ببيانات تصدرها لهذه الغاية مبينة أهدافها، وأخرى كانت تبقى مجهولة. فمن هذه الأعمال:

ـ خُطف مندوب اللجنة الدولية للصليب الأحمر في صيدا ستيفان جاكميه، بعملية قام بها شقيق المقاوم نعمة شريف هاشم من المقاومة الوطنية اللبنانية، الذي اعتقلته قوات الاحتلال في الزرارية في آذار ١٩٨٥ ثم أنكرت وجوده لديها. فاتبع شقيق المقاوم هذا الأسلوب للفت نظر الرأي العام الدولي وخاصة الصليب الأحمر الدولي للكشف عن مصير شقيقه[١]. وقد أُفرج عن مندوب الصليب الأحمر بعد أيام.

ـ «منظمة العمل الإشتراكي الثوري» أعلنت مسؤوليتها عن خطف الكولونيل الأمريكي أرسنت مورغان[٢]، وأكدت استعدادها لإطلاقه في مقابل أغذية وألبسة ومواد بناء لمحلة المسلخ ـ الكرنتينا في المنطقة الشرقية من بيروت.

ـ خطفت «الفصائل الثورية المسلحة في لبنان» رئيس المركز الثقافي الفرنسي في طرابلس جيل سدني بيرول، مشترطة لإطلاقه الإفراج فوراً عن عبد القادر سعدي المعتقل في فرنسا[٣].

---

(١) صحيفة السفير ٢٢ آب ١٩٨٥.
(٢) صحيفة العمل.
(٣) صحيفة العمل.

ـ «منظمة الجهاد الإسلامي» أعلنت مسؤوليتها عن خطف عدد من الأمريكيين والفرنسيين والبريطانيين، وهي المنظمة الأبرز في عمليات الخطف، وقد بيَّنت مبررات أعمالها في بيان مطوَّل سلَّمته للصحافي البريطاني جون مكارثي عند إطلاقه، وهو موجَّه إلى الأمين العام للأمم المتحدة خافيير ديكويار، وقد وزَّعه مقر الأمم المتحدة في جنيف، ومما قالت فيه: «إن قضية المحتجزين والمعتقلين في العالم هي احدى نتائج المواجهة بيننا وبين قوى الاستكبار العالمي، وفي مقدمتها أمريكا أم الفساد في العالم وجرثومتها إسرائيل»، «لذلك فإنَّ قضية المحتجزين كانت رد فعل المجاهدين المسلمين على تلك الممارسات، وسعياً لإطلاق مجاهدينا المعتقلين، والتي ستستمر ما دام الفعل قائماً. وإيماناً منَّا بضرورة العمل لإطلاق مجاهدينا من سجون فلسطين المحتلة وأوروبا وحل قضية المحتجزين لدينا»[1]. وبيَّنت المنظمة اعتراضها أيضاً على السياسات المعتمدة لكل من أمريكا وبريطانيا وفرنسا وعلى دعم إسرائيل.

ـ «منظمة العدالة الثورية» أو «منظمة القضاء الثورية» أعلنت مسؤوليتها عن خطف أربعة صحافيين فرنسيين، وأنها قامت بخطفهم «كإنذار للحكومة الفرنسية، وكوقفة تأمل لكل الشعب الفرنسي، لوضع حد لكل الممارسات الفرنسية في لبنان، ووقف أي تدخل عسكري أو سياسي على الساحة اللبنانية»[2].

ـ خطفت «منظمة المستضعفين في العالم» أربعة يهود لبنانيين،

(١) صحيفة النهار ١٣ آب ١٩٩١.
(٢) صحيفة النهار ١٥/٣/١٩٨٦.

وأعلنت استعدادها لمبادلتهم بالمحتجزين في سجن بلدة الخيام الجنوبية[١] الذي تشرف عليه جماعة لحد من عملاء إسرائيل.

ـ «منظمة الجهاد الإسلامي لتحرير فلسطين» عرضت في أول بيان لها سياستها وأعلنت مسؤوليتها عن خطف أربعة أمريكيين، وذلك «لفتح طريق الجهاد ضد العدو الأساسي للشعوب الإسلامية خصوصاً الشعب الفلسطيني المظلوم» وأن المخطوفين كانوا «يعملون على تنفيذ المؤامرات الأمريكية تحت غطاء التدريس في كلية بيروت الجامعية»[٢].

ـ خطفت «القوات اللبنانية» التابعة لحزب الكتائب أربعة دبلوماسيين إيرانيين[٣] بينهم المستشار الأول في سفارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية في بيروت، على حاجز البربارة على الطريق الساحلي بين بيروت وطرابلس، ولم يُعرف مصيرهم حتى الآن.

ـ أعلنت «منظمة التحرير الإسلامية ـ قوات خالد بن الوليد ـ قطاع بيروت»[٤] مسؤوليتها عن خطف أربعة دبلوماسيين سوفيات، واشترطت في بيانها «إنهاء الاعتداء السافر على طرابلس المسلمة» لإطلاق سراحهم. وقد أُفرج عنهم بعد شهر تقريباً.

ـ كما أعلنت منظمات أخرى مسؤوليتها عن الخطف، كمنظمة المجاهدين من أجل الحرية «التي خطفت ألمانيان للإفراج عن محمد علي حمادي المحتجز في ألمانيا، «ومنظمة الخلايا الثورية المقاتلة» التي

(١) صحيفة النهار ١٨/ ١١/ ١٩٨٥.
(٢) صحيفة النهار ٢٩/ ١/ ١٩٨٧.
(٣) تم الخطف في تموز ١٩٨٢ ـ صحيفة العمل.
(٤) صحيفة النهار ٣١/ ١٠/ ١٩٨٥.

أعلنت مسؤوليتها عن خطف السكرتير الثاني في سفارة كوريا الجنوبية في لبنان[١] . . .

يتبيَّن مما تقدَّم ومن البيانات الصادرة في الصحف اليومية، أنَّ عمليات الخطف تمثل ردَّات فعل على جهة دولية كأمريكا أو بريطانيا أو فرنسا . . . للاعتراض على سياساتها ومحاولة للضغط عليها، أو كمحاولة للمقايضة بمعتقلين في بعض الدول، أو الضغط باتجاه المعتقلين عند الكيان الإسرائيلي وفي معتقل الخيام، أو الضغط المحلي في لبنان، أو التعبير عن الاعتراض على دور دولة ما في لبنان . . . هذه العمليات تمثل أسلوباً انتهجته هذه الجهات بشكل سري، لعدم وجود التكافؤ بينها وبين من تستهدفه، ولأنها تريد استدراج الطرف المستهدف ليقدم تنازلات أو مطالب لها .

كما يتبيَّن أن بعض هذه المجموعات الفاعلة كانت تحمل توجهاً إسلامياً، وقد عبَّرت عن ذلك في بياناتها، لكنَّ التزامها الإسلامي لا يعني مسؤولية حزب الله عنها أو عن أعمالها، فأعمال الحزب بارزة، وتوجهه واضح، ومقاومته معلنة، وقياداته معروفة . وبصرف النظر عن وجهة الحزب بأسلوب الخطف، وبصرف النظر أيضاً عن النقاش الذي يدعو إلى معالجة الأسباب التي أدَّت إلى هذه النتائج أو الذي يدعو للتعاطي مع النتائج ويدينها بمعزل عن الأسباب، فإن الحزب لم يكن معنياً ولا مسؤولاً عمَّا جرى، وقد عبَّر عن موقفه مراراً وتكراراً، كما بيَّن وجهة نظره في هذه المسألة في بيان تفصيلي جاء فيه:

«لم يعد مجدياً للإدارة الأمريكية التلطِّي وراء اتهام حزب الله

---

(١) صحيفة العمل.

بموضوع المعتقلين الأجانب والتمويه وحجب الأسباب الحقيقية لهذه القضية. فالكل بات يعلم من هي الجهات التي أعلنت مسؤوليتها عن ذلك، والكل بات يدرك أسباب هذه المسألة. إنَّ الإدارة الأمريكية هي التي دعمت نهج احتجاز المدنيين عبر تغطيتها ودعمها للجرائم التي يرتكبها الكيان الصهيوني بحق أهلنا المستضعفين في فلسطين وجبل عامل والجولان. وعبر تأييدها لممارسات حلفائها في لبنان حيث لا يزال مجهولاً مصير الآلاف من المخطوفين المسلمين الذين اعتقلوا على يد جيش اليرزة في عهد الرئيس أمين الجميل، ولا يزال مصير الديبلوماسيين الإيرانيين غامضاً، والذين خطفوا على يد القوات اللبنانية، هذه الإدارة هي التي تتحمل مسؤولية كل هذه الممارسات وهذا النهج، كذلك فإن أسلوب احتجاز المدنيين واختطاف الأبرياء وارتكاب المجازر بحقهم هو الذي تأسس عليه الكيان الصهيوني ولا يزال يسلكه، وما اختطاف الشيخ المجاهد عبد الكريم عبيد من منزله، سوى مثال صارخ على هذه النهج الصهيوني، الذي تحرص الإدارة الأمريكية على تغطيته ودعمه وتزويده بكل وسائل القتل والإجرام.

إنَّ حزب الله الذي أكد مراراً وتكراراً، بأنه ليس له أي علاقة بموضوع المعتقلين الأجانب لا من قريب ولا من بعيد، يحمِّل الإدارة الأمريكية مسؤولية استمرار هذه القضية، ويهيب بالرأي العام الأمريكي وجميع وسائل الإعلام والمنظمات الدولية كي يتحملوا مسؤوليتهم، في الضغط على الإدارة الأمريكية كي تبادر إلى إبداء الحرص على انهاء هذه المسألة سلمياً، عبر قيامها بإطلاق سراح الرهائن والمخطوفين اللبنانيين والفلسطينيين والإيرانيين، من سجون العدو الصهيوني وعملائه، وسجون حلفاء أمريكا في المنطقة، وأي تعقيد لهذه القضية تتحمل وزره الإدارة

الأمريكية التي باتت الكرة في ملعبها، خصوصاً بعد الجهود التي بذلتها الجمهورية الإسلامية الإيرانية وسوريا لإطلاق سراح الأمريكيين كخطوة على طريق إنهاء قضية المعتقلين. ونؤكد على ضرورة اهتمام وسائل الإعلام بمسألة المعتقلين اللبنانيين والفلسطينيين والإيرانيين كاهتمامهم بالمعتقلين الأجانب، وإدانة النهج الذي كرَّسته أميركا وحلفاؤها عبر دعمها للصهاينة وجيش البرزة والقوات اللبنانية، حتى لا يصبح هذا النهج المخالف للأعراف والقوانين الدولية حقاً إنسانياً مشروعاً للمتضررين من ممارسته»[1].

وفي كل الأحوال فقد أُقفل هذا الملف في نهاية العام ١٩٩١ بالإفراج عن آخر الرهائن والمعتقلين الأجانب في لبنان، والذي كان واحداً من إفرازات الحرب اللبنانية، وقد انتهت كل مبرراته وتداعياته باستثناء عدم معرفة مصير الدبلوماسيين الإيرانيين الأربعة، وبقاء الأسرى والمعتقلين اللبنانيين والفلسطينيين في السجون الإسرائيلية.

إنَّ إصرار الإدارة الأمريكية وحدها على فتح هذا الملف في هذه المرحلة، بعد أكثر من عشر سنوات على إقفاله، واتهام حزب الله به، يستهدف الضغط على الحزب وابتزازه، لتحصيل التزامات منه تجاه إسرائيل، في الوقت الذي لا تملك فيه هذه الإدارة أي دليل على هذا الاتهام السياسي وغير القانوني، ولا يمكن أن تصل إلى أي نتيجة في هذا الشأن.

---

(١) صحيفة الديار ٤ أيار ١٩٩٠ ـ صحيفة العهد (الانتقاد) العدد ٣٠٦ مجلد السنة السادسة.

الفصل السابع

العلاقات الإقليمية الدولية

العلاقة مع إيران

أحدث انتصار الثورة الإسلامية في إيران بقيادة الإمام الخميني(قده) في ١١ شباط ١٩٧٩ زلزالاً في المنطقة، وأثَّر على خارطة التحالفات فيها، وعلى مدى النفوذ الاستكباري ومصالحه من خلالها. فقد انتقلت إيران من موقع القاعدة العسكرية لأمريكا، والمقلقة للاتحاد السوفياتي، وشرطي الخليج، والسيف المسلَّط على العرب لحماية الكيان الصهيوني في زمن الشاه، إلى النظام الإسلامي الرافض لهيمنة أمريكا، والداعم للحق الفلسطيني، والمتطلع إلى التعاون مع جيرانه العرب، والمتمايز عن الشرق والغرب بخصوصيته الفكرية والسياسية بقيادة الإمام الخميني(قده).

ومنذ الأيام الأولى للانتصار، أُغلقت سفارة إسرائيل في إيران وأصبحت سفارة فلسطين، وأقتحم الطلاب السائرون على خط الإمام السفارة الأمريكية، كاشفين لمخططاتها ودورها التجسسي، ومعطِّلين لقدرتها في استغلال إيران، وفتحت إيران أبوابها للمنظمات والأحزاب والدول والقوى المختلفة في العالم للتعاون في إطار سياسة الدولة الإسلامية الناشئة، وأقامت مؤتمرات عدة للوحدة الإسلامية

وقضية فلسطين وأئمة الجمعة والجماعة وغيرها للتعارف وتبادل الآراء والتعاون.

رأى العلماء والمجموعات الإسلامية في لبنان في هذه الدولة الإسلامية أملاً وسنداً، ورأى حزب الله عند تأسيسه إمكانية تحقيق تطلعاته وأهدافه بالدعم والتأييد الذي عبَّرت عنه الجمهورية الإسلامية الإيرانية، من خلال إرسال الحرس الثوري الإسلامي إلى لبنان بعيد الاجتياح الإسرائيلي لتدريب الشباب اللبناني الراغب بقتال إسرائيل، ومن خلال المساعدات التي قدمتها في لبنان دعماً لصموده ومساهمة في الحاجات الاجتماعية الموجودة.

نشأت العلاقة بين حزب الله وإيران بسعي الحزب للاستفادة من هذه التجربة الجديدة في منطقتنا، ولتأمين النصير في مواجهته للاحتلال الإسرائيلي. وقد نمت هذه العلاقة بسرعة وثقة، وتراكمت إيجابياتها من اللحظة الأولى، وذلك لأسباب عدة أهمها:

١ ـ إيمان كل من الحزب وإيران بنظرية ولاية الفقيه، وأنَّ الإمام الخميني(قده) هو القائد الولي الذي يترجمها في عصرنا الحديث، ما أدَّى إلى الالتقاء في إطار القيادة العالمية الشرعية الواحدة.

٢ ـ إختيار إيران لنظام الجمهورية الإسلامية في الحكم، وهو يلتقي مع المبادئ الإسلامية التي يؤمن بها حزب الله. فهو انسجام نظري في الخطوط العامة، لأن تفاصيل التطبيق تخضع للخصوصيات الموجودة في كل من إيران ولبنان.

٣ ـ الانسجام السياسي في ما أنتجته إيران من رفض لهيمنة الاستكبار، والحرص على الاستقلال، ودعم حركات التحرر وخاصة في

مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، وهي الرؤية التي يحملها حزب الله في أولوية مواجهة الاحتلال الإسرائيلي وما تستلزم من رفض لمشاريع الاستكبار.

إنَّ إيران تمثل تجربة حيَّة في التطبيق الإسلامي، يراقبها ويتأملها كل مسلم ملتزم بالإسلام، فقد غيَّرت الصورة القاتمة التي شاعت بسبب أخطاء الجهلة وتآمر الأعداء، وأعطت نموذجاً للانتخاب والاختيار الشعبي الذي أسقط الشاه عن طريق الشارع والموقف وليس عن طريق الانقلاب العسكري أو الدعم الخارجي، وكرَّست الاختيار الحر لممثليها، وما تجربة إنتخاب الرئيس سماحة السيد محمد خاتمي ببعيدة، وظهَّرت أداءها في مفهوم الحرية واختلاف الرأي وحقوق المرأة وإدارة مؤسسات الدولة. إنَّ ارتياح حزب الله للتجربة الإيرانية لا يزيدها شيئاً، وما يستفيده منها يرتبط بما تتطلبه رؤيته وخصوصيته، وهو حق مشروع.

كما يمثل حزب الله تجربة رائدة في المقاومة، وقد أحرز إعجاب إيران الدولة والشعب، وهذا جزء من الآمال التي تعقدها الشعوب المستضعفة على بعضها البعض في مواجهة التحديات الكبيرة والمتلاحقة.

ومن الطبيعي أن تتقاطع المصالح مع الرؤية في مثل هذه العلاقات، سواء أكانت بين دولة وأخرى، أو بين دولة وحزب، ومن الطبيعي أن يحقق كل طرف أهدافه من هذه العلاقة فلا تضارب بينهما عندما تكون مبنية على قاعدة الاستقلال وتحمل المسؤولية الذاتية في ساحة عمل كل فريق. ولعلَّ الانطباع في مثل هذه الحالات، بأن تُحتسب القدرة الأضعف في دائرة مصلحة القدرة الأقوى، يُشعِر وكأن الأضعف مُسخَّر

للأقوى، وهذا الأمر يصح فيما لو كانت الإدارة المباشرة للأقوى، وكان التنفيذ للقوة الأضعف، ولا يصح عندما يتحقق ما يريده الطرفان على وجه الاستقلال.

عندما حرَّر حزب الله جنوب لبنان والبقاع الغربي بدعم إيراني مؤثر، فقد حقق هدفه الذي أعلنه وبذل الشهداء من أجله، وحققت إيران رؤيتها في رفض الاحتلال ونصرة المجاهدين، وهذا كسب لحزب الله ولبنان وكسب لإيران، كما هو كسب لسوريا وللانتفاضة الفلسطينية ولكل من يؤمن بالمقاومة والتحرير، وخسارة لإسرائيل وعملائها ولأمريكا، كما هو خسارة لكل من يساند ويدعم الاحتلال الإسرائيلي.

وما ينعكس على الحزب يرتبط بسياسة إيران الخارجية، التي اتسمت بالثبات في قواعدها العامة، فلم تتغير مع تغير رؤوساء الجمهورية في إيران بدءاً بالإمام الخامنئي(حفظه الله) عندما كان رئيساً للجمهورية، ومع انتخاب الرئيس الشيخ رفسنجاني، ثم انتخاب الرئيس السيد خاتمي، ولهذا الأمر علاقة بما رسمه الولي الفقيه الإمام الخميني(قده) واستمر به الإمام الخامنئي(حفظه الله). فتأييد حق الشعبين اللبناني والفلسطيني ودعم مقاومة الاحتلال من ثوابت السياسة الإيرانية بل هو محل إجماع عند عامة الشعب الايراني، وفاعلياته العلمائية والثقافية والاجتماعية، وقواه السياسية المختلفة.

لذا فشلت المراهنات على تأثُّر العلاقة مع حزب الله بسبب اختلاف القوتين الرئيستين في الداخل الإيراني، فاختلاف المحافظين والإصلاحيين مرتبط بإدارة الدولة وبنائها وسياساتها الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية والحقوقية وغيرها، ولا يشمل النظرة إلى المقاومة التي يُجمع الطرفان على تأييدها.

ولا علاقة للحزب بما يجري في داخل إيران، فهذه خصوصيات ترتبط بقناعات وخيارات الإيرانيين وممثليهم، وليس الحزب محسوباً على أحد التيارين، بل علاقاته معهما ومع رموزهما جيدة، فمساحة عمله واهتمامه تستلزم أن يهيء لها ما يناسبها، لا أن يكون جزءاً من خصوصيات الآخرين أو أن يحشر نفسه فيها. ولا تعني العلاقة في أي حال من الأحوال تشابه التجربة ولا تداخل تفاصيلها، بل هي تعاون حقيقي فيما يرتبط بالقناعات المشتركة، والحاجات التي تتطلبها هذه العلاقة، وهي صريحة وواضحة ومعلنة، وقد حققت عملياً فوائد كبرى لمصلحة لبنان.

إنَّ الحملة المركزة التي مارسها الإعلام الغربي والأمريكي بتوجيه من الدوائر الاستكبارية وإسرائيل ضد هذه العلاقة بين إيران وحزب الله، هي جزء من السياسة الاستعمارية التي تعمل للتفريق بين القوى المختلفة، لتستفرد بها وتتمكن من التسلط عليها. في الوقت الذي تسعى فيه أي دولة أو جهة في العالم إلى بناء علاقات لها مع دول وجهات أخرى، لتتقوى ببعضها، إنفاذاً لقناعاتها ومصالحها.

هذا ما حصل في لبنان، عندما سعى كل حزب في كل المناطق اللبنانية لمد جسور العلاقة مع دول وقوى في العالم انسجاماً مع رؤيته ومصلحته، سواء أكانت العلاقة مع أمريكا أو فرنسا أو إسرائيل، أو كانت مع مصر أو ليبيا أو السعودية، أو كانت مع الاتحاد السوفياتي (سابقاً) ولكل مبرراته في هذه العلاقة سواء تحولت إلى عمالة أو اقتصرت

على الدعم. بل هذا هو المنحى بين دول وأخرى ومن المنطلق نفسه، حيث تتحوَّل العلاقة إلى انقياد أو تعاون، وهذا يختلف باختلاف موقعية الدول وقناعاتها وقدراتها وأنظمتها.

وبما أن الاتجاه العالمي ينحو باتجاه عولمة السيطرة الأمريكية، وتفردها كقطب واحد، ويلقى استسلاماً له على مستوى دول العالم. فإن الدول أو الحركات التي تحمل تطلعات تخالف سياسات أمريكا، ستكون محل اتهام وتضييق وتشويه، كجزء من مخطط إفشال القدرة على التوحد والتعاون والتقوّي بالإمكانات المشتركة للقوى المستضعفة.

من هنا نفهم أهمية وضرورة العلاقة بين حزب الله وإيران، وحزب الله وسوريا، ولبنان وسوريا، وبين المقاومة الفلسطينية وسوريا، وبين سوريا وإيران، بل نفهم أهمية أي علاقة بين العرب مع بعضهم وإيران ومع كل قوة تساند حقهم في هذه المنطقة، لأنها تشكل سنداً حقيقياً لكل أطراف التعاون، الذي لا يضيره هذا الهجوم المعادي المركّز، الذي ينطلق من مبدأ إضعاف قدرة الاجتماع، إذا عملنا باتجاه تمتين العلاقة وترسيخ التعاون.

لقد أدركت دول الخليج أهمية العلاقة مع إيران، ورغبة إيران الصادقة في تعاونها معهم، للاستفادة من خيرات المنطقة ومنع الأجانب من وضع يدهم عليها. وأنَّ الحرب العراقية الإيرانية التي استهدفت لثماني سنوات إسقاط الدولة الناشئة، وأنهكت ثروات المنطقة بتكاليفها وخسائرها، لم تكن لمصلحة أحد في المنطقة، وإنما أسدت خدمة كبرى لأمريكا وإسرائيل. وحدها سوريا التي أدركت من اللحظة الأولى أهمية

هذه العلاقة، فعملت على تحصينها وتطويرها، ثم اكتشف الآخرون عمق الرؤيا السورية في هذا المجال.

العلاقة مع سوريا

انطلق الرئيس السوري حافظ الأسد(رحمه الله) من نظرة فكرية تاريخية واستراتيجية للصراع مع إسرائيل، وعمل على بناء قوة عسكرية بالتعاون مع الاتحاد السوفياتي لإيجاد التوازن مع التسلح الإسرائيلي، وهو الذي دفع مصر في العام ١٩٧٣ لخوض حرب تشرين، وهو الذي كان يتحدث مع زواره لساعات طويلة في شرح تاريخ المنطقة ومميزات شعوبها وضرورة استرداد الحق العربي. وقد سلكت سوريا في عهده مساراً سياسياً يدعو إلى الصمود بوجه المشاريع الإسرائيلية، وتعزيز التضامن العربي أمام الضغوطات، ودعم المقاومة ضد الاحتلال، والتعاون مع الدول المناصرة لهذا الاتجاه.

عملت سوريا على أن تكون الساحة اللبنانية مصدر قوة لها، بدل أن تكون الخاصرة الرخوة التي يسعى أخصامها للاستفادة منها من أجل إضعافها. وقد ساعدت جغرافية لبنان وتنوعه الطائفي وخصوصيته السياسية ماضياً وحاضراً ليكون ساحة نزاع وتصفية حسابات. ولمّا احتدم الصراع بين الحركة الوطنية بأغلبية طابعها الإسلامي وبدعم من منظمة التحرير الفلسطينية، وبين الممسكين بالساحة المسيحية سياسياً، أدّى إلى فرز طائفي حاد لم تتقبله الدول الكبرى. استعان المسيحيون بسوريا لإعادة التوازن، فدخلت سوريا إلى لبنان، لوقف الاقتتال الطائفي، والحيلولة دون التقسيم السياسي له، لكن الجبهة اللبنانية بفصيلها العسكري الأساسي، المتمثل بالقوات اللبنانية المسيحية، انقلبت على

سوريا، وتعاونت مع إسرائيل تدريباً وتسليحاً، وسهلت للاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢ الذي ضيَّق الخناق على بيروت، وأوقع الخسائر بالآلاف في صفوف القوات السورية، وأوصلت رئيسها بشير الجميل بحماية الدبابات الإسرائيلية إلى رئاسة الجمهورية، وأمسكت بالجيش، فأصبح لبنان الذي أُحتل أكثر من ثلثه في اتجاه خدمة السياسة الإسرائيلية، وهذا ما أضعف موقع سوريا في المنطقة، وسدَّد لها طعنة مؤلمة من دولة عربية كان يُفترض أن تتضامن معها، لا أن تواكب الاحتلال الإسرائيلي.

في هذا المناخ أعلنت إيران الإسلام وقوفها إلى جانب سوريا، واستعدادها لتنفيذ أمر الإمام الخميني(قده) بإرسال الحرس الثوري الإسلامي الإيراني لدعم لبنان في مواجهة الاحتلال، فوافق الرئيس الأسد، ومرَّ الحرس عبر سوريا إلى لبنان ليدرب شباباً شكلوا حزب الله وأعطوا الأولوية لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي.

انحصرت العلاقة في بادئ الأمر بين الحزب وسوريا في التنسيق الأمني لتسهيل انتقال المقاتلين وأسلحتهم ومعالجة أي إشكال قد يطرأ، ولم ترقَ إلى العلاقة السياسية. فمن ناحية كان الحزب مهتماً بالعمل المقاوم وتسهيلاته ولم يكن يعر اهتماماً لتطوير العلاقة السياسية، ومن ناحية أخرى كان السوري يتعامل مع الحزب على انه مقاومة وليس طرحاً سياسياً متكاملاً.

لعلَّ عدم الحوار السياسي المباشر أوجد غموضاً في نظرة كل طرف تجاه الآخر مع تسليم كل طرف بأهمية موقع الطرف الآخر بالنسبة إليه. فلو لم تكن سوريا داعمة ومؤيدة للمقاومة لأنهكتها الاعتراضات الداخلية

من بعض القوى السياسية، وخاصة من السلطة التي لم تصل نظرتها آنذاك إلى حدود تبني مقاومة جديَّة للاحتلال. ولولا عزيمة حزب الله وأولويته الحاسمة لما أوقع إسرائيل في المأزق وأخرجها من لبنان، ما أدَّى إلى قوة توظيفية كبرى لمصلحة الموقع السوري.

في هذا السياق دخلت القوات السورية إلى بيروت في ٢٤ شباط ١٩٨٧ لمنع تقاتل الأحزاب فيها والتي لم يشارك حزب الله في معاركها، وفي ظل أجواء من التوتر، دخلت قوة من الجيش السوري مبنى في شارع فتح الله يتواجد فيه شباب من حزب الله في أحد الطوابق، فارتكبت مجزرة في شارع أودت بحياة ٢٧ شهيداً من الحزب. أوجدت هذه الحالة مأزقاً في العلاقة، وضبط الحزب عناصره لعدم القيام بأيِّ ردة فعل خشية التورط في الفتنة. ومهما كان حجم الحدث، فسلوك طريق المعالجة، وإزالة أسباب التوتر وعدم الثقة التي ولَّدت حسابات خاطئة هو الأصل. وهكذا عادت الأمور إلى مجراها بعد فترة مع بقاء حسرة الحدث.

إلى أن أطل حزيران ١٩٨٨ وقررت القوات السورية الدخول إلى الضاحية الجنوبية اثر أحداث أمل - حزب الله بعنوان الفصل بين المتقاتلين لضبط الوضع الأمني. لكنَّ مخاوف الحزب كانت كثيرة وأبرزها التخوف من الانحياز السوري إلى جانب أمل، ما استدعى طلب قيادة حزب الله اللقاء مع الرئيس السوري حافظ الأسد لأخذ الضمانات المباشرة منه. وهكذا كان حيث طمأن الرئيس الحزب في أن الانتشار أمني ولن يكون منحازاً، وكانت فرصة اللقاء مناسبة لنقاش أيديولوجي سياسي يحصل للمرة الأولى بين قيادة الحزب وسوريا على هذا

المستوى، تبعه لقاءات سياسية في إطار اللجنة الرباعية المؤلفة من سوريا وإيران وأمل وحزب الله لمعالجة أحداث أمل ـ حزب الله، ثم لقاءات ثنائية بين الحزب ووزير الخارجية السوري الأستاذ فاروق الشرع، لتؤسس هذه اللقاءات لعلاقات تواصل ونقاش سياسي في مواضيع مشتركة تتعلق بشكل مركزي بالصراع مع إسرائيل، فكانت اللقاءات تعقد مع الرائد الركن باسل الأسد(رحمه الله)، ومع نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام، ووزير الخارجية فاروق الشرع، واللواء غازي كنعان.

تطورت العلاقة مع سوريا بصورة كبيرة مع انتهاء أحداث أمل ـ حزب الله، وقد عبَّرت سوريا في محطات عدة عن تقديرها لحزب الله وجهاده في لقاءات صحفية وتصريحات مختلفة، وعن تبني خيار المقاومة من دون تحفظ، بل دافع الرئيس حافظ الأسد(رحمه الله)عن حق المقاومة وتمييزها عن الإرهاب، وأن سوريا إلى جانبها في لبنان وفلسطين وهي تدعمها ولا تخفي ذلك، على الرغم من الضغوطات الكبرى التي واجهتها سوريا وخاصة من أمريكا التي أرادت عزل الحزب واستفراده.

راهنت أمريكا وإسرائيل على تغيير في السياسة السورية بعد رحيل الرئيس حافظ الأسد، لكنَّ الرئيس الدكتور بشار الأسد حافظ على ثوابتها واستمرارها، بل عزَّز اهتمامه بالمقاومة اللبنانية والفلسطينية كحق مشروع، ودافع عنه في مقابل العنصرية الصهيونية في أهم المحافل العربية والدولية وعلى مسمع من العالم.

كما عبَّر الحزب عن تقديره وتقييمه للمواقف السورية، وأكدَّ على تمسكه بخيار العلاقة الاستراتيجية مع سوريا ووقوفه إلى جانبها. فلسوريا

الدور الرئيس في إنجاز صيغة الطائف، وقد دخلت إلى لبنان بطلب من الحكومة اللبنانية، فأنهت سنوات الحرب اللبنانية بحضورها وسلطتها، وعملت على إعادة مؤسسات الدولة للعمل ودعمت الجيش اللبناني، وشكلت سنداً للمقاومة، وأسقطت حالة الاستقواء بإسرائيل. فالوجود السوري في لبنان أدَّى إلى حماية لبنان من النفوذ والسيطرة الإسرائيلية ولم يكن فقط لقوَّة سوريا في صراعها مع الصهاينة.

من الطبيعي أن تتقاطع رؤية حزب الله وسوريا، فإسرائيل لا توفر أحداً، وأطماعها تتجاوز فلسطين لتشمل المنطقة بأسرها، وما لم تتَّحد القوى الفاعلة وتضرب إسرائيل في نقاط ضعفها، فإنَّ الكارثة لن تترك لأحد شيئاً. ولم ينكر الحزب يوماً أن علاقته بسوريا مبنية على قاعدة حساباته المرتبطة بمقاومة الاحتلال، وهي الدولة العربية الوحيدة التي صمدت وساندت المقاومة وساعدت في إنجاز التحرير الكبير في لبنان.

لقد تميزت حركة حزب الله باستقلالية واسعة في التصرف، وإن لم يكن الأمر مألوفاً في علاقات الأحزاب بالدول، لكنَّ طرح الحزب السياسي الواضح وأداءه العملي المتقن وحسن متابعته لحشد التأييد لمقاومته، ولَّد طمأنينة عند القيادة السورية في انسجام مسار الحزب مع الرؤية السورية، حتى قال مسؤول سياسي سوري رفيع المستوى: لو جلسنا سوياً لنفكر معاً لما اتفقنا كما نتفق بالأداء في الواقع العملي.

وربما استغرب البعض مستوى التماهي في علاقة الحزب بكل من سوريا وإيران، لكنَّ حاجة الحزب إلى القوى الفاعلة لمساندته، وقناعته بأهمية الدعم الإيراني والسوري ووجود العلاقات السورية الإيرانية

الاستراتيجية التي بدأت مع انتصار الثورة الإسلامية ولم تنقطع يوماً بل ازدادت بينهما متانة مع مرور الأيام، وتقدير كل دولة منهما لمكانة ودور وأهداف الدولة الأخرى، وتعاونهما بما يراعي خصوصيتيهما، وفَّر للحزب فرصة الاستفادة من دعم هاتين الدولتين الإقليميتين، في إطار المحافظة على خصوصيته واختياراته.

إنَّ العلاقة مع سوريا تنطلق إذاً من رؤية الحزب الفكرية والسياسية، أمَّا تمسكه بفعالية العلاقات اللبنانية السورية فينطلق من معادلة جيوسياسية، وضعت لبنان الضعيف عبر تاريخه في دائرة التجاذبات السياسية الإقليمية والدولية، فجعلت خياراته محدودة من ناحية، ومؤثرة بانعكاسها على دول الجوار بشكل مباشر كما هي متأثرة بها من ناحية أخرى. فهو في هذه المحطة التاريخية بين خيارين: سوري وإسرائيلي، ولا إمكانية للخروج من أحدهما على مستوى المسار السياسي وتأثيره في مستقبل المنطقة، فقبول أحدهما رفض للآخر. ويؤكد هذا الأمر وضع لبنان بعد الاجتياح الإسرائيلي مباشرة ومدى تأثير إسرائيل في اختيارات الدولة اللبنانية، ووضعه بعد الطائف ومدى تأثير سوريا في النتائج المترتبة على هذه العلاقة محلياً وإقليمياً.

إننا لا نرى العلاقة مع سوريا علاقة اضطرارية أو طارئة، بل نراها حجر الزاوية في مواجهة الاستحقاقات الإقليمية، وهي لم تبقَ عند حدود الفكرة والرغبة، وإنما مرَّت بتجربة طويلة في ظل تطورات خطيرة ومعقدة، فأثبتت جدواها وضرورتها.

العلاقة مع الأنظمة العربية

ليست مشكلة الأنظمة العربية الرئيسة من مطالب شعوبها بالغاً ما بلغت، بل مشكلتها في العبء الكبير الذي تولّد من نظام القطب الواحد الدولي، والذي يريد صياغة المنطقة على قياس مصالحه ومتطلبات إسرائيل، ما لا يوفِّر أي نظام منها، ويضعها أمام استحقاقات صعبة ومؤلمة، ويحولّها إلى أدوات تنفيذية تصادمية مع شعوبها، لأن المستكبر الأمريكي لا يراعي سلطة أي زعيم إلاّ بمقدار تلبيته لمصالحه، وهو قادر من موقعه الدولي أن يلصق التهمة التي يريد، ويطلق الشعار الذي يجذب، للقيام بسلسلة إجراءات تستهدف الأنظمة لإسقاطها من دون ارتباط بما أُعلن من تهم وشعارات.

فالأنظمة بحاجة إلى نمط من التغييرات تساعدها للتصالح مع شعوبها، كي تتمكن من مواجهة التحديات الخارجية، التي لم تعد مقتصرة على شكل الاحتلال العسكري، فلها أشكال كثيرة معاصرة، كالحماية التي تجلب القواعد العسكرية، والقرارات الدولية التي تسخِّر إمكانات الدول لمصالح القوى الكبرى، واستراتيجية السلع التي تجعل الأسعار وحجم الانتاج محكومين لمصالح أمريكا والغرب، والسلام العالمي الذي ينتج حلولاً على حساب الأرض والحقوق الأخرى.

إنَّ هذا التغيير يتطلب العدل بين الناس ومواكبة حاجاتهم، وكما قال أمير المؤمنين علي عليه السلام: «وليكن أحب الأمور إليك أوسطها في الحق، وأعمَّها في العدل، وأجمعها لرضا الرعية، فإنَّ سخط العامة يجحف برضا الخاصة، وإنَّ سخط الخاصة يغتفر مع رضا العامة»[1]،

(١) نهج البلاغة ـ من وصية الإمام علي عليه السلام لمالك الأشتر عندما ولاه على مصر ـ الكتاب رقم ٥٣.

وإعطائهم حق التعبير والاجتماع والمساءلة والحضور السياسي والاجتماعي، كما يتطلب معالجة بنيوية في النظام، وتحديث القوانين، وإنعاش الاقتصاد، فإنَّ هذه المنجزات تعطي حيوية داخلية تساعد في التحصين أمام الأخطار الخارجية، وتؤدي إلى معالجات موضوعية، وإلاَّ بقيت الأنظمة حارسة لزعمائها من شعوبها، التي تعيش المظلومية، وتفكر بردَّات الفعل في مواجهة هذه الأنظمة.

هذا يستدعي من القوى الحيَّة في المجتمع، أن تعمل وتساهم في هذا التغيير الإيجابي، بالطرق السياسية بعيداً عن العمل المسلح، فسلاح الداخل يتحول بسرعة إلى فتنة، والصراع المسلح مع الأنظمة يحوِّل البلد إلى ساحة حرب من أجل الوجود، فيكون عندها لكل طرف مبرراته في تجاوز الضوابط ليحمي استمراريته، ولا رابح في مثل هذه الحروب، فالجزائر في ظل القمع العسكري للسلطة واستخدام بعض الإسلاميين للسلاح، تختلف عن الجزائر اليوم ولو كان الدرب طويلاً. وعودة العلاقة في البحرين بين السلطة والمعارضة بعيداً عن استخدام القوة، أحدث إيجابية وحيوية ولو في أميالها الأولى. فليكن الجهد منصبّاً على الاستقطاب والعمل الشعبي، فهو رصيد قوي لأي اتجاه، ومؤثر في إحداث التغيير الطبيعي والتدريجي، وقوة مشروعة ليتكىء عليها أي فريق.

كل التوجهات السياسية قاصرة عن إثبات نفسها ما لم يكن لها مدٌّ شعبي، فهذه تجربة مصر بعد كامب ديفيد ماثلة أمامنا، فقد وقَّع أنور السادات على السلام مع إسرائيل وتطبيع العلاقات معها، لكن الرفض الشعبي لهذا التطبيع فشَّل كل الإجراءات المتخذة في هذا السبيل منذ سنة ١٩٧٩ حتى الآن. ولا قدرة لأحد أن يتجاوز هذا الرفض.

لقد بقيت علاقة حزب الله مع أغلب الأنظمة العربية[١] في حدود التواصل العادي، مع تفاوت في فعاليته بحسبها، ولم تحصل أي صلة مع البعض الآخر، فماهية هذه الأنظمة عموماً وموقعيتها ومواقفها تختلف عما اختاره حزب الله، وبما أن أولوية الحزب الأساسية في مواجهة إسرائيل، فعندما تكون له مؤاخذات على بعض هذه الأنظمة في منعطفات معينة، فإنَّه يبديها في مواقفه، من دون أن تتخذ طريق التصادم والنزاع، وهو يُنصفُ من أحسن منها من وجهة نظره في محطات معينة. وهو يحرص على أيِّ مساهمة تقدمها هذه الأنظمة في إطار الصراع مع إسرائيل.

إن الحزب يبحث في أسلوب أدائه عن كل ما يحشد الطاقات باتجاه أولوية المقاومة، وهذا ينسحب على علاقاته وطبيعة اهتماماته، التي تختلف عن رؤية الآخرين بسبب اختلاف الأولوية. وهو يدعو الجميع إليها، فمن رفع شعار تحرير الأنظمة العربية أولاً من أجل تحرير فلسطين أخطأ البوصلة وعقَّد التحرير، لأن الشعار الأولى تحرير فلسطين لتتحرر الأنظمة العربية وشعوبها من هذا الكابوس المسيطر على كل السياسات المتَّبعة في منطقتنا.

العلاقة مع امريكا

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وهزيمة الدولة العثمانية، تمَّ تفكيك العالم العربي والإسلامي إلى دويلات، تتقاسم السلطة عليها الدول المنتصرة وعلى رأسها فرنسا وبريطانيا، وبدأ التعامل مع دول المنطقة على أساس أنها ملحق سياسي واقتصادي بالدول الكبرى، ضمن

(١) تُستثنى سوريا التي أفردنا للعلاقة معها بحثاً مستقلاً.

رؤية ثقافية تستبعد أهلية الإسلام للقيادة، وتعمل جاهدة لإبعاده عن مسرح الحياة، وفق شعارات الحداثة والديمقراطية وحقوق الإنسان، التي برزت بعد الحرب العالمية الثانية بشكل أوضح، وفي زمن توزع العالم بين قطبي التأثير العالمي: أمريكا زعيمة الغرب الرأسمالي التي تحمل هذه الشعارات، وروسيا قطب الاتحاد السوفيتي وزعيمة المعسكر الاشتراكي، التي عملت وفق حتمية تاريخية لا تقبل الجدل، في استبدال أفكار وأنظمة العالم بالشيوعية المسيطرة.

على الرغم من الجاذبية التي حقَّقتها المنظومة الاشتراكية على مستوى المثقَّفين والشباب، لحملها آمالاً في التخلص من السيطرة الرأسمالية، ورفعها شعارات المساواة وإنصاف طبقة العمال، وحكم الجماعة بدل الفرد، وذلك لثلاثة عقود من الزمن في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات، فإن تفكك الاتحاد السوفيتي في النصف الثاني من الثمانينيات قد أطاح بهذه الآمال، ومكَّن الرأسمالية من إحكام سيطرتها بشعارات ثقافية قادتها أمريكا، بعدما كانت متمكِّنة من الكثير من أنظمة المنطقة، التي كانت ملحقة بالسياسة الغربية، بمبررات الرفض للإلحاد الشيوعي، وتقاطع مصالحها مع الغرب. وقد حلَّت أمريكا في موقع التأثير الأول بلا منازع، وأزاحت فرنسا وبريطانيا تدريجياً عن مواقعهما الاستعمارية في العالم، فتفرَّدت في تطويع الدول وألزمتها بسياساتها، وشنت الحروب واتخذت الإجراءات التي تتناسب مع المصالح الأمريكية كأولوية، وبما يسخِّر المنظمات الدولية والدول التابعة لهذه المصالح.

وقد رسمت أمريكا سقفاً للتعاطي مع دول العالم تحكمه عناوين:

المصالح القومية الأمريكية، ومصلحة دافع الضرائب (المواطن) الأمريكي. من دون اعتبار لأي وازع أخلاقي أو ديني أو إنساني أو سياسي يمنع تنفيذ هذه المصالح، حتى لو أدَّى إلى سقوط الآلاف من الضحايا أو مئات الآلاف كما حصل في ناكازاكي وهيروشيما[1] في اليابان.

أما العناوين الثقافية، كالديمقراطية والحرية والمساواة وحقوق الإنسان وسيادة القانون، فهي عناوين خاصة بالداخل الأمريكي، تستخدم كشعارات في الابتزاز الخارجي للدول أو المنظمات أو الأفراد، فتكون جديَّة حيث تنسجم مع المصالح الأمريكية، أو تكون وسائل ضغط لتغطية أهداف أخرى كالسيطرة على الموارد الطبيعية والبشرية والسياسية، أو ترفع من قاموس التداول إذا خضعت الجهات المستهدفة للسياسات الأمريكية.

من هنا فإن مشكلة العلاقة مع أمريكا والحوار معها، تتمثل في الهيمنة السياسية بخلفية محوريتها للعالم، وانعدام التكافؤ في طريقة العلاقة والحوار، وتقديم الرؤيا والمصالح الأمريكية مسبقاً في رسم النتائج، من دون وجود أي قابلية للتنازل أو التقريب بنسب معينة بين الطرفين المتحاورين، فهي التي تقطع سبل الحوار عملياً بتعطيل آثاره مسبقاً.

---

(١) كانت هيروشيما من المراكز الاقتصادية الهامة في اليابان، ألقت عليها طائرة أمريكية أول قنبلة ذرية في التاريخ خلال الحرب العالمية الثانية في ٦ آب ١٩٤٥ فأدت إلى: ٧٨١٥٠ قتيلاً، و٣٧٤٢٥ مصاباً إصابة خطرة، و١٣ ألف مفقود، وأضيف إلى هذه الأرقام الوفيات التي حدثت نتيجة للإشعاع الذري بعد ذلك ـ راجع موسوعة السياسة ص٢٢٣.

وقد عاصر حزب الله منذ نشأته عام ١٩٨٢ الموقف الأمريكي الداعم بالمطلق لإيجاد وتثبيت الكيان الإسرائيلي، ومدّه بكل أسباب القوة المالية والعسكرية والسياسية، ومراعاة متطلباته الآنية والمستقبلية لتحقيق أهدافه، في مقابل العداء لأي حركة رفض أو اعتراض أو مقاومة للاحتلال الإسرائيلي ومفاعيله.

تعاملت أمريكا مع المقاومة الإسلامية في لبنان على أنها إرهاب[١]، وعملت في محطات كثيرة لتأليب الرأي العام اللبناني على المقاومة، وساهمت في إيجاد الفتن الداخلية لإلهائها وضربها، وغطّت عدوانين إسرائيليين كبيرين في تموز ١٩٩٣ ونيسان ١٩٩٦ لتفكيك بنية المقاومة، وضغطت على الحكم اللبناني للقيام بإجراءات ضدّها، وكالت سيلاً من المواقف والتهديدات على جميع مستويات السلطة في الإدارة الأمريكية، يطالب أقُلها بتعطيل قدرة المقاومة عن مواجهة إسرائيل، وأكثرها بإلغاء وجود الحزب من حياة اللبنانيين. ثم تركزت محورية الحركة الأمريكية على توفير الأمن لإسرائيل مع بقاء الاحتلال لقسم من لبنان، ليشكل الشريط المحتل المدى السياسي الحيوي لأي ضمانات أمنية أو اتفاقات سياسية تعقد مع لبنان وسوريا، فطرح مورفي[٢] أواخر عام ١٩٨٧ فكرة استلام حركة أمل لمسؤولية الأمن في الجنوب اللبناني، لتكون ذريعة لإلغاء أي تواجد مقاوم، ولتحقيق هدف التنافس الميداني الذي يولد فتنة داخلية أو عبئاً على أمل في مسؤولية أمنية معقدة، وفي كلتا الحالتين كسب لإسرائيل، لكن لم تستجب أمل لهذا الطرح فلم تبصر الفكرة النور.

---

(١) وهي العبارة الشائعة لمخالفة السياسة الأمريكية.
(٢) ريتشارد مورفي مساعد وزير الخارجية الأمريكية سابقاً.

ثم جاءت فكرة استلام الجيش اللبناني للأمن في الجنوب بعد فشل عدوان ١٩٩٣ وفي أجواء اتفاقية أوسلو مع ياسر عرفات، فتعالت أصوات تتحدث عن مخاطر كبرى في الجنوب فيما لو لم يستلم الجيش الأمن لحماية الناس، والذي يؤدّي في الواقع إلى التزامات تجاه إسرائيل بمنع المقاومة، أي إيصال الأمور إلى التصادم بين الجيش والمقاومة، وانجرف المسؤولون اللبنانيون في هذا الاتجاه، لكن الاتصالات اللبنانية السورية، واتضاح مخاطر هذا الطرح، أجهض الفكرة عملياً، وأسقط من يد أمريكا وإسرائيل ورقة ضد لبنان ومصالحه ومقاومته.

ثم حاولت إسرائيل استثمار الانسحاب من جزين وضواحيها بعنوان «جزين أولاً» بعد أن تعبت من البقاء هناك عبر عملائها، وسوَّق الأمريكيون للفكرة بأنها إنجاز يستلزم ثمناً وتجاوباً أمنياً وسياسياً وإلاَّ انهار الوضع في الجنوب، مبشرين بفتنة إسلامية مسيحية بين المقاومة وأهل جزين لتصفية حسابات لها علاقة بآثار الاحتلال خلال الفترة السابقة، لكن المقاومة الإسلامية تمكنت من تجاوز هذا الامتحان، فلم تحصل حادثة واحدة تعكر صفو التحرير، وتجاوز لبنان الرسمي كل المفاعيل السلبية المحتملة، فتولت القوى الأمنية مسؤولية تعزيز أمن المواطنين، من دون أي التزام بضمانات أمنية للعدو، ومن ضمنها عدم حصوله على تعهد بعدم قيام عمليات ضده من تلك المنطقة.

ثم برزت قمة الانحياز الأمريكي في تحرير العام ٢٠٠٠، حيث جهدت أمريكا لتقايض الهروب الإسرائيلي بسبب ضربات المقاومة في لبنان بإنجاز سياسي أمني، تُقفل معه جبهة لبنان وتُبقي مفاعيل الاحتلال بكاملها، فسوَّقت شعار تطبيق إسرائيل القرار الدولي ٤٢٥ كالتزام منها

بالشرعية الدولية، وابتدعت مع الأمم المتحدة فكرة الخط الأزرق كبديل عن الحدود الدولية، وضغطت لإرسال الجيش اللبناني إلى الجنوب للالتزام بمنع العمليات ضد إسرائيل، وهكذا لم تدَّخر الولايات المتحدة الأمريكية جهداً لتوفير متطلبات إسرائيل ووضع العراقيل أمام المقاومة الإسلامية تمهيداً لضربها.

ولم تقتصر حركة أمريكا على هذا الجانب، فقد تدخلت في أدقِّ تفاصيل الحياة السياسية اللبنانية لمحاصرة حزب الله، منها ما حصل عند أول انتخابات نيابية عام ١٩٩٢، عندما رغب الحزب خوض الانتخابات بلائحة ائتلافية في البقاع مع القوى الأساسية والفاعلة، فأجاب قطب سياسي نيابي بالرفض إلاَّ إذا اقتصر تمثيل الحزب على نائب واحد، لأن الإدارة الأمريكية تضغط بكل قوتها لمنع الحزب من الدخول إلى الانتخابات النيابية التي تعطي شرعية رسمية في كيان الدولة التمثيلي للقوى الشعبية الموجودة على الأرض، فالحد الأقصى الممكن هو تمرير نائب واحد ولا يمكن تحمل أكثر من هذا[١].

كما عبَّرت أمريكا عن رغبتها في تصدي الدولة اللبنانية للخدمات الاجتماعية للمواطنين وخاصة في الجنوب اللبناني، حتى لا يبقى حزب الله مؤثراً في جذب الناس من خلال مساعدتهم والعلاقة معهم، وسوَّقت للتعامل مع الحزب كإرهابي، واتصلت ببعض الأطراف الداخلية

(١) لم يحصل ائتلاف وقتها وخاض الحزب معركة انتخابية في البقاع فاز على أثرها بلائحة كاملة من ثمانية نواب لكتلة الوفاء للمقاومة من أصل عشرة، تاركاً المجال لمقعدين شاغرين يختارهما الناس من الأسماء الأخرى المطروحة. وفي لقاء وفد قيادي من حزب الله مع المرحوم الرائد الركن باسل الأسد بعد نتائج الانتخابات النيابية، هنأ المرحوم الحزب بسرور قائلاً: أصبح لديكم تمثيل نيابي معترف به رسمياً، فبطلت حجة أمريكا في اتهامكم بالإرهاب، لأن الناس يريدونكم.

لتحريضهم ضد الحزب، وبرَّرت عدم مساعدتها للبنان بسببه، وطالبت بحجز أمواله في البنوك، ولم توفر فرصة إعلامية من خلال سفيرها في لبنان أو مسؤوليها في أمريكا إلاَّ وألصقت التهم به، وحاولت تشويه صورته، وعملت للضغط عليه بكل ما توفر لديها من وسائل وإمكانات.

إنَّ ما تقدم هو غيض من فيض عدوان الشيطان الأكبر أمريكا على الحزب، من دون أن نتحدث عن السياسة الأمريكية الظالمة على شعوب المنطقة، ما يجعلنا نستخلص بأنَّ عدائية أمريكا لحزب الله قد مورست بالمواقف والإجراءات العملية، فشملت كل الجوانب وكل مراحل وجوده، في مقابل مواقف وسلوكيات حزب الله المنسجمة مع مبادئ الإسلام ومقاومة الاحتلال الإسرائيلي، والتي اتخذت خطاً واضحاً متعارضاً مع السياسات الأمريكية المعتمدة في منطقة الشرق الأوسط. لذا أعتبر الحزب أن محاولات اللقاء به من قبل أعضاء في الكونغرس الأمريكي غير مجدية، وقد رفضها الحزب على الرغم من الطلبات المتكررة بواسطة فعاليات لبنانية وغير لبنانية، وبشكل خاص من قبل وفود أمريكية متعددة زارت لبنان بعد التحرير.

هذا الموقف يمثل رؤية مفادها: أن الحزب مدرك تماماً لمنطلقات الإدارة الأمريكية في التعاطي مع المنطقة، والتي لا ترتبط بمتغيرات قابلة للتعديل، ولا تخطو أي خطوة تفصيلية، ولا تقوم بأي نشاط مهما كان نوعه، إلا إذا كان يصب في السياسة المرسومة الداعمة لإسرائيل. كما تدرك الإدارة الأمريكية مبدئية موقف الحزب، وقد خبُرت مقاومته ونشاطاته وتضحياته لتثبيت أطروحته، بالدفاع عن الأرض لتحريرها. وبالتالي فإن اللقاء بين الحزب والإدارة الأمريكية، لن يضيف جديداً في معرفة كل طرف بالآخر، ولا يحمل أي قابلية لتعديل في المواقف.

إذاً لماذا رغبت هذه الإدارة عبر أعضاء في الكونغرس أن تحقق هذا اللقاء؟ إنَّه جزء من التطور الذي حصل بسبب التحرير، وثبَّت حضور الحزب كجهة قوية فاعلة لا يمكن إغفال دورها وتأثيرها، كما تأمل الإدارة أن تضغط من خلال اللقاء المباشر، وتحاول المقايضة ببعض المكاسب السياسية التي عرضتها بشكل غير مباشر عبر وسطاء أوروبيين، فقد عرضوا مساعدات سخية للمناطق المحررة والمستضعفة في دائرة تأثير الحزب، مقابل التخلي عن المقاومة، والتوقف عند النتائج التي حصلت مع التحرير، والانصراف إلى النشاط السياسي الداخلي، وقد استفسر السفير الأمريكي باتل في حزيران ٢٠٠٠ من بعض المسؤولين اللبنانيين حول إمكانية إعطاء بعض المكاسب الداخلية للحزب، كمحاولة لصرف اهتمامه عن المقاومة. رفض الحزب اللقاء لأسباب عدة أبرزها:

١ ـ إنَّ اللقاء أشبه بإعطاء شهادة حسن سلوك لأمريكا عندما يلتقي حزب مجاهد مع الجهة التي لم توفر جهداً في دعم الاعتداء عليه وعلى شعوب المنطقة وخاصة في لبنان وفلسطين.

٢ ـ يُعتبر اللقاء أسلوباً أمريكياً من ضمن سياستها البراغماتية التي تعمل مرنة في الشكل والعناوين العامة والوعود الغامضة، لكنها لا تحمل أي ترجمة عملية مخالفة لسياستها المنحازة لإسرائيل، ولا يريد الحزب أن يخدم الرغبة الأمريكية في أساليبها وقواعد عملها.

٣ ـ لن يضيف الحزب أي شيء على مواقفه المعلنة والواضحة والمعروفة، كما لا يأمل بحصول أي تعديل في الموقف الأمريكي، وبالتالي فاللقاء عبثي، ويُحدث التباساً في انطباعات الرأي العام حول

احتمال حصول شيء لا أساس له، فلا معنى لإضاعة الوقت والتدليس على الرأي العام طالما أن الأمور جلية.

وبما أن الإدارة هي التي تتحمل مسؤولية السياسات المتبعة، فلا بدَّ من التمييز بين الإدارة وملحقاتها من جهة، والمواطنين والمثقفين والإعلاميين الأمريكيين من جهة أخرى، إذ لا مانع من اللقاء مع غير المسؤولين والمرتبطين بهم، سواء بهدف الحوار أو التصريح الإعلامي أو أي سبب خارج عن دائرة التوظيف لمصلحة الإدارة الأمريكية.

العلاقة مع الغرب الأوروبي

ضعُف النفوذ الأوروبي كثيراً في العقدين الأخيرين، مع بروز أُحادية القطب الاستكباري الأمريكي، الذي جهد ليُحكم سيطرته على العالم، في إطار عولمة سياسية واقتصادية، تتدخل في خصوصيات الدول والمناطق المحيطة بها، لتجعلها في دائرة المصالح الأمريكية الخاصة.

وقد حاول الأوروبيون وخاصة الفرنسيون والإنكليز الاستفادة من استعمارهم السابق لمنطقة الشرق الأوسط، وذلك بإبقاء دور ما لهم فيها، وبالغ الفرنسيون في تقدير مستوى قدرتهم على التدخل في رسم مستقبل لبنان، بدءاً من مفاعيل الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢ ومشاركتهم في القوة المتعددة الجنسيات عام ١٩٨٣، وانتهاء بدعم العماد ميشال عون قبل سقوطه، حيث فشلوا في دعم مشروعه عام ١٩٩٠، عندها أدركوا أن أمريكا قد أحكمت يدها على قواعد اللعبة السياسية لتُخرج الدول الأخرى منها، وتبني تحالفاتها وفق تقاطع مصالحها مع دول المنطقة، فارتضت فرنسا بدور رديف للسياسة الأمريكية، لكنه متمايز ببعض النقاط، التي تُبرز الخصوصية الفرنسية

الطموحة، لكنها تفتقر إلى الفاعلية المؤثرة في مواجهة الخطة الأمريكية والإصرار على تنفيذها.

أما الإنكليز فقد اختاروا مساراً ملحقاً بالكامل بالسياسة الأمريكية، مع محاولة إبراز تمايزهم نظرياً، وبما أن الدعم الأمريكي البارز والكامل للاحتلال الإسرائيلي قد أغنى هذا الاحتلال عن حاجته للآخرين، فلم تكن إنكلترا مضطرة إلى المزيد عملياً، وعملت على مدِّ بعض الخطوط الخاصة مع الأطراف في المنطقة، علَّها تستفيد من هذه المساهمة في دور محدود ارتضته لنفسها بأزاء التطورات التي ربَّعت أمريكا على عرش قيادة العالم.

وأما الدول الأوروبية الأخرى، فقد اختارت الاتحاد الأوروبي كعنوان لمتابعة الاهتمام بقضية الشرق الأوسط، ولم يكن لحضورها المباشر فعالية سياسية وعملية في المنطقة، لكن هذا لم يمنع من قيام سفاراتها وأجهزتها بالتواصل ولقاءات التعارف والاطلاع والمساهمة بأنشطة محدودة.

من هنا كانت علاقة حزب الله مع الأوروبيين ممكنة، لعدم وجود إجراءات عدائية عملية مباشرة، وللرغبة التي توفرت لدى الطرفين في إجراء اللقاءات والحوارات، مع العلم المسبق بوجود اختلافات كبيرة في وجهات النظر.

وقد شهدت العلاقات الرسمية بين الحزب وسفارات الدول الأوروبية تحسناً ملحوظاً بعد عدوان نيسان ٩٦، برز من خلال الزيارات واللقاءات المتبادلة، التي لم تقتصر على تبادل وجهات النظر فقط، وإنما اتخذت مع بعض السفارات منحًى عملياً في تعاون محدود يختص

بموضوعات مشخصة. واتخذت هذه اللقاءات طابعاً معلناً كما في زيارات السفراء الأوروبيين للأمين العام للحزب وأبرزهم سفيرا فرنسا وبريطانيا، ولم تقتصر على أركان السفارات المعتمدين في لبنان، بل حصلت حالات عدة من التواصل مع مندوبين خاصين يأتون من دولهم، وعلى رأس جدول أعمالهم التواصل مع حزب الله.

إنَّ وتيرة العلاقة مع الدول الأوروبية متفاوتة بين دولة وأخرى، فهي منتظمة مع بعض الدول في لقاءات دورية وحوارات متدرجة ومتابعات ثابتة، واقتصرت مع البعض الآخر على لقاءات التواصل واستطلاع الموقف أو البحث في موضوعات محددة. أما العلاقة مع المؤسسات والجمعيات الأهلية والفعاليات فهي في بدايتها الضعيفة والمحدودة جداً. ولعل العلاقات الرسمية تساعد في فك حاجز الخوف عند الأوروبيين وتزيد من اهتمامهم ببنائها وتنميتها.

إنَّ الحزب يرى في الدور الأوروبي الطموح عاملاً مساعداً في تخفيف غلواء أمريكا وتفردها، وحركة مفيدة لإبراز دور غربي متمايز بنسبة ما، يأخذ بعين الاعتبار بعضاً من خصوصيات وحاجيات الواقع العربي والفلسطيني. وهو لا يعقد آمالاً وهمية في هذا الاتجاه، لكنها فرصة للاستفادة منها إن أمكنها تحقيق شيء، على الرغم من الخيبة التي برزت في إدراج اسم حماس والجهاد الإسلامي على لائحة الإرهاب الأوروبية، وضعف الفعالية في دعم أبسط حقوق الإنسان أثناء أحداث جنين، وما يجري من اعتداءات في الداخل الفلسطيني. فلو اقتصر الحضور الأوروبي على صوت في بداية المطاف، واخذ بعين الاعتبار ما له من مصالح في المنطقة، وما يحصل من نزعة عدائية عارمة على مستوى

شعوب المنطقة ضد أمريكا بسبب سياستها، لكان خطوة مفيدة قابلة لأن تكبر مع الزمن.

أمَّا الأوروبيون فيرون في هذه العلاقة إخراجاً لهم من دائرة تحمل مسؤولية الدعم الأمريكي الكامل لإسرائيل، ومحاولة لرسم خط متمايز نسبياً عنها. وقد اكتشفوا حجم التعاطف الشعبي مع المقاومة، ورأوا أن إغفال هذا التفاعل بين المقاومة والناس والحكم غير ذي جدوى، وأدركوا أن الحضور الفاعل للحزب في الحياة اللبنانية وفي انعكاسات وجوده على مستوى المنطقة يجعله في الموقع الذي تنفع معه المحاورة، خاصة أنه منفتح على جميع الأطراف، ويحمل قابلية الحوار والنقاش، ويقبل التعاون في موارد الاتفاق.

يعلم الطرفان أن خطوات هذه العلاقة محسوبة بدقة، وأن مواقفهما الأساسية والثابتة ستبقى حاضرة أثناءها، وأن الأحداث ستؤثر على نموها ببطء، وقد أيدَّ الحزب رغبة فرنسا في لعب دور على الساحة اللبنانية، بمشاركتها في لجنة تفاهم نيسان ١٩٩٦، فكانت رسالة إيجابية منه قرأتها فرنسا بدقة. ووافق الحزب على المبادرة الألمانية للتحرك من أجل الإفراج عن الأسرى والمعتقلين عند إسرائيل مقابل جنودها عند حزب الله. واستقبل السفير البريطاني للمرة الأولى بعد التحرير بناء لطلبه، على الرغم من حذره من الموقف البريطاني. ولم تكن هذه المواقف معزولة عن رغبة الطرف الآخر في القيام بدور في هذا الاتجاه، فالعملية تبادلية وكلٌّ يراها من منطلقاته وحساباته ومصالحه.

هيمن الغرب عموماً على المنطقة في السابق، وعمل على التغريب الثقافي ليكون بديلاً عن الأطروحة الإسلامية السائدة. لكنَّ البناء

الإسلامي المتجذر والمنسجم مع الفطرة، وكذلك فشل التسويق الغربي للثقافة الوافدة بسبب انكشاف منظومة المصالح في استثمار واستعمار المنطقة، وقيام الثورة الإسلامية في إيران ونهضة الحركات الإسلامية عموماً في المنطقة كلها عوامل تظافرت وساهمت في إبراز التمايز وابقت الهوة واسعة بين الغرب والمسلمين.

مع ذلك يجب إبقاء لغة الحوار مفتوحة مع الغرب، ومن غير استباق للنتائج البطيئة والمعقَّدة، ومن دون بناء آمال وأوهام مبالغ فيها، آخذين بعين الاعتبار كل الملاحظات التي تحيط بهذا الحوار، وأهمها:

١ ـ يدعونا الإسلام إلى إفساح المجال أمام حوار بناء، نستمع فيه إلى أدلة الطرف الآخر: ﴿قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَـٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾[1]، وذلك كجزء لا يتجزأ من أسلوب الدعوة إلى الله بحكمة: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ﴾[2]، في إطار محاورة هادئة ومنطقية: ﴿وَجَـٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾[3]، للتعرف والتعريف من منطلقات لا تفترض سلفاً رفضاً للآخر، بل من خلال محاورة تستنفد الأدلة والبراهين.

٢ ـ ينتاب هذا الحوار صعوبة ابتدائية، فمن مصلحتنا أن نسوق الحوار في الدائرة المبدئية الفكرية، ومن مصلحتهم أن يسوقوه سياسياً ومن موقع سلطتهم وتأثيرهم. وكلٌّ ينطلق من مسلمات فكرية لديه ويحاول حشد الوقائع المساعدة لإثبات مسلماته، بعقلية السعي للغلبة لا

(١) سورة البقرة الآية ١١١.
(٢) سورة النحل الآية ١٢٥.
(٣) سورة النحل الآية ١٢٥.

بعقلية تقريب المسافة، ما يفترض ضرورة الاقتناع بأن هذا السبيل لا يؤدي إلى نتيجة، ومن المهم التفكيك بين السياسي والفكري، وتجريد الحوار من التباسات التطبيق السابقة عند الطرفين.

٣ ـ إن حشد الشعارات والعناوين الإجمالية، سيكشف مدى الاقتراب والقواسم المشتركة التي تنطلق من النظرة الإجمالية للعدالة بين الناس، في مقابل التعارض في ترجمة هذه الشعارات، وما تحمله من فوارق عملية واضحة ومتأثرة بالخلفية الفكرية والمنطلقات.

٤ ـ يعيش الغرب في موقع تصدير مصطلحاته ومسلَّماته، وهو يتعاطى مع الحوار كوسيلة شكلية تخفي رغبة في التطويع، ومع ذلك فبإمكاننا مناقشته وسوق الأدلة الموضوعية لإثبات صعوبة فرض أطروحته. فالاستعلاء أو الدونية في الحوار يعطلانه، أما الشعور بالتكافؤ فهو الذي يؤدي إلى نتيجة إيجابية.

٥ ـ سيواجه الحوار حملة تعميم وتحميل لمسؤولية التطبيق عند الحركات والأنظمة الإسلامية ككتلة واحدة ومسؤولية واحدة، ومن البداية يجب تفكيك المسؤولية وتحديد اتجاه الحوار من خلال الرؤية المحددة للحزب من دون تحمل وزر أعمال الآخرين. كما لا يمكن قياس الغرب ككتلة واحدة، فليكن الحوار مبنياً على التمايز الموجود ولو كان ضئيلاً، وإن كانت القواعد الفكرية الإجمالية مشتركة ومن السهل تحديدها.

٦ ـ لا بدَّ من تجنب تجريد الفكر عن السلوك السياسي والعملي، وإن كانت منهجية البحث تستدعي تنظيم النقاش بطريقة توصل إلى تحديد نقاط الاتفاق والاختلاف.

نستنتج بأن الحوار عملية بطيئة ومعقدة وطويلة المدى، لكنها مطلوبة لإلقاء الحجة بالحد الأدنى، واستنفاد الوسع لتبيان أطروحتنا والاستماع إلى أطروحتهم، ومن المفيد توسيع دائرة الحوار لأوسع الشرائح الممكنة في المجتمعات الغربية، كي لا يمر بمصافٍ تمنع وصوله إلى جمهور الناس والمثقفين، وعلينا توضيح الصورة الحقيقية عمَّا نحن عليه.

إن حوار الحضارات هو البديل عن تصادمها لأنه الأصلح، ولا ضرورة لاستباق نتائج الحوار وإثقاله بحتمية الفشل، كما لا داعي للتعويل عليه بتحقيق انجازات صارخة ومؤثِّرة، فنحن نتحدث عن منهجية وطريقة في تعاطي الشرق مع الغرب وبالعكس، ولا نؤسِّس لنتائج متفائلة أو متشائمة. فعندما يكون الحوار هو الأصل يفتح كوة في الجدار، ويجعل مسار التعاطي وأساليبه محكومين لهذا الأصل، وتترتب عليه ممارسات ونتائج عملية في واقع الدول والشعوب. وهو حوار لا يقتصر على علاقات الدول مع بعضها، ولا القوى الحزبية مع الدول، بل يشمل الشرائح المثقَّفة والمسيّسة والرأي العام، فإذا كان عديم الجدوى في جانب فلعلَّه ينفع في جانب آخر.

إنَّ أمريكا تدفع الأمور باتجاه التصادم، «إمَّا معنا وإمَّا ضدنا»، فالحوار يحرجها ويضعها أمام نقاشات مبدئية لا تستطيع الصمود في مواجهتها، وهي تنظر بروحية استعلائية للآخرين، فقوتها وسلطتها تمكِّنها من أن تفرض رأيها ومصالحها، لكن العبرة في آثار هذه المنهجية، فالتصادم يؤدي إلى قهر القوي للضعيف، لكنه ينتج كرهاً وحقداً وعدائية، ويختزن عوامل الانفجار والتأزيم والحروب.

مخاطبة الرأي العام

إن مخاطبة الرأي العام العالمي أمر مفيد، على الرغم من عوائق إقناعه، التي تتمثَّل في أمرين رئيسين:

الأول: الكم الكبير من المقدمات الخاطئة عن الإسلام والمسلمين، والتي تحوَّلت إلى قواعد ومسلمات تحكم التفكير العالمي.

الثاني: دور أجهزة الإعلام الموجَّهة من دوائر الاستخبارات الاستكبارية والصهيونية، والتي تتحكَّم بالتوجيه، وضخ المعطيات والمعلومات الهادفة إلى صناعة هذا الرأي العام، بأساليب مشوِّقة، وتقنيات عرض جذابة ومقنعة.

وقد لاحظنا كيف استنفرت الولايات المتحدة الأمريكية، ومنعت بث خطب ابن لادن عبر وسائل الإعلام الأمريكي وعلى رأسها C.N.N، واعتبرت ذلك خطراً على الأمن القومي، وحرَّضت الدول الأوروبية على اتخاذ الموقف نفسه، وهذا توجيه واضح لما يجب نشره وما يمنع نشره. أمَّا وسائل الإعلام الصهيونية فهي محكومة بالمعلومات التي تمر بعد إذن الرقابة العسكرية، لضمان التوجيه، خاصة عندما يتعلق الأمر بالعمليات الجهادية للمقاومة والانتفاضة، وقد تدخَّلت إسرائيل للاعتراض على برنامج في الـ B.B.C، وآخر في الـ C.N.N، ومنعت بث الأخيرة في الكيان الصهيوني لتعديل طريقتها في التعاطي مع المسائل الصهيونية. وليس صعباً أن يلاحظ المرء انحياز وسائل الإعلام الغربية في الاتجاه الصهيوني. كما يتم استخدام عناوين الأصولية والإرهاب والخطر على الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان والحرية، كشعارات ضاغطة لتسهيل تسويق السياسات الاستكبارية، في إطار تناغم إعلامي وثقافي وسياسي، يحشد كل المؤثرات لصناعة الرأي العام العالمي ضد الحركة الإسلامية بكل اتجاهاتها.

مع كل هذا فالاهتمام بخطاب الرأي العام العالمي ضروري، مهما كانت الفائدة قليلة، لكن لا يصح أن نعيش عقدة الرأي العام العالمي إذا لم يستجب لمنطق أطروحتنا، ولم ير الوقائع على حقيقتها. فإذا تحقق كسب أفراد أو جماعات منهم، وحملوا بعض أو كل القناعات التي نحملها، فإنها تكون خطوة اختراقية نافعة لجدار التضليل والتدليس. ومن المهم أن نلحظ في خططنا مخاطبة الرأي العام، باللغة والأسلوب والأدلة التي تتلاءم مع ثقافته ومستوى إدراكه. فالوقائع الكثيرة، والتطورات السريعة، وأخطاء المستكبرين، ومظلومية المستضعفين، تشكّل تراكماً مساعداً مع الزمن في بصيص الضوء للصورة الحقيقية.

على أن لا ننسى الرأي العام المحلي في منطقتنا، بأن نلتفت إليه ونعرض له الحقائق، ونفصِّل له الصورة، كي لا تكون الصورة المستوردة هي الطاغية. ولا تكفي العناوين والشعارات العامة، بل يجب أن نفصِّل ونقدم الأدلة، ونثبت له مصداقيتنا، ونشاركه قضايانا، وأن ندفعه ليعيش المسؤولية في المساهمة في تكوين رصيد فاعل وضاغط، في مواجهة الرؤية المفروضة من دوائر الاستكبار العالمية.

ومن الواجب أن نختار أفضل الوسائل، وأن نسابق أساليب الاستكبار بما ينسجم مع إمكاناتنا وقدراتنا، فالصورة التي قدَّمتها المقاومة الإسلامية عبر تصوير الفيديو[1] للعمليات الجهادية، وعرضتها

---

(١) دخلت كاميرا الإعلام الحربي للمقاومة الإسلامية للمرة الأولى في المعركة عام ١٩٨٦، فصوَّرت اقتحام موقع سجد المحتل في أعالي جبل صافي في إقليم التفاح، وواكبت تحريره وكل مجريات العملية، ثم عرضت الشريط على شاشات التلفزة، وبعدها أصبحت الكاميرا مواكبة لعمليات المقاومة. وقد افتتح الحزب إذاعة له هي إذاعة النور عام ١٩٨٨، وتلفزيون المنار عام ١٩٩٠.

عبر شاشات التلفزة، أثَّرت أثرها في جمهورنا وفي الجمهور المعادي، بحيث حفَّزت جمهورنا على الدعم والمساندة والثقة، وأرعبت الخصم الإسرائيلي فيما أكتشفه من إدعاءات جيشه لقوته، وكشفت للرأي العام العالمي صلابة الموقف، وإرادة الاستشهاد للدفاع عن الأرض، ما أحدث نقاشاً واسعاً حول ما يجري في المنطقة.

مجلس الأمن الدولي

لم يعد خافياً على أحد ذلك الفرق الشاسع بين القوانين الدولية التي قامت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، وبين الممارسة العملية للدول الكبرى الخمسة صاحبة الحق في استخدام الفيتو لتعطيل أي إجماع، والاستفادة من هذه الصلاحية لحرف مبادئ القوانين الدولية وتفسيرها باتجاه مصالح تلك الدول وعلى رأسها أمريكا، التي استخدمت حق الفيتو مراراً وتكراراً في هيمنة ظاهرة على مجلس الأمن الدولي لتسخيره حيث يمكن، وتجاوزه حيث تكمن المصلحة في ذلك.

ولا ينكر أحد أهمية وجود ناظم دولي يرعى خلافات الدول، ويعالج المشاكل العالمية، ويعمل ليسود السلام في العالم. لكنَّ استبدال المبادئ والقوانين بالقوة والسلطة، وتغليب مصالح الشمال على الجنوب، واحتكار الإدارة الدولية والاقتصاد البشري، وصياغة الحلول بخلاف مصالح الشعوب والدول المستضعفة، جعل مجلس الأمن الدولي سيفاً مسلطاً على رقاب الدول الفقيرة، لمصلحة الدول المستكبرة والمهيمنة، وحلَّ مصطلح «الإرادة الدولية» مقابل المبادئ والحقوق والقيم والأخلاق.

فإذا سألت عن المبررات الموضوعية والقانونية والإنسانية لاحتلال

إسرائيل أرض فلسطين، وسبب الدعم المطلق لها لتثبيت كيانها؟! جاء الجواب بأنها الإرادة الدولية والقرار الدولي، ولا يمكن للنقاش أن يعيد الأمور إلى الوراء، وعلى الجميع التعاطي مع هذه الإرادة بأنها مُسَلَّمة وثابتة، فالبحث مسموح فيما بعدها من التفاصيل.

ومن يعيد للشعوب حقوقها؟! ومن الذي يحترم إرادتها؟! ومن ينصف المظلومين في مواجهة الظالمين؟! إنها لعبة المصالح تتحكم بها الدول الكبرى، لتحول مجلس الأمن الدولي إلى حكم يكيل بمكيالين، ويميز في أحكامه بحسب المحكوم عليه، فينحاز لجهات متساهلاً معها، ويقسو على أخرى، كما أنَّ قراراته تصدر بصفتين: واحدة إلزامية، يتحمل العالم بأسره مسؤولية تنفيذها، وأخرى اختيارية، تترك الفرصة لمن صدر القرار بحقه للتسويف وكسب الزمن والاتكاء عليه لاستبداله لاحقاً بما ينسجم مع مصالحه.

فالقرار الدولي ملزم عندما يصدر بحق العراق أو ليبيا أو إيران أو أفغانستان، ويستدعي حرباً دولية قاسية في الخليج ضد العراق[١] تُحشد لها كل الإمكانات الدولية تحت طائلة المسؤولية، أما القرارات الدولية ٢٤٢ عام ١٩٦٧ و٣٣٨ عام ١٩٧٣ للانسحاب الإسرائيلي من فلسطين، والقرار ٤٢٥ عام ١٩٧٨ للانسحاب من لبنان، فهي في دائرة الاختيار الإسرائيلي، من دون ضغط أو إزعاج، بما ينسجم مع مصلحة الصهاينة، وبدعم دولي واضح تتزعمه أمريكا.

إن إعادة النظر في صلاحية بعض الدول لاستخدام حق الفيتو،

(١) حرب الخليج الثانية بعد احتلال العراق للكويت في ١ آب ١٩٩٠، والتي حصلت بقرار دولي من مجلس الأمن الدولي بقيادة أمريكا في ١٦ كانون الثاني ١٩٩١.

واستبدال آلية القرار بما يحقق العدالة الدولية، يعيد للأمم المتحدة دورها المطلوب. وقد أثبتت التجربة أن ما يعرض للتصويت على الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي لا تحمل قراراتها طابع الإلزام وآلية التنفيذ، يختلف في نتائجه عما يقرِّره مجلس الأمن الدولي بالصلاحيات الاستثنائية الخاصة بالدول الخمس الكبرى. وما الإقرار بعنصرية الكيان الإسرائيلي الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، إلاَّ شاهد واضح على المخالفة العملية التي يمارسها مجلس الأمن الدولي في دعم إسرائيل، وغض النظر عن جرائمها بحق الإنسانية والشعب الفلسطيني خاصة.

لقد ثبت بالتجربة، أن المصالح تحكم ولا مكان للمبادئ، فعلى أصحاب الحق أن يتمسَّكوا بحقهم، ويحشدوا له كل أسباب القوة المادية والمعنوية للدفاع عنه، وأن يصبروا على الصعوبات التي تواجههم، فالسنن الإلهية حاكمة في كل العصور، فللظلم جولة يسقط بعدها، والمتغيرات كثيرة في هذا العالم. يبقى الأمل الكبير بالتوكل على الله تعالى، بعد القيام بواجب تهيئة المقدمات الضرورية والحكيمة والسليمة.

الفصل الثامن

مستقبل حزب الله

الحضور والتأثير

أطلَّ حزب الله على الساحة العملية من خلال المقاومة، وارتبط خطابه تبعاً لأولويته بالعمل العسكري ضد إسرائيل، وأنجز خلال فترة وجيزة حضوراً مميزاً في عملياته الجهادية النوعية، ولم تكن الحياة السياسية موجودة في لبنان خلال نشوئه بسبب الحرب الداخلية[1]، واتجهت الأنظار الدولية والإسرائيلية إلى نمو الحزب المقاوم وخروجه إلى العلن في مطلع العام ١٩٨٥، فانهمرت الاتهامات عليه بالأصولية والإرهاب، وظهَّرت وسائل الإعلام الأجنبية ـ بتوجيه استخباري ـ صورة الحزب المقاتل والصلب الذي لا يمكن التعايش معه، وتتالت التصريحات والتحليلات الأجنبية وبعض المحلية عن مناطق مقفلة للحزب، وحياة خاصة لم يعهدها الناس، وصلابة لا تُبقي صاحباً ولا تبني علاقة، وشدة برزت من خلال المواجهات القاسية مع الجيش الإسرائيلي وعملائه، ما ربط الحزب بحضوره وصورته العسكرية، حتى ترسَّخت القناعة عند أكثر المحلِّلين والناس، أن وجود الحزب مرتبط بالمقاومة، ولا شيء عنده غيرها، ولا يستطيع الاستمرار بدونها، فإذا تم

(١) منذ تأسيس حزب الله عام ١٩٨٢ إلى سقوط العماد عون عام ١٩٩٠ كان الانقسام قائماً بين منطقتين شرقية وغربية، وبرزت المعارك الداخلية كعنوان رئيس في هذه المرحلة، كما توجهت الأنظار إلى ما يحدث في الجنوب والبقاع الغربي من عمليات لحزب الله ضد الاحتلال الإسرائيلي.

التوصل إلى تسوية ما في المنطقة، فسيكون الحزب ضحيتها، وبالتالي فحضوره ووجوده مؤقت، ولمرحلة خاصة في الصراع مع إسرائيل.

ولَّد هذا الانطباع مناخاً عاماً عن حصرية اهتمام الحزب بالمقاومة، شمل أيضاً شريحة من قاعدة الحزب، بسبب ظروف النشأة وضرورات التعبئة ضد الاحتلال وواقع لبنان. وهذا ما تطلَّب جهداً ثقافياً وتربوياً وعملياً في الأوساط المؤيدة، عندما قرَّر الحزب المشاركة في الانتخابات النيابية عام ١٩٩٢، كما تطلَّب خطاباً عاماً، وإجابات على أسئلة صحفية متكررة ومتلاحقة، وتوضيحات تفصيلية أثناء بناء العلاقة مع الشخصيات والأطراف المختلفة.

ساهم خطاب الحزب، إضافة إلى العمل الميداني شعبياً ونقابياً وانتخابياً ونيابياً وسياسياً في الاكتشاف التدريجي لنظرة الحزب الشمولية، ورؤيته للعمل السياسي، واهتماماته المتنوعة، شأنه شأن أي حزب يعمل في بلده، مع تمايزه بمنهجه وما ترتَّب عليه من أهداف، وخصوصية المقاومة في لبنان.

فالحزب إسلامي قبل أن يكون مقاوماً، والتزامه العقائدي هو الذي دفعه ليرفض الاحتلال ويقاتل إسرائيل، فهو يحمل منهجاً للحياة بشموليتها، ولا يقتصر واجبه على ناحية دون أخرى، وإن برزت أولوية الجهاد على غيرها. وقد تحقَّقت مكانته وانتشاره الشعبي من إيمانه بهذا المنهج، الذي يقدم حلولاً لمشاكل الواقع، حيث توفَّق الحزب في تجسيد جزء منها بمقاومة الاحتلال، بأداء مميز وتجربة ناجحة، أتت ثمارها بالتحرير في ٢٤ أيار ٢٠٠٠، وبسلوكيات فردية وعامة، اجتماعية وسياسية وعسكرية، أثَّرت في جمهور عريض، أيَّد وناصر والتف حول قيادته.

بناء عليه لم يعد الحزب فكرة للاقناع، بل تحول إلى واقع متجذر في كيان الأمة، ولم يقتصر الحزب على المجموعات الجهادية العسكرية، بل دخل في كل النسيج الاجتماعي والسياسي والثقافي للناس، ولم يتوقف عند حدود المحازبين، بل أصبح تياراً شعبياً واسعاً يشمل الرجال والنساء والأطفال، ويتجاوز الحدود المذهبية والمناطقية. فإذا كانت الاستمرارية ترتبط بالتكوُّن النظري للفكرة والخطة والبرنامج، والمسار العملي يرتبط بالامتداد الشعبي، فهما متحققان في الحزب، ما يعطيه قابلية الاستمرار بثبات، فكيف إذا اجتاز امتحانات عدَّة[1]، راهن البعض عليها لتكون محطته النهائية، فخرج الحزب منها أقوى، وأسَّس بعدها للمزيد من الحضور والتأثير.

أما التهديدات الأمريكية الإسرائيلية المتكررة، فهي جزء من وسائل الضغط على الحزب ومن يؤيده، وتدخل في إطار الحرب النفسية، التي إذا نجحت توفر النتائج المطلوبة، من دون التورط بأعمال لها مفاعيل سلبية مضادة، لكنها لم تجد نفعاً مع حزب عقائدي، يعلم تماماً طبيعة أهدافه، وما يمكن أن يتحمَّله في سبيلها. لذا كانت تتحول التهديدات في بعض المحطات إلى اعتداءات كبيرة، وهي قابلة للتكرار، فهي جزء من المواجهة، لكنها لا تضمن للعدو فرصة تحقيق ما يريد بل قد ترتدُّ عليه، وهذا ما حصل فاضطر للانسحاب من جزء كبير من لبنان، على الرغم من كل الأساليب العدوانية التي استخدمها. ولا يتوقع أحد أن تكون نتيجة العدوان عادية ففيها التضحيات الكبرى، إلاَّ أن نتائج الصمود أكبر بكثير. وبما أن السياسة الأمريكية الإسرائيلية

---

(١) منها فتنة أمل ـ حزب الله، عدوان تموز ١٩٩٣، وعدوان نيسان ١٩٩٦، الانتصار في أيار ٢٠٠٠.

مبنية على فرض واقع الاحتلال وشروطه بالقوة، فالخيار محصور بالاستسلام أو المواجهة.

وقد أحرز حزب الله تقدماً في النظرة إليه، وتوسَّعت علاقاته الإقليمية والدولية، وحصل تعديل نسبي في طريقة تعامل الغرب معه، وهذا يعود إلى حكمة أدائه وبيانه وعلاقاته. ولا يمكن التعويل على هذا المؤشر ومدى استمراريته، إلا أنه يحمل دلالة على الأهمية التي اكتسبها الحزب، حيث استطاع تغيير الصورة السلبية التي رُوج لها مع بداية نشأته.

احتمالان للضغط

وبما أن الهجمة شديدة على الحزب ووجوده ودوره وأهدافه، فإن التساؤل عن استمراريته يبقى حاضراً، فإذا لم يكن بالإمكان تصفية وجوده مباشرة عبر الاعتداءات الإسرائيلية، فإن تطورات المنطقة قد تؤدِّي إلى ظروف تحصل فيها إحدى حالتين أو كلاهما معاً:

١ ـ تحريك فتنة داخلية مع الجيش اللبناني، أو مع قوى محلية، تستدعي أداء سياسياً من الحكم اللبناني يلغي وجود الحزب كمقاومة.

هذا الاحتمال لا يحصل كمشكلة عابرة، بل ينطلق من موقف سياسي تبرز مقدماته تدريجياً باتجاه الفتنة لتسهِّل النتيجة. ولكن لا قابلية لحصوله، لأن الموقف السياسي للجيش اللبناني والأطراف المحلية الفاعلة والميدانية منسجم تماماً مع الموقف المقاوم وداعم له، وقد نُسجت التحالفات السياسية في لبنان على أساس الموقف من إسرائيل، الذي أعطى المقاومة أولوية في الاهتمام والتبني. ومع ارتباط هذا الموقف بالظروف الإقليمية، فإنه لا ينعقد من دونها، وبخاصة

الموقف السوري، الذي لا يسمح بما يؤدِّي إلى التصادم مع المقاومة. فإذا أضفنا أسلوب المقاومة في التعاطي مع القضايا الداخلية، ومراعاة القوى المحلية، وترك التدخل في خصوصيات الدولة الأمنية، أمكن استيعاب سبب اطمئنان الواقع الداخلي، وعدم دفعه إلى التفكير بالتصادم مع المقاومة، فالتصادم لا يخدم هذه القوى، وإنما يستفيد منه خصوم لبنان.

٢ ـ مقايضة سوريا بالتخلص من الضغوطات التي تُمارس عليها مقابل التخلي عن دعم الحزب، وبما أنها الجهة التي توفر الغطاء السياسي المساعد لاستمرارية المقاومة، فإن رفع هذا الغطاء يكشف الحزب ويجعله مستفرداً فيسهل ضرب المقاومة.

لكن هذا الاحتمال غير وارد أيضاً، لأن العلاقة الاستراتيجية التي نمت بشكل تدريجي وهادئ بين سوريا والحزب، والقواسم المشتركة في النظرة إلى تطورات المنطقة، والمصداقية التي حكمت تاريخ جهاد الحزب منذ الاجتياح حتى التحرير وما بعده، والحاجة الفعلية لبقاء التعاون بين الطرفين لمواجهة التحديات، وجدِّية الموقف السوري من الاحتلال الإسرائيلي وحق تحرير الأرض... كلها عوامل تؤكد على استحالة هذا الاحتمال.

ومهما كانت الظروف صعبة ومعقدة، فالخيارات مفتوحة للتعاون المناسب بين سوريا والحزب، بما يساعد على تخطِّي العقبات والمخاطر بأقل الخسائر الممكنة وبأعلى مستوى من التفاهم. فعندما تتحمَّل سوريا منفردة وفي اللحظات الصعبة، في زمن المرحوم الرئيس حافظ الأسد عبء الدفاع عن حق لبنان وفلسطين بمقاومة المحتل، وترفض المساواة

بين المقاومة وبين الإرهاب، وعندما يرفض الرئيس الدكتور بشار الأسد أي خدش بالمقاومة وبسلامة أهدافها، ويعلن تمسُّكه بخيارها من دون تحفظ، فهذا يختلف عن مجرد التأييد أو الدعم العابر أو الحديث عن حق يجب أن يُراعى، فقد تحولت المقاومة إلى جزء لا يتجزأ من الإيمان والسياسة السورية الثابتة، وهذه ضمانة مهمة لعدم الاختراق والمقايضة المزعومة.

استمرارية المقاومة

هل يعني هذا أن المقاومة مستمرة بشكل دائم ولا عائق أمامها؟

لقد نشأت المقاومة كرد فعل على الاحتلال الإسرائيلي، الذي انطلق من فلسطين وامتدَّ إلى المنطقة العربية، وما دام الاحتلال موجوداً فإن المقاومة مستمرة، لأنها انطلقت من الإيمان بإزالة الاحتلال، ولم تكن حالة عرضية أو عشوائية. وبما أن مفاعيل الاحتلال امتدت لتشمل احتلال الأرض، وإرهاب المنطقة، وتهجير الفلسطينيين، واختراق الأجواء والمياه الإقليمية لدول مجاورة كلبنان، فمقاومته يجب أن تستمر، وبطرق مختلفة، تنسجم مع طبيعة الظروف الميدانية الجغرافية، وبالأساليب التي تُفوِّت على إسرائيل تحقيق أهدافها، وبالاستفادة أيضاً من الواقع السياسي الإقليمي والدولي.

ولطالما طرح الدبلوماسيون والصحافيون سؤالاً على حزب الله: ماذا سيفعل الحزب فيما لو تحررت الأراضي اللبنانية بالكامل وتم الإفراج عن المعتقلين والأسرى؟ وهو سؤال تحتاج إسرائيل وأمريكا معرفة الإجابة عنه، لبناء منظومة من الخطط والمواجهة تنسجم مع الإجابة. لكنَّ الحزب أصرَّ على عدم الإجابة. فالأمور متشابكة

ومترابطة، والتطورات تحمل الكثير من المفاجآت والمتغيرات، ولكل احتمال مستقبلي إجابة تفصيلية مختلفة، وبما أن الاحتمالات كثيرة فالإجابات كثيرة، وحيث تؤدّي الإجابة إلى تحقيق رغبة إسرائيلية فالأفضل أن تبقى مبهمة، ولا داعي لأن تقيّد المقاومة نفسها بأجوبة تُلزمها أو تضعها أمام مساءلة من الآن، إضافة إلى تعقيدات وترابط التطورات على الساحات الفلسطينية واللبنانية والسورية وما يمكن أن تفعله إسرائيل في المنطقة، وهذا ما يتطلب جهوزية عالية لا تنفع معها كثرة التصريحات.

كما لا يمكن تحديد طريقة عمل واحدة للمقاومة، ولا يمكن تقييدها بأساليب محددة، بل من الحكمة إبقاء الخيارات مفتوحة أمامها. ولا داعي لرسم نتائجها المستقبلية وما يمكن أن تقوم به لتصل إليها، حتى لا تنكشف مخططاتها للعدو، وكي يبقى في حالة قلق مما تختزنه المقاومة من قوة ومفاجآت وأداء مستقبلي.

لم يسبق للمحتل الإسرائيلي أن التزم بخيار مستقبلي محدد، ليُبقي الطرق مفتوحة أمامه، وليستفيد من مناورة الخيارات المحتملة إلى أقصى حد، فحدود ومساحة فلسطين خاضعة للتفاوض، وطبيعة الدولة الفلسطينية تحسمها المفاوضات، والمدى الزمني الذي يرسم الوضع النهائي مرتبط باطمئنان الإسرائيلي على أمنه، ولا تُحدد الخطوات اللاحقة إلاَّ بعد الانتهاء من كل خطوة بطريقة منفصلة عن غيرها. فما الداعي لنتصرف بغير طريقته في إبقاء الخيارات مفتوحة؟!

وإذا تخوَّف البعض من إبقاء لبنان في دائرة المواجهة بهذه النظرة للمقاومة، فإن تخوفه خاطئ في تحديد سبب المواجهة، لأن العدوان على

لبنان بدأ من إسرائيل بعنوان تحقيق المدى الأمني للاحتلال، واستمر لفترة ٢٢ سنة من أجل استدراج لبنان لاتفاق سياسي وضمانات أمنية لمصلحة الكيان الإسرائيلي، ومع انسحاب الهزيمة عام ٢٠٠٠، فإن مطامع الاحتلال في لبنان لم تتوقف، وإذا لم يُقدم على مغامرة عدوان جديدة حتى الآن فلخشيته من جهوزية المقاومة الإسلامية وردة فعلها، ما يؤكد ضرورة إبقاء القدرة المقاومة للبنان كي يتصدى للأخطار المحتملة، فضلاً عن تبعات الاحتلال التي لا زالت مترتبة على لبنان، من وجود اللاجئين على أرضه، إلى الاختراقات الدائمة لأجوائه ومياهه الإقليمية، واحتلال مزارع شبعا، ووجود الأسرى والمعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية، ومحاولة منعه من الاستفادة من مياهه. ومهما عالجت إسرائيل مضطرة لبعض هذه الملفات، فإنها ستبقى الخطر المستقبلي على لبنان.

لبنان وفلسطين

ولا ننس مسؤوليتنا في مؤازرة الشعب الفلسطيني، وترابط قضيته مع واقعنا، وانعكاس القضية الفلسطينية على لبنان والمنطقة، وهذا ما يجعل الإيمان بالتحرير قضية واحدة، والمصالح المشتركة هماً واحداً. أمَّا كيفية المؤازرة والدعم، فهي من عوامل القوة في الموقف والتي تُمارس عملياً ولا ينفع الحديث عنها، وهي مرتبطة بعوامل كثيرة سياسية وجغرافية وميدانية.

فالقاعدة الأساس في مواجهة الخطر الإسرائيلي الآتي والمستقبلي هي: أنَّ الكيان الإسرائيلي يشكل خطراً كبيراً على فلسطين والمنطقة، ويجب مواجهته ورفضه ومقاومته، وإعداد العدة اللازمة للتصدي له، والتعاطي مع كل مرحلة بحسب مستلزماتها، على قاعدة رفض تشريع

الاحتلال واستمرار مقاومته كأصل، ولا داعي للحديث عن أي خطوة مستقبلية، فلكل حادث حديث.

هل هذا يعني أن الجبهة اللبنانية قد تُفتح للتواصل مع الداخل الفلسطيني؟ إنَّه سؤال مستقبلي يخضع لطريقة التعاطي مع كل الأسئلة المستقبلية، التي لا تسدي الإجابة عنها خدمة لإسرائيل. فلا يضمن أحد ما سيكون عليه حجم العدوان المستقبلي، والجبهات التي يمكن أن تُفتح أو تُقفل، فالمسألة لا ترتبط بما تقرِّره المقاومة فقط، بل ترتبط بمجموعة من التطورات الإقليمية التي قد تفتح الأبواب على كل الاحتمالات، فلا داعي للعجلة، لأن المهم هو التحصين والاستعداد لمواجهة التحديات، من دون السقوط أمام التهويل والتهديدات المتكررة، فهي أقل بكثير من النتائج الصعبة والخطرة التي تنشأ عن التسليم لضغوطات الصهاينة ومطالبهم.

آمن الحزب بوجوب تحرير كامل فلسطين والأراضي العربية المحتلة، وأعتبر أن زرع الكيان الصهيوني في المنطقة غير مشروع، فهو غدة سرطانية ووجوده مقدمة للسيطرة على المنطقة بأسرها، ولا تبرِّر مصالح الدول الاستكبارية ودعمها للكيان الغاصب خضوع المنطقة لمشروع الاحتلال، فمن الضروري والواجب الشرعي والإنساني والأخلاقي والقانوني بذل أقصى الجهد للتحرير. وإذا كان فرض الاحتلال بقوة السلاح والدعم الدولي، فإن إسقاط الاحتلال يكون بقوة المقاومة وتعاون القوى التحررية في المنطقة.

هذا لا يعني أن الطريق معبَّدة وأن النتائج سريعة، لكن يجب أن تكون الآمال كبيرة وأن يتم السعي لتحقيقها، وأن تبحث كل القوى التحررية عن وسائل التعاون والدعم ومقاومة الاحتلال.

فلو سلّمنا جدلاً بحصول التسوية، ورُسمت معالم جديدة لفلسطين والمنطقة، فإن الحزب لا يمكنه أن يقبل أو أن يوقع على مثل هذه التسوية التي تُلزم أصحابها، ولا تغيِّر واقع فلسطين في أنها لأصحاب الأرض الأصليين. لكن كيف تترجم هذه الممانعة؟ فهذا يرتبط بالتطورات والظروف، لكن عندما تكون الممانعة هي الأصل، فمن الطبيعي أن يتلازم معها إعداد عدَّتها، ولا داعي لاستعجال الاحتمالات الكثيرة في هذا الاتجاه.

إن الحزب يأخذ بعين الاعتبار الظروف الموضوعية التي تحيط به، ويُدخلها في حسابه في إجراءاته العملية، لكنه لا يخضع لها ولا يستسلم لضغوطاتها. إنه حريص على إيمانه وثوابته حيث لا تؤثِّر التكتيكات المرحلية عليها ولا تكون ثمناً للتخلي عنها، وهو يستفيد من الظروف السياسية، للنفاذ منها باتجاه تقوية عوامل تحقيق أهداف المقاومة. فهو لا يعزل المقاومة عن العوامل المحيطة بها بطريقة تجريديه، لكنه لا يجعلها جزءاً من صفقة أو مساومة على حل سياسي يُسقطها، في مقابل ما يكرس شرعية الاحتلال. فلا بديل عن التحرير ولو طال الزمن وكثرت العوائق، لكنَّ المهم هو الثقة بالله وبالنفس والحق، والصبر على الصعوبات والتضحيات، وعدم استعجال النتائج.

توقعات المستقبل

عند الحديث عن المستقبل، لا بدَّ من تقييم الحاضر، الذي يحمل مقوِّمات النجاح أو الفشل، الاستمرارية أو الانحسار، النمو أو الاضمحلال، لتكون مؤشرات التقييم مساعدة في رسم الصورة المستقبلية المحتلمة.

فإذا عدنا إلى المنهج، نجد أنه منهج الإسلام الذي استمر قوياً

فاعلاً، على الرغم من مرور أكثر من ألف وأربعمائة سنة على طرحه، وهو الذي بُنيت على أساسه وانطلقت مسيرة حزب الله بهذا الثبات والوضوح. وبما أنَّ الانتماء لا ينفصل عن التربية العقائدية والسلوك الإسلامي، وحيث يُعتبر التثقيف والتعبئة جزءاً أساسياً من نمط عمل الحزب، فإن التأصيل العقائدي والشرعي قد ربَّى جماعة متمسكة بالمنهج، الذي يحمل قدرة ذاتية على الاستمرار، ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾[1]. وهو تأصيل لم يقتصر على المحازبين، وإنما شمل شرائح الأمة المختلفة، بمواقعهم وأنشطتهم ومستوياتهم العمرية المختلفة، وبما هم متواجدون في الدائرة الشعبية الواسعة.

لم يعمل الحزب ليربط الناس به كمحور بمعزل عن المنهج، وما يُسجَّل للحزب، نجاحه في ان يكون إطاراً فاعلاً لحشد الطاقات، وتوزيع الأدوار، وربط الجماعة ببعضها، وانجاز تجربة عملية في ساحة الجهاد، وفي ترجمة المضمون الإسلامي السليم. وهذا ما يعطيه حصانة التماسك والنمو والصمود أمام التحديات.

وبما أن النمو كان طبيعياً، من الضعف إلى القوة، ومن القلة إلى الكثرة، ومن العزلة إلى التعاون، فقد رسَّخت هذه الخطوات بناء متيناً، على الرغم من التطور السريع الذي ارتبط بشكل أساس بحجم التضحيات، وقبل وبعد كل شيء بتسديد الله لعباده المؤمنين ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾[2] فالبناء المركَّز والثابت لا يمكن أن ينهار بتهويل أو قرار استكباري.

فإذا أضفنا حاجة الناس إلى من يقودهم ويسير أمامهم، وما حققته

---

(١) سورة الحجر الآية ٩.

(٢) سورة محمد الآية ٧.

طروحات الحزب وتجربته وإنجازاته من إشراقة أمل في المنطقة بواقعها الأليم والمحبط، وما آلت إليه تجارب المستسلمين والمنسحقين أمام الاستكبار وإسرائيل، فإن النتائج الواعدة للاستمرارية متوقعة أكثر من أي احتمال آخر.

وكي تكون الأمور أكثر وضوحاً، فإن الخطر على الحزب وعلى غيره من القوى الحيَّة، يأتي من القرارات العدوانية لأمريكا وإسرائيل. أمَّا تجربة إسرائيل في فرض حدودها وأمنها، رغم مرور ٥٤ سنة على احتلالها لفلسطين، فلم تنجح حتى الآن، وأمَّا تجربة أمريكا بأساليبها المشابهة للأساليب الإسرائيلية فهي تسير في مخاض عسير، واضطرت في بداية الطريق لمواجهة حملة عارمة من الكراهية لها في المنطقة، ولم تستطع تسخير نفوذها لتحريك أدواتها، فانكشفت في أداء استكباري إرهابي مباشر، وهذه بداية السقوط وعدم القدرة على تحقيق الأهداف.

على الرغم من القرار الأمريكي بالتغيير الجيو سياسي في المنطقة، عبر العدوان المباشر على العراق، فإن فلسطين ولبنان وسوريا داخلة في حصة العدوان الإسرائيلي المباشر، الذي يريد الاستفادة من تداعيات العدوان الأمريكي، لتحقيق مشروعه.

لكن لأن إسرائيل فشلت في الاعتماد على نفسها، فإن أمريكا ستكون داعمة وموجهة، وبما أننا ناقشنا قدرة إسرائيل وأثبتنا عجزها عن إنجاز استقرارها، فلنناقش قدرة أمريكا برؤية إجمالية تتعلق بالسيطرة على المنطقة ومن ضمنها ضرب حزب الله، من دون التوقف عند المباشرة الإسرائيلية(التي تعثرت) أو المباشرة الأمريكية (المستبعدة) لها.

إن أمريكا قادرة على التخريب في المنطقة، وعلى الاعتداء على ثرواتها وأنظمتها وشعوبها وأحزابها، لكنها قدرة المحتل والمستعمر،

التي لا تؤدي إلى الاستمرارية والاستقرار، أما قدرتنا على حشد الطاقات والمقاومة فهي مستمرة ومتصاعدة، فحقنا يحمل قوة ذاتية، ومنطقنا قوي، ونحن مصممون على متابعة المسيرة.

ثم من الخطأ أن ينحصر التفكير باللحظة الحاضرة، وطبيعة ظروفها والمعادلات التي تحيط بها، فالسؤال عن المستقبل هو سؤال عن مستقبل أمريكا وإسرائيل والعالم والمنطقة كما هو عن مستقبل حزب الله، لأن عوامل التغيير والضغط والظروف السياسية لا تختص بفئة دون غيرها، ومؤشرات النجاح أو الفشل تخضع لقواعد وسنن تنطبق على الجميع، مع ميزة يعيشها المؤمنون من اطمئنان وثقة بدعم الله تعالى لهم، تمدّهم بقوة إضافية فيستفيدون من نتائج الإيمان التي لا يستفيد منها المعتدون.

فلننزع الوهم من نفوسنا عن قوة العدو التي لا تقهر، فلكل عدو نقاط ضعف وعلينا معرفتها والتركيز عليها جيداً، ولنقم بواجبنا في بذل الجهد للمحافظة على قيمنا واستقلالنا، ولنعلم بأن النصر يبدأ من انتصار الإنسان في داخل نفسه، فإذا كنا مؤمنين بنصر الله تعالى فهو آت: ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ ٱلْوَٰرِثِينَ﴾[١]. وإذا كنا واثقين بأننا نمهد لظهور الإمام المهدي(عج)[٢] ليملأ الأرض قسطاً وعدلاً بعد أن مُلئت ظلماً وجوراً، فإن المستقبل واعد، وعلى الله فليتوكل المؤمنون.

---

(١) سورة القصص الآية ٥.

(٢) أجمعت الرسالات السماوية على وجود المخلص في آخر الزمان، وهو الإمام المهدي(عج) عند المسلمين، لكنَّ السنة يقولون بولادته في آخر الزمان، أما الشيعة فيعتبرونه موجوداً على قيد الحياة، لكنه غائب عن أنظار الناس، وهو الإمام الثاني عشر من أئمة أهل البيت ﷺ، محمد بن الحسن الذي يصل نسبه إلى الإمام الحسين ﷺ، والذي ولد سنة ٢٥٥ للهجرة، وسيظهر في الوقت المناسب ليحكم بالعدل.

ملحق:

البرنامج الانتخابي لحزب الله ١٩٩٢

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُوا۟ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا۟ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ﴾[1].

صدق الله العلي العظيم

من موقع الإحساس بالمسؤولية الشرعية إزاء شعبنا المستضعف في لبنان، وإزاء قضاياه المصيرية الكبرى، ومطالبه الحياتية المهملة، وفي ضوء قراءة واعية وعميقة لطبيعة الواقع المتردّي في البلاد وحجم التحوُّلات الدولية وأثرها المحلي وضرورة التصدي المباشر لما يحاك ضد أهلنا من مؤامرات تستهدف أرضهم وحقوقهم وكراماتهم، واستنادا إلى تشخيص واقعي لحجم المخاطر المحتملة والفرص المتاحة أمام الإسلاميين للقيام بدور أساسي في تجاوز المنزلقات وتعزيز مسيرة المشروع الإسلامي وتحصين خطواته، وانسجاما مع المعطيات الفقهية التي تمثّل لنا هاديا ومرجعا ودليلا . .

وتقديرا منا لضرورة التعبير الصادق عن تطلعات شعبنا وآلامه وآماله

(١) سورة الحج الآية ٤١.

وطموحاته، ونزولا عند ثقة الشعب بمصداقية حزب الله وعظيم تضحياته وحرصه على المصلحة العامة والتزامه المبدئي الحازم.

عقدنا العزم متوكلين على الله وقرَّرنا المشاركة في العملية الانتخابية على اساس برنامج سياسي شامل سيكون مرشحونا ملزمين بالسعي الدؤوب من اجل تحقيق بنوده، طالبين من شعبنا الالتفاف حوله ومتابعته

أيها اللبنانيون الشرفاء

أيها المستضعفون الأعزاء

في هذه المرحلة الحساسة والخطيرة من تاريخ بلدنا الجريح ووسط متغيرات دولية كبرى عصفت بكيانات وأسقطت أنظمة وغيَّرت معالم سياسات وتحالفات، وفي الوقت الذي لا يزال العدو الصهيوني جاثما فوق جزء عزيز من أرضنا في الجنوب والبقاع الغربي في ابشع صور الغزو والابتزاز، فيما المشروع الاستكباري بزعامة أميركا يواصل رهانه على إخضاع لبنان والمنطقة وتمرير صفقة الاعتراف بشرعية الكيان الصهيوني وتطبيع العلاقات معه وتذويب الهوية الحضارية لشعوب المنطقة وربط مصيرها بعجلة الاقتصاد وآلة التصنيع الغربي وما تستلزمه من نهب ثروات وفرض أنظمه وتنفيذ برامج..

في مثل هذه الظروف يجري الاستعداد في لبنان لإجراء أول انتخابات نيابية منذ عشرين عاما، ويواجه اللبنانيون استحقاقا تاريخيا كبيرا يتصل بمحاولات رسم الصورة المستقبلية للوضع السياسي العام في البلاد

سواء على مستوى بنية النظام الجديد أو على مستوى دوره وأدائه وعلاقاته . .

وإذا كان من المفترض أن يسهم إجراء الانتخابات النيابية في إيجاد صيغة جديدة للنظام تنبذ الطائفية السياسية وتؤسس للدولة التي تجسِّد إرادة الشعب اللبناني، فإن قرار حزب الله بالمشاركة مع إخوانه وأصدقائه في خوض هذه الانتخابات يبقى مستندا إلى ثوابته المبدئية والسياسية التي أكَّدها على الدوام بدماء شهدائه وتضحيات مجاهديه وعذابات أسراه ومعتقليه وجرحاه وآهات عوائل الشهداء والمستضعفين وضحَّى من اجلها خيرة قادته ومجاهديه وعلى رأسهم سيد شهداء المقاومة الإسلامية السيد عباس الموسوي وزوجته وطفله وشيخ الشهداء الشيخ راغب حرب والسيد الشهيد عبد اللطيف الأمين وشيخ الأسرى والمعتقلين الشيخ عبد الكريم عبيد، وغيرهم من أبطال قافلة الشهادة والمقاومة التي طردت الاحتلال الصهيوني وفرضت عليه الهزيمة والانسحاب دون قيد أو شرط لاول مرة في تاريخ الصراع ضده وأعادت للامة الأمل بالنصر والثقة بنفسها ومنحت لبنان فرصة التقاط انفاسه وحلحلة أزمته بعيدا عن اصابع التدخل الصهيوني المباشر.

ولقد ترسَّخت هذه الثوابت في نفوس شعبنا حتى صارت مسلكا جهاديا وسياسيا يوميا يتمحور حول هدفين أساسيين هما :

١ ـ تحرير لبنان من الاحتلال الصهيوني ومن التبعية للنفوذ الاستكباري

٢ ـ إلغاء الطائفية السياسية

ولقد كان لحزب الله الدور الأساس في إنجاز خطوات مهمَّة على

هذين الصعيدين، وبات عليه أن يستكمل بالتعاون مع الآخرين المخلصين الخطوات اللازمة لإنجاز التحرير الكامل وتعزيز مسيرة السلم الداخلي على قاعدة من الوفاق السياسي بعيدا عن النزعات الطائفية البغيضة والعصبيات الفئوية الضيقة، وإزالة الحرب المدمرة ومعالجة أسبابها ونتائجها بموضوعية ومسؤولية لا يشعر معهما أحد بغبن ولا تتكرَّس لاحد امتيازات.

واليوم إذ ينطلق حزب الله بالمشاركة في الانتخابات النيابية في لبنان فإنه يحاول رفع مستوى العمل السياسي سواء لجهة اعتماد الترشيح على اساس البرنامج الملتزم قضايا الناس بصدق وجدية، أو لجهة اختيار مرشحيه بعيدا عن مقاييس الاستنساب الفئوي الضيق الذي طالما كان يعمِّق روح الانقسام في صفوف شعبنا، أو لجهة الاداء المسؤول الذي يتجسَّد اهتماما دائما وسهرا متواصلا على مصالح الشعب وقضاياه، ومصداقية في القول والعمل واخلاصا في التحرك والمتابعة، وحرصا أكيدا على حقوق المواطنين والانتصار لهم والدفاع عن أرضهم وصون عزتهم وكرامتهم.

وليس لمرشحي حزب الله رغبة منافسة في سلطان، ولا التماس شيء من فضول الحطام، وانما التزام بتكليف شرعي امام الله عز وجل من اجل حفظ البلاد وتأمين مصالح العباد وتحقيق الاهداف التي قضى في سبيلها الشهداء المجاهدون.

ومن هنا فإنهم سيلتزمون العمل الجاد والدؤوب سواء داخل المجلس النيابي أو خارجه لتحقيق الاهداف التالية في المجالات المختلفة.

على الصعيد السياسي العام

*** اولا: المقاومة**

إن الحفاظ على لبنان الواحد وانتمائه الحضاري الى محيطه الاسلامي والعربي يستوجب منا التزام خيار المقاومة ضد الاحتلال الصهيوني حتى تحرير كامل التراب المحتل، والتزاماً جدِّياً خصوصا بعدما ثبت عمليا أن المقاومة قادرة على تفويت الفرصة أمام الغزاة لفرض أمر واقع سياسي ضد مصلحة لبنان واللبنانيين، وبعدما بات واضحا أن المقاومة هي الخيار الوحيد الذي يقطع الطريق أمام العدو لابتزاز التنازلات تلو التنازلات، فضلا عما تمثله المقاومة من مدخل طبيعي لتحرير البلاد وصون وحدتها ووحدة أبنائها . . .

وهذا الخيار يتطلب السعي الى ما يلي:

أ ـ التزام خيار المقاومة، وتكفُّل المقاومين، وتيسير سبل جهادهم، وتوفير الاحتضان السياسي الرسمي والشعبي لهم.

ب ـ وضع البرامج التي توجه القدرات والامكانات من اجل الدفاع عن أهلنا وشعبنا وبناء مجتمع الصمود والمقاومة، خصوصا في مناطق الجنوب والبقاع الغربي على كل الصعد والمستويات.

ج ـ مساهمة الدولة بجميع مؤسساتها، خصوصا مؤسسة الجيش في عملية التحرير والدفاع عن الارض والشعب والكرامة.

د ـ الاهتمام الجدِّي والعملي بمنطقة الشريط المحتل، واتخاذ الاجراءات اللازمة والمناسبة لاحباط مخطط التطبيع الصهيوني القائم.

هـ ـ حض السلطة على ضمان حياة الأُسر والعوائل التي فقدت

معيلها، سواء في المعتقلات أو نتيجة الاعتداءات الصهيونية، أو تلك التي اصيب معيلها بعاهة دائمة.

و ـ تبنّي قضية الرهائن والمعتقلين اللبنانيين في سجون العدو الصهيوني وعملائه، والتحرك الجاد من اجل تأمين اطلاق سراحهم

ز ـ رفض وادانة كل محاولة للصلح مع الكيان الصهيوني القائم اصلا على العدوان، والغاصب لاراضي الغير، والسعي الدائم لاحباط كل محاولة للتطبيع معه.

*** ثانيا: إلغاء الطائفية السياسية:**

إن الطائفية السياسية هي إحدى أكبر العلل الاساسية لفساد النظام القائم في لبنان، ولكل المآسي والكوارث الثقافية والسياسية والامنية والاجتماعية والانمائية التي لحقت بالشعب اللبناني، وهي المدخل الخبيث لقوى الاستكبار الطامعة من أجل التدخُّل في شؤون لبنان والعبث بمصيره ومستقبل ابنائه، ومن اولى مهام مرشحي حزب الله متابعة الجهود الحثيثة بالتعاون مع جميع الاصدقاء والمخلصين من اجل الغائها خلال الدورة الدستورية الأولى للمجلس النيابي المزمع انتخابه.

*** ثالثا: قانون الانتخاب:**

تعديل قانون الانتخاب بما يتيح للشعب اللبناني اختيار ممثليه من خلال اوسع قاعدة ممكنة وذلك عبر اعتماد:

ـ لبنان دائرة انتخابية واحدة.

ـ اعتماد سن الـ ١٨ للناخب.

*** رابعا: الحريات السياسية والاعلامية**

ـ ضمان حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية واحترام حرمة الاديان السماوية.

ـ تشريع القوانين التي تكفل حرية العمل السياسي.

ـ تنظيم الاعلام في اطار ما يلي:

أ ـ انسجام اداء الوسائل الاعلامية مع هوية لبنان وانتمائه الحضاري

ب ـ التزام حرمة الآداب العامة والاخلاق.

ج ـ حفظ حق الاعلام الخاص بالعمل وفق المشار اليه أعلاه دون وصاية من السلطة.

*** خامسا: الجنسية:**

ـ وضع قانون عصري للجنسية يتجاوز الاعتبارات الطائفية والمحسوبيات السياسية ويتيح لجميع المستحقين لها حكماً الحصول عليها دون تمييز او ابتزاز فئوي أو عرقي أو مذهبي.

ـ منح الجنسية لابناء القرى السبع ولعرب وادي خالد.

*** سادسا: المهجرون:**

ـ تأمين العودة الشاملة لجميع المهجرين.

ـ ايجاد الحلول لمهجري الشريط المحتل.

ـ وضع خطة انمائية شاملة لجميع مناطق المهجرين.

على الصعيد الاداري والاجتماعي والتربوي

ضرورة اصلاح البنى التحتية في المجال الاداري والتربوي والاجتماعي والانمائي في البلاد اضافة الى العديد من القضايا الملحة على هذه الصعد، التي تتطلب تضافر جهود الجميع من أجل تلبيتها وتحقيقها.

*** أولا: على المستوى الاداري:**

أ ـ إلغاء طائفية الوظيفة.

ب ـ اعتماد الكفاءة والمباراة كأساس لاختيار الموظفين بدل المحسوبيات.

ج ـ تأهيل دوري للموظفين بحسب مقتضيات التطور التقني.

د ـ تعزيز وضع التفتيش الاداري.

*** ثانيا: على المستوى الانمائي:**

أ ـ حماية المنتجات المحلية، وتنمية الموارد الذاتية عبر دعم القطاعين الزراعي والصناعي وتأمين أسواق خارجية لها.

ب ـ تنمية البنى التحتية للمناطق المستضعفة، وتحسين خطوط المواصلات والاتصالات والمياه والكهرباء.

ت ـ تأمين فرص العمل لكل اللبنانيين وحماية اليد العاملة.

ث ـ دعم الانتاج الحيواني ومساعدة صيادي الاسماك وتشجيع الحرف اليدوية.

ج ـ ترشيد الزراعة واستحداث المراكز والتعاونيات والمختبرات الزراعية اللازمة.

ح ـ تطوير المناطق المحرومة لتصل الى مستوى المناطق المزدهرة من لبنان، على أن يعتمد بعد ذلك مبدأ التوازن في الانماء.

*** ثالثا: على المستوى التربوي والثقافي:**

أ ـ تعزيز التعليم الرسمي بكافة مراحله وقطاعاته، لا سيما القطاع المهني.

ب ـ تحقيق الزامية التعليم حتى المرحلة المتوسطة على الاقل.

ج ـ تدعيم الجامعة اللبنانية وخصوصا الكليات التطبيقية.

د ـ رعاية المتفوقين وتعزيز البحوث داخل الجامعة.

هـ ـ اعادة كتابة مادة التاريخ وفق منهج موضوعي، والتزام معايير الانتماء الحضاري للبنان الى محيطه العربي والاسلامي.

و ـ تعزيز وحماية التعليم الديني.

ز ـ اعادة تنشيط دور المعلمين في كافة المراحل.

ح ـ تعزيز اوضاع المعلمين المادية والتربوية والعلمية.

ط ـ اعتماد التعريب للمناهج التعليمية.

*** رابعا: على المستوى الاجتماعي:**

أ ـ تشريع قانون يلحظ الضمان والتعويضات الاجتماعية والصحية

لجميع اللبنانيين، بمن فيهم اصحاب المهن الحرة والعمال المياومين وضمان الشيخوخة.

ب ـ اصلاح المؤسسات المعنية بالتقديمات الاجتماعية والصحية والضمان.

ج ـ بناء المستشفيات والمراكز الطبية الحكومية في كل المناطق اللبنانية.

على أساس هذا البرنامج.. يتقدَّم حزب الله عبر مرشحيه الى المجلس النيابي وهو عاقد العزم على السهر لرعاية مصالح المستضعفين في لبنان راجيا من الله جل وعلا شأنه القبول والتوفيق لما فيه رضاه، وآملا أن يتحقق على أيدي ابنائه المجاهدين والاوفياء النصر والعز والتقدم نحو الافضل إنه سميع مجيب

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

حزب الله

ملحق:

الوثيقة السياسية لحزب الله
١٤٣٠ هـ / ٢٠٠٩ م

انتهت نقاشات المؤتمر الثامن لحزب الله، وأُقرَّت وثيقته السياسية بصيغتها النهائية، وتمَّ انتخاب شورى الحزب، وتوزعت الصلاحيات على الاعضاء، ثم عقد الامين العام لحزب الله سماحة السيد حسن نصر الله مؤتمراً صحفياً، بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني ٢٠٠٩، الموافق ١٢ ذو الحجة ١٤٣٠هـ، أعلن فيه «الوثيقة السياسية لحزب الله»، التي تبيِّن رؤية الحزب السياسية في القضايا المختلفة، وهي النص السياسي الثاني المكتوب بعد «الرسالة المفتوحة» عام ١٩٨٥، نوردها بنصها الكامل تكميلاً للصورة عن حزب الله، ومن دون شرح أو تعليق، فهي واضحةٌ تماماً:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم النبيين سيدنا محمد وعلى آله الطاهرين وصحبه المنتجبين وعلى جميع الأنبياء والمرسلين.

قال الله تعالى في كتابه المجيد:

﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَاۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾.

(العنكبوت: ٦٩)

وقال تعالى:

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱبْتَغُوٓاْ إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ وَجَٰهِدُواْ فِى سَبِيلِهِۦ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ۝٣٥﴾.

(المائدة: ٣٥)

تهدف هذه الوثيقة إلى تظهير الرؤية السياسية لحزب الله، حيث تنطوي على ما نراه من تصورات ومواقف وما نختزنه من آمال وطموحات وهواجس، وهي تأتي - قبل أي شيء آخر - نتاجاً لما خبرناه جيداً من أولوية الفعل وأسبقية التضحية.

ففي مرحلة سياسية إستثنائية وحافلة بالتحولات، لم يعد ممكناً مقاربة تلك التحولات من دون ملاحظة المكانة الخاصة التي باتت تشغلها مقاومتنا، أو تلك الرزمة من الإنجازات التي حققتها مسيرتنا.

وسيكون ضرورياً إدراج تلك التحولات في سياق المقارنة بين مسارين متناقضَين وما بينهما من تناسب عكسي متنامٍ:

١- مسار المقاومة والممانعة في طوره التصاعدي الذي يستند إلى انتصارات عسكرية ونجاحات سياسية، وترسُّخ أنموذج المقاومة شعبياً وسياسياً، والثبات في المواقع والمواقف السياسية رغم ضخامة الإستهداف وجسامة التحديات..، وصولاً إلى إمالة موازين القوى في المعادلة الإقليمية لصالح المقاومة وداعميها.

٢- مسار التسلط والإستكبار الأميركي - الإسرائيلي بأبعاده المختلفة وتحالفاته وامتداداته المباشرة وغير المباشرة، والذي يشهد

انكسارات أو انهزامات عسكريةً وإخفاقات سياسيةً، أظهرت فشلاً متلاحقاً للإستراتيجيات الأميركية ومشاريعها واحداً تلو الآخر، كل ذلك أفضى إلى حالة من التخبط والتراجع والعجز في القدرة على التحكم في مسار التطورات والأحداث في عالمنا العربي والإسلامي.

تتكامل هذه المعطيات في إطار مشهد دُوليّ أوسع، يُسهم بدوره في كشف المأزق الأميركي وتراجع هيمنة القطب الواحد لصالح تعددية لم تستقر ملامحها بعد.

وما يعمّق أزمة النظام الإستكباري العالمي الإنهيارات في الأسواق المالية الأميركية والعالمية، ودخول الإقتصاد الأميركي في حالة تخبّط وعجز، والتي تعبِّر عن ذروة تفاقم المأزق البنيوي في الأنموذج الرأسمالي المتغطرس.

لذا يمكن القول: إننا في سياق تحولات تاريخية تُنذر بتراجع الولايات المتحدة الأميركية كقوة مهيمنة، وتحلُّلِ نظام القطب الواحد المهيمن، وبدايةِ تشكّل مسار الأفول التاريخي المتسارع للكيان الصهيوني.

تقف حركات المقاومة في صُلب هذه التحولات، وتَبرُز كمعطًى إستراتيجي أساسي في هذا المشهد الدُّولي، بعد أن أدت دوراً مركزياً في إنتاج أو تحفيز ما يتصل من تلك التحولات بمنطقتنا.

لقد كانت المقاومة في لبنان، ومن ضمنها مقاومتنا الإسلامية، سبّاقةً إلى مواجهة الهيمنة والإحتلال قبل ما يزيد على عقدين ونصف من الزمن، وهي تمسكت بهذا الخيار في وقت بدا وكأنه تدشينٌ للعصر الأميركي الذي جرت محاولات تصويره وكأنه نهاية للتاريخ. وفي ظل

موازين القوى والظروف السائدة آنذاك إعتبر البعض خيار المقاومة وكأنه ضربُ وهمٍ، أو تهورٌ سياسي، أو جنوحٌ مناقضٌ لموجبات العقلانية والواقعية.

رغم ذلك مضت المقاومة في مسيرتها الجهادية، وهي على يقين من أحقية قضيتها وقدرتها على صنع الإنتصار، من خلال الإيمان بالله تعالى والتوكل عليه، والإنتماء للأمة جمعاء، والإلتزام بالمصالح الوطنية اللبنانية، والثقة بشعبها، وإعلائها القيم الإنسانية في الحق والعدالة والحرية.

فعلى مدى مسارها الجهادي الطويل وعبر انتصاراتها الموصوفة، بدءاً من دحر الإحتلال الإسرائيلي في بيروت والجبل إلى هرويه من صيدا وصور والنبطية وعدوان تموز ١٩٩٣ وعدوان نيسان ١٩٩٦ والتحرير في أيار ٢٠٠٠ فحرب تموز ٢٠٠٦، أرست هذه المقاومة صدقيتها وأنموذجها قبل أن تصنع انتصاراتها، فراكمت حقبات تطوُّر مشروعِها من قوة تحرير إلى قوة توازن ومواجهة ومن ثَمّ إلى قوة ردعٍ ودفاع، مضافاً إلى دورها السياسي الداخلي كركن مؤثّر في بناء الدولة القادرة والعادلة.

بالتزامن مع ذلك، قُدِّر للمقاومة أن تطور مكانتها السياسية والإنسانية، فارتقت من كونها قيمةً وطنيةً لبنانيةً إلى كونها - أيضاً - قيمةً عربيةً وإسلاميةً متألقةً، وقد أصبحت اليوم قيمةً عالميةً وإنسانيةً يجري استلهام أنموذجها والبناء على إنجازاتها في تجارب وأدبيات كل الساعين من أجل الحرية والإستقلال في شتى أنحاء المعمورة.

إنّ حزب الله رغم إدراكه لتلك التحولات الواعدة، وما يراه من مراوحة العدو بين عجز استراتيجية الحرب لديه والعجز عن فرض

التسويات بشروطه، فإنه لا يستهين بحجم التحديات والمخاطر التي لا تزال ماثلةً، ولا يُقَلِّل من وعورة مسار المواجهة وحجم التضحيات التي تستوجبها مسيرة المقاومة واسترداد الحقوق والمساهمة في استنهاض الأمة، إلّا أنه - في قبال ذلك - قد بات أشد وضوحاً في خياراته وأمضى عزيمةً في إرادته وأكثر ثقةً بربّه ونفسه وشعبه.

في هذا السياق، يحدِّد حزب الله الخطوط الأساسية التي تشكّل إطاراً فكرياً - سياسياً لرؤيته ومواقفه تجاه التحديات المطروحة.

(الفصل الأول)

الهيمنة والإستنهاض

أولاً: العالم والهيمنة الغربية والأميركية

بعد الحرب العالمية الثانية باتت الولايات المتحدة صاحبةَ مشروع الهيمنة المركزي والأول، وعلى يديها شهد هذا المشروع تطوراً هائلاً في آليات التسلط والإخضاع غير المسبوقة تاريخياً، مستفيدةً في ذلك من حصيلة مركّبة من الإنجازات المتعددة الأوجه والمستويات العلمية والثقافية والمعرفية والتكنولوجية والإقتصادية والعسكرية، والمدعومة بمشروع سياسي إقتصادي لا ينظر إلى العالم إلّا بوصفه أسواقاً مفتوحةً ومحكومةً لقوانينها الخاصة.

إنّ أخطر ما في منطق الهيمنة الغربي عموماً، والأميركي تحديداً، هو اعتباره منذ الأساس أنه يمتلك العالم، وأنّ له حق الهيمنة من منطلق التفوق في أكثر من مجال، ولذا باتت الإستراتيجية التوسعية الغربية - وبخاصة الأميركية - ومع اقترانها بالمشروع الإقتصادي الرأسمالي إستراتيجيةً عالميةَ الطابع، لا حدود لأطماعها وجشعها.

إنّ تحكّم قوى الرأسمالية المتوحشة، المتمثلة على نحوٍ رئيسٍ بشبكات الإحتكارات الدُولية من شركات عابرة للقوميات بل وللقارات،

والمؤسسات الدُّولية المتنوعة، وخصوصاً المالية منها، والمدعومة بقوة فائقة عسكرياً، أدى الى المزيد من التناقضات والصراعات الجذرية، ليس أقلها اليوم: صراعات الهويات والثقافات وأنماط الحضارات، إلى جانب صراعات الغنى والفقر.

لقد حولت الرأسمالية المتوحشة العولمةَ إلى آلية لبث التفرقة وزرع الشقاق وتدمير الهويات وفرض أخطر أنواع الإستلاب الثقافي والحضاري والإقتصادي والإجتماعي.

بلغت العولمة حدَّها الأخطر مع تحولها إلى عولمة عسكرية على أيدي حاملي مشروع الهيمنة الغربي، والتي شهدنا أكثر تعبيراتها في منطقة الشرق الأوسط، بدءاً من أفغانستان إلى العراق وفلسطين فلبنان، الذي كان نصيبه منها عدواناً شاملاً في تموز العام ٢٠٠٦ وذلك باليد الإسرائيلية.

لم يبلغ مشروع الهيمنة والتسلط الأميركي مستوياتٍ خطرةً كما بلغها مؤخراً، لا سيما منذ العقد الأخير من القرن العشرين وحتى اليوم، وذلك في مسار تصاعدي إتخذ من سقوط الإتحاد السوفياتي وتفككه نقطة انطلاق، لما شكّله من فرصة تاريخية في الحسابات الأميركية للإستفراد بقيادة مشروع الهيمنة عالمياً، وذلك باسم المسؤولية التاريخية وبأنّ لا تمييز بين مصلحة العالم والمصلحة الأميركية، ما يعني تسويق الهيمنة كمصلحة لباقي الدول والشعوب لا بوصفها مصلحةً أميركيةً بحتةً.

لقد بلغ هذا المسار ذروته مع إمساك تيار المحافظين الجدد بمفاصل إدارة «بوش» الابن، هذا التيار الذي عبّر عن رؤاه الخاصة من خلال وثيقة «مشروع القرن الأميركي الجديد».

لم يكن غريباً ولا مفاجئاً أن يكون أكثرُ ما أكدت عليه هذه الوثيقة مسألةَ إعادة بناء القدرات الأميركية، والتي عكست رؤيةً استراتيجيةً جديدةً للأمن القومي الأميركي، بدا واضحاً تماماً أنها ترتكز على بناء قدرات عسكرية ليس باعتبارها قوة ردع فقط وإنما أيضاً باعتبارها قوة فعل وتدخّل، سواء للقيام بعمليات «وقائية» عن طريق توجيه ضربات إستباقية أم لأغراض علاجية من خلال التعامل مع الأزمات بعد وقوعها.

وجدت إدارة «بوش» بُعيد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، أنها أمام فرصة سانحة لممارسة أكبر قَدْر من النفوذ والتأثير، من خلال وضع رؤيتها الإستراتيجية للهيمنة المنفردة على العالم موضع التطبيق تحت شعار «الحرب الكونية على الإرهاب» وهكذا قامت هذه الإدارة بمحاولات إعتُبرت ناجحةً في بدايتها وفق التالي:

١ - عسكرة علاقاتها وسياساتها الخارجية إلى الحد الأقصى.

٢- تجنّب الإعتماد على الأطر المتعددة الأطراف، والإنفراد باتخاذ القرارات الإستراتيجية، والتنسيق حيث هناك ضرورة، ومع حلفاء يمكن الركون إليهم.

٣- حسم الحرب في أفغانستان بسرعة للتفرغ بعد ذلك للخطوة التالية والأهم في مشروع الهيمنة ألا وهي: السيطرة على العراق، الذي اعتُبر نقطة الإرتكاز الرئيسة لإقامة شرق أوسط جديد يتناسب مع متطلبات عالم ما بعد ١١ أيلول. ولم تتورع هذه الإدارة عن اللجوء إلى كل أساليب التمويه والخداع والكذب الصريح لتبرير حروبها، لا سيما الحرب على العراق، وضد كل مَن يقاوم مشروعَها الإستعماري الجديد من دول وحركات وقوى وشخصيات. وفي هذا الإطار عمدت هذه الإدارة إلى

إقامة تطابق بين مقولة «الإرهاب» ومقولة «المقاومة» لتنزع عن المقاومة شرعيتَها الإنسانية والحقوقية، وتبرّر بالتالي خوض الحروب على أنواعها ضدها، في سياق إزالة آخر حصون دفاع الشعوب والدول عن حقها بالعيش بحرية وكرامة وعزة، وعن حقها بسيادة غير منقوصة وببناء تجاربها الخاصة وأخذ مواقعها وأدوارها في حركة التاريخ الإنساني حضارياً وثقافياً.

لقد تحوّل عنوان «الإرهاب» إلى ذريعة أميركية للهيمنة من خلال أدوات: الملاحقة/ الضبط والإعتقال التعسفي/ إفتقاد أبسط مقومات المحاكمات العادلة، كما نجدها في معتقلات «غوانتنامو»، ومن خلال التدخل المباشر في سيادة الدول وتحويلها إلى ماركة مسجلة للتجريم التعسفي واتخاذ إجراءات معاقَبة تطال شعوباً بأسرها، وصولاً إلى منح نفسها حقاً مطلقاً بشن حروب تدميرية وماحقة لا تميز بين البريء والمجرم، ولا بين الطفل والشيخ والمرأة والشاب.

لقد بلغت كلفة حروب الإرهاب الأميركية حتى الآن الملايين من البشر فضلاً عن مظاهر الدمار الشاملة، التي لم تُصِب الحجر والبنى التحتية فحسب وإنما بنية ومكونات المجتمعات نفسها، حيث جرى تفكيكها، وعَكْس مسار تطورها التاريخي، في عملية ارتكاس أعادت إنتاج صراعات أهلية ذات أبعاد مذهبية وطائفية وعرقية لا تنتهي. هذا من غير أن ننسى استهداف المخزون الثقافي والحضاري لهذه الشعوب.

لا شك أنّ الإرهاب الأميركي هو أصل كل إرهاب في العالم، وقد حولت إدارة «بوش» الولايات المتحدة إلى خطر يتهدد العالم بأسره على كل الصعد والمستويات. ولو جرى اليوم استطلاعٌ عالميٌّ للرأي لظهرت الولايات المتحدة كأكثر دولة مكروهة في العالم.

إنّ الإخفاق الذي مُنيت به الحرب على العراق، وتطور حالة المقاومة فيه والإمتعاض الإقليمي والدُّولي من نتائج هذه الحرب، وفشل ما يسمى «الحرب على الإرهاب» خصوصاً في أفغانستان، وكذلك الفشل الذريع للحرب الأميركية على المقاومة في لبنان وفلسطين بأدوات إسرائيلية، أدت إلى تآكل الهيبة الأميركية دُوليّاً وإلى تراجع استراتيجي في قدرة الولايات المتحدة على الفعل أو خوض المغامرات الجديدة.

إلّا أنّ ما تقدَّم لا يعني بأنّ الولايات المتحدة ستُخْلي الساحة بسهولة، بل ستقوم بكل ما يلزم من أجل حماية ما تسمّيه «مصالحها الإستراتيجية»، ذلك لأنّ سياسات الهيمنة الأميركية تنهض على اعتبارات إيديولوجية ومشاريع فكرية، تغذّيها اتجاهاتٌ متطرفةٌ متحالفةٌ مع مركّب صناعي - عسكري لا حدود لجشعه وأطماعه.

ثانياً: منطقتنا والمشروع الأميركي

إذا كان العالم المستضعَف بأسره يرزح تحت نير هذه الهيمنة الإستكبارية، فإنّ عالمنا العربي والإسلامي يناله منها القسط الأوفر والأثقل، لدواعي تاريخه وحضارته وموارده وموقعه الجغرافي.

إنّ عالمنا العربي والإسلامي هو منذ قرون عرضةٌ لحروب إستعمارية وحشية لا تنتهي، إلّا أنّ مراحلها الأكثر تقدماً بدأت مع زرع الكيان الصهيوني في المنطقة، ومن ضمن مشروع تفتيتها إلى كيانات متصارعة ومتنابذة تحت عناوين شتى، ولقد بلغت ذروة هذه المرحلة الإستعمارية مع وراثة الولايات المتحدة للإستعمار القديم في المنطقة.

يتمثل الهدف المركزي الأبرز للإستكبار الأميركي بالسيطرة على

الشعوب بكل أشكالها: السياسية والإقتصادية والثقافية ونهب ثرواتها، ويأتي في الطليعة نهب الثروة النفطية بما هي أداة رئيسة للتحكم بروح الإقتصاد العالمي، وبكل الأساليب التي لا تلتزم أي ضوابط أو معايير أخلاقية أو إنسانية، بما فيها استخدام القوة العسكرية المفرِطة، مباشرةً أو بالواسطة.

إعتمدت أميركا لتحقيق هدفها سياساتٍ عامةً واستراتيجيات عمل، أبرزها:

١- توفير كل سبل ضمان الإستقرار للكيان الصهيوني، بما هو قاعدة متقدمة ونقطة ارتكاز للمشروع الأميركي الإستعماري التفتيتي للمنطقة، ودعم هذا الكيان بكل عوامل القوة والإستمرار، وتوفير شبكة أمان لوجوده، ما يؤهله للعب دور الغدة السرطانية التي تستنزف قدرات الأمة وطاقاتها وتبعثر إمكاناتها وتشتت آمالَها وتطلعاتها.

٢- تقويض الإمكانات الروحية والحضارية والثقافية لشعوبنا والعمل على إضعاف روحها المعنوية، عبر بث حروب إعلامية ونفسية تطال قيَمها ورموزَ جهادِها ومقاومتِها.

٣- دعم أنظمة التبعية والإستبداد في المنطقة.

٤- الإمساك بالمواقع الجغرافية الإستراتيجية للمنطقة، لما تشكّله من عقدة وَصْلٍ وفصل، براً وبحراً وجواً، ونشرُ القواعد العسكرية في مفاصلها الحيوية خدمةً لحروبها ودعماً لأدواتها.

٥- منع قيام أي نهضة في المنطقة تسمح بامتلاك أسباب القوة والتقدم أو تلعب دوراً تاريخياً على مستوى العالم.

٦- زرع الفتن والإنقسامات على أنواعها، لا سيما الفتن المذهبية بين المسلمين، لإنتاج صراعات أهلية داخلية لا تنتهي.

من الواضح أنه لا مجال اليوم لقراءة أي صراع في أي منطقة من مناطق العالم إلّا من منظار إستراتيجي عالمي، فالخطر الأميركي ليس خطراً محلياً أو مختصاً بمنطقة دون أخرى، وبالتالي فإنّ جبهة المواجهة لهذا الخطر الأميركي يجب أن تكون عالميةً أيضاً.

ولا شك بأنّ هذه المواجهة صعبةٌ ودقيقةٌ، وهي معركةٌ ذات مدّى تاريخي، وهي بالتالي معركةُ أجيال وتستلزم الإستفادة من كل قوة مفترَضة، ولقد علّمتنا تجربتنا في لبنان أنّ الصعوبة لا تعني الإستحالة بل بالعكس فإنّ شعوباً حيةً ومتفاعِلةً، وقيادةً حكيمةً وواعيةً ومستعدةً لكل الإحتمالات وتراهن على تراكم الإنجازات، تصنع النصر تلو النصر. وبقدر ما يصح هذا الأمر عمودياً عبر التاريخ فهو يصح أفقياً بالإمتداد الجغرافي والجيو-سياسي أيضاً.

لم يترك الإستكبار الأميركي لأمتنا وشعوبها من خيار إلّا خيار المقاومة، من أجل حياة أفضل، ومن أجل مستقبل بشري وإنساني أفضل، مستقبل محكوم بعلاقات من الأخوّة والتنوع والتكافل في آن، ويسوده السلام والوئام، تماماً كما رَسَمَت معالِمَه حركةُ الأنبياء والمصلحين العظام عبر التاريخ، وكما هو في تطلعات وأشواق الروح الإنسانية الحقة والمتسامية.

(لفصل الثاني)

لبـــــــنان

اولاً: الوطـــــن

إنّ لبنان هو وطننا ووطن الآباء والأجداد، كما هو وطن الأبناء والأحفاد وكل الأجيال الآتية، وهو الوطن الذي قدّمنا من أجل سيادته وعزته وكرامته وتحرير أرضه أغلى التضحيات وأعزّ الشهداء. هذا الوطن نريده لكل اللبنانيين على حد سواء، يحتضنهم ويتسع لهم ويشمخ بهم وبعطاءاتهم.

ونريده واحداً موحَّداً، أرضاً وشعباً ودولةً ومؤسسات، ونرفض أي شكل من أشكال التقسيم أو «الفدرلة»، الصريحة أو المقنَّعة. ونريده سيداً حراً مستقلاً عزيزاً كريماً منيعاً قوياً قادراً، حاضراً في معادلات المنطقة، ومساهماً أساسياً في صنع الحاضر والمستقبل كما كان حاضراً دائماً في صنع التاريخ.

ومن أهم الشروط لقيام وطن من هذا النوع واستمراره أن تكون له دولةٌ عادلةٌ وقادرةٌ وقويةٌ، ونظامٌ سياسيٌ يمثّل بحق إرادة الشعب وتطلعاته الى العدالة والحرية والأمن والإستقرار والرفاه والكرامة، وهذا ما ينشده كل اللبنانيين ويعملون من أجل تحقيقه ونحن منهم.

ثانياً: المقـــاومـــة

تمثّل «إسرائيل» تهديداً دائماً للبنان - الدولة والكيان - وخطراً داهماً عليه، لجهة أطماعها التاريخية في أرضه ومياهه، وبما هو أنموذج لتعايش أتباع الرسالات السماوية، في صيغة فريدة، ووطن نقيض لفكرة الدولة العنصرية التي تتمظهر في الكيان الصهيوني. فضلاً عن ذلك، فإنّ وجود لبنان على حدود فلسطين المحتلة، وفي منطقة مضطربة جراء الصراع مع العدو الإسرائيلي، حتّم عليه تحمّل مسؤوليات وطنيةً وقوميةً.

بدأ التهديد الإسرائيلي لهذا الوطن منذ أن زُرع الكيانُ الصهيوني في أرض فلسطين، وهو كيانٌ لم يتوانَ عن الإفصاح عن أطماعه بأرض لبنان لضم أجزاءَ منه، والإستيلاء على خيراته وثرواته، وفي مقدمتها مياهه، وحاول تحقيق هذه الأطماع تدريجياً.

باشر هذا الكيان عدوانه منذ العام ١٩٤٨، من الحدود إلى عمق الوطن، من مجزرة حولا عام ١٩٤٩ إلى العدوان على مطار بيروت الدُّولي عام ١٩٦٨، وما بينهما سنوات طويلة من الإعتداءات على مناطق الحدود، بأرضها وسكانها وثرواتها، كمقدمة للإستيلاء المباشر على الأرض عن طريق الإجتياحات المتكررة، وصولاً إلى اجتياح آذار ١٩٧٨ واحتلال منطقة الحدود وإخضاعها لسلطته الأمنية والسياسية والإقتصادية، في إطار مشروع متكامل، تمهيداً لإخضاع الوطن كلّه في اجتياح العام ١٩٨٢.

كل ذلك كان يجري بدعم كامل من قِبَل الولايات المتحدة الأميركية، وتجاهل إلى حدّ التواطؤ من قِبَل ما يُعرف بـ«المجتمع الدُّولي» ومؤسساته الدُّولية، وفي ظل صمت رسمي عربي مريب، وغياب للسلطة

اللبنانية التي تركت أرضَها وشعبَها نهباً للمجازر والإحتلال الإسرائيلي من دون أن تتحمل مسؤلياتها وواجباتها الوطنية.

في ظل هذه المأساة الوطنية الكبرى ومعاناة الشعب وغياب دولته وتخلّي العالم عنه، لم يجد اللبنانيون المخلصون لوطنهم سوى استخدام حقهم، والإنطلاق من واجبهم الوطني والأخلاقي والديني في الدفاع عن أرضهم، فكان خيارهم: إطلاق مقاومة شعبية مسلّحة لمواجهة الخطر الصهيوني والعدوان الدائم على حياتهم وأرزاقهم ومستقبلهم.

في تلك الظروف الصعبة، حيث افتقد اللبنانيون الدولة، بدأت مسيرة استعادة الوطن من خلال المقاومة المسلّحة، وذلك بتحرير الأرض والقرار السياسي من يد الإحتلال الإسرائيلي كمقدمة لاستعادة الدولة وبناء مؤسساتها الدستورية، والأهم من ذلك كلّه إعادة تأسيس القيم الوطنية التي يُبنى عليها الوطن وفي طليعتها: السيادة والكرامة الوطنيتان، ما أعطى لقيمة الحرية بُعدَها الحقيقي، فلم تبقَ مجرد شعار معلَّق بل كرّستها المقاومة بفعل تحرير الأرض والإنسان، وتحولت هذه القيم الوطنية إلى مدماك أساس لبناء لبنان الحديث، فحجزت موقعه على خارطة العالم وأعادت الإعتبار إليه كبلد يَفرِض احترامَه ويفتخر أبناؤه بالإنتماء إليه بما هو وطن للحرية والثقافة والعلم والتنوع كما هو وطن العنفوان والكرامة والتضحية والبطولة. إنّ هذه الأبعاد مجتمعةً توّجتها المقاومة من خلال ما أنجزته من تحرير في العام ٢٠٠٠ ومن انتصار تاريخي في حرب تموز عام ٢٠٠٦، والذي قدّمت فيهما تجربةً حيةً للدفاع عن الوطن، تجربةً تحوّلت إلى مدرسة تستفيد منها الشعوب والدول في الدفاع عن أرضها وحماية استقلالها وصون سيادتها.

تَحقَّقَ هذا الإنجاز الوطني للمقاومة بمؤازرة شعب وفيّ وجيش وطنيّ، فأحبطت أهدافَ العدو وأوقعت به هزيمةً تاريخيةً، لِتَخرُجَ المقاومةُ بمجاهديها وشهدائها، ومعها لبنان بشعبه وجيشه، بانتصار عظيم أسّس لمرحلة جديدة في المنطقة عنوانها محورية المقاومة دوراً ووظيفةً في ردع العدو وتأمين الحماية لاستقلال الوطن وسيادته والدفاع عن شعبه واستكمال تحرير بقية الأرض المحتلة.

إنّ هذا الدور وهذه الوظيفة ضرورةٌ وطنيةٌ دائمةٌ دوامَ التهديد الإسرائيلي ودوامَ أطماع العدو في أرضنا ومياهنا ودوام غياب الدولة القوية القادرة، وفي ظل الخلل في موازين القوى ما بين الدولة والعدو - الخلل الذي يدفع عادةً الدول الضعيفة والشعوب المستهدفة من أطماع وتهديدات الدول المتسلطة والقوية، إلى البحث عن صيغ تستفيد من القدرات والإمكانات المتاحة - فإنّ التهديد الإسرائيلي الدائم يفرض على لبنان تكريس صيغة دفاعية تقوم على المزاوجة بين وجود مقاومة شعبية تساهم في الدفاع عن الوطن في وجه أي غزو إسرائيلي، وجيش وطني يحمي الوطن ويثبّت أمنه واستقراره، في عملية تكامل أثبتت المرحلة الماضية نجاحها في إدارة الصراع مع العدو وحققت انتصارات للبنان ووفرت سبل الحماية له.

هذه الصيغة، التي توضع من ضمن استراتيجية دفاعية، تشكّل مظلّةَ الحماية للبنان، بعد فشل الرهانات على المظلات الأخرى، سواء أكانت دُوليةً أم عربيةً أم تفاوضيةً مع العدو، فانتهاج خيار المقاومة حقّق للبنان تحريراً للأرض واستعادةً لمؤسسات الدولة وحمايةً للسيادة وإنجازاً للإستقلال الحقيقي. في هذا الإطار فإنّ اللبنانيين بقواهم السياسية

وشرائحِهم الإجتماعية ونُخَبِهم الثقافية وهيئاتِهم الإقتصادية، معنيون بالحفاظ على هذه الصيغة والإنخراط فيها، لأنّ الخطر الإسرائيلي يتهدّد لبنان بكل مكوناته ومقوماته، وهذا ما يتطلّب أوسع مشاركة لبنانية في تحمّل مسؤوليات الدفاع عن الوطن وتوفير سبل الحماية له.

إنّ نجاح تجربة المقاومة في التصدي للعدو، وفشل كل المخططات والحروب للقضاء عليها أو محاصرة خيارها ونزع سلاحها من جهة، واستمرار الخطر الإسرائيلي على لبنان وعدم زوال التهديد عنه من جهة أخرى يَفرض على المقاومة السعي الدؤوب لامتلاك أسباب القوة وتعزيز قدراتها وإمكاناتها بما يساعد على تأدية واجبها والقيام بمسؤولياتها الوطنية، للمساهمة في استكمال مهمة تحرير ما تبقّى من أرضنا تحت الإحتلال في مزارع شبعا وتلال كفرشوبا وبلدة الغجر اللبنانية، واستنقاذ مَن بقي من أسرى ومفقودين وأجساد الشهداء، والمشاركة في وظيفة الدفاع والحماية للأرض والشعب.

ثالثاً: الدولة والنظام السياسي

إنّ المشكلة الأساسية في النظام السياسي اللبناني، والتي تمنع إصلاحه وتطويره وتحديثه بشكل مستمر هي الطائفية السياسية. كما أنّ قيام النظام على أسس طائفية يشكّل عائقاً قوياً أمام تحقيق ديمقراطية صحيحة يمكن على ضوئها أن تحكم الأكثرية المنتخَبة وتعارض الأقلية المنتخَبة، ويُفتح فيها الباب لتداول سليم للسلطة بين الموالاة والمعارضة أو الإئتلافات السياسية المختلفة. ولذلك فإنّ الشرط الأساس لتطبيق ديمقراطية حقيقية من هذا النوع هو إلغاء الطائفية السياسية من النظام، وهو ما نص «اتفاق الطائف» على وجوب تشكيل هيئة وطنية عليا لإنجازه.

وإلى أن يتمكن اللبنانيون ومن خلال حوارهم الوطني من تحقيق هذا الإنجاز التاريخي والحساس - نعني إلغاء الطائفية السياسية - وطالما أنّ النظام السياسي يقوم على أسس طائفية فإنّ الديمقراطية التوافقية تبقى القاعدة الأساس للحكم في لبنان، لأنها التجسيد الفعلي لروح الدستور ولجوهر ميثاق العيش المشترك.

من هنا فإنّ أي مقاربة للمسائل الوطنية وفق معادلة الأكثرية والأقلية تبقى رهن تحقق الشروط التاريخية والإجتماعية لممارسة الديمقراطية الفعلية التي يصبح فيها المواطن قيمةً بحد ذاته.

إنّ إرادة اللبنانيين في العيش معاً موفوري الكرامة ومتساوي الحقوق والواجبات، تحتّم التعاون البنّاء من أجل تكريس المشاركة الحقيقية والتي تشكّل الصيغة الأنسب لحماية تنوعهم واستقرارهم الكامل بعد حقبة من اللاإستقرار سبّبتها السياسات المختلفة القائمة على النزوع نحو الإستئثار والإلغاء والإقصاء.

إنّ الديمقراطية التوافقية تشكّل صيغةً سياسيةً ملائمةً لمشاركة حقيقية من قِبَل الجميع، وعامل ثقة مطَمْئِن لمكونات الوطن، وهي تُسهم بشكل كبير في فتح الأبواب للدخول في مرحلة بناء الدولة المطَمْئِنة التي يشعر كل مواطنيها أنها قائمة من أجلهم.

إنّ الدولة التي نتطلع الى المشاركة في بنائها مع بقية اللبنانيين هي:

١ ـ الدولة التي تصون الحريات العامة، وتوفر كل الأجواء الملائمة لممارستها.

٢ ـ الدولة التي تحرص على الوحدة الوطنية والتماسك الوطني.

٣ ـ الدولة القادرة التي تحمي الأرض والشعب والسيادة والإستقلال، ويكون لها جيشٌ وطنيٌ قويٌ ومقتدرٌ ومجهَّزٌ، ومؤسساتٌ أمنيةٌ فاعلةٌ وحريصةٌ على أمن الناس ومصالحهم.

٤ ـ الدولة القائمة في بنيتها على قاعدة المؤسسات الحديثة والفاعلة والمتعاونة، والتي تستند الى صلاحيات ووظائف ومهام واضحة ومحددة.

٥ ـ الدولة التي تلتزم تطبيق القوانين على الجميع، في إطار احترام الحريات العامة والعدالة في حقوق وواجبات المواطنين، على اختلاف مذاهبهم ومناطقهم واتجاهاتهم.

٦ ـ الدولة التي يتوافر فيها تمثيل نيابي سليم وصحيح لا يمكن تحقيقه إلّا من خلال قانون انتخابات عصري يتيح للناخب اللبناني أن يختار ممثليه بعيداً عن سيطرة المال والعصبيات والضغوط المختلفة، ويحقق أوسعَ تمثيلٍ ممكن لمختلف شرائح الشعب اللبناني.

٧ ـ الدولة التي تعتمد على أصحاب الكفاءات العلمية والمهارات العملية وأهل النزاهة، بغض النظر عن انتماءاتهم الطائفية، والتي تضع آليات فاعلةً وقويةً لتطهير الإدارة من الفساد والفاسدين دون مساومة.

٨ ـ الدولة التي تتوافر فيها سلطة قضائية عليا ومستقلة وبعيدة عن تحكّم السياسيين، يمارس فيها قضاةٌ كَفُؤون ونزيهون وأحرارٌ مسؤولياتِهم الخطيرة في إقامة العدل بين الناس.

٩ ـ الدولة التي تُقِيْم اقتصادها بشكل رئيس على قاعدة القطاعات المنتِجة، وتعمل على استنهاضها وتعزيزها، وخصوصاً قطاعات الزراعة والصناعة، وإعطائها الحيّز المناسب من الخطط والبرامج والدعم، بما

يؤدي الى تحسين الإنتاج وتصريفه، وما يوفر فرص العمل الكافية والمناسبة، وخاصةً في الأرياف.

١٠ ـ الدولة التي تعتمد وتطبق مبدأ الإنماء المتوازن بين المناطق، وتعمل على ردم الهوّة الإقتصادية والإجتماعية بينها.

١١ ـ الدولة التي تهتم بمواطنيها، وتعمل على توفير الخدمات المناسبة لهم من التعليم والطبابة والسكن، الى تأمين الحياة الكريمة، ومعالجة مشكلة الفقر، وتوفير فرص العمل وغير ذلك..

١٢ ـ الدولة التي تعتني بالأجيال الشابة والصاعدة، وتساعد على تنمية طاقاتِهم ومواهبِهم، وتوجيهِهم نحو الغايات الإنسانية والوطنية، وحمايتِهم من الإنحراف والرذيلة.

١٣ ـ الدولة التي تعمل على تعزيز دور المرأة وتطوير مشاركتها في المجالات كافةً، في إطار الإستفادة من خصوصيتها وتأثيرها واحترام مكانتِها.

١٤ ـ الدولة التي تُوْلي الوضع التربوي الأهمية المناسبة، خصوصاً لجهة الإهتمام بالمدرسة الرسمية، وتعزيز الجامعة اللبنانية على كل صعيد، وتطبيق إلزامية التعليم الى جانب مجّانيته.

١٥ ـ الدولة التي تعتمد نظاماً إدارياً لا مركزياً يعطي سلطاتٍ إداريةً واسعةً للوحدات الإدارية المختلفة (محافظة/ قضاء/ بلدية)، بهدف تعزيز فرص التنمية وتسهيل شؤون ومعاملات المواطنين، دون السماح بتحوّل هذه اللامركزية الإدارية الى نوع من الفدرالية لاحقاً.

١٦ ـ الدولة التي تَجهدُ لوقف الهجرة من الوطن، هجرة الشباب والعائلات وهجرة الكفاءات والأدمغة، ضمن مخطط شامل وواقعي.

١٧ ـ الدولة التي ترعى مواطنيها المغتربين في كل أصقاع العالم، وتدافع عنهم وتحميهم، وتستفيد من انتشارهم ومكانتهم ومواقعهم لخدمة القضايا الوطنية.

إنّ قيام دولة بهذه المواصفات والشروط هدفٌ لنا ولكل لبناني صادق ومخلص، ونحن في حزب الله سنبذل كل جهودنا، وبالتعاون مع القوى السياسية والشعبية المختلفة التي تشاركنا هذه الرؤية، من أجل تحقيق هذا الهدف الوطني النبيل.

رابعاً: لبنان والعلاقات اللبنانية - الفلسطينية

كانت مشكلةُ اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ولا تزال واحدةً من النتائج المأساوية لنشوء الكيان الصهيوني على أرض فلسطين وتشريد أهلها منها، فهؤلاء انتقلوا إلى لبنان ليعيشوا فيه مؤقتاً كضيوف لدى إخوانهم اللبنانيين ريثما يعودون إلى وطنهم وديارهم التي أُخرجوا منها.

وما عاناه الفلسطينيون واللبنانيون على حد سواء جراء هذا اللجوء، كان سببه الحقيقي والمباشر هو الإحتلال الإسرائيلي لفلسطين، وما نتج عنه من مآسٍ وويلاتٍ أصابت شعوب المنطقة بأسرها ولم يقتصر ضررها على الفلسطينيين فقط.

كما أنّ معاناة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان لم تقتصر على آلام الهجرة القسرية واللجوء فقط إنما أُضيفت إليها الإعتداءاتُ والمجازرُ الوحشيةُ الإسرائيلية، التي دمرت الحجر والبشر، كما حصل في مخيم

النبطية الذي دُمّر بالكامل/ قساوةُ العيش في المخيمات في ظل ظروف تفتقر إلى الحد الأدنى من مقومات العيش الكريم/ الحرمانُ من الحقوق المدنية والإجتماعية/ عدمُ قيام الحكومات اللبنانية المتعاقبة بواجبها تجاههم.

إنّ هذا الواقع غير الطبيعي بات يحتّم اليوم على السلطات اللبنانية المسؤولة ضرورة تحمّل مسؤوليتها، وبناء العلاقات اللبنانية - الفلسطينية على أُسس صحيحة ومتينة وقانونية، تراعي موازين الحق والعدل والمصالحَ المشتركة لكلا الشعبين، وأن لا يبقى هذا الوجود وهذه العلاقات محكومةً للأمزجة والأهواء والحسابات السياسية والتجاذبات الداخلية والتدخلات الدُّولية.

إننا نرى أنّ النجاح في هذه المهمة يتحقق من خلال ما يلي:

١ ـ الحوار اللبناني ـ الفلسطيني المباشر.

٢ ـ تمكين الفلسطينيين في لبنان من التوافق على اختيار مرجعية موحَّدة لهم تمثلهم في هذا الحوار، متجاوزين التباينات الحاصلة في الوضع الفلسطيني الأعم.

٣ ـ إعطاء الفلسطينيين في لبنان حقوقهم المدنية والإجتماعية، بما يليق بوضعهم الإنساني ويحفظ شخصيتهم وهويتهم وقضيتهم.

٤ ـ التمسك بحق العودة ورفض التوطين.

خامساً: لبنان والعلاقات العربية

إنّ لبنان العربي الهوية والإنتماء إنما يمارس هويته وانتماءه بوصفهما حالةً طبيعيةً أصيلةً في التكوين المجتمعي اللبناني.

كما أنّ المدى الحيوي والجغرافيا السياسية والعمق الإستراتيجي وسياسات التكامل الإقليمي والمصالح القومية، بوصفها محدِّدات إستراتيجية لموقع لبنان السياسي ومصالحه الكبرى، تحتّم عليه الإلتزام بالقضايا العربية العادلة، وفي طليعتها قضية فلسطين والصراع مع العدو الإسرائيلي.

كذلك، ثمة حاجةٌ أكيدةٌ إلى تضافر الجهود لتجاوز حالة الصراعات التي تشقّ الصف العربي، إذ أنّ تناقض الإستراتيجيات واختلاف التحالفات، رغم جِدّيتها وحِدَّتها، لا تبرّر الإنسياق في سياسات الإستهداف أو الإنخراط في المشاريع الخارجية القائمة على تعميق الفُرقة وإثارة النعرات الطائفية وتحريك عوامل التجزئة والتفتيت، بما يؤدي إلى إنهاك الأمة وخدمة العدو الصهيوني وتنفيذ المآرب الأميركية.

إنّ تطوير المنهج السياسي القائم على حصر النزاعات أو تنظيمها والحؤول دون انفلاتها إلى مجال الصراعات المفتوحة، هو خيارٌ جديرٌ بالتبنّي لإنضاج مقاربةٍ نوعيةٍ ومسؤولةٍ في التعاطي مع القضايا القومية، وكذلك البحث عن المشتركات لتعزيزها وتوفير فرص التواصل البنّاء على مستوى الحكومات والشعوب، لتحقيق أوسع إطار تضامني يخدم قضايانا.

وهنا يشكّل خيار المقاومة حاجةً جوهريةً وعاملاً موضوعياً لتصليب الموقف العربي وإضعاف العدو، بمعزل عن طبيعة الإستراتيجيات أو الرهانات السياسية المتخذة.

بناءً على كل ما تقدّم، لا تجد المقاومةُ غضاضةً في تعميم عوائد الإستفادة من خيارها، بحيث يطال مختلفَ المواقع العربية، ما دامت

النتائج تندرج في إطار معادلة إضعاف العدو وتقوية وتصليب الموقف العربي.

وفي هذا الإطار، سجلت سوريا موقفاً مميزاً وصامداً في الصراع مع العدو الإسرائيلي، ودعمت حركات المقاومة في المنطقة، ووقفت الى جانبها في أصعب الظروف، وسعت الى توحيد الجهود العربية لتأمين مصالح المنطقة ومواجهة التحديات.

إننا نؤكد على ضرورة التمسك بالعلاقات المميزة بين لبنان وسوريا، بوصفها حاجةً سياسيةً وأمنيةً واقتصاديةً مشتركةً، تُمليها مصالح البلدين والشعبين وضرورات الجغرافيا السياسية وموجبات الإستقرار اللبناني ومواجهة التحديات المشتركة، كما ندعو الى إنهاء كل الأجواء السلبية التي شابت علاقات البلدين في السنوات القليلة الماضية، والعودة بهذه العلاقات الى وضعها الطبيعي في أسرع وقت ممكن.

سادساً: لبنان والعلاقات الإسلامية

يواجه عالَمُنا العربي والإسلامي تحدياتٍ تطال مجتمعاتِنا، بمكوناتها المختلفة، ما يقتضي عدم التهاون بخطورتها.

فالإحتقان الطائفي والتوترات المذهبية المفتعَلة، وعلى الأخص بين السنّة والشيعة، واختلاق التناقضات القومية بين كُرد وتركمان وعرب، وإيرانيين وعرب.. وتخويف الأقليات وترهيبها، والنزف المسيحي المستمر من المشرق العربي، وخاصةً من فلسطين والعراق فضلاً عن لبنان، كل ذلك يهدد تماسكَ مجتمعاتنا، ويقلّل من منعتها، ويفاقم من عوائق نهضتها وتطورها.

وبدل أن يمثِّلَ التنوعُ الديني والقومي مصدر غنًى وحيويةً إجتماعيةً فقد أسيء توظيفُه، وتم استخدامه كعامل تمزيق وفُرقة وتفتيت مجتمعي.

إنّ الحالة الناجمة عن هذا الإستخدام السيئ هي حصيلة تقاطع لسياسات غربية متعمدة، وأميركية تحديداً، مع ممارسات وتصورات داخلية عصبوية لا مسؤولة، بالإضافة إلى بيئة سياسية غير مستقرة.

إنّ أخذ هذه الحقائق بعين الإعتبار يبدو ملحّاً، ومن الجدير والضروري إدراجها كأحد الإهتمامات الجوهرية في برامج القوى والإتجاهات الأساسية، بما فيها الحركات الإسلامية، التي تقع على كاهلها مسؤوليةٌ خاصةٌ في التصدي لهذه التحديات ومعالجة تلك المشكلات.

يؤكد حزب الله على أهمية التعاون بين الدول الإسلامية في المجالات كافةً، وهو ما يمنحها قوةَ تضامن في وجه المخططات الإستكبارية، وحمايةً مجتمعيةً من الغزو الثقافي والإعلامي، ويحضّها على الإستفادة من خيراتها في تبادل المنافع المختلفة بين هذه الدول.

وفي هذا الإطار، يَعتبر حزب الله إيرانَ الإسلام دولةً مركزيةً مهمةً في العالم الإسلامي، فهي التي أسقطت بثورتها نظام الشاه ومشاريعه الصهيونية - الأميركية، ودعمت حركات المقاومة في منطقتنا، ووقفت بشجاعة وتصميم الى جانب القضايا العربية والإسلامية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

إنّ سياسة الجمهورية الإسلامية في إيران واضحةٌ وثابتةٌ في دعم القضية المركزية الأُولى والأهم للعرب والمسلمين وهي القضية الفلسطينية، منذ إعلان انتصار الثورة الإسلامية المباركة بقيادة الولي

الفقيه الإمام الخميني (قده)، وفتح أول سفارة فلسطينية مكان السفارة الإسرائيلية، وقد استمر هذا الدعم بأشكاله كافةً الى يومنا هذا بقيادة الولي الفقيه الإمام الخامنئي (دام ظلّه)، ما أدى الى تحقيق انتصاراتٍ بارزةٍ لأول مرة في تاريخ الصراع مع الصهاينة الغزاة.

إنّ اختلاق التناقض مع الجمهورية الإسلامية في إيران من قِبَل بعض الجهات العربية يمثّل طعناً للذات وللقضايا العربية، ولا يخدم سوى «إسرائيل» والولايات المتحدة الأميركية.

فإيران التي صاغت عقيدتَها السياسية، وبَنَتْ مداها الحيوي على قاعدة «مركزية القضية الفلسطينية» والعداء لـ«إسرائيل» ومواجهة السياسات الأميركية والتكامل مع البيئة العربية والإسلامية، يجب أن تُقابَل بإرادة التعاون والأخوّة، والتعاطي معها كقاعدة استنهاض ومركزِ ثقل استراتيجي وأنموذجٍ سيادي واستقلالي وتحرري داعم للمشروع العربي - الإسلامي الإستقلالي المعاصر، وقوةٍ تزيد دول وشعوب منطقتنا قوةً ومنعةً.

إنّ العالم الإسلامي يَقْوى بتحالفاته وتعاون دوله. ونؤكد على أهمية الإستفادة من عناصر القوة السياسية والإقتصادية والبشرية.. الموجودة في كل دولة من دول العالم الإسلامي، على قاعدة التكامل والنصرة وعدم التبعية للمستكبرين.

ونذكّر بأهمية الوحدة بين المسلمين، قال تعالى: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾ ، والحذر مما يسبب التفرقة بينهم كالإثارات المذهبية، وخاصةً بين السنّة والشيعة، ونحن نراهن على وعي الشعوب الإسلامية في التصدي لما يحاك من مؤامرات وفتن على هذا الصعيد.

سابعاً: لبنان والعلاقات الدُّولية

إنّ معايير الإختلاف والنزاع والصراع في رؤية حزب الله ومنهجه إنما تقوم على أساس سياسي - أخلاقي بالدرجة الأولى، بين مستكبِر ومستضعَف، وبين متسلط ومقهور، وبين متجبّر محتل وطالب حرية واستقلال.

كما يَعتبر حزب الله أنّ الهيمنة الأُحادية تُطيح بالتوازن والإستقرار العالميّين وبالأمن والسلم الدُّوليّين.

إنّ دعم الإدارة الأميركية اللامحدود لـ«إسرائيل»، ودفعَها للعدوان، وتغطيةَ احتلالاتها للأراضي العربية، بالإضافة إلى هيمنة الإدارة الأميركية على المؤسسات الدُّولية، وازدواجيةَ المعايير في إصدار وتنفيذ القرارات الدُّولية، وسياسةَ التدخل في شؤون المجتمعات الأخرى، وعسكرةَ العالم واعتمادَ منطق الحروب المتنقلة في النزاعات الدُّولية، وإثارةَ القلاقل والإضطرابات في كل أنحاء العالم، يضع الإدارة الأميركية في موقع المعادي لأمتنا وشعوبنا، كما يحمّلها مسؤوليةً أساسيةً وأُولى في إنتاج الإختلال والإضطراب في النظام الدُّولي.

أما السياسات الأوروبية فإنها تتأرجح بين العجز وقلة الفاعلية من ناحية والإلتحاق - غير المبرَّر - بالسياسات الأميركية من ناحية ثانية، ما يؤدي فعلياً إلى تجويف النزعة المتوسطية في أوروبا لصالح هيمنة النزعة الأطلسية، بخلفياتها الإستعمارية.

إنّ الإلتحاق بالسياسات الأميركية - وخاصةً في مرحلة إخفاقها

التاريخي - يشكّل خطأً استراتيجياً لن يؤدي إلّا إلى مزيد من المشكلات والتعثر والتعقيدات في العلاقات الأوروبية - العربية.

إنّ على أوروبا مسؤوليةً خاصةً بفعل الإرث الإستعماري الذي ألحق بمنطقتنا أضراراً فادحةً لا تزال شعوبنا تعاني من نتائجها وتأثيراتها.

ولأنّ شعوباً أوروبيةً لها تاريخ في مقاومة المحتل فإنّ واجب أوروبا الأخلاقي والإنساني - قبل السياسي - يفرض عليها الإعتراف بحق الشعوب في مقاومة المحتل، على قاعدة التمييز بين المقاومة والإرهاب.

وبحسب رأينا: إنّ مقتضيات الإستقرار والتعاون في العلاقات الأوروبية - العربية تستوجب بناء مقاربة أوروبية أكثر استقلاليةً وأكثر عدالةً وموضوعيةً. وسيكون متعذراً بناء المدى الحيوي المشترك، سياسياً وأمنياً، من دون هذا التحول الكفيل بمعالجة مَواطن الخلل المولِّدة للأزمات واللاإستقرار.

ومن ناحية أخرى، ننظر بكثير من الإهتمام والتقدير للتجربة الإستقلالية والتحررية الرافضة للهيمنة في دول أميركا اللاتينية، ونرى مساحاتٍ واسعةً من التلاقي بين مشروعها ومشروع حركات المقاومة في منطقتنا، بما يُفضي إلى بناء نظام دُوليّ أكثر عدالةً وتوازناً.

إنّ ملاقاة تلك التجربة تشكّل باعثاً لآمال واعدة على المستوى العالمي، بالإستناد إلى هوية إنسانية جامعة وخلفية سياسية وأخلاقية مشتركة. وفي هذا السياق، سيبقى شعار «وحدة المستضعفين» أحد مرتكزات فكرنا السياسي في بناء فهمنا وعلاقاتنا ومواقفنا تجاه القضايا الدُّولية.

(الفصل الثالث)
فلسطين ومفاوضات التسوية

اولاً : قضية فلسطين والكيان الصهيوني

شكّل الكيان الصهيوني منذ اغتصابه لفلسطين وتشريد أهلها منها في العام ١٩٤٨، برعاية ودعم من قوى الهيمنة الدُّولية آنذاك، عدواناً مباشراً وخطراً جِدّياً طالا المنطقة العربية بأكملها، وتهديداً حقيقياً لأمنها واستقرارها ومصالحها، ولم يقتصر أذاه وضرره على الشعب الفلسطيني أو الدول والشعوب المجاورة لفلسطين فحسب، وما الإعتداءات والتوترات والحروب التي شهدتها المنطقة بفعل النزعة والممارسات العدوانية الإسرائيلية إلّا الدليل والشاهد على مقدار الظلم الذي لحق بالشعب الفلسطيني وبالعرب والمسلمين جراء الجريمة ضد الإنسانية التي ارتكبها الغرب عندما أقدم على زرع هذا الكيان الغريب في قلب العالم العربي والإسلامي، ليكون اختراقاً معادياً وموقعاً متقدماً للمشروع الإستكباري الغربي عامةً، وقاعدةً للسيطرة والهيمنة على المنطقة خاصةً.

إنّ الحركة الصهيونية هي حركة عنصرية فكراً وممارسةً، وهي نتاج عقلية إستكبارية إستبدادية تسلطية، ومشروعَها في أصله وأساسه هو مشروع إستيطاني تهويدي توسعي. كما أنّ الكيان الذي انبثق عنها قام وتمكّن واستمر عبر الإحتلال والعدوان والمجازر والإرهاب، بدعم

ورعاية واحتضان من الدول الإستعمارية، لا سيما الولايات المتحدة الأميركية، التي ترتبط معه بتحالف إستراتيجي جعلها شريكاً حقيقياً له في كل حروبه ومجازره وممارساته الإرهابية.

إنّ الصراع الذي نخوضه وتخوضه أمتنا ضد المشروع الصهيوني - الإستعماري في فلسطين إنما هو قيامٌ بواجب الدفاع عن النفس ضد الإحتلال والعدوان والظلم الإسرائيلي - الإستكباري الذي يتهدد وجودنا ويستهدف حقوقنا ومستقبلنا، وهو ليس قائماً على المواجهة الدينية أو العنصرية أو العرقية من جانبنا، وإنْ كان أصحاب هذا المشروع الصهيوني - الإستعماري لم يتورعوا يوماً عن استخدام الدين وتوظيف المشاعر الدينية وسيلةً لتحقيق أهدافهم وغاياتهم.

وليس ما ذهب إليه الرئيس الأميركي «بوش» وخَلَفُه «أوباما» وقادةُ الكيان الصهيوني معهما، من مطالبة للفلسطينيين والعرب والمسلمين بالإعتراف بيهودية «دولة إسرائيل» إلّا أوضح دليل على ذلك.

إنّ النتيجة الطبيعية والحتمية أن يعيش هذا الكيان الغاصب المفتعَل مأزقاً وجودياً يؤرِّق قادتَه وداعميه، لكونه مولوداً غير طبيعي وكِياناً غير قابل للحياة والإستمرار ومعرَّضاً للزوال. وهنا تقع المسؤولية التاريخية على عاتق الأمة وشعوبها أنْ لا تعترف بهذا الكيان مهما كانت الضغوطات والتحديات، وأنْ تواصل العمل من أجل تحرير كل الأرض المغتصبة واستعادة كل الحقوق المسلوبة مهما طال الزمن وعظمت التضحيات.

ثانياً : القدس والمسجد الأقصى

يدرك العالم بأسره مكانةَ وقداسةَ مدينة القدس والمسجد الأقصى، فالمسجد الأقصى هو أُولى القِبلتين وثالثُ الحرمين ومسرى رسول الله

(صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم)، وملتقى الأنبياء والرسل (عليهم صلوات الله أجمعين)، ولا يُنكِر أحدٌ عظيمَ مكانته لدى المسلمين كمَعْلَم من أكثر المعالم قدسيةً عندهم، وعمقَ علاقته بالإسلام كواحد من أهم الرموز الإسلامية على وجه الأرض.

ومدينة القدس بما تحتضن من مقدسات إسلامية ومسيحية، تتمتع بمكانة رفيعة لدى المسلمين والمسيحيين على حد سواء.

إنّ استمرار الإحتلال الإسرائيلي لهذه المدينة المقدسة مع ما يرافق ذلك من خطط ومشاريع تهويدية وطرد أبنائها ومصادرة بيوتهم وممتلكاتهم وإحاطتها بأحياء يهودية وأحزمة وكتل إستيطانية وخنقها بجدار الفصل العنصري، بالإضافة إلى المساعي الأميركية - الإسرائيلية المتواصلة لتكريسها عاصمةً أبديةً للكيان الصهيوني باعتراف دُوليّ، كلها إجراءات عدوانية مرفوضة ومدانة.

كما أنّ الإعتداءات الخطيرة المتواصلة والمتكررة على المسجد الأقصى المبارك وما ينفَّذ في نطاقه من حفريات وما يُعَدّ من خطط لتدميره، تشكّل خطراً جِدّياً وحقيقياً يهدد وجودَه وبقاءه، ويُنذر بتداعيات خطيرة على المنطقة بأسرها.

إنّ واجب نُصرة القدس وتحريرها والدفاع عن المسجد الأقصى وحمايته، هو واجبٌ دينيٌ ومسؤوليةٌ إنسانيةٌ وأخلاقيةٌ في عنق كل حرّ وشريف من أبناء أمتنا العربية والإسلامية وكل أحرار وشرفاء العالم.

إننا ندعو ونطالب العرب والمسلمين على الصعيدين الرسمي والشعبي، وجميع الدول الحريصة على السلام والإستقرار في العالم،

لبذل الجهود والإمكانيات لتحرير القدس من نير الإحتلال الصهيوني، وللمحافظة على هويتها الحقيقية ومقدساتها الإسلامية والمسيحية.

ثالثاً: المقاومة الفلسطينية

إنّ الشعب الفلسطيني وهو يخوض معركةَ الدفاع عن النفس ويكافح لاستعادة حقوقه الوطنية المشروعة في فلسطين بمعناها التاريخي وواقعها الجغرافي، إنما يمارس حقاً مشروعاً تُقِرّه وتُوجِبه الرسالات السماوية والقوانين الدُّولية والقيم والأعراف الإنسانية.

وهذا الحق يشمل المقاومة بكل أشكالها - وفي مقدمتها الكفاح المسلّح - وبكل الوسائل التي تتمكن فصائل المقاومة الفلسطينية من استخدامها، خاصةً في ظل اختلال موازين القوى لمصلحة العدو الصهيوني المتسلح بأحدث أسلحة الفتك والدمار والقتل.

ولقد أثبتت التجارب - التي شكّلت دليلاً قطعياً لا يدع مجالاً للشك والإرتياب على امتداد مسيرة الصراع والمواجهة بين أمتنا وبين الكيان الصهيوني منذ اغتصابه لفلسطين وحتى يومنا هذا - أهميةَ وجدوى خيار المقاومة الجهادية والكفاح المسلح في مواجهة العدوان وتحرير الأرض واستعادة الحقوق وتحقيق توازن الرعب وسد فجوة التفوق الإستراتيجي عبر المعادلات التي فرضتها المقاومة بإمكانياتها المتاحة وإرادتها وعزيمتها في ميدان المواجهة، وخير شاهد ودليل على ذلك ما حققته المقاومة في لبنان من انتصارات متتالية، وما راكمته من إنجازات ميدانية وعسكرية ومعنوية على امتداد تجربتها الجهادية، لا سيما عبر إرغام الصهاينة على الإنسحاب الإسرائيلي الكبير في أيار العام ٢٠٠٠ من معظم الأراضي اللبنانية المحتلة، أو عبر الفشل المدوي للجيش

الصهيوني في عدوان تموز العام ٢٠٠٦، والذي حققت فيه المقاومة انتصاراً إلهياً وتاريخياً واستراتيجياً غيّر معادلة الصراع بشكل جذري، وألحق أول هزيمة بهذا المستوى بالعدو الإسرائيلي، وأسقط أسطورة الجيش الذي لا يُقهر.

والدليل الآخر على ذلك هو ما حققته المقاومة في فلسطين من إنجازات متواصلة عبر تجربة الثورة الفلسطينية وخيار الكفاح المسلّح الذي انتهجته، وعبر انتفاضة الحجارة الأُولى وانتفاضة الأقصى الثانية، وصولاً إلى الإندحار القهري للجيش الإسرائيلي عبر الإنسحاب الكامل من قطاع غزة في العام ٢٠٠٥ بلا قيد أو شرط وبلا تفاوض أو اتفاق ومن دون تحقيق أي مكسب سياسي أو أمني أو جغرافي، ليكون ذلك أول انتصار ميداني - جغرافي - نوعي بهذا الحجم وهذا المستوى وهذه الدلالة لخيار المقاومة في فلسطين، كونه أولَ انسحاب إسرائيلي إضطراري بفعل المقاومة، ضمن حدود فلسطين التاريخية، والدلالات التي يحملها هذا الأمر بالغة الأهمية في مجرى الصراع بيننا وبين الكيان الصهيوني على الصعيد الإستراتيجي. كما أنّ الصمود الرائع للشعب الفلسطيني المجاهد ومقاومته في غزة في مواجهة العدوان الصهيوني سنة ٢٠٠٨ درسٌ للأجيال وعبرةٌ للغزاة والمعتدين.

فإذا كانت هذه هي جدوى المقاومة في لبنان وفي فلسطين، فماذا كانت جدوى الخيار التفاوضي التسووي؟ وما هي النتائج والمصالح والمكاسب التي حققتها المفاوضات في كل مراحلها وعبر كل الإتفاقات التي أنتجتها، أليس المزيد من الغطرسة والتسلط والتعنت الإسرائيلي والمزيد من المكاسب والمصالح والشروط الإسرائيلية؟

إننا إذ نؤكد وقوفَنا الدائم والثابت إلى جانب الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية، بثوابتها التاريخية والجغرافية والسياسية، نؤكد بشكل قاطع وجازم مساندتَنا وتأييدَنا ودعمَنا لهذا الشعب وحركات المقاومة الفلسطينية ونضالها في مواجهة المشروع الإسرائيلي.

رابعاً: مفاوضات التسوية

كان موقفنا ولا يزال وسيبقى تجاه عملية التسوية وتجاه الإتفاقات التي أنتجها مسار مدريد التفاوضي عبر «اتفاق وادي عربة» وملحقاته و«اتفاق أوسلو» وملحقاته ومن قبلهما «اتفاق كامب ديفيد» وملحقاته، موقفَ الرفض المطلق لأصل ومبدأ خيار التسوية مع الكيان الصهيوني، القائم على أساس الإعتراف بشرعية وجوده، والتنازل له عما اغتصبه من أرض فلسطين العربية والإسلامية.

هذا الموقف هو موقف ثابت ودائم ونهائي، غير خاضع للتراجع أو المساومة، حتى لو اعترف العالم كله بـ«إسرائيل».

ومن هذا المنطلق، ومن موقع الأخوّة والمسؤولية والحرص، فإننا ندعو المسؤولين العرب إلى أن يلتزموا خيارات شعوبهم، عبر إعادة النظر بالخيار التفاوضي، وإجراء مراجعة لنتائج الإتفاقات الموقّعة مع العدو الصهيوني، والتخلي الحاسم والنهائي عن عملية التسوية الوهمية الظالمة المسمّاة زوراً وبهتاناً «عملية السلام»، لا سيما وأنّ مَن راهنوا على دور للإدارات الأميركية المتعاقبة كشريك ووسيط نزيه وعادل في هذه العملية، قد عاينوا - بما لا يقبل الشك - أنها خذلتهم، ومارست عليهم الضغط والإبتزاز، وأظهرت العداء لشعوبهم وقضاياهم ومصالحهم، وانحازت بشكل كامل وسافر إلى جانب حليفها الإستراتيجي الكيان الصهيوني.

أما الكيان الصهيوني، الذي يتوهمون إمكانيةَ إقامةِ سلام معه، فقد أظهر لهم في كل مراحل المفاوضات أنه لا يطلب السلام ولا يسعى إليه، وأنه يستخدم المفاوضات لفرض شروطه وتعزيز موقعه وتحقيق مصالحه وكسر حدّة العداء والحاجز النفسي لدى شعوبهم تجاهه، عبر حصوله على تطبيع رسمي وشعبي مجاني ومفتوح يحقق له التعايش الطبيعي والإندماج في النظام الإقليمي وفرض نفسه كأمر واقع في المنطقة والقبول به والإعتراف بشرعية وجوده، بعد التخلي له عن الأرض الفلسطينية التي اغتصبها.

من هنا، فإننا ندعو ونتوقع ونأمل من كل العرب والمسلمين، على الصعيدين الرسمي والشعبي، العودةَ إلى فلسطين والقدس كقضية مركزية لهم جميعاً، يتوحدون حولها ويلتزمون تحريرها من رجس الإحتلال الصهيوني الغاشم، والقيامَ بما يمليه عليهم واجبُهم الديني والأخوي والإنساني تجاه مقدساتهم في فلسطين وتجاه شعبها المظلوم، وتوفيرَ كل مستلزمات الدعم لتعزيز صمود الشعب الفلسطيني وتمكينه من مواصلة مقاومته، ورفضَ كل مشاريع التطبيع مع العدو الصهيوني وإسقاطها، والتمسكَ بحق عودة جميع اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم وديارهم التي أُخرجوا منها، والرفضَ القاطعَ لكل البدائل المطروحة من توطين أو تعويض أو تهجير، والعملَ الفوريَّ على فك الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني لا سيما الحصار الشامل لقطاع غزة، وتبنّيَ قضية آلاف الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية، ووضعَ الخطط والبرامج العملية لتحريرهم من الأسر.

الخاتمة

هذه هي رؤيتنا وتصوراتنا، حَرِصْنا في البحث عنها أن نكون طلابَ حق وحقيقة. وهذه هي مواقفنا والتزاماتنا، سعينا أن نكون فيها أهلَ صدق ووفاء، نؤمن بالحق وننطق به، وندافع عنه ونضحي من أجله حتى الشهادة، لا نبغي في ذلك سوى رضا خالقنا وإلهنا رب السماوات والأرض، ولا نرجو من ذلك سوى صلاح أهلنا وشعبنا وأمتنا وخيرهم وسعادتهم في الدنيا والآخرة.

اللهم إنك تعلم أنه لم يكن الذي كان منّا منافسةً في سلطان ولا ابتغاءً لشيء من الحُطام، وإنما كان إحياءً للحق وإماتةً للباطل ودفاعاً عن مظلومي عبادك وإقامةً للعدل في أرضك وطلباً لرضاك والقرب منك، على هذا قضى شهداؤنا، وعلى هذا نمضي ونواصل العمل والجهاد، وقد وعدتنا إحدى الحُسنيين إما النصر أو التشرّف بلقائك مخضّبين بدمائنا.

ووَعْدُنا لك يا ربّ ولكل عبادك المظلومين، أن نبقى الرجالَ الصادقين في العهد، والمنتظرين للوعد، والثابتين الذين ما بدّلوا تبديلاً.

المصـــادر

المصادر الدينية.

* القرآن الكريم.

* ابن أبي طالب،الإمام علي عليه السلام.

ـ نهج البلاغة، من المعجم المفهرس لألفاظ نهج البلاغة، دار الأضواء، بيروت، ١٩٨٦.

* ابن حنبل، الإمام أحمد، ت ٢٤١هـ

ـ مسند أحمد،دار صادر،بيروت.

* باشا، حبيب(وآخرون).

ـ التعليم المسيحي للكنيسة الكاثوليكية، المكتبة البولسية، جونية، لبنان، ١٩٩٩.

* التوراة.

ـ الكتاب المقدس، دار الشرق، توزيع المكتبة الشرقية، بيروت، ١٩٨٣.

* الخامنئي، الإمام علي الحسيني.

ـ أجوبة الاستفتاءات، ج١،دار الحق، بيروت،ط١، ١٩٩٥.

* الخميني، الإمام روح الله.

ـ تحرير الوسيلة،دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ط٣، ١٩٨١.

* الريشهري،الشيخ محمدي.

ـ ميزان الحكمة، الدار الإسلامية، بيروت، ١٩٨٥.

* الصدر، السيد محمد باقر.

ـ خلافة الإنسان وشهادة الأنبياء، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ط٢، ١٩٧٩.

* الصدوق، الشيخ محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، ت ٣٨١هـ.
ـ الخصال، جماعة المدرسين في الحوزة العلمية، قم،تحقيق علي أكبر الغفاري.
ـ الأمالي، مؤسسة البعثة، قم، ط١، ١٤١٧هـ (١٩٩٧).
* الطباطبائي، العلامة محمد حسين.
ـ الميزان في تفسير القرآن، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط٢، ١٩٧١.
* الطبرسي، الشيخ أحمد بن علي، ت ٥٦٠هـ.
ـ الاحتجاج، دار النعمان، النجف الأشرف، ١٩٦٦.
* العاملي، الشيخ محمد بن الحسن الحر.
ـ وسائل الشيعة، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، بيروت، ط١، ١٩٩٣.
* قاسم، نعيم.
ـ عاشوراء مددٌ وحياة، دار الهادي، بيروت،ط١،٢٠٠٢.
ـ مجتمع المقاومة، دار المعارف الحكمية، بيروت، ط٢، ٢٠٠٨.
* الكركي، المحقق الشيخ علي بن الحسين، ت ٩٤٠هـ.
ـ جامع المقاصد، مؤسسة آل البيت عليهم السلام، قم، ط١، ١٤٠٨هـ (١٩٨٨).
* الكليني، الشيخ محمد بن يعقوب بن اسحاق، ت ٣٢٩هـ.
ـ الكافي،دار الكتب الإسلامية، تهران، ط٣، ١٣٨٨هـ (١٩٦٨).
* الكوراني، الشيخ علي.
ـ معجم أحاديث الإمام المهدي(عج)، مؤسسة المعارف الإسلامية، قم، ١٤١١هـ (١٩٩١).
* المفيد، الشيخ محمد بن محمد بن النعمان، ت ٤١٣هـ.
ـ الأمالي، المطبعة الإسلامية، قم، ١٤٠٣هـ (١٩٨٣).
* الهندي، علاء الدين علي المتقي، ت ٩٧٥هـ.
ـ كنز العمال، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٩.
* الهيثمي، نور الدين، ت ٨٠٧هـ.
ـ مجمع الزوائد، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٨.

* وهبي، مالك.
- الفقيه والسلطة والأمة، الدار الإسلامية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠.

المصادر الثقافية والسياسية والإعلامية.

* أبو صبيح، د.عمران.
- دليل المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، دار الجليل للنشر،عمان،١٩٩١.
* الانترنت.
- الموقع الرسمي للسلطة الفلسطينية www.sis.gov.ps .
- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني www.pnic.org.ps .
- مركز المعلومات الإسرائيلية لحقوق الإنسان، بيتسليم www.btsclcm.org .
- جهاد البناء www.gihadbinaa.org .
- المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق www.dirasat.net .
- موقع اليونيفيل http:// domino.un.org/unispal.nsf .
* تجمع العلماء المسلمين.
- اتفاق ١٧ أيار ١٩٨٣، مركز الوحدة الإسلامية، بيروت، ١٩٨٨.
* جابر، منذر محمود.
- الشريط اللبناني المحتل، مسالك الاحتلال مسارات المواجهة ومصائر الأهالي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،١٩٩٩.
* حزب الله، الوحدة الاعلامية المركزية، لبنان.
- الرسالة المفتوحة الصادرة في ١٦ شباط ١٩٨٥.
- أمير الذاكرة، سيرة العلامة الشهيد عباس الموسوي، ١٩٩٣.
- سجل النور، ط١، ١٩٩٨.
- الكتاب السنوي لحزب الله، ١٩٩٦/٥، ط١، ١٩٩٩.
- الكتاب السنوي لحزب الله، ١٩٩٧، ط١، ٢٠٠٠.
- صفحات عز في كتاب الأمة، ٨ مجلدات، من عام ١٩٩٣ إلى ٢٠٠٠.
- ملف الاستيطان في الضفة الغربية، مركز الهدهد للمعلومات.
- مقاومة وطن وإرادة شعب، السرايا اللبنانية لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي.
- ملحمة المجد، الإعلام الحربي في المقاومة الإسلامية.

* حسين،خليل.
- المفاوضات العربية الإسرائيلية: وقائع ووثائق (تتضمن قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالقضية الفلسطينية)، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٣.
* الخميني، الإمام روح الله.
- القضية الفلسطينية في كلام الإمام الخميني، مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني، طهران، ط١، ١٩٩٥.
- منهجية الثورة الإسلامية، من آراء الإمام، مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني، طهران، ط١، ١٩٩٦.
- الإمام في مواجهة الصهيونية، مركز إعلام الذكرى الخامسة للانتصار، طهران، ط١، ١٤٠٣هـ (١٩٨٣).
* السيد حسين، عدنان.
- الاحتلال الإسرائيلي في لبنان: الاقتطاع ومسألة الانسحاب،مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث،بيروت،١٩٩٨.
* الصدر، السيد محمد باقر.
- اقتصادنا، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٧٧.
* طه، علي.
- العنصرية الصهيونية اليهودية، دار الهادي، بيروت، ٢٠٠٢.
* عايد، خالد.
- الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة خلال عهد الليكود، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نيقوسيا،١٩٨٦.
* الكتاب الإعلامي.
- عطاء مستمر لحفظ الأمانة، جمعية مؤسسة الشهيد الخيرية الاجتماعية، لبنان.
- جمعية الهيئة الصحية الإسلامية، لبنان، «وتستمر في خدمتكم، ١٩٨٤ ـ ٢٠٠٢».
- جمعية لجنة الإمداد الخيرية، لبنان، «الإمداد، ١٩٨٨ ـ ١٩٩٨».
- جمعية مؤسسة الجرحى، لبنان، «مؤسسة الجرحى، ٢٠٠١».
* الكيالي، عبد الوهاب(وآخرون).
- موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،ج٧، بيروت،١٩٩٤.

* المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، لبنان.
- حرب الساعات الثلاث في انصارية، توزيع المركز، ١٩٩٨.
- الحرب الثامنة في نيسان ١٩٩٦، توزيع المركز، ١٩٩٦.
* المقاومة.
- نشرة صادرة عن اللجنة العربية المساندة للمقاومة الإسلامية في لبنان، العدد٧، ٢٠٠٢، القاهرة.
* هيئة الموسوعة الفلسطينية.
- الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني الدراسات الخاصة: المجلَّد الأول الدراسات الجغرافية، الهيئة، بيروت، ١٩٩٠.
* مجلس النواب اللبناني.
- وثيقة الوفاق الوطني اللبناني، ١٩٨٩.
* مصالحة، نور الدين.
- إسرائيل الكبرى والفلسطينيون: سياسة التوسع ١٩٧٧- ٢٠٠٠، مؤسسة الدراسات الفلسطينية،بيروت،٢٠٠١.
* المركز العربي للمعلومات.
- النصر المخضَّب، إصدار صحيفة السفير، لبنان، ط١، ٢٠٠٦.
* مصطفى، أمين.
- العلاقات الأمريكية الصهيونية، دار الوسيلة، بيروت، ط١، ١٩٩٣.
* مفكرة القدس، تقديم د. نقولا زيادة، إصدار حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، عام ١٩٨١.
* هيبرغ، ماريان(وآخرون).
- المجتمع الفلسطيني في غزة والضفة والقدس العربية: بحث في الأوضاع الحياتية،مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،١٩٩٤.
* وزارة الإعلام اللبنانية.
- الجنوب اللبناني، ١٩٤٨- ١٩٨٦: حقائق وأرقام، مركز النشر في وزارة الإعلام، بيروت، ١٩٨٦

المصادر الأخرى.

١ ـ صحيفة العهد(الانتقاد حالياً)، من المجلد الأول إلى المجلد الخامس عشر،حزب الله.
٢ ـ صحيفة السفير اللبنانية.
٣ ـ صحيفة النهار اللبنانية.
٤ ـ صحيفة العمل اللبنانية.
٥ ـ صحيفة الديار اللبنانية.
٦ ـ صحيفة الكفاح العربي اللبنانية.
٧ ـ صحيفة المستقبل اللبنانية.
٨ ـ صحيفة الأنوار اللبنانية.
٩ ـ صحيفة البيرق اللبنانية.
١٠ ـ صحيفة اللواء اللبنانية.
١١ ـ صحيفة الشرق اللبنانية.
١٢ ـ صحيفة الحياة العربية.
١٣ ـ صحيفة الشرق الأوسط العربية.
١٤ ـ مجلة الاعمار والاقتصاد اللبنانية.
١٥ ـ صحيفة دافار الإسرائيلية.

* وقد حصلتُ على معلومات مهمَّة من الجهات المعنية في حزب الله والعمل المقاوم.

* وكذلك ساهم المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق في توفير عدد مهم من المصادر والمعلومات.

صدر للمؤلف

* معالم للحياة من نهج الأمير عليه السلام.
* عاشوراء مددٌ وحياة (طبعة رابعة).

سلسلة شرح رسالة الحقوق للإمام زين العابدين عليه السلام (سبعة أجزاء):

* ١ ـ حقوق الجوارح (طبعة سادسة)
* ٢ ـ حقوق الوالدين والولد (طبعة سابعة).
* ٣ ـ حقوق الأفعال (طبعة خامسة).
* ٤ ـ حقوق الزوج والزوجة (طبعة سابعة).
* ٥ ـ حقوق المعلم والمتعلم (طبعة خامسة).
* ٦ ـ الحقوق الثلاثة (طبعة رابعة).
* ٧ ـ حقوق الناس (طبعة رابعة).

* رسالة الحقوق بأجزائها السبعة مجموعة في علبة فنية.

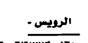
* حزب الله: المنهج.. التجربة.. المستقبل (طبعة سابعة).
* سبيلك إلى مكارم الأخلاق (طبعة رابعة).
* قصتي مع الحجاب (طبعة سابعة).
* الشباب شُعلة تحرقُ أو تضيء (طبعة ثالثة).
* المهدي المخلص (طبعة ثالثة).
* مجتمع المقاومة (إرادة الشهادة وصناعة الإنتصار) (طبعة ثانية).
* سبيل الله تعالى.

* HIZBULLAH the story from within - SAQI - LONDON

تمَّ طبع كتاب حزب الله بسبع لغات: العربية، والإنكليزية، والفارسية، والفرنسية، والأندونيسية، والتركية، والأوردية. (لمعرفة دور النشر مراجعة الموقع)

تلفاكس: ١ـ ٠١/٥٤٥٨٠٠ (مفتاح ٠٠٩٦١)

HTTP: //WWW.naimkassem.net.Email:info@naimkassem.net



الرويس -

هاتف ٠٣/٢٨٧١٧٩ - تلفاكس ٠١/٥٥٢٨٤٧ - ٠١/٥٤١١١١ - ٠١/٥٤١١١١

ص.ب ٥٤٧٩ / ١٤ - E-mail:almahajja@terra.net.lb

www.daralmahaja.com / info@daralmahaja.com